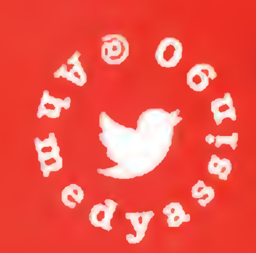


شبح ويلسون

تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين

تصوير

أحمد ياسين

تأليف

روبرت س. مكنامارا

وزير الدفاع الأسبق في الولايات المتحدة الأمريكية

وجيمس ج. بلايت

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة براون

تعريب : د. هشام الدجاني

مكتبة العبيكان

شبح ويلسون

تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين

تأليف

روبرت س. مكنامارا

وزير الدفاع الأسبق في الولايات المتحدة الأمريكية

وجيمس ج. بلايت

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة براون

تعريب

د. هشام الدجاني

مكتبة العبيكان

WILSON'S GHOST

Reducing The Risk of Conflict, Killing, And Catastrophe
In The 21ST Century

First Published in The United States by PublicAffairs™,
a member of the Perseus Books L.L.C.

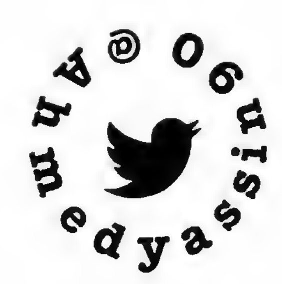
طريق الملك فهد، ص.ب. 6672، الرياض 11452 المملكة العربية السعودية
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia
الطبعة العربية الأولى 1424 هـ ـ 2003م
ISBN 9960-40-272-X

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

روبرت س. مَكنامارا وجيمس ج. بلايت
شبح ويلسون   تعريب: د. هشام الدجاني
344 ص، 17 × 24 سم
ردمك: ISBN 9960-40-272-X
1 ـ العلاقات الدولية ـ تغيرات سلمية   2 ـ الأمن الدولي
3 ـ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية
أ ـ روبرت س. مَكنامارا   ب ـ الدجاني، هشام (تعريب)   جـ ـ العنوان
ديوي 320,08   6714 ـ 23   رقم الإيداع: 6714 ـ 23

ردمك: ISBN 9960-40-272-X

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10



إلى MCMcN،

إحياءً لذكرى أحد أحبِّ مخلوقات الله إليّ،

وإلى jML،

رمز البطولة التي واكبت بدء القرن الحادي والعشرين:

. . .هاهنا تكمن قيمة الذكرى:

في سبيل التحرر ـ ليس التحرر الذي يقلِّل الحبّ،

بل الذي يتمدّد إلى ما وراء حدود الرغبة،

وكذلك التحرر من مستقبل الزمان وماضيه.

ت.س. إيليوت


@Ahmedyassin90

ينبغي أن تكون الليبرالية أكثر تحرّراً من ذي قبل، بل ينبغي أن تصبح راديكالية، إذا كان للمدنية أن تتجنب الإعصار. . . لا أتردّد في القول إن الحرب التي نخوض غمارها، والتي تحمل كل أشكال الرعب، لا يمكن أن تقارن بالحرب التي قد نواجهها في المرة القادمة.

ودرو ويلسون، كانون الثاني / يناير، 1919[1]

الويلسونية. . . صورة عن العالم كانت مفزعة تماماً. . . ويلسون كان أول رجل دولة يفهم جانب التدمير الذاتي في العلاقات الدولية المعاصرة، ويصوغ مقاربة جديدة شاملة وَعَدَتْ بإنقاذ آلية المجتمع التقدمية. ووفقاً لتشخيصه المروّع، لا تَعِدُ بأيّ أمل في الشفاء إلاّ المعالجةُ التجريبية الجذرية.

فرانك نينكوفيتش، 1999[2]


@Ahmedyassin90

المحتوى


@Ahmedyassin90

ملاحظة المؤلف

وُلدتُ سنة 1916، ونشأت في سان فرانسيسكو مع ذكريات نهاية الحرب العالمية الأولى، وتعهد الرئيس ودرو ويلسون بأنها ستكون «الحرب التي تنهي كل الحروب». كنت أعمل في سفينة تجارية أمريكية رست في شنغهاي سنة 1937، وكنت شاهد عيان لاندلاع حرب المحيط الهادي عندما شرع اليابانيون بحملة قصف على الصين. وبعد ثلاث سنوات حين كنت أستاذاً في هارڤرد (1940 ـ 1943)، خدمت في الفيلق الجوي للجيش أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1946 انتقلت إلى شركة فورد للسيارات. استقلت من الشركة وأنا مدير لها في 1960 لأقبل طلب الرئيس كينيدي بأن أكون وزيراً للدفاع. وخلال سنوات الخدمة السبع في ذاك المنصب كانت الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي تشكل خطراً دائماً. شاركت في قرارات مؤلمة قادت إلى تصعيد الحرب في ڤيتنام. وخلال الفترة من سنة 1968 وحتى سنة 1981، حيث كنت رئيساً للبنك الدولي، انخرطت شخصياً في قضايا مناطق كثيرة من العالم حيث كان العنف والقتل الجماعيان يهدّدان بزعزعة استقرار مناطق بكاملها. شاهدت أحداثاً شتى «من الداخل»، كمشارك، وقد دفعتني التجربة إلى أن أُظهِر ما كان يجري من أخطاء في القرن العشرين، أدّت إلى مثل هذه الإبادة الكاملة للبشر على يد بشر آخرين، وما يمكن فعله للحيلولة دون تكرار حدوثها.

استقلت من البنك الدولي سنة 1981، بعد أن بلغت سن الخامسة والستين. ومنذ استقالتي شاركت في عشرات الأبحاث التي يساهم فيها مختصون ومهنيون أكاديميون في قضايا كانت مثار اهتمامي: تقليص الفقر في العالم، وفي القضايا الرئيسة الثلاث تحت عنوان **شبح ويلسون** ـ خطر نزاع بين الدول الكبرى، والعنف والقتل الجماعيان، وخطر الكارثة النووية. وكان من بين أهم تلك المشروعات البحثية تلك التي نظمها المؤلف المساعد جيمس ج. بلايت. وقد تضمنت هذه تحقيقاً حول أزمة الصواريخ في كوبا دام خمس سنوات، لم يقتصر على الأمريكيين فقط، بل شمل كذلك باحثين روس وكوبيين، وأفضى إلى اكتشافات مهمة قادت إلى الاستنتاج بأن العالم كان مشرفاً على كارثة نووية في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1962. وفي مشروع آخر، ما يزال مستمراً وتوسع على مدى ست سنوات، عقد مسؤولون أمريكيون وڤيتناميون شماليون سابقون سبعة اجتماعات كانت نتيجتها الرئيسة تحديد الفرص التي أضاعها كلا الطرفين لتجنب حرب ڤيتنام برمتها، أو لإنهائها في وقت أبكر بكثير مما حدث، واستخلاص الدروس التي تطبق على المستقبل.

أردت في وقت من الأوقات أن أحاول استخلاص خبرتي لأصوغ مجموعة من السياسات تنتهجها الولايات المتحدة ودول أخرى في العالم، يكون هدفها تجنب مجزرة رهيبة في القرن الحادي والعشرين تسببها حرب جرت في القرن العشرين.

ولكن في الوقت الذي كنت أمارس فيه عملياً القضايا الدولية، كنت بعيداً كل البعد عن دور العالم المطلع بالعلاقات الدولية. وبدأت أتأكد أن افتقاري إلى التدريب الرسمي، وافتقاري، إلى حد ما، إلى معرفة كتابات المختصين في هذا الميدان، سوف تحدّ بالتأكيد من المادة النوعية التي أريد أن أكتبها ومن تقبلها معاً. رأيت ذلك بوضوح منذ سنتين أو ثلاث خلت، بعد أن بدأت أكتب المسودات وأعيد كتابة المخطط التمهيدي لهذا الكتاب. المجال الواسع

للموضوعات، والمادة الأدبية الثرة حول كل واحد منها، والحاجة إلى ربط دروس الماضي، عبر الحاضر، بالمستقبل المتأرجح. كل هذه تبدت لي كمهمات مثبطة جداً لرجل في ثمانينيات العمر، لم يعرف التعلم الكامل في الجامعة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية!

فيما كانت هذه الأفكار تدور في ذهني سألت جيم بلايت ـ الأستاذ الباحث في «معهد واتسون للدراسات الدولية» التابع لجامعة براون، والزميل السابق لجوزيف ناي في «مدرسة كينيدي للحكم» في هارڤارد ـ عن رغبته بالعمل معي في هذا الكتاب. فوافق جيم على الانضمام إلي.

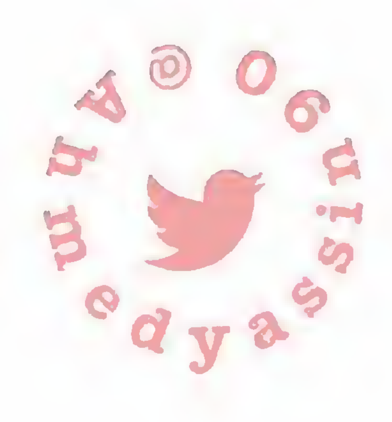
ثم ناقشنا الأمور مع پيتر أوسنوس، الذي كان قد نشر لي سابقاً ذكرياتي عن ڤيتنام: «في استرجاع للذكرى: مأساة ودروس ڤيتنام» سنة 1995، والكتاب الذي تلاه والذي تعاونت فيه مع جيم (بالاشتراك مع روبيرت برايهام) بصفتنا مؤلفين رئيسين: «مجادلة لا تنتهي: في البحث عن إجابات على مأساة ڤيتنام» سنة 1999. وقال پيتر إنه مهتم أن تقوم شركته «الشؤون العامة» بنشره. ولهذا شرعت أنا وجيم في تجميع أفكارنا معاً وفي اللقاء بانتظام لمناقشتها. كما عيّنا أيضاً مساعدة أبحاث مقتدرة جداً، هي د. سفيتلانا ساڤرانسكايا، الاختصاصية في العلاقات الدولية من جامعة إيموري Emory، التي نشرت خبراتها البحثية المعتبرة لتزويدنا، أنا وجيم، بمادة حديثة بانتظام، مستقاة من مصادر متعددة، حول موضوعات كنا نرغب في أخذها بالحسبان.

كلمة أخيرة عن بنية الكتاب. هذا كتاب وضع بصورة مشتركة بكل ما في العبارة من معنى، باستثناء بعض المقاطع التي كنت وحدي مسؤولاً عنها، والتي تبدو واضحة جداً. وهذه الإدخالات مستقاة من تجربتي الشخصية. وآمل أن تغني النص عن طريق تقديم إسقاطاتنا على أحداث القرن الحادي والعشرين وفائدة بعض الانخراط في قضايا السلم والحرب في القرن العشرين.

الأفكار التي نعبّر عنها أنا وجيم في «شبح ويلسون» هي بالتأكيد أفكار

أصيلة خاصة بنا. بعضها مَثار خلاف كبير. ولكننا نأمل من جمعها معاً في برنامج متعدد الأطراف أن نحفّز الجدل والمناقشة ليس في الولايات المتحدة وحدها، بل وفي كثير من أرجاء العالم أيضاً ـ الجدل الذي يساهم في عالم أكثر أماناً للأجيال القادمة.

روبرت س. مكنامارا
كانون الثاني / يناير 2001
واشنطن دي. سي.



بيان القرن الحادي والعشرين

فضل الحياة على الموت

كان القرن العشرون، لاعتبارات مهمة، قرن التقدم الهائل بالنسبة للجنس البشري. ففي الدول المتطورة زاد امتداد العمر بصورة درامية، وانتشر التعليم على نطاق كوني حقاً، وبلغت الإنتاجية ـ الصناعية والزراعية معاً ـ مستويات لم يُحلم بها من قبل، ونما دخل الفرد إلى مستويات مذهلة وغير مسبوقة على نحو مشابه. حتى في البلدان النامية بدأت حياة الناس تتحسن. فعلى الرغم من تضاعف عدد السكان ثلاث مرات فإن دخل الفرد (في سنة 1999) ارتفع من 200 دولار إلى 1,240 دولاراً، وارتفعت نسبة التعليم من 25٪ إلى 74٪، وكذلك ارتفع متوسط العمر المتوقع من 40 سنة إلى 65 سنة. إضافة إلى ذلك، جرى توفير المياه الصالحة للشرب، وتحسين الأوضاع الصحية، والإسكان الأفضل، وتوفير تحسينات البنية التحتية الأخرى في المناطق الفقيرة في أرجاء مختلفة من العالم. وعلى الرغم من وجود الكثير الذي ينبغي عمله لتحسين ظروف أفقر الفقراء، بطريقة أو بأخرى، فإن الجنس البشري تقدم بصورة درامية خلال القرن العشرين في قدرته على التعامل مع كثير من الأسباب التي كانت تجلب المعاناة الشديدة، والضعف والوفيات المبكرة للبشر عبر التاريخ.

ومع هذا فإن القرن العشرين أنتج حروباً دموية ودماراً يُستقزَم حيالها ما حصل في العهود السابقة، حيث قتل حوالى 160 مليون إنسان في نزاعات عنيفة. ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين بقدرة على تدمير جميع مكتسبات

القرن العشرين. ونشهد قدرة متزايدة جذرياً على قتل أبناء جلدتنا في حروب عبر الحدود، وفي نزاعات مدنية وجماعية. ويخيم علينا باستمرار خطر تدمير جميع الأمم في حروب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل.

هذا التناقض في القرن العشرين بين نجاحنا في إنقاذ الحياة وإطالة أمدها وتحسين ظروفها، وبين عجزنا عن الحيلولة دون المذابح الجماعية، يتمثل في حياة واحد من أكثر أفراد القرن جدارة بالإعجاب، وهو ألبيرت شڤايتزر Schwietzer، الفائز بجائزة نوبل للسلام سنة 1952، الطبيب العامل في الريف الأفريقي، والموسيقي، والمتطوع لإنقاذ وتحسين حياة رفاقه من البشر. وكانت فلسفته في «تبجيل الحياة» التي طبقها في أفريقيا تتناقض بقوة مع الأحداث المأساوية في موطن شڤايتزر ـ الألزاس ـ على الحدود الفرنسية ـ الألمانية. فقد أضحت مرتين في حياته، في الحربين العالميتين ميداناً للقتل حيث كان يذبح البشر بعضهم بعضاً بعشرات آلاف الأسلحة المتطورة بذات المنهج العلمي للطب الذي سمح لشڤايتزر أن ينقذ حياة الناس ويحسن أوضاعهم في أفريقيا الغربية.

كان ودرو ويلسون الذي اشتملت فترة رئاسته كل مرحلة الحرب العالمية الأولى وعواقبها الوخيمة، من أوائل زعماء القرن العشرين الذين شعروا أن الجنس البشري، بدون تغييرات سياسية جذرية، سوف يدمر نفسه بأعداد متزايدة دوماً فيما سماه مجازاً «الإعصار» ـ أي الحروب الكارثية ذات القدرة التدميرية المتزايدة. والمتطلبات الأساسية لتجنب الكارثة، كما كان يعتقد، تتمثل في إعطاء الأولوية الأخلاقية لتقليص القتل، وفي اتخاذ مقاربة متعددة الجوانب بإحكام تجاه قضايا الأمن الدولي. بيد أنه أخفق تماماً في تحقيق هذه الأهداف. فيما بعد لازم شبح ويلسون القرن العشرين: في الحرب العالمية الثانية، حيث قتل 50 مليون إنسان، وفي الحرب الباردة بمخاطرها النووية وحروبها «التفويضية» المدمرة، ونزاعات ما بعد الحرب الباردة التي لا حصر لها والتي كانت تهدد بالفوضى والموت والدمار.

لماذا هذه المفارقة؟ لماذا كان قتل البشر على يد بشر آخرين مستثنى من الاتجاه الشامل نحو تحقيق حياة أطول وأكثر إنجازاً اتسم به القرن العشرون إلى حد بعيد؟ نحن نجادل أن الجنس البشري أساساً ـ وخاصة لدى صانعي السياسة الخارجية والدفاع في الدول الكبرى ـ لم يجعل من الحيلولة دون المذابح البشرية الأولوية المركزية. وفي كتاب «شبح ويلسون» نَصِفُ أساس ومضامين جعل تقليص المذابح أولوية ـ ليس مجرد أولوية فحسب، وربما أحياناً ليس أكثر الأولويات أهمية ـ بل أولوية مركزية.

في كتاب «العهد القديم» للأسفار أُخبرنا «وضعت أمامكم الحياة أو الموت، البركة أو اللعنة، اختر الحياة إذن». ليس ثمة ما هو أهم من تقليص لعنة القتل، لذا فإن نعمة الحياة يمكن أن نتمتع بها الآن، وتتمتع بها الأجيال القادمة.

شبح ويلسون

تشكل القوة المسلحة خلفية هذا البرنامج. إذا لم تنشر القوة المعنوية للعالم أجنحتها فإن القوة المادية ستفعل ذلك. ولكن هذا هو الملجأ الأخير، لأنه مطلوب كدستور للسلام، وليس «عصبة للحرب»... هذه الوثيقة (ميثاق عصبة الأمم) ضمانة واضحة للسلام. إنها ضمانة واضحة بالكلمة من العدوان. إنها ضمانة واضحة جلية من الأمور التي تكاد تجلب بناء الحضارة كله إلى الخراب.

فقرة من خطاب ودرو ويلسون أمام «مؤتمر السلام» في باريس، 14 شباط / فبراير، 1919[1].

محنة ودرو ويلسون... محنة إغريقية، ليس على مسرح الخيال، بل في حياة الأمم.

هربرت هوفر، محنة ودرو ويلسون، 1958[2]

تمهيد

مأساة ويلسون، ومأساتنا

شبح ويلسون ومستقبلنا

كما انتاب شبح جاكوب ميرلي ابينيزر سكروج في قصة تشارلز ديكنز «أغنية عيد الميلاد»، انتاب شبح ودرو ويلسون ـ الذي اشتملت مدة رئاسته الحرب العالمية الأولى كلها وما أعقبها مباشرة من عقابيل ـ زعماء العالم منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا. وكانت رسالة شبح ويلسون تقول: احذروا العمى والحماقة اللذين قادا زعماء أوروبا إلى الحرب العالمية الأولى، إلى كارثة ليس لها مثيل في تاريخ العالم، واحذروا إغراء الاعتقاد أن السلام المستديم يمكن المحافظة عليه ببساطة لتحقيق «توازن قوي» مزعوم بدون منظمة دولية قوية تفرضه. مضت الرسالة دون مبالاة. لم يكن القرن العشرون أشد القرون دموية في تاريخ البشرية كله فحسب، ولكننا ندخل القرن الحادي والعشرين بنزاعات تنشب في كل أرجاء الكرة الأرضية ـ غالباً بين الدول حتى الآن ـ وبطاقة كافية لتدميرنا تماماً في «هولوكوست» نووية. في هذا الكتاب نحن نحمل مأساة ويلسون كمرآة تاريخية كي نمحوا المخاطر الأمنية التي تحيط بنا، وكحافز لإيجاد الوسائل القمينة بتقليص تلك المخاطر.

من دواعي المفارقة أن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدأت لدى الأمريكيين بشعور من التفاؤل الفائق والإيمان الأخلاقي الراسخ، والمثالية. وبعض الأمريكيين ما يزال يتذكر بحماسة، متعة تلك اللحظة عندما وافق المقاتلون في الحرب العالمية الأولى، في 11 تشرين الثاني / نوفمبر، 1918 ـ يوم الهدنة ـ على وضع سلاحهم جانباً والذهاب إلى باريس لصنع معاهدة

السلام. بالطبع كان الكثيرون يحتفلون لمجرد أن أحباءهم يستطيعون الآن العودة إلى الوطن بعد انتهاء الحرب. بيد أن الاحتفالات التي عمَّت جميع أرجاء أمريكا كانت أكثر من أمل بالتئام شمل العائلات والعودة إلى الحياة الطبيعية. ذلك أن الرئيس ويلسون أقنع كثيراً من الأمريكيين أن «يوم الهدنة» لا يمثل مجرد نهاية الحرب التي هي أكثر الحروب تدميراً في تاريخ العالم، بل يمثل أيضاً، حسب تعبير اشتهر عن ويلسون «الحرب التي تنهي كل الحروب».

سعى ويلسون، في مؤتمر السلام اللاحق في باريس، إلى وضع ركيزة تأسيسية لإنجاز ما اعتقد أنهما الشرطان المقدَّمان الأساسيان لتثبيت السلام في القرن العشرين: «سلم بدون انتصار»، ومعاهدة سلام غير عقابية مكرسة لتحقيق مصالحة بين ألمانيا وعدواتها الأوروبيات: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا؛ وعصبة الأمم تتمتع بسلطة فرض السلام بعد ذلك. وكان يعتقد أن قيادة «عصبة الأمم» ستؤول إلى الأمريكيين بصورة طبيعية لأنهم يتحلون بالنزاهة نسبياً ولا يحملون نزعة الشك التي ولدتها الحرب عند كثير من الأوروبيين. وقال ويلسون: «أمريكا هي الأمة المثالية الوحيدة في العالم»[3].

أخفق ويلسون في إنجاز هذه الأهداف. ففي النهاية أُهينت ألمانيا وشعرت بالمرارة الشديدة نتيجة شروط معاهدة ڤرساي، التي لم تفرض التخلي عن مساحات شاسعة من الأرض فحسب، بل فرضت أيضاً دفع تعويضات باهظة لأعداء ألمانيا الأوروبيين. والأكثر من ذلك أن «عصبة أمم» ويلسون لم تأبه لغياب أمريكا عنها، نظراً لإخفاق ويلسون في حث مجلس الشيوخ الأمريكي على التصديق على المعاهدة التي أوجدتها. وأثناء الجولة عبر البلاد التي قام بها ويلسون في صيف 1919 من أجل المعاهدة، أصيب بضربة قاصمة لم يُشفَ منها أبداً. وبعد ذلك بوقت قصير صوّت مجلس الشيوخ ضد «العصبة». وهكذا عكست مأساته الشخصية مأساة بلاده والعالم.

لو كان هذا عملاً تاريخياً لما اقتضى الأمر التنقيب في تفاصيل إخفاقات

ويلسون فحسب، بل والسعي الحثيث أيضاً لتعقب الروابط السببية بينها وبين اللحظة الراهنة[4]. ولكن هذا ليس تاريخاً، وليس كتاباً عن ودرو ويلسون، أو سيرة ذاتية. إنه كتاب عن شبح ويلسون، أو لعلك تفضل وصفه بأنه كتاب استخدمت فيه آلام ويلسون كناية عن آلامنا نحن. إنه كتاب عن المستقبل يأخذ في حسابه بعض الدروس المهمة من القرن الماضي، الدروس التي نعتقد أنها الأقوى والأشد ارتباطاً بمساعدة تأملاتنا السوداء والتي اخترنا أن نسميها «شبح ويلسون».

ضرورتان: أخلاقية وتعددية

تحمل إلينا اليوم نزاعات المئة سنة الماضية رسالتين جوهريتين، ونحن نواجه القرن الأول من الألفية الجديدة، كلتاهما مستقاة من المأساة المرتبطة بالحرب العالمية الأولى وعقابيلها، ومن ذلك الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة (ومنها الحرب الكورية وحرب ڤيتنام) والفترة القصيرة ما بعد الحرب الباردة. هاتان الرسالتان نقلتا على أفضل وجه في صيغة واجبين ينبغي أن يرسما السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهاتان الرسالتان هما:

- **الواجب الأخلاقي**:

يعتبر بمنزلة هدف أسمى للسياسة الخارجية الأمريكية، وللسياسات الخارجية عبر العالم بالتأكيد، وهو تجنب المذابح في هذا القرن ـ 160 مليون قتيل ـ الناجمة عن النزاعات في القرن العشرين[5].

- **الواجب المتعدد الجوانب**:

الاعتراف بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تتولى القيادة لتحقيق هدف تقليص المجازر، وهي بتحقيقها لذلك ينبغي ألاّ تستخدم قوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية بمفردها، إلاّ في الظروف غير المتوقعة للدفاع عن الولايات المتحدة، وجزر هاواي، وألاسكا.

اعتقد ويلسون في مواجهته الفورية لآثار الحرب العالمية الأولى، أن العمل في إطار هذين الواجبين شرط ضروري للحيلولة دون انزلاق العالم نحو كوارث أكبر. والتاريخ الدموي الذي أعقب ذلك في القرن العشرين يظهر أن ويلسون كان على حق في اعتقاده هذا.

طرح هذان الواجبان جوهر برنامجه الراديكالي. وهما الآن يشكلان جوهر برنامجنا. لقد كانا مثار خلاف شديد في أيام ويلسون، بحيث كان عاجزاً عن تفعيل أيٍّ منهما، وأدى هذا الإخفاق إلى مأساة أكبر فيما بعد في القرن العشرين. ونأمل أن نشجع النقاش والمداولة حول هذين الواجبين، والإجراءات المتصلة بهما ـ النقاش الذي يمكن أن يفضي إلى نجاح أخفق ويلسون في تحقيقه.

سيكون هذا أمراً صعباً. إذ لما كان ويلسون قد سعى لبناء سياسته الخارجية لفترة ما بعد الحرب على مبدأ أخلاقي ـ وهو تقليص المجازر ـ فقد اتهم بأنه مثالي ساذج. فالسيناتور فرانك برانديجي على سبيل المثال قال، بعد اجتماع مع ويلسون يتعلق بمعاهدة للسلام، أنه شعر (كما لو كنت أطوف مع «أليس في بلاد العجائب» وأتناول الشاي مع «صانع القبعات المجنون»)[6]. وكتب ديڤيد لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا العظمى ورئيس وفد بلاده إلى مؤتمر باريس للسلام، في مذكراته: «أعتقد حقاً في البداية أن الرئيس المثالي كان يعتقد نفسه مبشراً مهمته إنقاذ الهمجيين الأوروبيين المساكين من عصر عبادة الجان والآلهة المزيفة. كان ميالاً إلى مخاطبتنا بذلك المنطق»[7]. لا شك أن سلوك ويلسون يمكن أن يبدو ساذجاً، وعلى حق في نظر نفسه. ومع هذا فإن التاريخ المأساوي للقرن العشرين الذي تلا ذلك يُبيّن بقوة أن لويد جورج والأوروبيين الآخرين ـ من «الواقعيين» المدّعين ـ كان يفيدهم كثيراً أن يصغوا بانتباه أكبر لذلك «الواقعي» من أمريكا.

كان إصرار ويلسون على السلطة المتعددة الأطراف لاستخدام القوة

العسكرية هو العامل الأكثر أهمية لرفض مجلس الشيوخ الأمريكي لعصبة الأمم، وفشل أمريكا في النهاية بالانضمام إلى تلك المنظمة. كان الواجب المتعدد الأطراف هو جوهر خطة ويلسون للعمل بالتضافر مع الواجب الأخلاقي على تقليص المجازر.

كان المبدأ السائد في زمن ويلسون هو: ينبغي أن تتخلى الولايات المتحدة وجميع أعضاء «عصبة الأمم» بالتأكيد عن جانب كبير من استقلالها للعصبة التي قد تتعامل مع قرارات تستخدم قوة عسكرية خارجية. وكان ويلسون يعتقد أنه ما لم تعط القدرة على شن حرب إلى هيئة دولية مثل «العصبة»، فلن يكون هناك ضمان من سوء الحسابات، وجنون العظمة، والارتياب، واتخاذ القرارات الخاطئة التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. وهكذا يكون أمن أعضاء العصبة **جماعياً**. فإذا انضمت جميع دول العالم إلى العصبة ووافقت على هذا الشرط، عندئذٍ ستصبح العصبة بمنزلة الأم لجميع التحالفات، حيث الجميع محميون من الجميع، وبالجميع.

تجسَّد واجب ويلسون المتعدد الأطراف هذا في المادة X (العاشرة) من **ميثاق العصبة**، الذي وضع ويلسون شخصياً مسودته، وكان نصه:

يتعهد أعضاء العصبة باحترام وحدة الأراضي والمحافظة عليها والاستقلال السياسي لجميع أعضاء العصبة في وجه أي اعتداء خارجي. وفي حال أي اعتداء كهذا، أو في حالة أي تهديد أو خطر من مثل هذا العدوان، يتشاور «المجلس» حول الوسائل القمينة بتنفيذ هذا الالتزام[8].

رفض ويلسون جميع المحاولات كي يشطب، أو حتى يُعدّل هذا الجزء من ميثاق عصبة الأمم. وكما قال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 19 آب / أغسطس 1919، فإن «المادة X في نظري هي عماد الميثاق كله. وبدونها لن تكون العصبة أكثر من جمعية للتداول ذات نفوذ»[9].

كان ويلسون مقتنعاً تمام الاقتناع أن ديموقراطية اتخاذ القرار بشأن قضايا

الحرب والسلم لا تتحقق إلاّ بواسطة المادة X. وبواسطة هذه المادة وحدها يصبح من الواضح أن من يسعى لتحقيق منفعة وحيدة الجانب على حساب الآخرين لن يسمح له بذلك، ومن ثم، كما اعتقد ويلسون، يُردع بقوة. ولو أن هذه المادة كان معمولاً بها سنة 1914 لما نشبت الحرب العالمية الأولى مطلقاً، في رأي ويلسون، لأن ألمانيا، كشأن باقي الدول، كان بوسعها أن ترى مقدماً النتائج الضارة بها من الهجوم الذي قام به الألمان في النهاية عند غزو بلجيكا المحايدة. وكان يرى أنه بدون هذه المادة تحتدم الأمم والزعماء في لحظات الأزمة عندما تكون «الرغبة في الحرب هي كل شيء» كما كان الحال أثناء أزمة تموز / يوليو 1914[10]. لذا ينبغي ألاّ يكون هناك استخدام وحيد الجانب للقوة العسكرية من جانب أيّ عضو من أعضاء عصبة الأمم مقابل أيّ عضو آخر تحت طائلة عقوبة عسكرية ملائمة ومؤكدة من جانب بعض أو جميع الدول الأعضاء الآخرين.

تركزت معارضة العصبة على المادة X وعلى ميثاقها، وخاض حملة المعارضة السيناتور هنري كابوت لودج (جمهوريّ من ولاية ماساتشوسيتس) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الذي كان يعتقد، عن صواب، أن المادة X تتطلب تقليصاً كبيراً للسيادة الأمريكية. ورأى لودج أن تلك المادة هي غير دستورية ومضرة بأمريكا، واقترح إعادة كتابتها على النحو التالي:

لا تدعي الولايات المتحدة أي التزام لحماية وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو التدخل في النزاعات بين الدول. . . بموجب أحكام المادة X. . . إلاّ إذا وافق الكونغرس، الذي يعتبر بموجب الدستور السلطة الوحيدة التي تعلن الحرب أو تفوض باستخدام القوات العسكرية والبحرية للولايات المتحدة، على العمل أو الانضمام إلى قرار كهذا[11].

بمعنى آخر إن الولايات المتحدة ستستمر في **التزامها الوحيد الجانب**

التقليدي ـ أي الاحتفاظ باستقلاليتها في تقرير متى وأين ولماذا يمكن أن تبادر إلى استخدام القوة. وقد رفض ويلسون، الذي كان يعلم ذلك، رؤية لودج بصورة مطلقة.

وهكذا وجد ويلسون نفسه على خلاف مع الآخرين حول ما كان يعتقد أنه الميزة المطلقة الأساس للعصبة، ألا وهو: الالتزام المتعدد الأطراف، المتجسد بالمادة X من الميثاق. وتنبأ ويلسون أنه بدونها سيحدث المزيد من الكوارث كما تنبأت أوروبا أيضاً. وشرع ويلسون ـ وهو يشعر بأنه في موقف حرج ـ في جولة خطابية ضعيفة في أنحاء أمريكا، في مسعى للضغط على مجلس الشيوخ بالتوجه مباشرة إلى الشعب الأمريكي.

كان ويلسون، على الرغم من إعيائه وضعف صحته، فصيحاً في الدفاع عن الحاجة إلى المادة X. ويصرح ويلسون: «لا أتردّد في القول إن الحرب التي خضنا غمارها، على كل ما أثارت فينا من مشاعر الرعب المتنوعة، لا يمكن أن تقارَن بالحرب التي سنواجهها في المرة القادمة»[12]. وفي سانت لويس أبلغ ويلسون مستمعيه أنه بدون المادة X من ميثاق العصبة، وبدون قيادة أمريكا لهذه المنظمة «سيأتي وقت، تنشب فيه حرب أخرى، بقَدَرٍ من الله، لا يموت فيها بضع مئات الألوف من الأمريكيين، بل. . . عدة ملايين»[13].

في حملته القوية هذه أصيب ويلسون بوعكة شديدة، في 25 أيلول / سبتمبر 1919، بعد أن ألقى خطبة في بيوبلو، ولاية كولورادو. ولم يشف لا هو ولا المادة X من هذه الوعكة أبداً. وفي 19 تشرين الثاني / نوفمبر صوت مجلس الشيوخ بأغلبية 55 صوتاً مقابل 39 صوتاً بعدم التصديق على المعاهدة بدون تحفظات. ولم يكن ويلسون ليقبل بأية تحفظات على تلك المادة، وسقطت المعاهدة.

لا أحد يستطيع القول إنّ من شأن قيادة أمريكا لعصبة الأمم أنْ تحول دون الحرب العالمية الثانية. ومع هذا كان من شأنها بالتأكيد أن تخفف من احتمال حمام الدم. ولكن ويلسون أخفق في منع الإجراءات العقابية على ألمانيا

التي هيأت الأرضية الخصبة للمنتقم أدولف هتلر، في حين أن الإخفاق في تنفيذ المادة X أدى تماماً إلى ذلك النمط من المراوغة والتلفيق مع النازيين في الثلاثينيات الذي عُرف دوماً باسم «الاسترضاء الرخيص»[14].

لماذا ويلسون؟ لماذا الآن؟

لسنا وحدنا الذين نشعر أنه مع ابتداء القرن الحادي والعشرين بات شبح ويلسون يلاحقنا: بإخفاق ويلسون في إقناع الحلفاء الأوروبيين لبناء سياستهم الخارجية على مبدأ الالتزام الأخلاقي بمنع المجازر، وإخفاقه في إقناع مجلس الشيوخ الأمريكي في التصديق على المادة X التي تجسد التزامه المتعدد الأطراف. منذ عهد قريب اعترف جورج كينان، وهو ناقد «واقعي» مبكّر وجادّ لويلسون «المثالي»، كما اعترف آخرون، أن الأيام ربما أنصفت أخيراً ودرو ويلسون. فقد كتب سنة 1991 يقول: «أنظر الآن إلى ويلسون الرجل، مثل كثير من الناس ذوي الرؤية الواسعة والحساسية الحادة، كان سابقاً لعصره ولم يعش طويلاً حتى يعرف كم سيكتسب الكثير من أفكاره موثوقية عظيمة وآسرة قبل أن ينتهي هذا القرن»[15]. وكذلك لاحظ كثير من المراقبين الآخرين العودة المفاجئة لظهور «الويلسونية» منذ نهاية الحرب الباردة. ولسوف نستعرض آراءهم في الفصل الأول.

لماذا الآن، بعد الحرب الباردة، يبدو ويلسون وثيق الصلة ومعاصراً لنا تقريباً في عدة نواح مهمة؟ لأن ويلسون، وحده تقريباً في عصره، قد ركز في المقام الأول على الصفة التدميرية الشاملة للحرب العالمية الأولى، وعلى الخسائر الفادحة في الأرواح التي تسببت بها، وعلى الحاجة التي أعقبت ذلك إلى برنامج شامل وجذري للحيلولة دون كارثة أخرى مثلها. وقد دعيت هذه «أزمة الدولية(*)»[16] عند ويلسون. لقد كانت الحرب

(*) المقصود بالدولية هنا Internationalism سياسة التعاون بين الدول - المعرّب.

العالمية الأولى عند ويلسون كما كانت أزمة الصواريخ الكوبية بالنسبة للرئيس جون ف. كينيدي: نظرة واضحة إلى هاوية الدمار البشري، تقود إلى تصميم فولاذي «على جعل أمورنا لا تسير أبداً في هذا الطريق ثانية»[17]. ومع نهاية الحرب الباردة، ومع استمرار الخوف منها وخطرها في أذهاننا، فقد حان الوقت الآن لوضع معالجة جذرية للتخفيف من خطر المجازر البشرية كما رأى ويلسون في الحرب العالمية الأولى، الحرب التي لم تكن إلاً نذيراً بالقرن الأكثر دموية في التاريخ. تلك كانت رسالة ويلسون الأساسية وكذلك هي رسالتنا.

ثمة أوجه شبه أخرى بين عالَم ويلسون وعالمنا. فنحن ننظر ـ شأن ويلسون قبل قرابة قرن مضى ـ إلى المستقبل بعد تحول كبير في النظام السياسي العالمي؛ فقد كان يعني هذا التحول لويلسون الحربَ العالمية الأولى المدمرة وسقوط الكثير من الحكومات والإمبراطوريات لدول كبرى، وكان يعني لنا النهايةَ الخاطفة وغير الدموية تقريباً للحرب الباردة التي دامت خمسين سنة بين الشرق والغرب، وانهيار الاتحاد السوفييتي وإمبراطوريته. ونحن، مثل ويلسون، نسعى إلى عالم ما بعد الحرب يُبنى على ما نعتبره التزاماً أخلاقياً: التقليص جوهرياً من مذابح الفترة السابقة. وبالنسبة لويلسون، مرة أخرى، كان الهدف تجنب تكرار مجازر الحرب العالمية الأولى التي دامت أربع سنوات. أمّا نحن، من جهة ثانية، فنرغب في تجنب تكرار وفاة عشرات الملايين الذين قتلوا في جميع حروب القرن العشرين. وهكذا فنحن، كما فعل ويلسون قبلنا، نسعى كي نتعلم دروس التاريخ المأساوي كي نتجنب أن نكرر في المستقبل الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

دروس من إخفاق ويلسون

ولكن هل نستطيع أن ننجح في القرن الحادي والعشرين حيث أخفق

ويلسون في القرن العشرين؟ نعتقد أنه يجب علينا ذلك. ولكن علينا أن نتساءل أولاً: لماذا أخفق ويلسون؟ إذا استطعنا أن نحدد الأسباب لعدم قدرته على تنفيذ برنامجه، سيكون من الممكن عندئذ أن نتعلم من أخطائه، ونرفع من مزايا النجاح هذه المرة. في القائمة التالية قمنا بالتركيز على أخطاء ويلسون، أو ما يبدو لنا أنها أخطاء، تتصل خصوصاً بعالم القرن الحادي والعشرين البازغ.

الالتزام الأخلاقي مقابل الأخلاقية

كان ويلسون شديد التأثر برؤية أخلاقية اكتسبها عندما كان طفلاً صغيراً، يعيش في أوجوستا Augusta في ولاية جورجيا أثناء فترة الحرب الأهلية وما تلاها، ثم تعزّزت بالمعاناة القاسية في الحرب العالمية الأولى[18]. وكانت رؤيته: خلق نظام جديد من العلاقات الدولية يخفف جذرياً من خطر تكرار المذبحة التي حدثت في المأساتين الملحميتين من حياته. فخلفيته البروتستانتية كانت أبرز ما فيه حيث بدا للكثيرين أخلاقياً صُلباً ومتلطّفاً في مؤتمر باريس للسلام، وفي تعامله مع مجلس الشيوخ حول المادة X. إذ كان يفضل غالباً أن يعظ لا أن يفاوض. وكان يرفض الحل الوسط. وكان يستخف بأولئك الذين يمكن أن يُصنفوا بـ «الواقعيين» ـ أولئك المستغرقون بالبحث عن «توازن القوى» ـ أكثر مما يختلط بهم. وبهذه الطريقة أصبح أسوأ عدو لنفسه، وخصماً لرجالٍ من أمثال زميله هربرت هوفر الذي كان يفضل مشاركة أمريكية في عصبة الأمم بدون المادة X على عدم المشاركة مطلقاً.

الدرس: لا تسمح لمحاولات تنفيذ سياسة خارجية ذات قاعدة أخلاقية بأن تُحبَط بغرور أخلاقي. سوف نحلل مفهومنا عن سياسة خارجية راديكالية ذات قاعدة أخلاقية للقرن الحادي والعشرين في الفصل الأول، إلى جانب آراء المعاصرين المشككين بها: من أمثال «الواقعيين» السياسيين، والليبراليين،

والانعزاليين (أو المعتدلين(*)). والغاية هي تحفيز الجدال أكثر من طرح كلمة أخيرة حول الموضوع.

الالتزام المتعدد الأطراف مقابل التعددية الرمزية

أخفقت عصبة أمم ويلسون في الحيلولة دون الحرب العالمية الثانية. لماذا؟ لأن التوسعية الألمانية في ظل الحكم النازي، لم تلق مقاومة تذكر عند انطلاقتها بسبب الافتقار إلى ضمانات أمنية مشتركة ملزمة بين أعضاء «العصبة». ويمكن أن يشكّك المرء في أنّ اشتراك الولايات المتحدة في العصبة سيحدث أي فرق، نظراً لغياب الآلية الملزمة التي كانت المادة X في ميثاق العصبة توفرها بحسب اعتقاد ويلسون. وكما حدث، فقد تحولت العصبة إلى ما كان يخشاه ويلسون ـ جمعية للمداولة مؤلفة من دول أوروبية أحادية تدّعي أنها تعمل جماعياً (تحولت الأحادية الأمريكية أثناء تلك الفترة إلى انعزالية في ظل غياب أية روابط تربطها بالعصبة). لقد وقعت الحرب العالمية الثانية إلى حد بعيد بسبب عدم وجود طريقة لإقناع الدول المحاربة الرئيسة في الحرب العالمية الأولى بالتخلي عن السيادة في قضايا الحرب والسلم والالتزام بترتيب أمني جماعي وثيق.

الدرس: **في غياب التزام راسخ باتخاذ قرار جماعي، يفضل أن يكون ذا طابع مؤسساتي في منظمات دولية وإقليمية موثوقة، يكون السلام المستديم وهماً**. ولسوف نتعرض للجماعية والشكوك المتعلقة بها في الفصلين الأول والثالث. ونركز على الصعوبات في ما يدعى بالاستثنائية الأمريكية، والحاجة، كما سنرى، لمتغيرات جوهرية في علاقات الأمن المتعدد الأطراف، وخاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمات الأمن الإقليمية.

(*) Minimalists هم الذين يدعون قصر سلطات الحزب إلى الحد الأدنى أو الاكتفاء بالحد الأدنى من تحقيق برنامج ما ـ المعرّب.

الحيلولة دون وقوع النزاعات بين القوى الكبرى مقابل المخاطرة بها

في باريس لم يكن ويلسون قادراً، على الرغم من الجهود الجبارة، أن يتجنب الإجراءات العقابية المخيفة التي اتخذت ضد ألمانيا من قبل القوى الأوروبية التي كانت راغبة في الانتقام، دون التفكير بعواقب تركيع دولة كبرى على المدى البعيد. ويكشف لنا المؤرخ جون كيغان Keegan عن جوهر المسألة فيقول:

كانت الحرب العالمية الأولى نزاعاً مأساوياً لا ضرورة له. . . أمّا الحرب العالمية الثانية التي كان ضحاياها من البشر أكثر بخمسة أمثال وأضرارها المادية لا تقدر بثمن، فقد كانت نتيجة مباشرة للحرب الأولى. في 18 أيلول / سبتمبر 1922 وقف أدولف هتلر، المقاتل المُسرَّح ليلقي التحدي من جانب ألمانيا المهزومة التي سيحررها بعد 17 سنة، قائلاً: «لا يمكن أن يسقط مليونا قتيل ألماني هباء. . . لا، لن نغفر، نحن نطلب ـ الانتقام!».

معالم الانتقام الذي قام به ما تزال ماثلة في جميع أرجاء القارة التي دمرها[19].

بكلمة موجزة، كان ويلسون غير قادر على أن ينقل إلى الدول الأوروبية المنتصرة ـ فرنسا، وإنكلترة، وإيطاليا ـ أمراً كان يستشعره بقوة: **تحسس** ورطة ألمانيا في نهاية الحرب، والنتائج المحتملة لمعاملة ألمانيا بعقابية شديدة، وهذا ما سيثير خطر نزاع آخر بين الدول الكبرى أشد دماراً.

الدرس: التشدد مع خصمك أو المخاطرة بسوء الحساب، وسوء الفهم وسوء الحكم على الأمور بين الدول الكبرى يمكن أن يؤدي إلى حرب كارثية.

ولسوف نتوسع في هذا الموضوع في الفصل الثاني آخذين بالحسبان التأثير المحتمل على كل من روسيا والصين لقضايا من مثل الحرب في كوسوفو، وتوسيع حلف «الناتو»، والخطط الأمريكية لبناء نظام دفاعي صاروخي وطني، وتوسيع المعاهدة الأمنية الأمريكية ـ اليابانية والصعوبات المتعلقة بتايوان.

تقليص القتل الطائفي مقابل تشجيعه عن غير قصد

لم يكن ويلسون قادراً على حل المسائل البالغة الصعوبة مثل السيادة، وتقرير المصير، والتدخل. الآن في مستهل القرن الحادي والعشرين تتخذ مثل هذه القضايا مكان الصدارة للأسباب نفسها التي جعلتها تظهر في سنة 1919. انتهى العصر الذي كانت فيه الدول والشعوب مضطرة أن تلتزم بحدود قومية حددتها لها دول كبرى. وكان ويلسون كثيراً ما يعد بحق تقرير المصير حيثما كان يُطلب ذلك ـ وهي وجهة نظر يمكن أن تقود إلى الفوضى. وقد تأكد ويلسون، في وقت متأخر جداً، أن مصادقته القوية على الحق الشامل بتقرير المصير لم تفلح وكانت خطرة. فهو لم يُقدّر أهمية التنوع العرقي على سبيل المثال، للمناطق التي كانت خاضعة للإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية والإمبراطورية العثمانية الغابرتين. وكذلك لم يستوعب على نحو كاف عمق وتاريخية جذور الشك والكراهية التي كانت تشعر بها هذه المجموعات القومية تجاه بعضها بعضاً ـ وهي عوامل كان من شأنها أن تعقد كثيراً أية محاولات من أطراف خارجية للتأثير عليها.

الدرس: إعادة رسم الحدود القومية، وخاصة انفصال، وخلق دول جديدة، يمكن أن تكون خطرة ومزعزعة للاستقرار، ولهذا ينبغي ألاّ تُجرّب إلاّ كملجأ أخير، وإلاّ إذا كانت الحدود الجديدة لا تهدد جيران الدولة المعنية. هذه المجموعة من المشكلات سوف تكون موضع بحث في الفصل الثالث، إلى جانب القضايا المتصلة بها مثل ما يشكل جريمة حرب، وكيف تُروع جرائم الحرب، وما هي التغييرات التي ينبغي أن تجريها المنظمات الدولية إذا كانت تأمل في الحد من القتل الجماعي.

تعتبر الحرب العالمية الأولى بصورة عامة أول «حرب شاملة» بمعنى أن مجتمعات صناعية متقدمة استخدمت جميع الوسائل المتاحة لها ليبيد أحدها الآخر. وأحدثت القوة الجوية لأول مرة اختلافاً جسيماً في الحرب. والدبابات التي دفع بها البريطانيون في معركة السوم في صيف 1916 أضافت، بطريقتها،

الضريبة المرعبة لتلك المذبحة التي استمرت ستة أشهر. ولم يكن عبثاً أن يشير ويلسون وآخرون غالباً إلى الحرب على أنها «الحرب العظمى في سبيل الحضارة». إن هذه الحرب غير المتوقعة عند نشوبها، الدموية جداً في أحداثها، الواضحة العبثية في جسامة الخسائر البشرية والمادية، وضعت الحضارة نفسها على المحكّ. وفي نهايتها أضحت في سياق شلال أعمى وغير مفهوم من الأمل ـ «الحرب التي تنهي كل الحروب». ومع هذا فإن الحرب العالمية الثانية جلبت خراباً أسوأ، كما جلبت، في ختامها، احتمال حرب مستقبلية أكثر سوءاً، إذا ما قُيّض للدول الكبرى أن تلتحم في حرب تشمل استخدام الأسلحة النووية. وقد كان من الممكن أن تتحقق نبوءة ويلسون وجيله السوداء: جميع الأمم، وحتى الحضارة ذاتها، يمكن أن تباد تماماً وكلية، وهو احتمال لم يكن بعيداً أبداً عن أذهان أولئك الزعماء الذين تورطوا في أزمة الصواريخ الكوبية في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة 1962، حيث كان العالم أقرب ما يمكن من حرب نووية[20].

إن حرباً نووية كارثية لهي أمر محتمل حقاً في ظروف راهنة أو متطورة، وثمة حاجة ماسة لإجراءات جذرية لتقليص الخطر، إجراءات تسمح بعودة سريعة وآمنة إلى عالم غير نووي. إن مشكلة تجنب الحرب النووية، التي هي موضوع الفصل الرابع، تضاف إلى إلحاح التحرك في الاتجاه الذي أشار إليه ويلسون.

مأساة ويلسون ثانية؟

كتب هربرت هوڤر مدير المعونة الغذائية في أوروبا بعد الحرب (الذي أصبح فيما بعد رئيساً) سنة 1958 «إن محنة ودرو ويلسون.. كانت مأساة إغريقية، لا على مسرح الخيال، بل في حياة أمم»[21]. ويمكن أن تقاس جسامة محنة ويلسون بالفرق بين مطامح ويلسون في باريس ـ ليضمن أن النزاع الذي انقضى توّاً سيكون «الحرب التي تنهي كل الحروب» ـ والتاريخ المرعب الذي وصفه المؤرخ روبرت كونكويست Conquest بحق إنه زمن الخراب»[22].

لاحظنا أن أولئك الذين شهدوا «يوم الهدنة» سنة 1918 كانوا مبتهجين، وكان أحد أسباب بهجتهم أنهم اعتقدوا أنهم يحتفلون بـ «الحرب التي تنهي كل الحروب». في ذلك اليوم كان عمر الدبلوماسي والمؤرخ الأمريكي جورج كينان Kennan 14 سنة وقد شهد الاحتفالات في مدينته ملوركي Milwaurkee، ولاية ويسكونسين. وفي 11 تشرين الثاني / نوڤمبر سنة 1984، وصف كينان في عمر الثمانين عقوداً لازمها شبح ويلسون، حيث كتب على صفحات نيويورك تايمز ما يلي:

في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني / نوڤمبر سنة 1918 انتهت طقوس المذبحة التي عرفت باسم الحرب العالمية الأولى. عندما تم وقف إطلاق النار كان قد قتل حوالى 8,5 مليون شاب دفنوا في حقول الفلاندرز أو قرب مواقع المعارك الكبرى الأخرى للحرب. وأصيب حوالى 20 مليون إنسان بأضرار ـ كثير منهم أُقعدوا طوال حياتهم. وسجل حوالى 8 ملايين إنسان في خانة المفقودين أو المسجونين. . .

ألسنا في هذا العمر؟ ماذا عنا؟ نحن على مسافة 66 سنة من يوم الهدنة سنة 1918. وليس مثال تلك الحرب فقط بل وحرب أخرى لا تقل تدميراً بل إنها أكثر سوءاً في عواقبها. كم سيكون رائعاً أن يقال لنا إننا فكرنا ملياً في هذه الدروس المنحوسة وعزمنا، بكل تواضع وجدية، أن نرسم سلوكنا القومي على حل لتجنب أسباب الارتباك والحيرة التي قادت آباءنا وأجدادنا إلى هذه الحماقات. . .

إذا كنا نريد للحضارة أن تنجو فإن هذه القدرة على الفهم يجب أن تتحلى بها إلى أبعد حد حكومات جميع الدول الكبرى. السؤال فقط هو: هل سيحصل ذلك بسرعة؟ الوقت المتاح لنا لإحداث هذا التغيير ليس بلا حدود. وقد يكون أقصر مما نفترض[23].

وضعنا هذا الكتاب في مسعى إلى الإسهام، بمقياس ما، لزيادة الأرجحية في أن تنجو الحضارة في القرن الحادي والعشرين عن طريق الحيلولة دون تكرار نزاعات القرن الذي انصرم.

السؤال الوحيد هو: هل كنا نستطيع أن نرفض القيادة الأخلاقية المطروحة علينا؟ وهل كنا سنقبل أو نرفض ثقة العالم؟

ودرو ويلسون، 10 تموز / يوليو، 1919[1].

صرح ويلسون، ونسخته الروزفيلتية لسنة 1945، وسترة بوش اللامعة سنة 1990، جميعها عملت على التعامل مع عالم من النزاعات بين الدول... ما يهم الآن هو طبيعة الدولة ذاتها... هكذا يواجه الأممية ـ النزعة الدولية مأزقاً. فهو يحتاج أولاً إلى مجموعة من المبادئ الواضحة التي تحدد الأهداف.

ستانلي هوفمان، 1998[2]

1

جدول أعمال أساسي

دور الولايات المتحدة في الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين

بشرت نهاية الحرب الباردة بفترة قصيرة من التفاؤل بشأن آفاق السلام العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد رحب الرئيس بوش في خطابه أمام الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول / أكتوبر 1990، «بشراكة تهدف إلى مزيد من الديموقراطية، ومزيد من الرخاء، ومزيد من السلام، وخفض التسلح»[3]. بعد ثلاث سنوات قال الرئيس بيل كلينتون في الأمم المتحدة «في عصر جديد من المخاطر والفرص، ينبغي أن يكون هدفنا الأول توسيع وتعزيز الأسرة الدولية لديمقراطيات السوق»[4]. ومع هذا في بداية القرن الحادي والعشرين فإن مثل هذه التصريحات الكبيرة نادراً ما كانت تُطلق دون أن ترافقها قيود وازدواجية وقلاقل، مع أن قوة أمريكا العسكرية والاقتصادية والسياسية ظلت قوة لا يمكن تحديها. لماذا؟ لأنه طوال فترة ما بعد الحرب الباردة زادت الحروب الوحشية والقتل الجماعي بدرجة تنذر بالخطر، وظل خطر الكارثة النووية قائماً دوماً. وأصبح شبح ودرو ويلسون، والخوف من الفشل في الحيلولة دون كارثة أخرى ما بعد الحرب ماثلين. وفي الفصول القادمة سوف نؤكد أن مسؤوليتنا الأولى هي مجابهة هذه الاتجاهات العالمية الخطرة والمنذرة بالسوء. سنرسي أساساً لسياسة خارجية ودفاعية جديدة لأمريكا والعالم يقوم على التزام أخلاقي بتقليص الوفيات الناجمة عن الحروب، وعلى التزام أمريكي بقيادة العالم نحو ذلك الهدف مع عدم استخدام قوتها السياسية أو الاقتصادية، أو العسكرية بمفردها على أية حال.

الوهم الكبير للقرن العشرين

عندما نطل في القرن الحادي والعشرين إلى الخلف، على أحداث القرن العشرين، لا يمكن إلاً أن نُصدم بهول المذابح البشرية ابتداء من الحرب العالمية الأولى. من الصعب حقاً ألاً نستخلص أن شيئاً ما قد أصاب القرن العشرين بالشؤم، وأنه لا بد أن يكون دموياً على نحو مطرد تقريباً من البداية حتى النهاية. ومع هذا فمن المفيد أن نتذكر أنه عند نهايته بدا القرن العشرون لكثير من العقلاء والمطلعين يَعِدُ على نحو غير محدود بالسلام والازدهار. ونتيجة متابعة انفجار التكافل Interdependence الاقتصادي الذي تقوده التكنولوجيا كان بعضهم يعتقد أن حرباً كبيرة باتت شيئاً من الماضي، تماماً كما أصبح الجواد والعربة شيئاً من الماضي. وفي استرجاع للذكرى، فإن مثل هذا الاعتقاد قاد إلى درجة من الرضا عن النفس ساهم في حد ذاته في اندلاع الحرب العالمية الأولى. هل نجرؤ على الادعاء، في عصر تال من التكافل المزدهر، أنها لن تحدث ثانية؟

في سنة 1910 كانت أوروبا تتمتع بنمو وازدهار لا سابق لهما، وهذا الظرف حقق درجة غير مسبوقة كذلك من التعاون والتكامل بين اقتصادات الدول الكبرى في أوروبا وبين الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت تقريباً قام كثير من الزعماء السياسيين، والمثقفين، والصناعيين والمواطنين العاديين في هذه البلدان بما وصفه مؤرخ جامعة أوكسفورد، نيل فيرغوسون Ferguson منذ عهد قريب «أكبر خطأ في التاريخ الحديث»[5]. لقد استنبطوا ـ بعضهم عن وعي وبعضهم بدرجة أقل من الوعي ـ ما يلي: أولاً، إن التكافل والتعاون الجديدين بين الدول الكبرى كان ضرورياً للازدهار؛ وثانياً، أي شيء يدمر شروط الازدهار هذه سوف يدمر الازدهار نفسه؛ وثالثاً، إن اندلاع حرب تشمل الدول الكبرى من شأنه بالتأكيد أن يعيق هذا الازدهار، لا بل ربما يقضي عليه، ورابعاً، هذا الارتباط بين الحرب والكارثة الاقتصادية كان مفهوماً من قبل جميع الفرقاء

المعنيين، وخامساً، إن حرباً كبرى لم تكن موضع تفكير أحد. كان الطريق إلى الجحيم، وهو الحرب العالمية الأولى، «ممهداً» بهذا المنطق: لما كانت الحرب ضارة اقتصادياً فإنها ستروع بوعي هذه الحقيقة، أو في حال اندلاع حرب، وهو حدث غير محتمل، فإن الحرب سوف تتوقف بسرعة للسبب ذاته.

صيغ هذا النمط من التفكير في الكتاب الواسع الانتشار سنة 1910 للصحفي البريطاني نورمان أنغيل Angell «الوهم الكبير: دراسة لعلاقة القوة العسكرية بالمصلحة الوطنية». شرع أنغيل يبرهن أن الحرب أصبحت أمراً لا عقلانياً ـ لا تستحق كلفتها ـ وهي من ثم باتت شيئاً من الماضي. وتساءل أنغيل: «ما هي الضمانة الحقيقية للسلوك الجيد لهذه الدولة أو تلك؟» ويجيب: «إنه التكافل المحكم، ليس بالمعنى الاقتصادي فحسب، بل بكل معنى، فهو يجعل العدوان غير المبرر من جانب دولة ما على أخرى في غير مصلحة المعتدي»[6]. ولما كانت الحرب قد فقدت معناها، يقول أنغيل، «فإن اليوم الذي يتحقق فيه التقدم عن طريق القوة قد ولّى؛ وسيكون التقدم بالأفكار أو لا يكون أبداً»[7]. وبعد مرور سنتين على طباعة الكتاب المذكور (الوهم الكبير) يستخلص أنغيل الاستنتاج التالي: «الأخلاق بعد كل شيء لم تقم على التضحية بالذات، بل على المصلحة الذاتية المستنيرة، على فهم أوضح وأكمل لجميع الروابط التي تجمع أحدنا مع الآخر. وهذا الفهم مرشح للتحسن»[8]. كان الأمريكيون بعيدين كل البعد عن الحصانة من مثل هذا الرضا الغريب عن الذات والقاتل. فقد قال ديڤيد ستار جوردان، رئيس جامعة ستانفورد، في خطبة له سنة 1910 في جامعة توفتس Tufts إن «الحرب المستقبلية مستحيلة لأن الدول لا تستطيع تحملها»[9].

لم يكن الجميع قانعين بذلك. فقد أقر الفيلسوف الأمريكي وليام جيمس في مقالته سنة 1910 بعنوان «المكافئ الأخلاقي للحرب» بأن الحرب الحديثة باهظة التكاليف، ولكنه يضيف «الرجل العصري يرث حب القتال المتأصل

وحب المجد لدى أجداده. ولا يؤثر فيه أن يرى الحرب لا عقلانية ومرعبة. فمخاوفها تجعلها ساحرة»[10]. وملاحظة جيمس هذه هي وصف بعيد النظر للأحداث في الجزر البريطانية في شهر آب / أغسطس 1914، حيث كان الشباب بمئات الألوف يتدفقون على مراكز التطوع، وهم يضحكون ويتصرفون باهتياج وكأنهم ذاهبون إلى حدث رياضي أو نزهة، كي يكونوا في طليعة المقاتلين.

«الوهم الكبير» لنورمان أنغيل الذي شرع يفضح الزيف سنة 1910 كان الاعتقاد البالي ـ كما رآه ـ أنّ أيّ فائدة اقتصادية أو غيرها تأتي عن طريق الفتح العسكري. وفي محاولته إثبات ذلك بما يرضي غروره ويرضي قراره، فقد استخلص أن الحرب سخف، **ولهذا** فهي غير محتملة إلى حد بعيد. كان ذلك وهم القرن العشرين الكبير. وقد دُحض بعد أربع سنوات من ظهور كتاب أنغيل بقيام الحرب العالمية الأولى. ثم بقيام الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة التي جاءت في أعقابها.

واقع القرن العشرين المأساوي

ما لبث القرن العشرون أن أصبح أكثر القرون دموية ـ بما لا يقاس ـ في تاريخ البشرية برمته. كيف كان دموياً؟ إذا كانت الإحصاءات المتوفرة مساعدة بالمعنى النسبي، فهي خاطئة إلى حد بعيد بالمعنى الحرفي. لذا قبل تسجيل بعض التقديرات من الضروري أن ننقل التحذير الذي أطلقه دان سميث، مدير «المعهد الدولي لأبحاث السلام» PRIO في أوسلو ـ النرويج الذي يعتبر أطلسه «حالة الحرب والسلام»، مرجعاً رائداً عن وفيات الحرب والقضايا المتعلقة بها. يقول التحذير:

المعلومات عن وفيات الحرب غير موثوقة إلى حد بعيد. وأحد أسباب ذلك يعود إلى الاعتبارات الدعائية للأطراف المتنافسة. في معظم الحروب لا

توجد وكالة مهمتها إحصاء المدنيين القتلى الذين هم غالبية ضحايا الحرب. . . التقديرات غير واقعية، فهي تقديرات بشرية وسياسية. والمشكلة ليست في الإحصاءات. فوضع رقم لتعداد القتلى ما هو إلاَّ مجرد اختزال يُفهم بسهولة عن هول ما كان يحدث[11].

أيُّ شخص كُلِّف بإحصاء قتلى الحرب، أو كان في وضع يتيح له ذلك، يُتوقع أن يكون منحازاً إلى هذا الطرف أو ذاك في حرب جارية. هذا النشر لما يسمى معلومات عن موتى الحرب هو في الأغلب ليس أكثر من القيام بالحرب بوسائل إحصائية. ويقال إن من الجدير بنا أن نأخذ بالاعتبار بعض التقديرات من أناس جعلوا من تمحيص الأرقام شغلهم الشاغل واضعين في حسابهم الانحرافات في الحساب قدر الإمكان.

ما هي الحرب؟ تُعرّف جماعة المعهد الدولي PRIO الحربَ على أنها: «نزاع مسلح مكشوف بشأن سلطة أو أراض، يتضمن أساساً مقاتلين نظاميين وقتالاً مع استمرارية الصدامات»[12]. وعن عدد هذه الحروب في القرن العشرين (حتى سنة 1995 وهي السنة الأخيرة التي اعتبرت فيها المعلومات شاملة إلى حد معقول) تحددها إحدى الإحصائيات التي يستشهد بها، في المدة الواقعة ما بين 1900 و1995 بـ 83 حرباً داخلية و135 حرباً بين الدول؛ أي بمجموع قدره 218 حرباً يقابلها 102 حرب داخلية و69 حرباً بين الدول؛ أي ما مجموعه 171 حرباً في المدة ما بين 1816 و1899[13]. وأصبحت الحرب أكثر ضراوة في القرن العشرين من أية عصور سابقة. وكما قدر في الواقع كان عدد وفيات الحروب في القرن العشرين يزيد بمقدار ست مرات عن كل حرب من حروب القرن التاسع عشر»[14]. وفي المجموع قدر عدد قتلى الحروب في المدة ما بين 1900 و1995 بما يقارب 110 ملايين إنسان. ويثبت مصدر معتمد غالباً هو كتاب «العسكرية العالمية والنفقات الاجتماعية» لمؤلفه روث ليغير سيفارد Ruth Leqer Sivard عدد موتى الحرب (بدقة لافتة للنظر) بـ109,746,000 قتيل[15].

ومما يدلّ على الطبيعة المتغيرة للحرب معدلاتُ الضحايا المدنيين. ويقدر أحد المصادر أن من بين القتلى الـ 105 ملايين في حروب القرن العشرين، هناك 43 مليون قتيل عسكري، و62 مليون قتيل مدني[16]. ويقدر مصدر آخر أنه في نهاية القرن التاسع عشر كانت نسبة القتلى المدنيين تقارب 10٪، في حين كانت نسبة القتلى من المدنيين في الحرب العالمية الثانية 50٪ وكانت نسبتهم في حروب التسعينيات 75٪[17]. ويتضح من مجمل هذه التقديرات أن الحرب في القرن العشرين كانت حدثاً شائعاً، وكانت فتاكة على نحو متزايد تقع أوزارها على المدنيين بالدرجة الأولى ـ من غير المقاتلين من شيوخ ونساء وأطفال.

إن القرن العشرين لم يكن الأكثر دموية في التاريخ فحسب، بل كان القرن الذي انتهت فيه حصانة غير المقاتلين ـ التي كانت تعتبر في الغرب لمدة طويلة بأنها مطلب الحرب «العادلة». وقد سجل الصحفي والباحث الألماني جوزيف جوف Joffe منذ عهد قريب هذه الكلمة القصيرة عن القرن العشرين:

كيف سنتذكر القرن العشرين؟ أولاً وقبل كل شيء، كان قرن ثلاثة شرور: الحرب الشاملة، والدكتاتورية، والإرهاب. . . في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان الأعداء يهزمون؛ أمّا في القرن العشرين فكانوا يبادون في (أماكن مثل) أوشفيتز أو في حقول الموت في كامبوديا[18].

ينطبق هذا بدرجة متساوية على 140 ألف شخص تقريباً ممن أبيدوا على الفور في 6 آب / أغسطس 1945 في هيروشيما، وعلى ضحايا الإرهاب المنظم الذي مارسه كلٌ من ستالين وماو على مدى عشرات السنين بحق شعبيهما[19]. لا أحد يعرف عدد القتلى في حملات التطهير الستالينية والترحيل القسري في العشرينيات والثلاثينيات، أو عدد الذين ماتوا بسبب المجاعات الناجمة عن مبادرات ماو التي عرفت باسم «الخطوة الكبرى إلى الأمام» وعن فوضى «الثورة الثقافية». (الرقم الذي يرجح عادة هو 20 مليوناً في كل بلد). يكفي القول إن ملايين من البشر قد ماتوا بسبب قسوة ستالين وماو وأخطائهما.

من الواضح أنه مهما حاول المرء أن يتثبت من أعداد القتلى في الحروب والنزاعات الداخلية في القرن العشرين، فإن الرقم ينبغي أن يفهم على أنه مؤشر لمستوى تقريبي من جسامة المأساة فحسب. ومهما تدنت الأرقام لا يوجد ما يقارب الدقة الرقمية لأي من الأرقام الأساسية.

ولكن إذا كان قد قتل ما يقارب 110 ملايين إنسان في الحروب ما بين 1900 و1995، وتوفي 20 مليون إنسان بسبب السياسة الوحشية لكل من ستالين وماو، وإذا كان قد توفي 10 ملايين إنسان في حروب، أو لأسباب تتعلق بالحروب، ما بين 1995 و2000 (وهذا هو الرقم الذي يستخدم عموماً)، فإننا نصل إلى رقم 160 مليوناً قتلوا في حروب داخلية أو حروب بين الدول. ونحن نعتقد أن رقم 160 مليوناً ـ لقتلى الحروب وما يتصل بها ـ هو الرقم التقريبي المستخدم لتصوير مستوى العنف في القرن المنصرم.

وكما أشرنا فإن معظم هؤلاء الـ 160 مليوناً أو قرابة ذلك هم من المدنيين. كم عددهم؟ إذا أضفنا الستين مليون مدني الذين أحصيناهم قتلوا في الحروب وأضفنا ما يقارب 40 مليوناً ماتوا نتيجة العنف الداخلي لأسباب إيديولوجية على يد ماو وستالين، نصل إلى نتيجة أن هناك 100 مليون مدني بريء من أصل 160 مليوناً قتلوا نتيجة العنف والحروب في القرن العشرين ـ وهذا رقم مروّع. ومهما كانت حقيقة الأرقام فهي لا تتعارض مع التقرير الذي صدر سنة 1997 عن «لجنة كارينجي لمنع النزاعات المميتة»: تلك الأرقام التي يمكن أن نستقيها، مهما كانت غير كاملة، تروي لنا قصة «العنف الجماعي بدرجة تُقزّم جميع القرون السابقة»[20].

ما يزال الاتجاه نحو التضحية بالمدنيين بسبب الحروب مستمراً. ويبين هذا تقرير صدر في حزيران من سنة 2000 في دراسة وبائية عن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً). تقدر هذه الدراسة أنه «منذ الأول من كانون الثاني / يناير 1999 حدثت على الأقل 1,6 مليون حالة وفاة في المناطق التي تأثرت بالحرب، بزيادة قدرها 600 ألف حالة وفاة على الوفيات

التي تحدث في ظروف طبيعية». ثمة 15٪ من الوفيات تقريباً تُعزى مباشرة إلى مختلف الحروب الجارية. والبقية كما يقول التقرير «ناجمة عن أعراض قابلة للوقاية أو الشفاء انتشرت أثناء الفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها الحرب، ومعظمها كانت في أوساط النساء والأطفال»[21]. وهكذا تمتد المذابح الجماعية للأبرياء، التي كانت السمة المروعة للقرن العشرين، إلى القرن الحادي والعشرين.

وفيما تتيح الأرقام تقدير حجم المأساة فإنها يمكن أن تذهل العقل أيضاً: كثير جداً من الحروب، وكثير جداً من القتلى، وكثير جداً من الحالات المأساوية. ولكن الأرقام لا تتناول بالطبع إلاَّ تلك الجوانب من الرعب في القرن العشرين التي يمكن حصرها كمياً ولكن على وجه تقريبي وغير موثق. لقد تُرك للشعراء والروائيين وكتّاب المذكرات والمسرحيات والرسامين والمصورين ومنتجي الأفلام أن ينقلوا على أفضل وجه المأساة **الإنسانية** كما حدثت، مأساة الإنسان على يد أخيه الإنسان. نحن بحاجة إلى جانب الأرقام أن نبين السجلات الفردية المتميزة لعنف وحروب مأساة القرن العشرين الهائلة. نحتاج إلى أن نفكر في نساء كامبوديا الضريرات، اللواتي ليس بهن عيب عضوي، واللواتي يفترض أنهن يشهدن فظائع لا تروى، بحيث بات العمى العضوي آلية للحماية[22]. نحتاج إلى أن نفكر ملياً في اللحظة التي تصل فيها صوفي ـ في رواية «خيار صوفي» لوليام سيترون ـ إلى معسكر الاعتقال ويُرغمها حارس سجن نازي على أن تختار، على الفور وفي المكان نفسه، أحد ولديها ليعيش والآخر ليقتله النازيون[23]. نريد أن نُحدِّق بعض الوقت في الصور الأخيرة التي التقطها جيمس ناكتوي Nachtwey لضحايا التعذيب في الحروب التي جرت في غرب إفريقية وغيرها[24]. علينا أن نحاول أن نعيِّن هوية الأشخاص الذين قضوا ضحية الحروب والعنف ـ مثل مئات الأطفال الذين قطعت أيديهم وأرجلهم بوحشية في سيراليون قبل مدة قصيرة ـ كي نعطي معنى إنسانياً للأرقام، وكي نتأثر بهذه الأرقام بغية اتخاذ إجراءات وقائية.

بهذه الطريقة نستطيع أن نتخلص من التعامل مع أرقام بهذه الجسامة على أنها **مجرد** أرقام. إنها ليست كذلك. فوراء كل رقم معاناة ووفاة جرت قبل أوانها لإنسان فرد، لشخص كان قادراً على التمتع بحياته، وعلى المعاناة، وعلى مواجهة الموت بوعي وشجاعة ـ جميعهم بشر كانوا يعاملون، أو كان ينبغي أن يعاملوا كبشر، وتنقضي حياتهم بشكل طبيعي(25). قبل القرن العشرين بكثير كان البشر يعرفون انحراف قاعدة إيمانويل كانت ـ التي تتعلق بمعاملة البشر كأدوات وليس كأهداف. هل الجندي هو مجرَّد شخص يرغب في القتال والتضحية بنفسه من أجل هدف ـ وأن يصبح أداة لتحقيق النصر؟ ولكن في القرن العشرين زاد انتقاص قاعدة كانتْ درجة أخرى، إذ أضحت علاقة الإنسان بالحرب والعنف، بصورة عامة، لا وسيلة ولا غاية. معظم ضحايا الحرب باتوا عقبة في الطريق، ولا بد من إبادتهم والتخلص منهم كسقط المتاع. وهكذا أصبح الموت في القرن العشرين في الحرب، أو بسبب الحرب، للمرة الأولى، عبثياً أو لا معنى له.

ما نوع العالم في القرن الحادي والعشرين؟

عالم ما بعد الحرب الباردة هو من عدة وجوه مذهل وعنيف كشأن ذلك العالم الذي جابه نورمان أنفيل ومعاصريه المشدوهين من اندلاع الحرب العالمية الأولى. فمع بداية سنة 1989، تحرَّرت الدول والأمم والشعوب فجأة من التأثير الضاغط لوجود «كتلتين» تترأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وما إن تحررت حتى أدت مطالبها المتعلقة بالأراضي، ومنافساتها العرقية وخلافاتها الدينية، وشكاواها التاريخية ومصادر التوتر الأخرى إلى عنف واقتتال واسعين. والحق أن الحروب والعنف المدني في أواسط التسعينيات، الناجمة عن مثل هذه الجذور، أضحت واسعة الانتشار ولا يمكن التحكم فيها في كثير من أرجاء العالم.

ورداً على ذلك أنشأت «مؤسسة كارنيجي Carnegie» في نيويورك لجنة دولية رفيعة المستوى لمنع النزاعات المميتة، ترأسها وزير الخارجية الأمريكية

الأسبق سايروس ڤانس، ومدير مؤسسة كارنيجي د. ديڤيد هامبورغ. وركز تقرير اللجنة لسنة 1997 بصورة متوازنة على التهديدات الجديدة التي يحتمل أن تصبح تهديدات أساسية في القرن الحادي والعشرين فقال:

يتطلب السلام تفهماً واحتراماً للخلافات داخل الحدود القومية وغيرها. نحن معشر البشر لا نملك ترف أي تساهل في تحاملاتنا وعرقيتنا بعد اليوم. إنها المفارقات التاريخية لماضينا السحيق. والسجل التاريخي العالمي حافل بسلوك الكراهية والإبادة القائم على الخلافات الدينية، والعرقية، والسياسية، والإيديولوجية وأوجه الخلافات الأخرى ـ الحروب المقدَّسة من أي نوع. هل سيُعبَّر في القرن القادم عن مثل هذا السلوك بأسلحة الدمار الشامل؟ إذا لم نتعلم التعامل بعضنا مع بعض باحترام في القرن الحادي والعشرين فقد يبيد بعضنا بعضاً بحيث لن يكون للإنسانية إلاّ القليل من فرص البقاء[26].

واستناداً إلى اللجنة فقد نشبت أزمة نظراً لاجتماع عدة عوامل: «انفلات» العنف الجماعي الواسع الانتشار في نهاية الحرب الباردة، وعدم مراقبة النمو السكاني في كثير من المناطق الميالة إلى مثل هذا العنف، والانتشار الواسع للأسلحة الفتاكة ذات التكنولوجيا العالية (مع عدم استبعاد القدرة على بناء أسلحة الدمار الشامل). إنها ليست أزمة من النوع الذي استحوذ على المسؤولين في واشنطن وموسكو أثناء الحرب الباردة ـ مجابهة مباشرة بين قوتين عظميين نوويتين. إنها «أزمة حركة بطيئة» ـ عنف يتصاعد ببطء، في البداية، ثم يتصاعد بسرعة أكبر حتى يصبح الوضع ـ حين يجذب انتباه كبار المسؤولين ـ معاكساً تماماً بحيث لا تعود خيارات عدم التصعيد ممكنة[27]. وتصاعد النزاع في ڤيتنام في الستينيات هو أحد الأمثلة على ذلك[28].

نرى دليلاً على هذا في جميع الاتجاهات: غزو العراق للكويت، الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، الاضطرابات في شمال العراق، التوتر بين الهند وباكستان، العلاقات غير المستقرة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وبين

الصين وتايوان، والنزاعات عبر الصحراء الإفريقية في الصومال والسودان وأثيوبيا وأريتريا، ورواندا وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا. جميع هذه الاتجاهات توضح أن عالم المستقبل لن يكون عالماً بلا نزاعات ـ نزاعات لمجموعات متفرقة داخل الدول، ونزاعات تمتد عبر الحدود القومية. وستستمر التوترات العرقية والدينية والعنصرية. وستظل القومية قوة شديدة البأس عبر أرجاء العالم. وستنشب الثورات السياسية مع تقدم المجتمعات. وستجري نزاعات تاريخية حول الحدود السياسية. وسيزداد التباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها مع انتشار التكنولوجيا والتعليم بدرجة متفاوتة في العالم. والأسباب الرئيسة للنزاعات التي وُجدت قبل وقت طويل من الحرب الباردة ما تزال قائمة. ولعلها ستتضافر مع النزاع الأهلي بين دول الاتحاد السوفييتي السابق واستمرار التوتر في الشرق الأوسط. مثل هذه التوترات تماماً في السنوات الخمسين الفائتة هي التي ساهمت في مقتل عشرات ملايين البشر في الحروب.

وعندما نشر تقرير «لجنة كارنيجي» استُقبل بالتشكيك في بعض الأوساط. فقد شعر المتشككون أن واضعي التقرير قد بالغوا في مشكلة الحرب والعنف في القرن الحادي والعشرين. نحن لا نوافقهم. نظراً للاعتبارات التالية، التي ـ وإن كانت موضع جدل ـ نعتبرها متحفظة:

- التقديرات التي جاءت في الفصل السابق عن عدد الحروب التي جرت في القرن العشرين والتي بلغ عددها 218 حرباً.
- الافتراض بعدم زيادة الحروب في هذا القرن بالمقارنة مع القرن الماضي ولا زيادة في كثافتها.
- الاعتراف بأن معدل الزيادة السكانية سوف يرتفع بمعدل ثلاث مرات تقريباً[29].

نظراً لهذه الظروف فإن ضحايا الحروب سيزداد عددهم بمقدار 300

مليون ضحية على الأقل. وبعد ذلك، دعونا نفترض أن الخسائر في أرواح المدنيين ستظل ثابتة عند معدل 75٪ تقريباً (وهو المعدل الذي يعتبر المعدل التقريبي لفترة ما بعد الحرب الباردة في التسعينيات). في هذه الحالة فإن نسبة 75٪ من 300 مليون ضحية تعني 225 مليون قتيل مدني من جراء الحروب.

نكرر ثانية أن هذه الأرقام تقريبية. فتقدير وفيات الحرب الماضية يبقى مجرد تقدير قائم على معطيات غير معروف مدى مصداقيتها غالباً. ونظراً لعدم التأكد الذي يرتبط بعدد ضحايا الحروب في القرن العشرين، ينبغي، في تعاملنا مع إسقاطات القرن الحادي والعشرين، أن نضيف شكوكاً إضافية: معدل التقدم التكنولوجي والتكاثر، القيادة السياسية أو الافتقار إليها، وعدداً من العوامل الأخرى غير المعروفة. وهكذا لا نحن، ولا «لجنة كارنيجي»، ولا أي شخص آخر يستطيع أن يقول بأية درجة من المعرفة كم سيكون عدد القتلى جراء الحروب في 31 من شهر كانون الأول / ديسمبر سنة 2100. ولكن تصورنا ـ 300 مليون وفاة نتيجة الحروب منها 225 مليوناً من المدنيين ـ قد يكون **أقل من الواقع!**

ولهذا فإننا نعتقد جازمين أن الإلحاح في دعوة «لجنة كارنيجي» لمنع الحروب في القرن الحادي والعشرين مبرَّر. ونحن لا يمكننا أن نصدق ببساطة أن قريتنا العالمية المتكافلة على نحو متزايد ـ الحضارة كما نعرفها ـ تستطيع في هذا القرن أن تقاوم قتل قرابة 225 مليون مدني بريء دون أن يؤدي ذلك إلى عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي سيلحق العقاب الشديد بمعظم الدول، إذا لم نقل جميعها، وبمعظم الشعوب.

وماذا يحدث إذا ما استخدمت الأسلحة النووية ـ وهو ما يبدو ممكناً تماماً ـ في واحد أو أكثر من هذه النزاعات؟ في تلك الحالة لا بد من مراجعة تقديراتنا لوفيات الحروب ورفعها بشدة إلى أعلى. فعلى سبيل المثال مجرد انفجارات نووية على الحدود بين الهند وباكستان من شأنها أن تودي بحياة الملايين ـ ربما عشرة ملايين ـ في منطقة جنوب آسيا الكثيفة السكان. والشيء نفسه ينطبق على

نزاع نووي في الشرق الأوسط بين إسرائيل ودولة عربية، أو أكثر، معادية لها. ومن المحتمل كثيراً أن تنجرّ الولايات المتحدة انجراراً إلى أي نزاع بهذه الجسامة. ثم ماذا عن الروس والصينيين؟ أي صيغة سيتخذها تورطهم المحتمل؟ عجباً، إن هذا السيناريو قد لا يكون غير محتمل كما نأمل جميعاً.

تؤيد التقديرات خلال الفترة 1990 ـ 1995 وجهة النظر القائلة إن «النزاعات» تحدث بمعدل يمكن أن يكون ذا نتائج كارثية أكبر من الحجم الجسيم المفترض في الفقرات السابقة. فقد نشر معهد PRIO حديثاً ـ باستعمال أرقام معتدلة ـ تحليله عن وفيات الحروب في نصف العقد الذي تلا نهاية الحرب الباردة. لقد وجدوا أن عدد الحروب في كل سنة كان مستمراً، وأن النتيجة المباشرة للحرب كانت قتل 5,5 مليون إنسان على الأقل ما بين 1990 و1995 وعدد غير معروف للوفيات نتيجة الاضطرابات، والمجاعات، والأمراض، والعوامل الأخرى المرتبطة بالحرب[30]. أما التقديرات الأخرى فهي أعلى بكثير. فكما قلنا بلغ عدد الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى 8,5 مليون إنسان. تلك السنوات الأربع ونصف من القتل أدت مباشرة إلى الكثير من حمامات الدم والتوتر بين القوى العظمى. ووفقاً لتقديرات PRIO أن عالم ما بعد الحرب الباردة يضم حضارات وثقافات ودولاً عند نقطة الانفجار أو ما وراءها. هذه الدول الضعيفة ستظل أرضاً خصبة لعدم الاستقرار، والعنف، والقتل[31].

لم يبين أحد هذه النقطة بجلاء مثل ما فعل الصحفي الأمريكي روبرت د. كابلان، الذي ظهرت مقالته المشهورة سنة 1994 عن الدول الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى بعنوان «الفوضى القادمة» التي نشرت في مجلة «أتلانتيك مونثلي» Atlantic Monthly قبل شهور قليلة فحسب من وقوع الإبادة الجماعية في رواندا. يقول كابلان إنه حيثما ذهب في المنطقة كان يحمل رسالة من صديق، عضو في البعثة الخارجية الأمريكية في غرب إفريقية. الرسالة كانت تقول: أكبر تهديد لنظام القيم عندنا يأتي من إفريقية. هل يمكن أن نستمر في

الاعتقاد بالمبادئ الكلية فيما تنحدر إفريقية إلى مستويات وصفها دانتي أفضل من الاقتصاديين التنمويين؟ إن مواقفنا الداخلية بشأن العرق والجنس تتأذى في الوقت الذي تصبح فيه إفريقية على مستوى القارة حطام ميدوسا[33].

كانت تلك إشارة إلى تحطم سفينة في وقت مبكر من القرن التاسع عشر مات الناجون منها جوعاً، وصورها في لوحة مرعبة الفنان الفرنسي ثيودور غيريكول Géricault بعنوان «رمث ميدوسا». وكابلان يعود باستمرار إلى هذه الرسالة طوال رحلته، وإلى تحذير امرأة له من الموت في دانان في غرب ساحل العاج، حيث قالت له: «اللصوص عنيفون جداً هنا. سيمزقون أوصالك إذا لم تكن حذراً»[34].

بعد أن غادر غرب إفريقية المخرّبة توجه كابلان إلى «نهايات أخرى من الأرض»: وكانت بينها إيران، وأفغانستان، وكامبوديا. كان يبحث، كما يقول، عن «نموذج لفهم العالم في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين»[35]. ولكنه لم يجد شيئاً. إلاّ أنه توصل إلى هذا الاستنتاج: «نحن لسنا في حالة انضباط»[36]. ويلاحظ أن إخفاق بعض الدول القليلة المهمة نسبياً في عصر ما بعد الحرب الباردة قد أربك الغرب والأمم المتحدة. ويتساءل: ماذا سيحدث إذا ما انفجرت قوة إقليمية كبيرة داخلياً أو توقفت عن أداء وظيفتها؟ هل ستصبح باكستان نووية؟ أم ستكون كالعراق ربما في أعقاب حرب أخرى؟ أم ستكون روسيا فتنهار في الفوضى؟ في جميع هذه الاحتمالات يرى «أننا لن نجد إجابة»[37].

بالطبع إن غرب إفريقية في القرن الحادي والعشرين ليس العالم كله، وكذلك الأمكنة الأخرى مثل باكستان أو حتى روسيا. قد يعزف بعضهم عن موافقة كابلان حتى النهاية في استنتاجه الكارثي الذي يقول إن «الفوضى القادمة» سوف تمس كل شعب وكل بلد ـ وجحيم دانتي المتمثل في غرب إفريقية قد يؤثر علينا جميعاً عند منعطف ما في القرن الحادي والعشرين، مع انتشار

الفوضى والاضطرابات كالمرض الساري، أو ربما أسرع من ذلك، مثل فيروس الكمبيوتر، في العالم كله. ومع هذا نحن نعتقد أن الصورة مفيدة من حيث إنها تستبقي في أذهاننا التتمة المؤثرة والقوية لحساباتنا الواردة آنفاً والمتعلقة بوفيات القرن مستقبلاً.

إن مثل هذه الأوضاع قائمة. وهناك آخرون من أمثالنا يحترقون في جحيم دانتي. فجميع الدول القومية على حافة الانهيار؛ وتستحق على الأقل تعاطفنا وتقديم ما نستطيع لها. وعلينا أن نضع في الاعتبار إمكانية أن يرتبط مصيرها بمصيرنا إلى حد أبعد مما نتصور[38]. كم من الفوضى والاضطرابات وأعمال القتل يمكن أن تحدث قبل أن يبدأ الهدوء الذي نعيش فيه بالهيجان؟ كتب الصحفي الكندي مايكل ايغناتيف Ignatieff يقول «يصر معظمنا على الاعتقاد أنه إذا كانت الحرائق البعيدة أمراً مخيفاً فنحن نستطيع أن نظل بعيدين عنها، وأنها عندما تبتلع سقوف جيراننا فإن شراراتها لا تصل إلى سقوفنا»[39]. نحن نرى أن «الشرارات» الرمزية ـ كمسألة اللاجئين، والقتل العرقي والأمراض، وعدم الاستقرار السياسي الحاد، ربما تقود إلى حرب كبيرة، وربما إلى حرب نووية ـ سوف تبدأ بإحراق (أو على الأقل بالإضرار بشدة) مسكننا قبل أن يقتل 300 مليون إنسان في الحروب في هذا القرن. ونقترح أن نجابه هذا الخطر بالعمل الذي يستند إلى التزام أخلاقي.

الالتزام الأخلاقي: تقليص المذابح!

هذا هو التزامنا الأخلاقي: جعل الهدف الأكبر لسياسة الولايات المتحدة الخارجية والدفاعية، والسياسات الخارجية لدول العالم أن تتجنب المذابح في القرن الحادي والعشرين ـ 160 مليون قتيل ـ التي تسببت عن النزاعات في القرن العشرين.

نحن نعني في الحض على اعتماد «التزام أخلاقي» بتقليص المذابح

البشرية في القرن الحادي والعشرين أن يكون الهدف الأول للسياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة وجميع الدول الأخرى التخفيض الجذري لقتل البشر. ولما كان تطبيق هذين المفهومين «الالتزام» و«الأخلاقي» على السياستين الخارجية والدفاعية مسألة خلافية إلى حدّ بعيد، فسوف نحاول أن نعرّف أولاً مصطلحاتنا ونعطيها بعض السياق. ثم نلتفت بعد ذلك إلى ما يعتبره كثيرون صعوبات في اقتراحنا غير المألوف. والحق أن كثيراً من الباحثين والمحترفين في السياسة الخارجية يعتقد تقليدياً أن الاعتبارات الأخلاقية ليس لها مكان في جميع حسابات رجال الدولة، أو أنها في أحسن الأحوال تحظى بدور تابع لحماية المصلحة القومية ـ وهو ما يعتقد على نطاق واسع أنه «الالتزام» الوحيد الذي يهتم رجال الدولة بشأنه.

كانت فكرة الالتزام الأخلاقي قاعدة أساسية في تفكير فيلسوف القرن الثامن عشر الألماني إيمانويل كانت Immanuel Kant، الذي أثَّرت كتاباته عن هذا الموضوع على التفكير الغربي في القرنين الماضيين. هناك مقوِّمان أساسيان لهذا المفهوم.

أولاً، ما هو **الأخلاقي**؟ هو برأي كانت العمل بصورة أخلاقية وفقاً لما أسماه «القانون الأخلاقي الباطني» وهو أن يُعامل الإنسان «كغاية في حد ذاته وليس كوسيلة»[40]. تبدو هذه الوصية في البداية غير واقعية، أو خارجة عن المألوف. ففي الحياة اليومية، إذا وضعنا جانباً شؤون الدولة غير المقيدة بنظام، فغالباً ما نجد أنه من المفيد، وأحياناً من الضروري حتماً «استخدام» الناس بطرائق مختلفة ـ كأدوات ـ لأغراضنا. ولكن كانت لا يفترض أن يصدر وصية لا تنتهك. فكانت الذي ينتمي إلى التقاليد اللوثرية الألمانية لا يربط بين تقدير اللاعصمة عند البشر، والتقاليد المفروضة على سلوك الإنسان في عالم لم يغمره الشر. إنه كان يوضح، بدلاً من ذلك، ما كان يعتقد أنه مقصودنا في الكلام عندما نتحدث عن الأخلاق ـ مثال نحفظه في أذهاننا ونقيس به التصحيح

الأخلاقي لتصرفاتنا كأفراد لدى التعامل مع الأفراد الآخرين. واستخدامه للعبارة يتضمن احتراماً عميقاً لرغبات واهتمامات الآخرين. إنها عكس الأنانية.

ثانياً، ما هو **الالتزام**؟ أبحاث كانتْ الأخيرة في هذا الموضوع جعلت منه واحداً من أكثر المفكرين تأثيراً. يقول كانت «أنا لا أفعل خلاف ما أرغب أن يكون المبدأ الأساسي عندي قانوناً عاماً»[41]. إذا كنا نستطيع صياغة مبادئ للسلوك، تنطبق على أفضل وجه ممكن، بدون مواربة، على جميع الناس في جميع الأحوال الممكنة التي يمكن تخيلها أن تتصرف وفقاً **لالتزام** كانت. علينا أن نتصرف، بأعلى حد ممكن، في مثل هذه الحالات وفقاً لمقولة كانت انطلاقاً «من الواجب» وليس من «إدراك العواقب الخطرة». ويعترف كانت بوضوح أن التصرف بهذه الطريقة، «من الواجب»، انطلاقاً من المبادئ الأخلاقية الأساسية للمرء يعود إلى قرارات صعبة، بل حتى مؤلمة، لأن «الانحراف عن مبدأ الواجب كما يقول، هو أمر سيِّئ بدون أدنى شك؛ ولكن أن أكون غير مخلص لمبدئي الأساسي يمكن أن يكون مفيداً جداً في الغالب». قد يسبب الألم أحياناً لأنفسنا ولغيرنا أن نتصرف وفقاً للالتزام الأخلاقي.

نحن ندعو هذه «معضلات أخلاقية»، وفي الحكم بحسب تعبير كانت ممتلئ بها منذ البداية إلى النهاية. «ينبغي ألاَّ تقتل» ربما يكون مبدأً أساسياً في حياتنا الخاصة نتمسك به على نحو شامل. ولكن لنفترض أننا رجال دولة وهوجمت بلادنا، وتعرّض المواطنون الذين نتحمّل مسؤوليتهم إلى القتل. يرى مستشارونا أننا إذا لم نردّ بالمثل، فعلينا أن نتوقع هجوماً آخر. ماذا نفعل إذاً؟ إننا أشرار ـ حسب ما يرى كانت ـ إذا لم نأمر بالانتقام من الهجوم، لأننا قد نضع مواطنينا في وضع الخطر. ولكننا سنكون أشراراً أيضاً إذا أمرنا بالهجوم لأننا بهذا نخرق المبدأ الأساسي «ينبغي ألاَّ نقتل» الذي قبلنا به من قبل على أنه مبدأ أساسي قابل للتطبيق. معظم الزعماء يتجاوزون بالطبع في وضع كهذا المبدأ الأخلاقي ويختارون الخيار العملي. لماذا؟ لأن الزعيم يمكن أن يعتقد أن الهجوم المعاكس قد يؤدي إلى وفيات أقل من عدم القيام بهجوم معاكس.

ولكنه قد يكون مخطئاً بالطبع في نتائج قراره. فالهجوم المعاكس قد يشعل النزاع بدلاً من إطفائه. ومثل هذه المعضلات يمكن أن تكون حادة لزعماء ذوي قناعات أخلاقية شخصية قوية، ولديهم أيضاً إحساس قوي بالواجب تجاه ناخبيهم.

لنتأمل حالة قرار هاري ترومان باستخدام القنبلة الذرية في آب/ أغسطس 1945 أثناء الحرب العالمية الثانية[43]. وجد الرئيس ترومان «العذر» لنفسه بالأمر بإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، قائلاً إنه فعل ذلك لإنقاذ حياة قرابة مليون فرد من القوات المسلحة الأمريكية كان من الممكن أن يموتوا عند غزو اليابان. وكان يعتقد أنه لولا وجود القنبلة الذرية لكان على الجنود الأمريكيين أن يُخضعوا الجزر اليابانية العنيدة، مدينة مدينة ورجلاً رجلاً. هل كان لدى ترومان المبرر لاتخاذ ذلك القرار؟ وهل كان لديه مبرر في اتخاذ قرار معاكس ـ أي أن يمتنع عن استخدام القنبلة الذرية لأن نتائجها المحتملة، التي تتضمّن وفاة 200 ألف إنسان غير مقاتل ـ وهي نتائج من المروع التفكير فيها؟ ماذا سيحدث، بالامتناع عن استخدام القنبلة الذرية، إذا بلغت وفيات الحرب من الأمريكيين في المحيط الهادي تلك المستويات الفلكية التي تنبأ بها بعض مستشاري ترومان؟ قرار ترومان النهائي قاده عملياً إلى افتراض المسؤولية عن مئات آلاف المدنيين اليابانيين. ولكن ألم يكن مسؤولاً بدرجة متساوية عن مقتل عشرات آلاف الأمريكيين من العسكريين في معارك لا حاجة لها إذا ما استخدمت القنبلة؟

بالجمع ما بين مبدأي كانت Kant «الأخلاق» و«الالتزام» نصل إلى شمولية ما يُدعى عادة «القاعدة الذهبية»: عامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك ـ ليس بعض الناس في بعض الأوقات، بل كل الناس في كل الأوقات. هذا هو التزام كانت Kant الأخلاقي، الوصية بمعاملة البشر لا كوسيلة بل كغاية في حد ذاتها، وعندما تبرز قضايا أخلاقية يناشدنا كانت **أن نحاول في مستهل مداولاتنا**

أن نتجنب التفكير تجاه أوضاع معينة تتضمن أوضاعاً أخرى. التخصيص يؤدي إلى استثناءات وعندما نسمح بالمزيد من الاستثناءات في الحساب الأخلاقي نُفقد المبدأ الأخلاقي معناه أكثر. والاستثناءات، من وجهة نظر كانْتْ، تجرد المبدأ الأخلاقي من عموميته. والحق أنّ كانْتْ كان ميالاً إلى اعتبار الكثير من الاستثناءات على أنها مجرد أعذار وظيفتها الرئيسية أن تُسكِّن ضمير المرء عندما يُجابه بمآزق أخلاقية صعبة.

نقدم هنا مختصراً للحساب عند كانت لحل المعضلات الأخلاقية:

- حدّد السبل الممكنة للتصرف.
- حدد مبدأك الأخلاقي الذي ينبغي أن يرشد تصرفاتك.
- اجعل المبدأ التزاماً أخلاقياً بتصميمه.
- حاول أن تتصرف بطريقة تنسجم مع الالتزام الأخلاقي.
- أو تأمل، عند الضرورة، النتائج النفعية للتصرف، واعمل على تحقيق النتائج المقبولة عند انحرافك قليلاً عن المبدأ الأخلاقي.

عبارة «عند الضرورة» تكاد أن تكون عند صانعي السياسة الخارجية ضرورة دائمة. ولكن وفقاً لهذا الحساب ينبغي أن يبدؤوا أولاً بالالتزامات الأخلاقية، وهذا يقلل من المنافع التي تفتقد إلى المعاني الأخلاقية في مجرى اتخاذ القرارات الصعبة.

كذلك يتطلب التقليد الكاثوليكي الروماني «عقيدة الحرب العادلة» أن يبدأ صانعو القرار حساباتهم بالتزامات أخلاقية - مثل «أنت لن تقتل» - ولكنه يقر، على حد تعبير القديس أوغسطين، أن «الحب ربما يحتاج إلى قوة كي تحمي الأبرياء»[44]. في بعض الأحيان يكون القتال مُسوَّغاً لوقف القتل. وعقيدة الحرب في حد ذاتها تتطلب الالتفات إلى نوعين من الأسئلة: النوع الأول: تلك الأسئلة المتعلقة بعدالة قرار التدخل بالقوة، أو حق الحرب Jus

ad bellum، والثاني: ما هو مستوى ونوع القوة المُسوَّغين في التطبيق الفعلي للقوة أو Jus in bello (سنتناول هذين النوعين بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث).

السؤال الأساس لدارسي السياسة الخارجية هو: هل يمكن تجنب مثل هذا التبرير الفعلي لسلوك الفرد **على وجه الإطلاق**؟ هل الحديث عن الالتزامات الأخلاقية، سواء عند كانت أو في تقاليد الحرب العادلة، هي مجرد تجمّل؟ بعض الباحثين والمحترفين في السياسة الخارجية ميالون إلى وجهة النظر القائلة إن التحليل الأخلاقي إذا كان موحياً في مثاليته ربما لا يستطيع تقديم إرشاد تجاه اتخاذ القرار في مجال ملتبس ومعقد أخلاقياً مثل وضع السياسة الخارجية. ما هي الفكرة، بعد كل شيء، في اتهام أولئك الذين يحتلون مواقع قيادية في غمرة الحرب بتخليهم عن التزام أخلاقي مثل «ينبغي ألاّ تقتل»؟ صحيح أن المواطنين من الجنود العاديين قد يعتبرون أنفسهم مسالمين مبدئيين ويرفضون أن يقاتلوا، ويدفعون أحياناً ثمناً شخصياً باهظاً. قد يرفضون دفع الضرائب، أو الانخراط في نشاطات قد يعتبرونها عدم إذعان لمجهود حربي وطني لا يؤيدونه بضمير سليم. ولكن حتى هؤلاء الجنود الأفراد المسالمون، يُنصحون بأن يفكروا جيداً في تأثير نشاطاتهم على مستوى القتال الذي يقوم به العدو. فالمسالمة ليست بالضرورة «حياداً». وإذا صحّ هذا على المواطنين الأفراد، فإن كل حديث عن «الالتزامات الأخلاقية» بعدم القتل تصبح غير واردة كلية على المسؤولين العامّين، وخاصة المسؤولين عن قضايا الحرب والسلم، وغير متوافقة مع طبيعة الوضع الذي يواجه هؤلاء الناس فعلاً. ولهذا السبب يعتقد بعض الباحثين والمحترفين في السياسة الخارجية أن الأخيرة والأخلاق لا يجتمعان. وهم يعتقدون حقاً أن التمسك على نحو زائد بالالتزامات الأخلاقية المفترضة في قرارات السياسة الخارجية ليس من شأنه إلاّ إعطاء مكاسب للخصوم الذين لا يشعرون بأي التزام بالكوابح الأخلاقية.

إن الذين يؤمنون بأن البعد الأخلاقي منفصل ـ أو يجب أن يكون منفصلاً ـ عن صنع السياسة الخارجية، كثيراً ما يصفون أنفسهم بـ «الواقعيين». وهم يشيرون إلى أشخاص من أمثالنا، ممن يؤمنون بأن الاعتبارات الأخلاقية ينبغي أن تضطلع بدور مهم في إدارة الشؤون الدولية، على أنهم **مثاليون**. نحن نبدو لهم وكأننا من عالم آخر، في حين أنهم يبدون لنا أنهم يوصون بمقاربة وسياسات معيبة بصورة غير ضرورية، تركز على مصلحة ذاتية وطنية محددة على نحو ضيق جداً.

يعتقد الواقعيون أن نهاية الحرب الباردة لا تشير إلى الحاجة لالتزامات أخلاقية، بل إلى نقيض مفهومي هو: العودة إلى سياسة القوة الخالصة بين دول مستقلة. وهم يجادلون بأن اختفاء المنافسة الإيديولوجية بين الشرق والغرب سرعان ما سيحفِّز العودة إلى علاقات تقليدية تقوم على التزامات تتعلق بالأرض والاقتصاد. وهم يعتقدون أن القوى العظمى ـ الولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا الغربية، والصين، واليابان، وربما الهند ـ سوف تسعى إلى تأكيد ذاتها في مناطقها مع التنافس على السيطرة في مناطق أخرى من العالم حيث الأوضاع مائعة. وجهة النظر هذه عبَّر عنها المنظِّر السياسي من جامعة هارفرد، مايكل سانديل، في كانون الأول / ديسمبر سنة 1989، في أعقاب سقوط جدار برلين. يرى سانديل Sandel أن نهاية الحرب الباردة لا تعني نهاية التنافس العالمي بين القوى العظمى. فعندما يضمحل البعد الإيديولوجي، فإن ما تلتفت إليه ليس السلام والانسجام، بل السياسات القديمة القائمة على تنافس الدول المهيمنة على النفوذ وملاحقة مصالحها الدائمة[45].

يبدو سانديل على الأقل نصف مصيب في تنبؤاته. فعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يكن بالتأكيد عالم سلام وانسجام. فكما لاحظنا قتل 5,5 مليون إنسان في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت سقوط «جدار برلين». ولكن هل أعادت السياسات العالمية القديمة تأكيد نفسها؟ نحن نعيش وضعاً

جديداً ذا قوة واحدة مهيمنة، هي الولايات المتحدة، التي ليس لديها أهداف واضحة وخطة مرسومة جيداً لمتابعتها؛ وهبّة قصيرة من النشاط من جانب قوى إقليمية ذات نفوذ تشبه قليلاً دبلوماسية الغرفة الخفية لعصر ما قبل الحرب الباردة.

لعل أشهر مُدافع عن النظر إلى الوراء، بدلاً من النظر إلى الأمام، لمعلومات تتعلق بما ينتظرنا في القرن الحادي والعشرين، هو وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر. وهو لا يستحضر في هذه المسألة خبرته أثناء عمله في إدارتي نيكسون وفورد فحسب، بل يستحضر أيضاً شهرته باعتباره مؤرِّخاً وعالماً عالمياً بارزاً في السياسة الطبيعية. يقوم كتابه «الدبلوماسية» الذي وضعه سنة 1994 على ما أسماه «العامل الحاسم» ـ أي الاضطراب في السياسة الخارجية الأمريكية بين «مثالية» ودرو ويلسون، التي يُدِينها كيسنجر، وبين «واقعية» تيودور روزفلت التي يحترمها كيسنجر، ويعتقد أنها سبقت سياسته ذات الطابع الأوروبي بأفضل من مقاربة أيّ رئيس أمريكي آخر قبل رئيسه السابق ريتشارد نيكسون.

إن تحليل كيسنجر يتعارض إلى حد بعيد مع تحليلنا

المقدمة المنطقية للويلسونية أضحت أقل ملاءمة، كما أصبحت إملاءات السياسة الخارجية لويلسون ـ الأمن الجماعي، وتحويل المنافسين إلى الأسلوب الأمريكي، والنظام الدولي الذي يحكم على النزاعات بأسلوب قانوني ـ أقل درجة من حيث التطبيق العملي. (لذا) على أية مبادئ ينبغي أن ترسم أمريكا سياستها الخارجية في القرن القادم؟ التاريخ لا يزودنا بكتاب إرشادي، ولا يشخِّص ذلك على نحو مُرضٍ بصورة كاملة. ومع هذا فالتاريخ يعلمنا الأمثلة، فيما تتحرك أمريكا نحو مياه مجهولة، وأنها تحسن صنعاً إذا ما أخذت بالاعتبار عصر ما قبل ودرو ويلسون و«القرن الأمريكي» وأمسكت بمفاتيح العقود القادمة[46].

ويحثنا كيسنجر على النظر إلى الخلف، إلى قرون مبكرة للاسترشاد بها لأسباب شبيهة بتلك التي يوردها سانديل:

الانتصار في الحرب الباردة دفع أمريكا إلى عالم يشابه كثيراً نظام العالم الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. . . غياب كل من التهديدات الإيديولوجية أو الاستراتيجية الطاغية يطلق يد الأمم لمتابعة سياساتها الخارجية القائمة على مصالحها القومية الفورية على نحو متزايد. وفي نظام عالمي يتميز بوجود خمس أو ست قوى كبرى والكثير من الدول الصغيرة، فإن النظام الذي سيظهر كما حدث في القرون السابقة يجمع ما بين توافق وتوازن المصالح القومية[47].

يبدو كيسنجر كمن يشعر بشبح ويلسون يخيم على كتفيه، ولكنه شبح «مثالي» مرعب أخفق بسبب ربطه المتزايد ما بين الأخلاقية والتعددية في تحقيق سلام مستديم في «مؤتمر باريس للسلام» الذي تلا الحرب العالمية الأولى. وبدلاً من ذلك نجد كيسنجر يمتدح إيلاء الزعماء الأمريكيين الانتباه الوثيق إلى raison d'état ـ أي مبررات الدولة والمصلحة القومية ـ والمناورة بـ «ميزان القوى» وفقاً لرؤيتها لتلك المصلحة. ويذهب إلى حد التحذير من أن «أمريكا سوف تحتاج إلى شركاء للمحافظة على التوازن في عدة مناطق من العالم، وهؤلاء الشركاء لا يمكن أن يجري اختيارهم دوماً على أساس من الاعتبارات الأخلاقية وحدها»[48].

ويرى كارل كيسين Kaycen، المدير السابق «لمعهد الدراسات المتقدمة» في جامعة برينستون، خلافاً لسانديل وكيسنجر ما يلي:

إن النظام الدولي الذي يعتمد على الاستخدام القومي للقوة العسكرية بوصفها الضمانة النهائية للأمن، والتهديد باستخدامها كأساس للنظام، ليس النظام الممكن الوحيد. وإن البحث عن نظام مختلف، لم يعد مطاردة لوهم، بل هو جهد ضروري نحو هدف ضروري[49].

نعترف مع كيسين بأن النظرة «الواقعية» التي وسّعها كل من سانديل وكيسنجر تقوم في الواقع على تحليل ناقص للعالم الممتد وعلى إخفاق في تمييز الدرجة التي أثرت بها الاعتبارات الأخلاقية في سياستنا الخارجية على مدى العقود الماضية، والتي ينبغي أن تؤثر بدرجة أكبر (وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية) في المستقبل.

إن عالمنا المتواقف بدرجة متزايدة مترابط بعضه مع بعض عن طريق تجارة واستثمار متفجرين، وبيئة مشتركة، والإنترنيت، والسفر بالطائرات النفاثة، ووسائل الإعلام. وإن الحدود القومية والدول المستقلة لم تعد موضع الاهتمام الأول للدبلوماسيين. والدبلوماسيون لم يعودوا اللاعبين المهمين الوحيدين في السياسة الدولية. فالمصلحة القومية تشتمل الآن على ما هو أكثر بكثير من الدفاع عن الحدود و/أو التوسع في الحدود القومية، أو حتى حقوق الممرات البحرية والموانئ، التي كانت ذات أهمية قصوى في القرن التاسع عشر. ولا يستطيع بلد أو أيّ تحالف لمجموعة دول أن يقف وحده في عالم مترابط فيما بينه كعالم القرن الحادي والعشرين ـ اقتصادياً، ومعلوماتياً، وبيئياً، ومن ثم أمنياً.

فهل ينبغي أن تلعب الاعتبارات الأخلاقية دوراً أكبر كثيراً في صياغة السياسة الخارجية في عالم كهذا؟

من المؤكد أن المرء يستطيع، بمعنى أساسي، أن يطلق حكماً أخلاقياً على مستوى أعمال القتل التي جرت في القرن العشرين. لن يكون هناك مبرر لغير ذلك. كما لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستمراره في القرن الحادي والعشرين. فعلى الأرضية الأخلاقية وحدها نستطيع أن نعمل للحيلولة دون مثل هذه النتيجة. وكما قلنا إن الخطوة الأولى هي جعل هذا الهدف التوجه الأول للسياسة الخارجية لبلدنا وللجنس البشري برمته.

لقد وصفت الولايات المتحدة نفسها بعبارات مثالية وأخلاقية رفيعة عبر التاريخ. فقالت: وجدنا أنفسنا مدافعين عن حريات البشر في كل الكرة

الأرضية، وكان لنظرتنا الأخلاقية تأثيرها على العالم، وقادت أمريكا إلى تشكيل عشرات المؤسسات الدولية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. ولكن رؤيتنا الأخلاقية ما تزال تتعرض للهجوم ـ داخل الولايات المتحدة وخارجها ـ من قبل أولئك الذين يتساءلون عن قدرتها على التطبيق العملي في السياسة الخارجية. ويجب أن نقر بأن الكثير من معظم المداولات الخلافية حول السياسة الخارجية قد شهدت أن كلا الفريقين كان يستند في مناقشاته على اعتبارات أخلاقية. فمؤيدو السياسة الأمريكية تجاه كوبا اليوم يسوِّغونها على أسس أخلاقية قائلين إنه من غير الأخلاقي أن نؤيد دكتاتوريين يسيئون إلى حقوق الإنسان. وآخرون ينتقدونها على أسس أخلاقية قائلين إنها تؤدي إلى معاناة جماهير الشعب الكوبي. وعلى نحو مشابه فإن السياسة الأمريكية تجاه الصين التي قامت أساساً على تأكيد دعم الحقوق المدنية للأفراد يمكن أن يضعف قدرة الحكومة الصينية على زيادة إيصال كتلة جماهيرها إلى التقدم الواسع في مجال التغذية والتربية والصحة. وكذلك لم تقدم الاعتبارات الأخلاقية دليلاً واضحاً للعمل في كثير من نزاعات السياسة الخارجية، كما في النزاعات الأخيرة في البوسنة وكوسوفو على سبيل المثال.

زد على ذلك أن الشعوب ذات الديانات المختلفة، والثقافات المختلفة التي تجابه مشكلات مشتركة؛ غالباً ما تصل إلى أحكام أخلاقية مختلفة تتصل بالنزاعات بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وبين حقوق الجماعة والحقوق القومية، وبين حقوق الدول. ولكن نظرة أقرب تكشف لنا أن معظم الأديان الكبرى تؤمن بقناعة مشتركة بما نسميه «القاعدة الذهبية». فالبوذية تقول على سبيل المثال: «لا تؤذ الآخرين بطرق تراها أنت نفسك ضارة». وتقول المسيحية: «كل الأشياء، مهما كانت، التي تريد من الآخرين أن يفعلوها لك يجب أن تفعلها أنت أيضاً لهم». ويقول الكونفوشيسيون: «لا تفعل مع الآخرين ما لا تحب أن يفعلوه معك». وفي الهندوسية: «هذا واجب عليك: لا تفعل مع

الآخرين ما قد يسبب لك ألماً إذا فعلوه معك». وفي الإسلام: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». وفي اليهودية: «ما تكرهه لنفسك لا تفعله مع أخيك الإنسان. هذا هو القانون، وكل ما عدا ذلك شرح أو تفسير»[50].

ثمة توافق عام في الولايات المتحدة على الاقتراح القائل إن سياستنا الخارجية ينبغي أن تعطي الأولوية لمصلحة الشعوب عبر العالم بمعنى الحرية السياسية، وحرية الإرادة، وحماية البيئة. بيد أن هذه الأهداف شديدة العمومية بحيث لا توفر غالباً الإرشاد الكافي لأولئك الذين يريدون أن يتصدوا للمشكلات التي تواجهها الحكومة كل يوم.

ولكن هل نستطيع ألاّ نوافق ـ كما اقترحنا ـ على أنه يوجد موضع في السياسة الخارجية ينبغي أن تسود فيه المبادئ الأخلاقية أو لا تسود؟ هذا يتعلق بتسوية النزاعات بين الدول وبين الأمم دون اللجوء إلى العنف.

من دواعي السعادة، أن «المدرسة» الواقعية في العلاقات الدولية، في رأينا، لم تعد القوة الهائلة التي كانت قائمة يوماً ما تدفع إلى تثبيط صانعي السياسة الخارجية في محاولتهم لإدراج الاعتبارات الأخلاقية في عملهم. نكاد نكون الوحيدين الذين يعتقدون أن السياسة الخارجية الكاملة والالتزامات الأخلاقية هما ليسا غير متوافقين. لقد كرس تقرير «لجنة كارنيجي» حيّزاً كبيراً في مناقشة تفكير العالم اللاهوتي والفيلسوف السويسري هانز كونغ Küng، الذي استقى منه التقرير ما يلي:

[إنه] مطلب أساسي: ينبغي أن يُعامل كل إنسان بطريقة إنسانية. هناك مبدأ قائم أكدته كثير من الديانات والتقاليد الأخلاقية للبشرية عبر آلاف السنين: ما لا ترغب أن يُفعل بك لا تفعله مع الآخرين! أو بعبارة إيجابية: ما ترغب أن يقدم لك، قدمه للآخرين! هذا ما ينبغي أن يكون مبدأً غير مشروط، ونهائياً يشمل كل جوانب الحياة، وكل العائلات والجماعات، وكل الأعراق والأمم والأديان[51].

ذلك تماماً ما كان يدور في ذهن كانت. فهو يحدّد التزاماً قائماً على مبدأ أخلاقي وضع ليطبَّق في العالم كله: من العلاقات بين الأفراد إلى العلاقات بين الأمم. إن أصل جميع القرارات التي تتخذ، أو هكذا يجب أن يكون، ومن ضمنها القرارات التي تؤثر في السياسة الداخلية ـ ليست نهاية الحكمة لصانعي السياسة الخارجية في عالم معقد ومضطرب، بل البداية. وما نحضّ عليه في هذا الكتاب هو أن تعتمد الولايات المتحدة ودول أخرى في العالم، هدفاً رئيساً في السياسة الخارجية، والتزاماً أساسياً خاصاً يصنف في إطار المبادئ العامة لكانت وكونغ وهو: تسوية النزاعات بين الدول دون اللجوء إلى العنف!

ما يزال الواقعيون يشككون في إمكانية تطبيق هذه الأخلاقية المقترحة في السياسة الخارجية. وهم قد يقرون أنها جيدة ورائعة للتعامل بها على مستوى الأفراد، بصورة شخصية، على غرار بعض وصايا الإنجيل: ينبغي ألاّ تقتل. ولكن المشكلة، كما يقولون، تكمن في التطبيق غير الملائم للمبادئ الأخلاقية، التي تعتبر إرشادات مفيدة **للأفراد** في مجتمعات داخلية، على نظام دولي فوضوي ومتوحش. ففي عالم الدول (الأمم) لا يوجد «قانون» يستحق هذه التسمية، ولا توجد «سلطة» عليا يمكن أن يلجأ إليها أحد، تتجاوز قدرة الدولة على حماية مصالحها، وأملاكها، وشعبها.

في مثل هذه الحالة، يقول الواقعيون، إن على رجل الدولة واجباً يقتضيه أن يفعل كل ما هو ضروري ليحافظ ويحمي مصالح بلاده ومقوماتها. هذا الواجب قد يتضمن الترهيب والتهديد بالحرب، أو حتى القيام ببعض الأعمال الحربية إذا وجد الزعماء أن مثل هذه الأعمال في مصلحة الدولة.

ما هو الأمر المختلف حقاً، وفقاً لمنتقدينا الواقعيين، فيما يتعلق بوضع الزعماء تجاه السياسة الخارجية؟ يصف الكسندر هاميلتون الوضع على هذه الشاكلة: «الحكم الأخلاقي. . . ليس واحداً بالضبط بين الدول وبين الأفراد. . . فالملايين الموجودة والأجيال القادمة معنية بالإجراءات القائمة

للحكومة، في حين أن عواقب التصرف الشخصي للفرد تتعلق به»[52]. الزعماء يتصرفون باسم الآخرين، ضمن السلطات الممنوحة لهم. والحق أن الناخبين يطالبون بأن يهتم زعماؤهم بمصلحتهم الجماعية، بقطع النظر عن معتقداتهم وشكوكهم الشخصية.

الكتاب المرجع لهذه الفلسفة السياسية هو الكتاب الكلاسيكي في المشورة السياسية، **الأمير**، لنيقولو ميكيافيللي Niccolo Machiavelli. فصياغته للموقف الذي يجابهه رجل الدولة أكثر وضوحاً إلى حد ما من تصوير هاميلتون لما هو مطلوب من صانعي السياسة الخارجية. يقول ميكيافيللي: «حيث تعتمد سلامة البلاد على الحل الذي يتخذ، فلا اعتبارات للعدالة أو اللاعدالة، ولا للإنسانية أو القسوة، ولا للمجد أو العار، ينبغي أن يكون لها شأن»[53]. ونستطيع أن نفترض أن ميكيافيللي كان لديه من وخز الضمير أقل ما كان لدى ترومان عندما استخدم القنبلة الذرية. فاقتراف الظلم، والقسوة مع البشر، والتصرفات المشينة من أي نوع قد تكون مطلوبة من «الأمراء» كي يُبقوا ويحافظوا على مصالح دولهم. وجميعها تدخل في إطار الواجب ـ وهو أساساً واجب الحيلولة دون إضعاف الدولة أو إفنائها من قِبل أعدائها.

هذا عملياً معاكس تماماً لالتزام كانت الأخلاقي. يقال إن كل شيء يعتمد على الموقف. وأولئك المسؤولون عن السياسة الخارجية يُطالبون بإلحاح ألاّ يلقوا بالاً إلى أي شيء خلاف النتيجة المقصودة ـ أي القيام بكل ما هو ضروري لجعل الالتزامات الأخلاقية تافهة القيمة. ويحتفظ صانعو السياسة الخارجية لأنفسهم بتطبيق الالتزامات الأخلاقية، في علاقاتهم المتبادلة مع الأسرة والأصدقاء، في حين يضعون هذه المثل الأخلاقية جانباً عندما يتعاملون مع أشخاص مثل صدام حسين رئيس العراق، أو الزعيم السابق لكوريا الشمالية كيم إيل سونغ، أو معمر القذافي رئيس ليبيا. وتُطرح المسألة بطريقة أخرى كالتالي: يعتقد الواقعيون أن «أخلاقية» قرار أو تصرف في المجال الدولي يحكم عليها

بدقة وفقاً لما إذا كان صانعو السياسة الخارجية يتصرفون بطريقة تحافظ على مصالح الدولة القومية. هل نكسب أم نخسر ـ العقد، المناقشة، الأرض، المعركة، الحرب؟ هذه النظرة دعيت «فلسفة الطوارئ» الميكيافيللية أو «أخلاقية السلامة العامة» عنده ولسبب جيد[54]. إنها تركز حصراً على الفوضى الموجودة في عالم الدول (الأمم)، حيث يمكن أن يكون أمن دولة ما ـ حتى أمن القوى العظمى ـ في خطر.

حاول راينهولد نيبور Niebuhr وهو أحد الفلاسفة وعلماء اللاهوت الأمريكيين من ذوي النفوذ في القرن العشرين أن يؤلف هاتين المقاربتين: تلك المأخوذة عن كانت وتحض على أن تكون الالتزامات الأخلاقية أساسية وشاملة، وتلك المرتبطة بميكيافيللي بإصرارها الشديد على الحسابات النفعية للمصلحة القومية المستقاة من خصوصيات وضع ما. وكان نيبور يعي الاعتماد الشديد على كل من الالتزامات الأخلاقية أو النتائج النفعية، ويعتقد أن الاعتماد الشديد على أي واحد منهما يؤدي إلى **الشر**. ونيبور الذي كُتبت أعظم أعماله أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مباشرة كان يعي حقاً، ولا يشك البتة، في ما يعنيه بالشر. فالشر في النطاق الدولي كما يقول هو «الإصرار على بعض المصالح الذاتية دون الالتفات إلى الجميع، سواء كان المقصود بالجميع الجماعة الحالية، أو الجماعة البشرية برمتها»[55].

وهو يعتقد أن علينا أن نحذر بوجه خاص من نصيحة واقعيين من أمثال ميكيافيللي، الذي يعتبره نيبور «مجرد الكلبيّ الأول في صف طويل من **الكلبيين** cynics في ميدان العلاقات الدولية»[56]. وأشار نيبور إلى أن صعود النازية في ألمانيا يمثل خطر مقاربة في السياسة الخارجية قائمة على مصلحة ذاتية خالصة: إنها يمكن أن تدار بطريقة فاسدة لتبرير أشد السياسات شناعة، كما فعل هتلر باسم «المصلحة الوطنية». وعندما حدث ذلك كانت «الكارثة» هي النتيجة. بدا هذا جلياً لكل من نيبور، فيما كتبه سنة 1944، ولقرائه. وأولئك الذين اتبعوا

خطوات ميكيافيللي أسماهم «أطفال الظلام» مستخدماً الصورة التي جاءت في «إنجيل لوقا».

وخلافاً «لأطفال الظلام» رسم نيبور صورة «أطفال النور» الذين وصفهم بأنهم «أولئك الذين يسعون إلى وضع المصلحة الذاتية وفق نظام لقانون أكثر شمولية ويتوافق مع المصلحة العامة»[57]. إذا كان «أطفال الظلام» قادرين على تسويغ الشر المستطير فإن «أطفال النور» هم غالباً مذنبون بسبب سذاجتهم. إن ضعف أمريكا دولة وشعباً، حسب رأي نيبور، يعود إلى أننا نتجه إلى «تغليب العاطفة على الشك»[58].

وهو يعتقد أن التصحيح يكون بالجمع ما بين «حكمة الأفعى ووداعة الحمامة»، وهو يقصد أن علينا أن نتمسك بالتزاماتنا الأخلاقية، وأن نبدأ صنع سياستنا الخارجية بها دون أن نفقد رؤية قيمنا الأساسية[59]. ولكن ينبغي أيضاً ألاَّ نخدع أنفسنا بالاعتقاد أن الآخرين على المسرح الدولي سوف يحذون بالضرورة حذونا. وينبغي أن نكون مستعدين لمواجهة من يفسِّر السلوك القائم على أساس أخلاقي على أنه ضعف. والأهم من كل شيء هو أن علينا ألاَّ نفقد روحنا في سعينا لإنقاذ أنفسنا باعتبارنا دولة ـ أي ألاَّ نهجر القيم الإنسانية الشاملة التي تعطي معنى لحياتنا، والتي تسمح لنا نحن البشر أن نرتفع فوق مستوى الوحوش، أو النازيين في هذا الشأن.

كان نيبور ذا تأثير غير عادي. وقد درس الرئيس جون ف. كينيدي ودائرة مستشاريه الضيقة أعماله. وفي سنة 1964 نال نيبور «ميدالية الحرية» من الرئيس ليندون جونسون.

روبرت مكنامارا: المعضلات الأخلاقية التي وُصفت أصبحت معضلات حادة بوجه خاص عليّ أثناء حرب ڤيتنام. فمع تصاعد الحرب، كانت تُستقطب الآراء حول إدارة الحرب. أعتقد أن التوتر الأخلاقي ـ التوتر بين القيام بما يبدو صحيحاً وفقاً للالتزام الأخلاقي الذي يحظر قتل البشر الآخرين من جهة، وبين

قيام المرء بمسؤوليته الأساسية في حماية دولتنا والمحافظة عليها من جهة ثانية ـ هذا التوتر كنا نشعر به جميعاً في إدارة جونسون بما فينا الرئيس نفسه. لقد تورطنا في ڤيتنام، كما اعتقدنا، لمنع نشر الشيوعية المدعومة من السوڤييت والصين في جنوب شرق آسيا. وكنا على قناعة أننا إذا لم نتدخل فإن مصالح الولايات المتحدة الأمنية في العالم ستتعرض للخطر. هذا ما كنا نقوله لأنفسنا ونؤمن به تماماً، كما كان شأن غالبية الشعب الأمريكي حتى سنة 1968 وفقاً لاستطلاعات الرأي التي كانت تجري في ذلك الوقت.

ولكن مع استمرار الحرب، واستمرار القتال أعاد حادث معين التوتر الأخلاقي الذي كنت أشعر به إلى نقطة قاتلة. كتبت عن ذلك في مذكراتي سنة 1995، في استرجاع للذكرى: «مأساة حرب ڤيتنام ودروسها». التي أقتبس منها ما يلي:

كان الاحتجاج على الحرب متقطعاً ومحدوداً حتى هذا الوقت ولم يلفت الانتباه بشدة. ثم جاء بعد ظهر يوم الثاني من تشرين الثاني / نوڤمبر، 1965. عند غروب ذلك اليوم قام شاب من الكويكرز(*) يدعى نورمان ر. موريسون، أب لثلاثة أولاد، وموظف في «اجتماع أصدقاء ستوني كريك» في بالتيمور، بحرق نفسه حتى الموت على بعد أربعين قدماً فحسب من نافذتي في مبنى البنتاغون. صبّ على نفسه غالوناً من البنزين. وعندما أشعل النار في نفسه كان يحمل ابنته التي تبلغ من العمر سنة واحدة بين يديه. صاح من كانوا حوله: الطفلة! أفلتها من بين يديه، ونجت الطفلة دون أن تصاب بسوء.

بعد وفاة ماريون أصدرت زوجته بياناً:

وهب نورمان موريسون حياته ليعبر عن اهتمامه بالخسائر الجسيمة في الأرواح والمعاناة البشرية التي سببتها الحرب في ڤيتنام. كان يحتج على تورط

(*) جماعة متدينة تعرف باسم الصحابيين أو الكويكرز ـ المعرّب.

حكومتنا العسكري الشديد في هذه الحرب. كان يشعر أن على جميع مواطنينا أن يعبّروا عن قناعاتهم حول أعمال بلادنا.

«لم تكن وفاة موريسون مأساة لأسرته فقط، بل كانت مأساة لي وللبلاد. كانت صيحة في وجه القتل الذي كان يبيد حياة الكثيرين من الڤيتناميين والأمريكيين الشباب»[60].

بعد تقديم المزيد من التفاصيل عن احتجاجات متتالية على الحرب، اقتبست هذا العمود الذي نشر في 3 كانون الأول / ديسمبر، 1965 في صحيفة «واشنطن ستار» الذي كتبته ماري ماكغروري:

الوزير معجب بنورمان توماس، الزعيم الاشتراكي الموقر الذي كان من أكثر الخطباء تأثيراً في مظاهرة يوم السبت هنا. ولكنه يختلف مع قناعة توماس من أنه «من الأفضل لأمريكا أن تنقذ روحها بدلاً من أن تنقذ ماء وجهها في جنوب شرق آسيا».

ويسأل مكنامارا: «كيف تنقذ روحك» هل تنقذ روحك بالانسحاب من الموقف، أم أنك تنقذها بتحقيق التزاماتك؟».

كان جوابي على ذلك السؤال الأخير واضحاً. كنت أظن وقتها، كما كان يظن الرئيس وزملائي الآخرون، أننا نستطيع أن نحمي مصالحنا و«ننقذ روحنا» على حد تعبير نورمان توماس، عن طريق عمل واحد وحيد: القتال في ڤيتنام حتى تُقهر القوات الشيوعية، وبهذا نحافظ على سلامة حليفتنا ڤيتنام الجنوبية ونبين لروسيا والصين أننا لن نُكره بالتهديد.

ولكن نظراً لتأثير انتحار نورمان موريسون جزئياً بدأت أعاني بحدة أكبر من التوتر الأخلاقي الذي كنا نناقشه. فقد عبر فعل موريسون على نحو مأساوي بالنسبة لي عن التناقض الهائل بين الالتزام الأخلاقي ـ تحريم قتل البشر الآخرين الذي آمنت به طوال حياتي ـ وما كان يجري في ڤيتنام يومياً. كانت الحرب

تتصاعد ولسوف تستمر في التصاعد. وسيستمر القتل في الواقع ويتزايد بصورة مأساوية. متى سيتوقف؟ وماذا سينجز؟ هل يمكن تجنبه؟ ماذا يحدث إذا كان الڤيتناميون الشيوعيون يملكون قدرة على المقاومة أكثر منا ومن حلفائنا الڤيتناميين الجنوبيين؟ كيف سنبرر عندئذ ـ لجنودنا وناخبينا وأنفسنا وللتاريخ ـ ما كنا نفعله في ڤيتنام؟

بمثل هذه الأفكار في ذهني في أواخر سنة 1965 بدأت أقتنع أكثر من ذي قبل بجانب آخر للحرب لا يعالجه عادة وزير الدفاع: البحث عن تسوية دبلوماسية ـ من أجل السلام. وبمبادرة مني ترافق وقف القصف الجوي لمدة 37 يوماً والذي بدأ في الشهر الذي انتحر فيه موريسون، مع دبلوماسية مكثفة. ولكنها أخفقت في جر حكومة هانوي إلى مائدة المفاوضات. وخلال السنتين التاليتين، قمنا بمحاولات أخرى لوقف القصف والشروع بمبادرات دبلوماسية ولكنها أخفقت أيضاً. وكان آخر جهد لي لإيجاد طريقة لوقف القتل بطريقة ملائمة هو عبر قناة سرية أوجدتها في صيف وخريف سنة 1967 مع هانوي عن طريق اثنين من العلماء الفرنسيين وهنري كيسنجر الذي كان آنذاك أستاذاً في جامعة هارڤرد[62]. وأخفقت أيضاً. وتركت الحكومة بعد فترة قصيرة من ذلك.

في حفل وداعي، في شباط / فبراير 1968 وجدت نفسي مصدوماً وغير قادر على الرد على كلمات المديح التي قالها لي الرئيس جونسون. لماذا؟ يعود ذلك جزئياً إلى التوتر الذي خلقته عندي أحداث من مثل انتحار نورمان موريسون في تشرين الثاني / نوڤمبر 1965. ويعود بالدرجة الأولى إلى أنه في نهاية سنة 1967 كان قد قتل قرابة 16 ألف أمريكي وبضع مئات الألوف من الڤيتناميين[63].

هل كنت أنا وزملائي على خطأ في ما وصفه راينهولد نيبور «تحقيق بعض المصالح الذاتية دون الالتفات إلى الكثير... إلى كل المجموعة البشرية؟» لا. أظن أننا كنا لمصلحة البشرية، ولكن الكلفة في الخسائر البشرية كانت أكبر بكثير

مما توقعنا أو توقع الآخرون. ماذا كان بوسعنا أن نفعل خلاف ذلك؟ أعتقد أنه كان علينا أن نرتفع إلى مستوى أهدافنا الأخرى في تقليص المجزرة البشرية إلى أدنى حد ممكن. لو كنا فعلنا ذلك لكنا اكتشفنا طرائق أخرى أكمل لتحقيق أهدافنا. وأعتقد الآن أننا لو فعلنا ـ والدليل المتوفر يؤيد ذلك ـ لاستطعنا أن ننهي الحرب في وقت مبكر لا يتجاوز سنة 1962، وليس بعد سنة 1967، بدون أية خسائر جسيمة في موقفنا الاستراتيجي عالمياً»[64]. في تلك الحالة كنا «أنقذنا أنفسنا» كما قال نورمان توماس، وحافظنا على مصالحنا أيضاً.

من المهم أن نفهم أن إضافة التزام أخلاقي إلى صنع السياسة الخارجية لا يعني أن المرء إنما يستشير «كتاباً تعليمياً (مدرسياً)» مصوراً يتضمن الأوامر والنواهي والتصرف بمقتضاها. مثل هذا الكتاب غير موجود. إنها حجة وهمية عن «المثالية» التي يهاجمها الواقعيون والطلاب الكلبيون الآخرون والعاملون في السياسة الخارجية ـ أولئك الذين يؤكدون، حسب التعبير الموفق للباحث ستانلي هوفمان، الباحث في العلاقات الدولية في جامعة هارڤرد، لأمثالنا ممن يرغبون في إدراج الأخلاق في صنع السياسة الخارجية، أن يخرج رجال الدولة عن الوصايا العشر»[65]. لا شيء أكثر مما هو مطلوب، أي من إدخال العامل الأخلاقي في الاعتبارات، وإعطاء الوزن المناسب له عند رسم السياسات. هذه الاعتبارات لا تصبح بذلك أبسط أو أكثر رسوخاً نظراً لمحتواها الأخلاقي. إنها ستصبح أكثر تعقيداً، ومختلفة قليلاً وأكثر تناغماً مع القيم الشمولية، مثل قدسية الحياة الإنسانية.

ووفقاً لهوڤمان فإن «الصراع بين المصلحة والأخلاق ينبغي ألاّ يُصور بطريقة مسرحية، ومهمة السياسة الأخلاقية أن تجمعهما معاً»[66].

روبرت مكنامارا: في 15 تشرين الأول / أكتوبر من سنة 1962 تأكد وجود قواعد للصواريخ السوڤييتية في جزيرة كوبا، وهكذا بدأت مشكلة الصواريخ الكوبية، والتي كانت أخطر وأشد تجربة في حياتي وأكثرها إثارة

للخوف. وفيما يتعلق برد الفعل: كنا نؤمن جميعاً في إدارة كينيدي أن الأزمة التي نواجهها لا علاقة لها بفيتنام - سواء في إدارة كينيدي أو جونسون. وطوال فترة المجابهة القصيرة المروعة (13 يوماً) التي تحتمل التصعيد إلى حرب نووية، لم نركز على شيء سوى على هذه الأزمة التي حُلّت في 28 تشرين الأول / أكتوبر. عندئذٍ أشار الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشيف إلى رغبته في إزالة الصواريخ من كوبا، في مقابل تعهد علني من جانب الولايات المتحدة بألاَّ تغزو الجزيرة وتطيح بحكومة فيدل كاسترو[67].

قلت إننا بؤرة نشاط. كنت كزملائي فلم أكن أذهب إلى البيت طوال فترة الأزمة. كنت أنام في مبنى البنتاغون كل ليلة حتى أكون مستعداً على الفور لأية تطورات. ولكن إضافة إلى استغراقنا الكامل بالمشكلة التي تواجهنا لم نفقد في الوقت نفسه الإحساس بذاتنا بوصفنا ممثلين للولايات المتحدة، والشعور بالمسؤولية تجاه بلادنا والعالم. وسوف أصور هذا بمرجعين لشريطين صوتيين كان كينيدي يسجلهما سراً من بين أشرطة لكثير من اجتماعاتنا التي كانت تضمه وتضم مستشاريه المقربين. إنها تبين الطريقة التي كانت العوامل الأخلاقية تؤثر بها فينا - وخصوصاً الرئيس كينيدي وشقيقه المدعي العام روبرت كينيدي - ومن ثم أثرت على كثير من أكثر قراراتنا أهمية أثناء الأزمة.

كانت المشكلة كما يلي: كنا نعلم، لأسباب سياسية لا تحصى، أن الصواريخ يجب أن تنقل من كوبا. لم يكن ثمة أي نقاش حول ذلك. خروتشيف كذب علينا مراراً - فالصواريخ أدخلت إلى كوبا عن طريق الغش والخداع - ومثل هذا التصرف لا يمكن السماح به بين الدول العظمى في العصر النووي. وكان يعتقد كثيرون أن «أنظف» طريقة لإزاحة هذه الصواريخ بالقيام بضربة جوية جراحية على مواقع الصواريخ، باستخدام نفس المنطق الذي استخدمه «الناتو» فيما بعد تجاه نظام ميلوسيفيتش في البلقان سنة 1999.

بيد أننا منذ اليوم الأول للنقاش، في 16 تشرين الأول / أكتوبر، وطوال

نقاشاتنا منذ البداية حتى النهاية في محاولة الوصول إلى حل، كانت الاعتبارات الأخلاقية تتدخل في كل مرة. كنا نواجه التحدي بأن نحدد من نحن كشعب وما هي القيود الأخلاقية لما ينبغي أن نكون مستعدين لفعله.

هنا على سبيل المثال بعض المقتطفات من النسخ الأصلية للأشرطة، مع بعض الحواشي الشخصية التي أضفتها:

18 تشرين الأول / أكتوبر 1962

جورج بول: السيد الرئيس.. إذا ضربنا بدون تحذير يكون الوضع كما يحدث في پيرل هاربور. إنه نمط السلوك الذي يمكن أن يتوقعه المرء من الاتحاد السوفييتي. إنه ليس التصرف الذي يتوقعه المرء من الولايات المتحدة[68].

[أصغى بوبي كينيدي باهتمام إلى كلمة جورج بول. وفيما هو يتمشى جيئة وذهاباً في غرفة الاجتماعات أدلى بملاحظاته بهدوء وتعاطف].

روبرت كينيدي: أعتقد أن جورج بول على صواب.

الرئيس كينيدي: ماذا؟

روبرت كينيدي: أعتقد أن المسألة برمتها هي افتراض النجاة من كل هذا، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك... أي نوع من البلدان نحن.

دين راسك: إن حمل علامة قابيل على جبينك بقية حياتك لهي شيء...

روبرت كينيدي: فَعلنا ذلك في وجه كوبا. تحاربنا 15 سنة مع روسيا كي نحول دون الضربة الأولى علينا. الآن في هذا الوقت نحن نقوم بذلك تجاه بلد صغير. يا له من عبء ثقيل نتحمله[69].

[الملاحظات التالية مأخوذة من اجتماع جرى قبل ساعات من الحديث المتلفز الذي كان الرئيس سيواجه به الأمة معلناً فيه اكتشاف الصواريخ، وأننا

نُعِدّ لما نسميه «حَجْراً صحياً» (أي حصاراً) على كوبا في خطوة أولى لإزالتها. كنت من أشد المؤيدين لهذه الاستراتيجية لأنها كانت توضح حلنا وتعطي خروتشيف فرصة للتراجع وتزيد من فرصة تحقيق هدفنا بدون عمل عسكري كارثي].

الرئيس كينيدي: الآن، السؤال الثاني. . . لماذا لا نتخذ إجراء أشد الآن، مثل القيام بضربة جوية أو غزو جوي. أحسب أنني أجبت على ذلك من قبل.

روبرت كينيدي: سيكون هذا عملاً على غرار پيرل هاربور.

الرئيس كينيدي: إنك تذكر الآن پيرل هاربور يا بوبي. أليس العمل الذي نقوم به الآن مبرراً؟ إنه واحدة من المشكلات التي ستصبح الأشد إزعاجاً في مناقشاتنا مع حلفائنا. بقدر ما تُصوب الصواريخ السوڤييتية نحو الولايات المتحدة، والصواريخ الأمريكية نحو الاتحاد السوڤييتي، فإن أوضح الأمثلة على ذلك هو صواريخنا الموجودة في تركيا وإيطاليا. بعبارة أخرى، ما الفرق بين هذه الصواريخ والصواريخ التي أرسلناها إلى تركيا وإيطاليا، والتي خدع بها السوڤييت، والموجودة هناك من سنتين أو ثلاث[70].

هنا تستطيع أن ترى بداية تفهم الرئيس أنه مهما كان غاضباً هو ومستشاره بسبب اكتشاف الصواريخ، ومهما كانت رغبتهم قوية جداً في إزالتها على الفور كان كثير من الناس يريدون منه أن يجيب على أسئلة أخلاقية: أولاً، كيف يستطيع هو، بصفته رئيساً أمريكياً أن يبرر هجوماً جباناً من نوع الهجوم الذي قام به اليابانيون في پيرل هاربور؛ وثانياً كيف يستطيع أن يبرر المجازفة بحرب نووية من أجل مجموعة من الصواريخ تشكل تهديداً عسكرياً أكثر مما كان قائماً من قبل؟ وبعد الأزمة طرح بوبي كينيدي السؤال بهذه العبارات: ما الظروف أو المبررات التي تعطي هذه الحكومة أو أية حكومة الحق الأخلاقي في أن تضع شعبها وربما جميع الشعوب تحت ظل كارثة نووية؟»[71].

إضافة إلى ذلك، وطوال الساعات الست من المداولة في 7 تشرين الثاني/نوڤمبر، وهو أخطر أيام الأزمة، عبَّر بعض مستشاري الرئيس عن أن فكرة «مقايضة» الصواريخ السوڤييتية في كوبا بالصواريخ الموجودة في تركيا، والتي كان قد اقترحها خروتشيف، تلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه بحلف الناتو نظراً لقدم طراز الصواريخ المقدمة لتركيا. ورداً على ذلك عاد الرئيس مرة أخرى مكرراً نقطة أساسية: إنه لن يزج أمتنا في حرب من أجل حفنة من الصواريخ البالية لا قيمة لها في تركيا. وكانت وجهة نظر شاركته فيها بقوة. في الواقع أننا في نهاية الأزمة أعلمنا خروتشيف أننا نريد أن نسحب الصواريخ من تركيا، وإن كان ذلك سيتم سراً، ودون أن يكون جزءاً من الصفقة. وكان أساس تصرفات الرئيس كما تُري الخطوات، أساساً **أخلاقياً**.

كتب مكجورج بوندي McGeorge Bundy، مستشار الأمن القومي آنذاك، ذات مرة أن الرئيس كينيدي «كان واحداً من رجال الجيل الذين تعلموا من راينهولد نيبور أنه في النهاية لا بد أن يقبل المرء باختيار أهون الشرين»[72]. هكذا كان هو، كما كان بعض بقيتنا. عمل كينيدي وفقاً لقناعة أن «النصر» بدون المحافظة على الالتزامات الأخلاقية سيكون نصراً أجوف. وفي أزمة الصواريخ، كان من الممكن أن تؤدي إلى حرب في كوبا، أو ربما هجمات سوڤييتية على قواعد صواريخنا في تركيا، أو الاثنين معاً مع كل المخاطر التي ستلي ذلك.

كتب ستانلي هوفمان أن «النفعية أفضل في إعطاء المرء يقيناً جيداً من إعطائه مرشداً أخلاقياً» في حين أن «فائدة الالتزامات أن توفر على الأقل الإحساس بالاتجاه»[73]. كلاهما ضروري لصنع السياسة الخارجية: مرشد أخلاقي وانحرافات عن المركز الأخلاقي، عند الضرورة، للمحافظة على المصلحة القومية وحمايتها. البراعة، والفن هما في المحافظة على المصلحة القومية مع التمسك في الوقت نفسه بجوهر قناعات المرء الأخلاقية؛ ويقدم لنا

الأخوان كينيدي وبعض مساعديهما في أزمة الصواريخ مثالاً جيداً على ذلك.

الأزمات الماثلة التي نتعرض لها في هذا الكتاب ـ استمرار مذابح القرن العشرين البشرية غير المقبولة في القرن الحادي والعشرين ـ من المحتمل أن تشابه أزمة ڤيتنام، أزمات ذات طابع بطيء، أكثر مما تشابه أزمة الصواريخ الكوبية، التي كانت قصيرة ومحدودة. ومهمتنا في السنوات القادمة أن نشجع السياسات التي نعتقد أنها تقلص على نحو جوهري قتل إخواننا من البشر في الحرب بدون مخاطر غير مقبولة على مصالح الولايات المتحدة القومية.

الالتزام المتعدد الأطراف

اتخاذ القرار الجماعي، والأمن الجماعي

نحن نؤمن بالجمع بين الالتزام الأخلاقي والالتزام المتعدد الأطراف.

هذا هو التزامنا المتعدد الأطراف: الاعتراف بأنه ما دامت الولايات المتحدة تتولى زعامة العالم لتحقيق هدف تقليص مخاطر القتل الناجمة عن النزاعات، فإنها لن تستخدم قوتها ـ الاقتصادية، أو السياسة، أو العسكرية ـ إلاً في سياق متعدد الأطراف، يخضع لقرارات جماعية.

أوردنا في المقدمة ما يلي: من بين الدروس المستقاة من إخفاق محاولة ودرو ويلسون في تنفيذ التزامه الأخلاقي والمتعدد الأطراف: أولاً، التشبث بقيم أخلاقية ثابتة وتجنب التبرير الأخلاقي الذاتي، وثانياً، ممارسة التعددية التي تبشر بها. وكان ويلسون نفسه ميالاً إلى مبرر أخلاقي ذاتي وعازفاً عن مشاورة الآخرين معه. وكانت النتيجة أن جهوده بعد الحرب العالمية الأولى آلت إلى مأساة شخصية ووطنية وعالمية. والحق أن ويلسون كان مصاباً بـ «المرض الأمريكي»، أي الفردية الشديدة. وقد وُصفت حالة ويلسون ذات مرة على النحو التالي:

كان ويلسون رجلاً عظيماً، ولكنه يتصف بعيب أساسي واحد. كان

يرغب في عمل أي شيء لمصلحة الناس ما عدا تركهم وشأنهم يدبرون أمور حياتهم بأنفسهم. وهو لا يتركهم حتى يرغموه على ذلك، وعندئذ يكون الأوان قد فات. لم يبدُ أنه فهم أن هناك فرقاً كبيراً بين محاولة إنقاذ الناس ومحاولة مساعدتهم. بالحظ تستطيع أن تساعدهم ـ ولكن [يجب] عليهم دوماً أن ينقذوا أنفسهم[74].

يعزو الأصدقاء والخصوم معاً هذا الموقف إلى ويلسون: نحن الأمريكيين نعرف أفضل من الجميع، والدليل هو نجاحنا. والأمريكيون في عهد ويلسون كانوا يعتقدون، عن يقين، أن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى هو الذي أكسب الحلفاء الحرب. ولكن كان هذا يعني لكثير من الأمريكيين ـ وربما لويلسون قبل الآخرين ـ أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تملي شروط السلام على الآخرين فقط، بل ومن واجبها ذلك.

ثمة نفاق مماثل اتصف به موقف الولايات المتحدة تجاه بقية العالم في أعتاب نهاية الحرب الباردة: نحن كسبنا ولهذا فمن حقنا وواجبنا أن نملي ترتيبات ما بعد الحرب الباردة على الصديق والعدو على حد سواء. وكانت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في عهد إدارة كلينتون قد أعلنت أن الولايات المتحدة «دولة لا غنى عنها» لأننا «أقدر، ومن ثم نستطيع أن نرى أبعد من الدول الأخرى»[75]. قد يبدو هذا لبعضهم أن الدول الأخرى التي نريد أن ننضم إليها يمكن «الاستغناء عنها» بمعنى ما. كذلك صرح نائب وزير الخارجية، ستروب تالبوت، بشيء مختلف بعض الشيء، حول ما ينبغي أن تكون عليه طريقة عمل أمريكا في مصر ما بعد الحرب الباردة، وإن يكن الأمر خلاف ذلك غالباً.

هذه حالة فريدة في تاريخ الدول العظمى إلى حد ما، حيث تحدد الولايات المتحدة قوتها ـ وعظمتها بالتأكيد ـ لا بمعنى القدرة على تحقيق أو الاحتفاظ بالهيمنة على الآخرين، بل بمعنى القدرة على العمل مع الآخرين

لمصلحة المجموعة الدولية ككل. . . السياسة الخارجية الأمريكية تسعى عن وعي إلى دفع **القيم الشمولية** قُدُماً[76].

وكما قال العالم السياسي من هارفرد صموئيل ب. هانتينغتون[*] فإن «سياسة أمريكا الخارجية توجهها مثل هذه المعتقدات إلى حد بعيد»[77]. ومع هذا، وكما أشار في مقالة نشرت في مجلة «فورين أفيرز» سنة 1999، ما زلنا نصر على العمل منفردين. ويعد هانتينغتون بعض تصرفاتنا الفردية الأخيرة كما يلي:

- الضغط على دول أخرى كي تتبنى القيم الأمريكية والديمقراطية.
- منع الآخرين من الحصول على قدرات عسكرية يمكن أن تهدِّد التفوُّق التقليدي الأمريكي.
- تصنيف الدول حسب التزامها بالمعايير الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمخدرات، والإرهاب، والقضايا العسكرية، والحرية الدينية.
- تطبيق العقوبات على الدول التي تمتنع عن تحقيق هذه الأمور.
- تشجيع المصالح التجارية الأمريكية تحت ستار حرية التجارة والأسواق المفتوحة.
- تشجيع مبيعات الأسلحة الأمريكية مع محاولة منع المبيعات المشابهة من جانب الدول الأخرى.
- فرض الأمين العام للأمم المتحدة وإملاء تعيين خلفه.
- تصنيف بعض الدول كـ «دول مارقة» واستبعادها من مؤسسات عالمية لأنها ترفض الانصياع للرغبات الأمريكية[78].

يعتقد كثير من الأمريكيين أن أمريكا هي نور العالم. والمشكلة أن

(*) هو Samuel Huntington صاحب نظرية صراع الحضارات ـ المعزب.

الأمريكيين وحدهم هم الذين يعتقدون هذا. إذ يجد الآخرون، من الحلفاء والأعداء معاً، في ملاحظات مثل ملاحظات أولبرايت أو قائمة التصرفات عند هانتينغتون إعجاباً بالذات وصلفاً، ودليلاً آخر على الازدواجية عند أمريكا ـ التي تتظاهر بالاستشارة، تتظاهر بأنها تأخذ آراء الآخرين في الحسبان، ولكنها لا تصغي إلاّ إلى صوتها هي. ولقد قيل إن الولايات المتحدة لم تقرر بعد ما إذا كانت تريد أن تصبح شرطي العالم أو حارسة العالم[79]. ولهذا السبب كتبت صحيفة نيويورك تايمز منذ عهد قريب: «في هذه اللحظة... القوة الأمريكية ليست موضع شك، ولكن مرجعيتها هي موضع الشك»[80]. الشرطة والحراس جميعهم أقوياء في ميدان عملهم اللائق. ولكن السلطة ليست مشتقة من القوة وحدها. لقد درس هانتينغتون هذه المسألة بعناية بطريقة تجريبية، وكان استنتاجه واقعياً.

فيما تصم الولايات المتحدة باستمرار دولاً مختلفة بأنها «دول مارقة» فإنها أصبحت في أعين كثير من الدول: قوة عظمى مارقة... من غير المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة دولة انعزالية تنسحب من العالم. ولكنها يمكن أن تكون منفصلة ومبتَعدة عن كثير من دول العالم...

في سنة 1997، في مؤتمر لجامعة هارفرد، أقر الباحثون أن نخبة الدول التي تكوّن قرابة ثلثي سكان العالم ـ الصينيون والروس والهنود والعرب والمسلمون والأفارقة ـ يرون في الولايات المتحدة التهديد الأكبر الوحيد لمجتمعاتهم. وهم لا يعتبرون الولايات المتحدة تهديداً عسكرياً ولكنهم يعتبرونها خطراً على سلامتهم، واستقلالهم الذاتي، وازدهارهم وحريتهم في التصرف. وهم ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها دولة مقتحمة ومتدخلة في شؤون غيرها، ومستقلة، ومتفردة، ومهيمنة ومنافقة، وتكيل بمكيالين ومتورِّطة فيما يسمونه «الإمبريالية المالية» و«الاستعمار الثقافي» وذات سياسة خارجية تمليها إلى حد بعيد الاعتبارات الداخلية[81].

وبكلمات أخرى، وحسب معطيات هانتينغتون فإن العالم كلّه يشعر أن

الولايات المتحدة شرطية وحارسة، وهي الدولة المتفردة برأيها، ومن ثم فهي غير مهتمة بآراء ومنظورات الآخرين. وهي أيضاً منافقة ومغرورة - تدعي التشاور كي تحصل على المعلومات - ولا تفعل شيئاً سوى أن تزيد من تفاقم أمور الآخرين.

إذا كان هانتينغتون على حق فلن يمضي وقت طويل حتى لن تعاود سمعة أمريكا - بصفتها دولة متفردة على نحو منافق ومتعجرفة - تقض مضجعنا. فمع بداية القرن الحادي والعشرين سوف تجد الولايات المتحدة أنه حتى قوتها التي بلغت ذروتها في حرب الخليج على أنها قوة وحيدة القطب سوف تتقلص كثيراً. لن نكون قادرين على صياغة العالم كما نريد. ولسوف تستمر اليابان وأوروبا الغربية في القيام بدور كبير على الصعيد العالمي ومن المحتمل أن تضطلع بمسؤوليات سياسية واقتصادية أكبر. وفي أواسط القرن الحادي والعشرين فإن عدة دول تنتمي إلى ما نسميه رسمياً بالعالم الثالث سوف تنمو على نحو درامي من حيث تعداد السكان والقوة الاقتصادية بحيث تصبح قوى يُعتد بها في ميدان العلاقات الدولية. فالهند يحتمل أن يصل تعداد سكانها إلى 1,6 بليون إنسان، ونيجيريا 400 مليون إنسان، والبرازيل 300 مليون. وإذا ما تابعت الصين نموها الاقتصادي المُرضي في السنوات الخمسين القادمة فسيكون لسكانها، البالغ عددهم 1,6 بليون إنسان، دخل الدول الغربية في الستينيات. وستصبح حقاً دولة كبرى يُعتد بها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

هذه الأرقام بالطبع توقعية، ولكنها تؤكد بعضاً من جسامة ووتيرة المتغيرات التي تواجهنا ومن ثم الحاجة إلى تكييف أهدافنا وسياساتنا ومؤسساتنا بحيث تأخذ المتغيرات في اعتبارها. وهذه أهمية المشكلة **المدركة حسياً** - الاعتقاد الواسع النطاق بأن الولايات المتحدة ترفض أن تقرر وتعمل جماعياً. وإذا ظلت سمعة الولايات المتحدة كما هي - «ذئب» منفرد في ثوب «حمل» منخرط في جماعة - عندئذٍ سيكون من الصعب إيجاد شركاء يقومون بالعمل.

ولكن الشركاء ضروريون، نظراً لأن القوة النسبية للولايات المتحدة على العمل منفردة ـ بفعالية وبكلفة مقبولة ـ سوف تتقلص باضطراد على مدى القرن.

ثمة مسألة أخرى أيضاً مقلقة في مضاعفاتها. نحن لا نمارس في الإطار الدولي ما نبشِّر به ونمارسه في الداخل ـ وهو اتخاذ القرار **الديمقراطي**. نحن لسنا جمّاع المعرفة. نحن نقول إننا نؤمن بأن أفضل القرارات تأتي من عملية اتخاذ قرار عن طريق انخراط شامل لممثلي جميع الأطراف الفاعلة، ولكن هنا ثانية نجد الولايات المتحدة منافقة. فغالباً ما نعمل بدون أن نسعى أو نصغي إلى نصيحة أولئك الذين يشاركوننا في القيم والأهداف. إذا كنا لا نستطيع أن نقنعهم بجدوى تصرفنا المقترح، فينبغي أن نتساءل عن حكمة قرارنا.

لو أن الولايات المتحدة طبقت هذه القاعدة في ڤيتنام، لما انخرطت في حرب في الهند الصينية. لا أحد من حلفاء أمريكا الكبار ـ لا بريطانيا ولا فرنسا ولا ألمانيا أو اليابان ـ أيّد القرار الأمريكي بالتدخل. كان على الولايات المتحدة أن تلقي بالاً إلى الفرنسيين الذين لديهم أكثر من مئة سنة من الخبرة في المنطقة. قالوا مراراً «لا تنزلقوا إلى المستنقع» وانتقدوا «الطريقة التي انزلقنا بها في ڤيتنام». ودافع الرئيس شارل ديغول عن «حل محايد» من أجل ڤيتنام في وقت مبكر من سنة 1963. وقال ديغول لجورج بول «ڤيتنام بلد مرهق»[82]. كان على قادة الولايات المتحدة أن يصغوا. ولكنهم لم يصغوا، ودفعوا الثمن الباهظ لتكرار كثير من الأخطاء التي ارتكبها الفرنسيون من قبل.

كتب المؤرِّخ أرثر شليسينجر، الابن، يقول: «تتسم الديمقراطية بالقماءة عندما تجمع بين مجموعتين من الكتب، عندما تستخدم معياراً للقيم لسياستها الداخلية، ومعياراً آخر لسياستها الخارجية»[83]. شليسينجر على حق: فالولايات المتحدة تتخذ قرارات أفضل عندما تطبق إجراءاتها الديمقراطية لاتخاذ قرار السياسة الخارجية بذات الشمولية التي تستخدمها في تصرفاتها الداخلية. وهي تستطيع أن تفعل ذلك بتوسيع دائرة أولئك الذين تشاورهم. وكما كتب ريتشارد

هاس Haass منذ مدة قريبة في مجلة «فورين أفيرز»: «إذا كانت **المفاوضات** لب دبلوماسية الحرب الباردة، فإن **المشاورات** ينبغي أن تكون جوهر سياسة ما بعد الحرب الباردة الخارجية. والهدف هو بناء أو تعزيز المؤسسات الدولية التي تدعم المبادئ الأساسية للنظام»[84]. الولايات المتحدة لم تفعل ذلك في ڤيتنام ـ وكذلك في كوبا وإيران والعراق وأماكن أخرى ـ ودفعت ثمناً مضاعفاً: قرارات تؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل [أو إلى مأساة كما في حالة ڤيتنام]، وإلى تعزيز سمعتها البغيضة كشرطي ـ حارس متفرد.

مبادئ سياسة الأمن والدفاع في القرن الحادي والعشرين

كانت نهاية الحرب الباردة حداً فاصلاً وحدثاً يبشِّر بوضع دولي جديد، كما كان الحال في أعقاب الحربين العالميتين. وقد حدد ستانلي هوفمان المشكلة المحيرة في صميم هذا الوضع الجديد:

الصرح الويلسوني، ونسخته الروزفيلتية سنة 1945، مرحلة بوش ذات الطلاء الجديد سنة 1990، كلها استخدمت في التعامل مع عالم النزعات بين الدول... ما هو مهم الآن هو طبيعة الدولة... العالمية تواجه مأزقاً. إنها تحتاج أولاً إلى مجموعة من المبادئ الواضحة ترسم أهدافها[85].

ويبدو أن العالم المؤلَّف تقريباً من دول ذات سيادة، الذي دُشِّن عام 1648 بمقتضى «معاهدة ويستفاليا»، هو في حالة تفكّك اليوم.

إن التهديدات التي تواجه إمكان بقاء كثير من الدول في الوجود، يمكن وصفها بأنها (ما بعد مرحلة الاستعمار)، من جهة شبهها بحوادث التفكّك والاضطراب والعنف التي تلت الحربين العالميتين. واليوم ـ كما هو الحال سابقاً ـ تتهاوى الإمبراطوريات وتحتدم الحروب بين فينة وأخرى في ستٍّ من جمهوريات الاتحاد السوڤييتي السابق. كثير من هذه الحروب كانت توصف بـ«الطائفية» بسبب ادعاءات قديمة تتعلق بالشعوب، والحدود، والسيادة. والشيء ذاته يمكن أن ينطبق على دولتين لم تكونا سابقاً «إمبراطوريتين»، ولكنهما مع هذا

كانتا على درجة مختلفة من التفكك: يوغوسلافيا السابقة التي كانت مأساتها الجماعية في التسعينيات واحدة من أسوأ مآسي ذلك العقد وإندونيسيا ذلك الأرخبيل الضخم حيث اندلع العنف الطائفي من جانب جماعات انفصالية لممارسة الضغط على جاكارتا للحصول على استقلالها. وفي إفريقية، حصدت نزاعات مميتة حياة الملايين في رواندا، وبوروندي، والسودان، وأنغولا، والكونغو، وسيراليون، والصومال، وأثيوبيا، وأريتريا مع عدة مناطق أخرى أصيبت بكوارث مشابهة ـ ميراث من اللامسؤولية المشتركة من جانب القوى الأوروبية الاستعمارية السابقة والأنظمة الإفريقية المختلفة التي خلفتها.

قليلة هي الدول التي كانت متجانسة عرقياً ودينياً. ماذا سيحدث إذا أخفق نظام الدولة ـ الأمة وطالب كثير من الجماعات العرقية التي ينوف عددها على خمسة آلاف جماعة في العالم بالاستقلال في إطار تزايد سياسات تحديد الهوية في العالم كله؟ كيف سيجري احتواء الفوضى والعنف؟ إذا كانت العسكرية الألمانية هي الخوف المسيطر بعد الحرب العالمية الأولى، والتوسعية السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن أحد كوابيس ما بعد الحرب الباردة انهيار نظام الدولة ـ الأمة نفسه، وهذا سيؤدي إلى عدم استقرار عالمي حاد، وعنف طائفي لا سابق له، وحروب، مع ما سيعقب ذلك من خطر متزايد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وإذا كنا نخشى سابقاً من انتشار الهيمنة الشمولية فإننا نخشى الآن من انهيار القوة المركزية الرئيسة في السياسة الدولية المعاصرة، الدولة ـ الأمة، والسقوط في الهاوية، حيث يمارس الضبط والنظام مجموعة من الجزارين والعصابات والمجموعات الإرهابية المسلَّحة بأحدث أنواع الأسلحة وأشدها فتكاً. هذا ما يسميه هوفمان «محنتنا» التي نحن بحاجة ماسة بسببها إلى «مبادئ واضحة ترسم أهدافنا».

مثل هذه المجموعة من المبادئ، كما نحسب، تكوِّن جدول أعمال **جذرياً** للقرن الحادي والعشرين. وقد عرضنا في الفصلين السابقين صورة

لالتزاماتنا الأخلاقية والجماعية. إنها توفر الأساس العقلاني لجدول الأعمال الجذري برمته الذي نسهم به. كلاهما انفصال جذري عن الماضي القريب. وكلاهما يدعو للاهتمام بحدود الأزمة وهو ما فعله ودرو ويلسون وأخفق في وضعه بعد الحرب العالمية الأولى، التي أضحت الخطيئة الممهدة لتاريخ قرن حافل بالقتل. وفي الصفحات القادمة من هذا الكتاب سوف نقدم صورة أكثر شمولاً لجدول أعمالنا عن القرن الحادي والعشرين. في الفصل الثاني سوف نناقش الحيلولة دون الحرب بين القوى العظمى. ولسوف نؤيد بوجه خاص أن تكون العلاقات بين روسيا والدول الكبرى الأخرى، وبين الصين والدول الكبرى الأخرى علاقة مصالحة كاملة كالعلاقة بين فرنسا وألمانيا، وبين الولايات المتحدة واليابان، والاحتمال الضئيل للحرب فيما بينها.

سوف نركز في الفصل الثالث على كافة أنواع النزاع بين الدول. الخطوات الأربع التالية ستكون بالغة الأهمية: منع الحرب وإنهاء النزاع في حال إخفاق الردع، وإيجاد آلية متعددة الأطراف لاستخدام القوة، وضمان حدود جميع الدول ضد العدوان الخارجي؛ وتنظيم وفرض حقوق الأقليات والجماعات العرقية ضمن الدول.

ولسوف يستكشف الفصل الرابع إجراءات تجنب الحرب النووية، وتقليص خطر فناء دول بكاملها إذا ما أخفق الأمن الجماعي.

هذا جدول أعمال لتجنب خسارة كارثية في الأرواح في هذا القرن، جدول أعمال توضيحه أسهل من تحقيقه. فهو لن يتحقق في سنة أو حتى في عقد من الزمن. فالإجراءات المطلوبة مختلفة جذرياً عن ممارسات الماضي. وهو سيتحقق، إذا ما قُدر ذلك، ببطء وعبر خطوات صغيرة من قبل قادة يتصفون بالإخلاص والمثابرة. من أين سيأتي هؤلاء القادة؟ دور القيادة يتغير ولا شك بين الأمم، وفقاً للقضية المطروحة. ولكننا لن ننجح في هذا المجهود بدون التشاور والتعاون مع الدول الأخرى. ولن نتلقى التعاون المطلوب إذا

استمرينا في التصرف من جانب واحد، وكأننا نعلم بكل شيء. ومن الواضح أننا لسنا كذلك.

شبح ويلسون يلوح في الأفق ضخماً ومنذراً أمام العالم ونحن نتأمل القرن الحادي والعشرين. هذا صحيح تماماً بالنسبة للأمريكيين. ففي 10 تموز، 1919، عند تقديم معاهدة السلام إلى مجلس الشيوخ قال الرئيس ويلسون: «المسألة الوحيدة هي: هل نستطيع أن نرفض القيادة الأخلاقية المقدمة إلينا؟ وهل سنقبل أو نرفض ثقة العالم؟»[86]. إن عبء المسؤولية في القرن الحادي والعشرين تتقاسمه جميع الدول، ولكن لما كانت الولايات المتحدة هي أقوى الدول، فإن الحصة الكبرى من المسؤولية تقع على عاتقها. ومن دواعي الأسف أن الولايات المتحدة رفضت نصيبها من المسؤولية بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت النتيجة موت ما يقارب 50 مليون إنسان في الحرب العالمية الثانية. وإذا أخفقنا هذه المرة في العمل وفق الالتزامات التي نشارك ويلسون فيها، فقد تكون الحضارة كلها في خطر قبل أن ينتهي القرن.


@Ahmedyassin90

حكمي المدروس هو أن نضع كل ثقلنا وراء هدنة لا تسمح بتجديد الأعمال العدوانية من جانب ألمانيا تكون معتدلة ومعقولة في هذا الوضع، لأنني بت متيقناً في الآونة الأخيرة أن المبالغة في الشدة من جانب الحلفاء ستجعل تحقيق تسوية سلمية حقيقية أمراً بالغ الصعوبة إذا لم يكن مستحيلاً. . . الحكمة خير من المغنم العاجل. . .

ودرو ويلسون، 29 تموز/يوليو 1918[1].

قد يحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى تنسجم روسيا الجديدة مع نفسها. . . ولكن دعونا في الوقت الحاضر لا نشوّش أنفسنا، وألاّ نعقّد مشكلتنا بدون داعٍ بخلق روسيا من خيالنا تحل محل روسيا التي كانت موجودة والتي لحسن الحظ لم تعد قائمة بعد اليوم.

جورج. إي. كينان، 1996[2].

لا ينبغي أن تنظر الولايات المتحدة إلى الصين باعتبارها عدواً محتملاً وتسعى من ثَم إلى إضعافها أو تقسيمها، وتخلق بذلك واقعاً نريد أن نتجنبه؟ أعتقد أن الجواب هو لا. التحرك في هذا الاتجاه سيصبح تحقيقاً ذاتياً لنبوءة. . . مصلحة الشعبين الأمريكي والصيني في المستقبل تعتمد على قدرة هذين البلدين على التعاون.

السيناتور سام نان، 1996[3]

2

الحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى

اجتذاب روسيا والصين من العزلة

شروط معاهدة ڤرساي أفقرت ألمانيا وأذلتها وجعلتها تشعر بالخديعة لأن الألمان كانوا يعتقدون أنهم وافقوا على هدنة قائمة على صيغة ودرو ويلسون «سلام بدون منتصرين». والخيانة التي شعرت بها ألمانيا ساعدت على صعود النازية، وقادت إلى الحرب العالمية الثانية، وأكدت في الواقع أن القرن العشرين سيغرق في الدماء. لقد ظهر شبح ويلسون في القرن الحادي والعشرين بعد أن أضحت روسيا والصين أكثر تشككاً بالولايات المتحدة والغرب لأنهما خدعتاها، لحنثهما بوعدهما (كما يعتقد الروس) وهو الالتزام بعدم توسيع حدود «الناتو» إلى حدود روسيا الغربية، وبالتزامهما (كما يعتقد الصينيون) الامتناع عن تأييد استقلال تايوان. ولقد أخفق الرأي العام في الولايات المتحدة والغرب على نحو خطير في تقدير إمكانية صدام بين الدول الكبرى و/أو وضع خطط للحيلولة دونه. نطرح هنا مقاربة لفهم لماذا يمكن أن ينشب نزاع بسبب نقص تفهم الأوضاع التي تواجه الروس والصينيين؛ والإخفاق في توقع نزاع غير متعمد يكون نتيجة غير مقصودة لتصرفات تتخذ في قالب متعدد الأطراف مع الوقت، أكثر مما هو تهديد مباشر وآني لمصلحة الولايات المتحدة.

«شبح ويلسون» ـ جذور الحرب العالمية الثانية وخطر حرب عالمية ثالثة

مع بداية القرن الحادي والعشرين قد ينتابنا شبح ويلسون إذا لم نبدأ الآن في سؤال أنفسنا كيف يمكن أن ينشب نزاع بين الدول الكبرى، وما ينبغي فعله

للحيلولة دون ذلك؟ بيد أن فهم رؤية ويلسون قد تساعدنا إلى حد بعيد على استبعاد شبح ويلسون بصورة نهائية. لقد أخفق ودرو ويلسون وزعماء دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى في إرساء سلام دائم مع خصمهم المهزوم ألمانيا. كان ويلسون الوحيد بين أقرانه الذي فهم المشكلة: إذا لم تُجتذب ألمانيا، بلغة أيامنا، «من العزلة»، ولو أن الألمان لم يتعرَّضوا للإذلال والشعور بالخديعة، ولم يجنحوا إلى مزيد من جنون العظمة، كما ظهروا في الحرب، فأنا لا أتردد، كما ذكر ويلسون، في القول «إن الحرب التي نخوضها، رغم كل ما حفلت به من أشكال الرعب، لا يمكن مقارنتها بالحرب التي سوف نواجهها في المرة القادمة»[4]. ومن دواعي الأسف أن هذا ما حدث بالفعل. لقد كانت معاملة الحلفاء لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى مثالاً **لعدم** الحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى تعتبر دروسه مهمة أساسية للولايات المتحدة والغرب في القرن الحادي والعشرين: «إخراج روسيا والصين من العزلة».

هنا تتضح بأبشع صورة كيف أنبتت البذورُ التي زُرعت الحربَ العالمية الثانية. في 9 تشرين الثاني / نوفمبر سنة 1918 تنازل القيصر وليام الثاني عن العرش بصفته إمبراطوراً لألمانيا في أعقاب انتفاضة شعبية. أعقب ذلك اجتماع في عربة قطار في غابة كومبين Compigne في فرنسا، حيث وقع ممثل حكومة ألمانيا الجديدة هدنة وافقت ألمانيا بمقتضى شروطها على تسليم السلاح. وفي الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر من سنة 1918 سرى مفعول الهدنة، منهية بذلك الحرب العالمية الأولى[5].

كانت ألمانيا عند توقيعها للهدنة تضع ثقتها في «المبادئ الأربعة عشر» لودرو ويلسون التي كانت، حسب قناعة ويلسون، ستؤدي إلى «سلام بدون منتصرين» وهذا يعني أساساً عدم توقيع معاهدة سلام عقابية بحيث تتمكن ألمانيا من إعادة بناء نفسها في جمهورية ديمقراطية، وبواسطة «عصبة الأمم» التي ستعزز السلام في أوروبا بعد ذلك. وعند توقيع الهدنة لا يكون هناك جندي

أجنبي واحد يحتل أرضاً ألمانية. والحق أن كثيراً من الجنود والمدنيين الألمان اعتقدوا، على أساس برنامج ويلسون لإنهاء الحرب وضمان السلام، أن ألمانيا لم تخسر الحرب في الواقع. ورفعت إحدى المدن الألمانية راية مشهورة ترحب بعودة القوات المحاربة كتب عليها: «أهلاً بالجنود الشجعان، لقد قمتم بواجبكم. الله وويلسون سوف يدبران الأمور»[6].

قد يتوقع المرء أن تسود كلمة الله، ولكن ليس كلمة ويلسون. فممثلو فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ـ وهم الحلفاء الثلاثة الكبار للولايات المتحدة ـ لم يكن يعنيهم من معاهدة ڤرساي إلاً غرض واحد هو: معاقبة ألمانيا باستقطاع أكثر ما يمكن من ثروتها وأراضيها، وبهذا تصبح ضعيفة وغير قادرة على تهديد جاراتها بعد ذلك. ووفقاً لشروط المعاهدة يخسر الألمان ما مقداره 25 ألف ميل مربع من أراضيهم يقطنها حوالى 6 ملايين إنسان، ويخسرون جميع مستعمراتهم عبر البحار، وكثيراً من مواردهم الطبيعية وقدرتهم الصناعية.

ولكن الجانب الذي أغضب الألمان كثيراً في معاهدة السلام هذه كانت الإهانة الواردة في الفقرة 31، التي تقضي بأن تتحمل ألمانيا مسؤولية وذنب الحرب العالمية الأولى. وهي تنص على:

تؤكد الحكومات الحليفة والمتضامنة، وتوافق ألمانيا، مسؤولية ألمانيا وحلفائها عن التسبب بالخسائر والأضرار التي لحقت بالحكومات المتحالفة والمتضامنة ومواطنيها نتيجة الحرب التي فرضت عليهم بسبب عدوان ألمانيا وحلفائها[7].

اضطرت حكومة ڤايمار إلى الموافقة على هذا، فأفقدها ذلك الكثير من مصداقيتها أمام الشعب الألماني، الذي شعر بالخديعة ـ من جانب ويلسون ومن جانب حلفائه الغربيين. وكذلك شعر كثير من الألمان بالخديعة بسبب الجماعات الذين سيقاسون على نحو مفجع إثر مجيء النازيين إلى السلطة سنة 1933: الألمان المسالمون، واليهود، والجمهوريون، والشاذون جنسياً،

والاشتراكيون. وهم سيصبحون كبش الفداء في التحويل النازي الناجح لمشاعر الخديعة والكراهية الشديدة النابعة من معاهدة ڤرساي إلى وقود لآلة حرب متعصبة.

لقد كانت المعاهدة، كما كتب المؤرخ دونالد كاغان، من جامعة يال، «غير تصالحية بما يكفي لإزالة الرغبة في التغيير، حتى على حساب الحرب، ولا هي قاسية بما يكفي لجعل حرب أخرى مستحيلة»[8]. وبإذلال ألمانيا وبإخماد كل رجاء متوقع منها، وبإشعال مشاعر الإحساس بالخديعة والحاجة إلى الانتقام، ساعد الحلفاء في ڤرساي في زرع بذور خرابهم على يد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية.

إذا لم يُلتفت باهتمام إلى دروس الرمز الأخلاقي لويلسون، فإن الحرب العالمية الثالثة يمكن أن تقع في وقت ما من هذا القرن. مثل هذا الحديث يبدو شديد الاحتمال في الوقت الحاضر وسيظل كذلك بعض الوقت. ولكننا مع هذا نُميّز تشابهاً خفياً بين مشاعر ألمانيا بالخديعة سنة 1919 ومشاعر روسيا والصين بعد الحرب الباردة. والأكثر إثارة للقلق أننا نرى أيضاً أوجه التشابه بين حماسة المنتصرين بإذلال ألمانيا في سنة 1919 والافتقار إلى التأمل. وهو ما يبدو واضحاً في الغرب ـ وخاصة في الولايات المتحدة ـ في وضع الدول الشيوعية «الخاسرة» في الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن الماضي. لهذه الأسباب نحن نعتقد أن نزاعاً ما بين دولة كبرى كالصين أو روسيا (أو كلتيهما) والولايات المتحدة ليس مستحيلاً، والواقع أن خطر مثل هذا النزاع يمكن أن يتفاقم مع الوقت إلاّ إذا عملنا على تقليص المخاطر. في سنة 1919 عندما جلس المتحاربون في الحرب العالمية الأولى يتفاوضون في باريس، كان خطر حرب أخرى بين الدول الكبرى ضئيلاً أيضاً. وفي سنة 1933، مع صعود النازيين إلى السلطة، كان الوقت قد تأخر كثيراً للحيلولة دون الحرب. لهذا يجب أن يكون هدفنا: الحيلولة دون وصول قرننا الحادي والعشرين إلى المعنى الرمزي لسنة «1933».

التزامات الحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى

أوصينا في الفصل الأول ببذل جهد خاص في القرن الحادي والعشرين لتقليص خطر الحرب بين الدول العظمى. وإن المهمة البالغة الدقة التي تواجهنا اليوم في هذا الصدد هي التكامل مع روسيا والصين في العلاقات مع الدول العظمى الأخرى تماماً كما تصالحت كل من فرنسا وألمانيا بعد قرون من العداء، وتماماً كالمصالحة بين الولايات المتحدة واليابان بعد الحروب الأكثر وحشية بينهما. فمن السهل أن ننسى كم كانت المصالحة مدهشة بين ألمانيا واليابان من جهة، والولايات المتحدة وباقي الدول الغربية من جهة أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن هل يمكن أن يتكرر ذلك ثانية؟ ألا نستطيع أن نتحرك نحو ضم روسيا والصين كليةً إلى «القرية العالمية» في القرن الحادي والعشرين؟ ـ في علاقة عالمية متوافقة مزدهرة مع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة؟

في سعينا لمعالجة هذه المسألة بات من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الحرب الباردة، رغم خصوصياتها، كانت تتسم بكثير من خصائص حرب بين الدول الكبرى. قبل أحداث سنة 1989 المذهلة، على سبيل المثال لم يكن لدى الغرب أي تفكير جدي يذكر، وخاصة في الولايات المتحدة، نحو إجراء مصالحة أو تكامل مع روسيا والصين في إطار نظام دولي من القيم والمعتقدات والمؤسسات المشتركة. كانت «الكتلة» الشيوعية هي العدو، وكان لها نظامها الخاص ـ ومنظماتها الاقتصادية والأمنية المشتركة. وكان الهدف الأساس لهذه المنظمات، لدى كلا الجانبين، الحيلولة دون إجراء أي تكامل بين النظامين. وكانت المصالحة بالمعنى المقبول لدى كلتا الكتلتين تعتبر أشبه بحلم مستحيل، والاقتراحات التي تفيد العكس كانت تعتبر عادة لدى كلا الطرفين بمنزلة تحريض أو استعداء. كان التركيز يجري على التضامن داخل الكتلة، وليس التكامل بين الكتلتين. وكان الرسميون والمواطنون العاديون في كل جانب من الحرب الباردة يستيقظون كل صباح على حرب، حرب أبرد كثيراً من الحربين

الماضيتين ولكنها مع هذا هي حرب، ونتيجتها جانب رابح وآخر خاسر.

وأكثر ما يدهش في الحرب الباردة أنها لم تنفجر في نزاع عسكري بين اثنتين أو أكثر من الدول الكبرى في كل جانب. إنها انتهت بدلاً من ذلك بـ«أنين» شيوعي مفاجئ وغير متوقع بدلاً من «ضجة داوية» لانفجارات نووية كانت تشكل الرعب الأول لتلك الفترة بكاملها. انهار الاتحاد السوڤييتي وفقدت الإيديولوجية الشيوعية مصداقيتها عالمياً إلى غير رجعة (على الرغم من أن بعض الأحزاب الشيوعية ظلت ممسكة بزمام السلطة في بعض البلدان ومن بينها الصين). جرى كل ذلك بدون غزو واحتلال غربي عسكري، وبدون أي نوع من «الاستسلام» الرسمي. وحدث كل ذلك بصورة سلمية وكان مثار دهشة ورضا.

ولكن هذه البركة العظيمة للحرب الباردة ـ «برودتها» النسبية، ومنها مضمونها السلمي ـ هي بمعنى ما لعنة فترة ما بعد الحرب الباردة، لأنها تحاكي بطريقة غريبة النتيجة التي وصلنا إليها بعد الحرب العالمية الأولى. فكما جعلت الدول الكبرى الموقعة على اتفاقية ڤرساي ألمانيا في العشرينيات مُهانة ومزعزعة الاستقرار ومفلسة وتشعر بالمرارة، كذلك فإن روسيا والصين تشعران من عدة وجوه بالعزلة ـ سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، واجتماعياً، ونفسياً ـ عن المجموعة الدولية التي أوجدتها الدول الكبرى الأخرى. وروسيا والصين، بطريقهما المنفرد، ما تزالان تشعران إلى حد بعيد «بالعزلة»، كما كانت تشعر ألمانيا قبل ثمانين سنة خلت، وفي حين أن التاريخ لا يعيد نفسه أبداً بدقة، فإن المقارنة مع نتيجة الحرب العالمية الأولى تعطينا سيناريوهات واقعية تتعلق بالنتائج المحتملة لترك روسيا والصين معزولتين عن الغرب.

من المفيد أن نتذكر لماذا لم يقدّم النزاع ما بين الدول الكبرى ـ أي الحرب العالمية الثانية ـ في كثير من المعاني، دروساً مفيدة لأولئك الساعين إلى كيفية تحقيق التكامل والمصالحة مع روسيا والصين في القرن العشرين. الفرق

واضح ولكنه مهم بوجه حاسم: فالاستسلام غير المشروط وما تلاه من احتلال لكل من ألمانيا واليابان مكّن الولايات المتحدة والغرب من **فرض** تكامل سريع ومصالحة نهائية مع خصومهم السابقين، ولكن لا تتوفر مثل هذه الإمكانية لكل من روسيا والصين كي تدخلا ضمن التيار السائد في القرن الحادي والعشرين.

في غياب احتلال عسكري لروسيا والصين، والاستحالة التالية لوصاية مفروضة عليهما على طريقة إقامة مجتمع مدني غربي الطابع وعلاقات سياسية واقتصادية غربية، ما هي الوسيلة المباشرة التي تُمكن الولايات المتحدة والغرب من إخراج هاتين الدولتين من «عزلتهما»؟ كيف يمكن تحقيق ذلك تجاه عزلة كل من روسيا والصين، وتجاه الشك من جانب الولايات المتحدة مما قد يثير أزمة قد تؤدي إلى مواجهة عسكرية؟ إذا كنا لا نستطيع أن نعيد قولبة روسيا والصين وفقاً للقيم السياسية الغربية، فكيف يمكن أن نصل إليهما ونتواصل معهما ونطور حواراً لاستكشاف مشترك حول مضمون تحقيق التكامل والمصالحة معهما؟ هذه هي الأسئلة الجوهرية التي تتعلق بالحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين.

الالتزام الأول: انشر الاعتناق(*) الواقعي

جوابنا هو نشر «اعتناق واقعي»، وهو عملية، نعتقد، أنها ينبغي أن تكون في صميم أية استراتيجية ناجحة لإخراج روسيا والصين من «عزلتهما». إن اتخاذ الخيار غير الواقعي (أو المطلوب)، سياسة تقوم على اعتناق، لهي فكرة آن أوانها.

لنفكر بهذه الطريقة: سياسة هدفها لا الوعظ بل الإصغاء، لنتعلم شيئاً من تاريخ روسيا والصين وثقافتيهما، بدلاً من الإعلان عن فضائل تاريخنا وأنظمتنا،

(*) المقصود بالاعتناق هنا توضيح موقف بجلاء للآخرين مع إبداء استعداد مماثل لفهم مواقفهم - المعزب.

لنعاملهما، فعلياً كمساويين لنا كشعبين وثقافتين تسعيان للسلام والسكون، كما تسعيان أيضاً للكرامة والاحترام. وهكذا فإن استراتيجية اعتناق واقعي ينبغي أن تؤكد منذ البداية إعادة دراسة الروس والصينيين، وإعادة دراسة الأمريكيين والزعماء والمواطنين في الدول الغربية الكبرى الأخرى.

والاعتناق ليس له علاقة بالتعاطف، وكثيراً ما يجري الخلط بينهما. لقد كان رالف ك. وايت ـ وهو موظف سابق في الوكالة الأمريكية الرسمية للمعلومات، ثم أصبح بعد ذلك باحثاً سياسياً ونفسياً في جامعة جورج واشنطن ـ مدافعاً قوياً لفترة طويلة عن اعتناق واقعي في السياسة الخارجية، وفرّق بصورة دقيقة بين الاعتناق والتعاطف. فهو يقول:

الاعتناق هو الترياق **العظيم** لجميع صور سوء الإدراك الحسي لتشجيع الحرب. إنه يعني ببساطة تفهم أفكار ومشاعر الآخرين. وهو يختلف عن التعاطف الذي يعرف بأنه شعور تجاه الآخرين يدل على توافق معهم. لذلك فإن الاعتناق بين الخصوم ممكن من الناحية السيكولوجية حتى عندما يكون النزاع حاداً جداً بحيث يكون التعاطف خارج الموضوع. نحن لا نتحدث عن الدفء أو المصادقة، ولا نتحدث بالتأكيد عن الاتفاق أو الانحياز، بل عن تفاهم واقعي[9].

ويتابع وايت شرح ما يسمى تطبيق الاعتناق بغية تخفيف مخاطر النزاع: كيف يمكن تحقيق الاعتناق؟ إنه يعني القفز في الخيال إلى جسد إنسان آخر، والتخيل كيف يبدو في عالمه من خلال عينيه، والتخيل كيف يمكن أن تشعر إزاء ما ترى. إنه يعني **أن تكون** الشخص الآخر، على الأقل لفترة قصيرة، وتؤجل التحليل المتشكك إلى وقت آخر. . . إنه يعني على الأغلب محاولة النظر الشخصي إلى سلوك مجموعته بأمانة، كما قد تبدو عندما ترى في أعين الآخرين، معترفاً أن عينيه تبرقان بالتأكيد، ومعترفاً أيضاً أنه يتمتع بمزية عدم رؤية سلوك جماعتنا بالمنظار الوردي الذي نستخدمه دوماً. قد يكون لدينا شيء

من عدم الثقة والخوف والغضب، لم نسمح لأنفسنا أن نكتشفه، هنا تتجلى الأمانة. النظرة الصادقة إلى الآخر تتضمن أن تنظر بأمانة إلى نفسك[10].

الولايات المتحدة اليوم هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهي تعتبر من جانب الأصدقاء والأعداء على حد سواء دولة متعجرفة وتفتقر إلى الموضوعية تجاه نفسها. ولذا فقد يكون مفيداً للأمريكيين نشر استراتيجية اعتناق واقعي يكون بمنزلة «نظرة صادقة للذات» غير مسبوقة. وإذا ما حدث ذلك فسيكون له أثر مذهل على الروس والصينيين الذين كثيراً ما عبروا عن وجهة نظر مفادها أنه من العبث التحدث مع الأمريكيين لأنهم يعتقدون أن نظامهم السياسي لا تشوبه شائبة ولا حدود لتطبيقه في أي مكان في العالم.

كذلك حدد وايت ثلاثة أخطاء دقيقة تحول بين السياسة الخارجية وحدوث الاعتناق: (1) عدم رؤية تطلع الخصم إلى السلام، (2) وعدم رؤية خشية الخصم من التعرض للهجوم، (3) وعدم تقدير غضب الخصم المفهوم[11].

روبرت مكنامارا: الأخطاء التي حددها رالف وايت ـ وآخرون ـ قد ارتكبت في كلٍّ من واشنطن وهانوي معاً أثناء تصاعد حرب ڤيتنام ما بين سنتي 1961 و1968، ولكن ليس أثناء الفترة القصيرة العسيرة لأزمة الصواريخ الكوبية. سأستشهد فيما يلي ببعض الوقائع المهمة: من مؤتمر 1997 في حزيران/ يونيو حول حرب ڤيتنام، الذي عقد في هانوي، ومن نص التسجيلات الصوتية للرئيس كينيدي في 27 تشرين الأول / أكتوبر 1962، وهو أخطر يوم في أزمة الصواريخ الكوبية. كلتا الواقعتين تصور نقطتين: الأولى، بدون ذلك الاعتناق الواقعي الذي وصفه رالف وايت، من الممكن لبلدين ـ الولايات المتحدة وڤيتنام الشمالية أن يخوضا حرباً مدمرة أحدهما على الآخر رغم أنه لا يوجد تقريباً تاريخ للنزاع بينهما ولا خلافات حول الأراضي من أي نوع. والنقطة الثانية: أنه عندما يسود الاعتناق الواقعي في حل النزاعات تصبح الحلول التي تقترب من المعجزات ممكنة. لم يكن لدى الرئيس جونسون ومستشاريه

الاعتناق الواقعي خلال تصاعد حرب ڤيتنام، وخاصة في الفترة ما بين 1965 و1968، عندما أضحت الحرب حرباً أمريكية. من ناحية ثانية كان مثل هذا الاعتناق متوفراً لدى الرئيس كينيدي وبعض مساعديه في تشرين الأول / أكتوبر 1962.

من بين أصعب المناقشات، وأكثرها فائدة، في هانوي كان التبادل المبدئي «للأفكار» القائمة على عادات أو مرتكزات سابقة. فخلال هذه المناقشة التي استغرقت وقتاً طويلاً شرح ممثلو كل جانب للطرف الآخر أفكارهم المرتكزة إلى فترة الستينيات وتصوراتهم لأفكار خصومهم في ذلك الوقت. وكما ستلاحظ في الاقتباس التالي، ليس من السهل بعد ثلاثة عقود من الأحداث تنقية الأجواء و«إحلال» تلك القناعات محل تلك الآراء الخاطئة على مر الأيام.

كان محاوريَّ المرحوم نغوين كوتاك، وزير خارجية ڤيتنام السابق ورئيس الوفد الڤيتنامي في مؤتمر حزيران / يونيو 1997، ونغوين كاك هيونه الذي كان عند إجراء النقاش واحداً من المختصين البارزين من ڤيتنام الشمالية في شؤون الولايات المتحدة.

روبرت مكنامارا: قبل مناقشة وجهة النظر الأمريكية أردت أن أبيّن، وبصراحة تامة، أنني لو كنت شيوعياً ڤيتنامياً في كانون الثاني / ديسمبر 1961، عندما جاءت إدارة كينيدي إلى السلطة، لاعتقدت، كما هم، أن هدف الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا هو تدمير حكومة هانوي وحليفتها، جبهة التحرير الوطنية، وأن الولايات المتحدة هي عدو لا يعرف الرحمة هدفه تحقيق النصر على بلادهم.

ولكن لو كنت شيوعياً ڤيتنامياً وكانت تلك أفكاري لكنت مخطئاً تماماً. فنحن في إدارة كينيدي ليس لدينا هذه القصص، وليس لدينا مثل هذه الأهداف تجاه ڤيتنام. نحن نعتقد، على العكس من ذلك أن مصالحنا تُهاجَم في جميع أنحاء العالم من قبل حركة شيوعية موحدة وبالغة التنظيم، تقودها موسكو

وبكين اللتان نعتقد، وأنا أفكر الآن بطريقة غير سليمة، أن حكومة هوشي منه هي مخلبهما.

وهكذا بكل بساطة كانت قاعدتنا الفكرية كما حددها الرئيس أيزنهاور: الخوف من «تساقط أحجار الدمينو».

نغوين كو تاك: في تقديري أن المشكلة الأساس في ظهور مثل هذه القناعات الفكرية أن الولايات المتحدة وخاصة في فترتي الخمسينيات والستينيات بدت كمن يريد أن يكون شرطي العالم. السيد مكنامارا اقتبس بوجه صحيح من خطاب كينيدي الافتتاحي دليلاً على وجود قناعة فكرية معادية للشيوعية ـ الخوف من أن تجتاح الشيوعية الولايات المتحدة، أو شيئاً من هذا القبيل. ويبدو لنا فعلياً من خطاب كينيدي أنه كان يشدد على أن الولايات المتحدة ترغب في أن تصبح «سيدة العالم»، وبهذه الطريقة ستحل الولايات المتحدة محل البريطانيين والفرنسيين الذين بنوا سياساتهم في السابق على هذه الرغبة. في الجزء الذي يخصّنا من العالم كان «الخوف من تساقط أحجار الدمينو» مرتبطاً «بتهديد العرق الأصفر» ـ لذا كان هذان السببان أو الذريعتان، في الواقع، يبرران للولايات المتحدة دورها الإمبريالي.

لذا أود أن أقول، مع كل الاحترام للسيد مكنامارا، إن القناعة الأمريكية، كما يقول، غير صحيحة، ولكن قناعتنا الڤيتنامية ـ أي تقويمنا للولايات المتحدة ـ صحيحة تماماً.

نغوين كالُ هيونه: السيد مكْنامارا قال إن الولايات المتحدة ليس لديها أهداف استعمارية. الولايات المتحدة لم تنهج على وجه الدقة المثال البريطاني أو الفرنسي. عندما غزا البريطانيون أو الفرنسيون المنطقة أوجدوا حاكماً استعمارياً، مطلق الصلاحية. وإذا كان هناك إمبراطور أو ملك فكانوا يستخدمونه دمية ما دام أنه منصاع لهم. الولايات المتحدة أوجدت نظاماً صنيعة لها عن طريق استخدام مساعدة اقتصادية وعسكرية تحت إشرافها. في هذا النظام كان السفير الأمريكي يقوم بدور الحاكم العام البريطاني أو الفرنسي.

والسفير الأمريكي كان يتلقى الأوامر من واشنطن وينقلها إلى الحكومة الدمية في سايغون. وإذا لم توافق حكومة سايغون الولايات المتحدة، فإن الأخيرة لن تتردد في الإطاحة بها.

وهنا تأتي النقطة الثانية... في حرب المقاومة ضد الفرنسيين عشنا في الأدغال قرابة عشر سنوات وفي النهاية هزمناهم دون أن نعرف الكثير عن سياساتهم واستراتيجياتهم. ومع هذا كنا نعرف الفرنسيين أكثر مما نعرف عن أمريكا، نظراً لأننا عاشرناهم ما يقارب 100 سنة. ولكن معلوماتنا عن الولايات المتحدة التي أصبحت عدوتنا لم تكن كافية أبداً. هذه حقيقة. كان من الطبيعي ألاَّ نعرف الكثير عن شؤون الولايات المتحدة الداخلية، والدور الذي تضطلع به سياستكم الداخلية في الحرب، وخاصة في الأيام الأولى لتلك الحرب. ومعلوماتنا عن علاقة أمريكا مع بقية العالم، التي أشار إليها السيد مكنامارا على أنها «عامل جيوسياسي» كانت محدودة جداً. لذلك بنينا استراتيجيتنا وسياساتنا بالدرجة الأولى على أساس تقييم الوضع القائم على أرض المعركة.

في مثل هذه الظروف ماذا يسعنا أن نفعل أكثر لجعل الولايات المتحدة تفهمنا؟ حقيقة نحن لا نعرف كيف نفعل ذلك.

روبرت مكنامارا: نحن بالتأكيد أخطأنا فهم ڤيتنام. ولكن أعتقد في مناقشات هذا الصباح وبعد الظهر، كان ثمة دليل قوي أنكم لم تفهمونا ـ وما زلت أشك حتى اليوم أنكم لم تفهموا تقييمنا للموقف في ڤيتنام. أعتقد أنني أستطيع أن أتحدث عن الرئيسين كينيدي وجونسون، اللذين كنت وثيق الصلة بهما. كما أستطيع بالتأكيد الحديث عن نفسي. نحن لم نعارض ڤيتنام مستقلة موحدة. لا لم نعارض!

لذا دعوني أحاول ثانية وسأكون واضحاً. ما كنا نخشاه أن تكون ڤيتنام مخلب قط في أيدي السوڤييت أو الصينيين... أعتقد أننا أسأنا فهم بعضنا بعضاً. إنها لمأساة. لم نكن معارضين لاستقلالكم. كان هوشي منه على

صواب عندما استشهد بإعلان الاستقلال في بياناته المبكرة سنة 1945، عندما بنى بلاده. لقد آمنا بتلك الآراء (في 1776)، وما زلنا نؤمن بها الآن. أعرف أننا لا نعمل دوماً وفقاً لتلك المعتقدات، ولكنها معتقداتنا الأساسية. لا أعرف إذا كانت تعجبكم، ولا أعتقد أنكم فهمتموها. وأنا متيقن أننا لم نفهم أن تلك قناعتكم. إنها لمأساة إذن أننا سمحنا بوجود مثل سوء التفاهم هذا وآمل ألاً يتكرر ذلك في المستقبل[12].

يا لها من مأساة! كنا نعتقد أن الڤيتناميين الشماليين ينفذون فحسب مطالب السوڤييت والصينيين، وتستحوذ عليهم فكرة نشر الشيوعية في كل أنحاء جنوب شرق آسيا. وهكذا انتقصنا من قوميتهم وأخطأنا تماماً مغزى الحرب كما كانوا يرونها، وهو توحيد بلادهم تحت قيادة ڤيتنامية ـ وليس فرنسية أو يابانية أو صينية، وليس قيادة أمريكية بالتأكيد. وهم من جهة أخرى استنتجوا أن أهدافنا إنما هي أهداف القوى الاستعمارية الأخرى، وذهبوا إلى الحرب ليلقوا بنا خارجاً، والحق أننا لم نكن نريد أن نكون هناك بالدرجة الأولى إلاً كي نحول بينهم وبين نشر الشيوعية. كان هناك اعتناق معدوم تقريباً من جانب كل طرف وعدم تفهم في واشنطن وهانوي للقيم والافتراضات التي كانت توجه سياسات خصومهما.

خلافاً لغياب الاعتناق بين واشنطن وهانوي فيما يتعلق بتصاعد الحرب في ڤيتنام يعتبر المثال التالي للاعتناق هو الأمثل عندما تكون الحزازات ليست كبيرة. إليكم الوضع. إنه نهاية أسبوع أزمة الصواريخ، وهي الأزمة التي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي أقرب ما تكونان من حرب ـ نووية ـ فيما بينهما. في 26 تشرين الأول/ أكتوبر تلقى الرئيس كينيدي رسالة من الزعيم السوڤييتي نيكيتا خروتشيف كانت مفككة وملتبسة بعض الشيء ـ بدا أنها مكتوبة من قبل شخص واقع تحت ضغط كبير ـ ولكن بدا أنها تقترح حلاً لأزمة الصواريخ يمكن أن نقبل به. وكانت الصفقة: يتعهد خروتشيف علناً بإزالة الصواريخ من كوبا، ونحن نتعهد علناً بعدم غزو كوبا كاسترو.

وقبل ليلة من الرد على العرض صرح خروتشيف علناً أنه ينتظر منا أن نجتمع لاستئناف مداولاتنا في اليوم التالي. هذه الرسالة وصفت إلى حد بعيد من جانب مستشاري الرئيس كينيدي بأنها غير مقبولة؛ وأنه إضافة إلى شروط الرسالة السابقة سوف يطالبنا الروس بإزالة ما كانوا يدعونه صواريخ الناتو «المماثلة» عند تخومهم الجنوبية مع تركيا. وعلى الرغم من أن صواريخ الناتو (الأمريكية من نوع جوبيتر) كانت عديمة القيمة عسكرياً، كان هناك جملة من الأسباب تدعونا إلى عدم قبولها. فالصواريخ كانت تابعة لحلف الناتو ووصايته وليس للولايات المتحدة، وقال لنا الأتراك وأصدقاؤنا في الناتو بوضوح إن مثل هذه الصفقة سوف تبدو وكأنها تخلٍ عن حليف في الناتو بغية تسوية نزاع محلي في نصف الكرة الغربية لا علاقة له (كما كانوا يرون) بحلف الناتو على الإطلاق.

عند نقطة ما من نقاط النقاش اقترح للولين Llewellyn Thompson تومبسون (تومي)، وهو سفير سابق في موسكو ولديه خبرة واسعة بشؤون السوفييت وخبرة شخصية مع خروتشيف، أن نتجاهل ببساطة الرسالة الثانية التي تحتوي على صفقة غير مقبولة، وأن نجيب على الرسالة الأولى. وكان الرئيس كينيدي متشككاً في هذه الاستراتيجية، وله في هذا سبب وجيه. فالعرض الأصلي جاء عن طريق رسالة شخصية من خروتشيف، ولكن العرض الثاني كان علنياً، وهو ما قاد الرئيس إلى الاقتناع بأن الرسالة الثانية لا بد أن تكون علنيه في موسكو. وهذا ما توصلنا إليه، ربما في أهم تبادل للآراء طوال الأزمة برمتها، نظراً للمخاطر في تلك اللحظة البالغة الحرج، والتي كانت واحدة من أهم المناقشات في فترة ما بعد الحرب الباردة بكاملها.

الرئيس كينيدي: لن نُخرج هذه الصواريخ من كوبا.. ربما إلى أي مكان آخر... أعني بالمفاوضات... لا أعتقد بوجود أي شك بأنه سيتراجع الآن بعد أن أخرج الأمر إلى العلن يا تومي. إنه لن يخرجها من كوبا.

للولين تومبسون: لا أوافقك سيادة الرئيس. أعتقد أنه ما تزال هناك فرصة لإبعادها عن كوبا.

الرئيس كينيدي: هل سيعود؟

للولين تومبسون: يبدو لي أن الشيء المهم لخروتشيف هو أن يكون قادراً على القول: «أنقذت كوبا، لقد أوقفت غزواً»، وهو يستطيع أن يفعل ذلك إذا شاء، ولكن له رأياً آخر فيما يتعلق بتركيا، وهذا ما يمكن أن نناقشه فيما بعد.

الرئيس كينيدي: حسناً[13].

أشعر بالارتعاش في كل مرة أقرأ فيها تلك السطور. فمن جهة كان هناك الرئيس والوقت يمضي بسرعة، وهو يتطلع إلى حل الأزمة بصورة سلمية، ولكنه قلق بشأن الاتصالات الثنائية مع خروتشيف. ومن جهة ثانية كان هناك تومي تومبسون، وهو موظف كبير رفيع الشأن في وزارة الخارجية، ولكنه من حيث المرتبة الفعلية كان من أدنى أعضاء الفريق الذي يتولى النقاش حول كيفية الرد على خروتشيف. بيد أن قناعة الرئيس الكبيرة بخبرة تومبسون ـ اعتناقه مع خروتشيف والقيادة في موسكو ـ جعلته يناقش المسألة مع تومي ويسمح له بالتصويت في هذه النقطة أو تلك. أمّا تومي الذي كان بطبيعته خجولاً وقليل الكلام، فقد صمد أمام شكوك الرئيس. وأخبر الرئيس أنه إذا تلقى خروتشيف تعهداً بعدم الغزو فسيعلن الانتصار أمام شعبه ويُخرج الصواريخ اللعينة من كوبا، ولا يهم أية رسالة ستكون الأولى وأيهما ستكون سرية أو علنية. وهذا ما حدث بالفعل.

أشكر الله أنه كان لدينا رئيس «عملي جداً» ـ على حد تعبير مكجورج بوندي ـ شغوف بالبحث والتحقق، وقوي، ومصمم على إيجاد حل بعيد عن الخرب، وكان لدينا مستشار سمح له اعتناقه مع السوڤييت أن يظهر في اللحظة المناسبة، أن يكون رجلنا في روسيا تماماً[14]. بدون الرئيس المفعم بالتصميم

على تجنب نزاع بين الدول الكبرى، ومستشار مفعم بالاعتناق مع خصمنا السوفييتي، لارتعدتُ خوفاً من التفكير بنتائج تلك الأيام الشديدة الخطر.

كتب فيلسوف الاعتناق الكبير، السير إيشعيا برلين، أنه إضافة إلى معرفة الذهن والخصم يتطلب الاعتناق أن يتمتع المرء «برؤية خاصة للكون تكمن في صميم تفكير (الخصم)». هذه القدرة، كما يقول، تسمح للمرء إلى حد ما أن يمثل ثانية الحالات الذهنية عند الآخرين الذين يتعارضون معك أساساً[15]. وهذا ما نسميه «انتشار» الاعتناق، و«امتلاك» القناعة الفكرية التي تختلف افتراضاتها أساساً مع افتراضاتك.

وكتب مايكل إيغناتيف Ignatief أن الإحجام عن نشر الاعتناق في أوضاع وصفناها من قبل هو أمر لا أخلاقي بالضرورة. والعمل بدون اطلاع على الاعتناق، ورفض الاطلاع بصورة كاملة قدر الإمكان على المنطلق الفكري لخصمك المحتمل أو الفعلي هو خضوع لما يسميه «التهرب من الواقع»، أي اتباع سلوك أولئك الذين هم على درجة كبيرة من «الانغلاق داخل خرافاتهم. . . بحيث لا يسعهم أن يصغوا، أو يسمعوا لأحد، أو يتعلموا من أي أحد سواهم». في مثل هذه الحالات، كما يقول إيغناتيف، «يجري نكران إمكانية الاعتناق: فالتفاهم الإنساني قادر على التغلغل إلى الناقوس الزجاجي للهويات المختلفة. ولكن السلام الاجتماعي في كل مكان يعتمد في بقائه واستمراره على هذا العمل المعرفي من القناعة: عندما يتصل الأمر بالتفاهم السياسي يكون الخلاف ضئيلاً دوماً وتكون سعة الإدراك ممكنة دوماً»[16].

ولكن عندما نتبنى الاعتناق يصبح من الممكن، كما يشير مثال كينيدي وتومبسون، بناء حل سلمي حتى عندما يكون زخم التاريخ، والسياسة، والبيانات العسكرية الإنذارية التي يواجهها الأطراف تتضمن عداوات مفجعة مسببة للكوارث. وهذا الخيار متوفر تماماً الآن لأي واحد في الولايات

المتحدة، والغرب بصورة عامة، يسعى إلى إيجاد قضية مشتركة مع الروس والصينيين.

الالتزام الثاني: توقع نزاع غير متعمد

هذا هو الالتزام الثاني للحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى: توقع أن يحدث نزاع عسكري بين الولايات المتحدة وروسيا أو الصين على نحو غير متعمد. فالنزاع غير المتعمد ليس نزاعاً يحدث «مصادفة». بل على العكس هو نزاع يحدث بسبب نتائج غير مقصودة لأعمال اتخذت من فاعلين كثيرين، وعلى مدى فترة طويلة، لم يتوقع أي من الفاعلين عند انبثاقها أزمة تقود إلى خطر متزايد بنشوب حرب بين اثنين منهم أو أكثر.

بات من الواضح باطراد أن أخطر التهديدات لأمن دولة كبرى، ولسلام العالم لا تأتي من تهديدات تحدث في لحظتها، ولكن من غير تعمد ـ من نتائج غير مقصودة لتفاعلات بالغة التعقيد في السياسة والتصريحات والأفعال التي تُتخذ مع الوقت من جانب لاعبين متعددين. والحق أن معظم الأعمال الكثيرة الأهمية التي تقود إلى نزاع تستغرق سنوات وعقوداً، أو ربما قروناً قبل أن يبدأ تبادل القتال. **فالتاريخ** ـ بتفسيراته المختلفة ـ ينبغي أن يؤخذ أيضاً بالحسبان بوصفه عامل تفجير محتمل في سياق عملية تقود إلى خطر متزايد لنشوب نزاع.

لم يعرف زعيم في تاريخ أمريكا أهمية الحيلولة دون نزاع متعمد أكثر من ودرو ويلسون. لنستمع إلى ويلسون يتحدث إلى الكونغرس في 8 كانون الثاني / يناير، سنة 1918، في خطبة احتوت على الصيغة الأصلية لمبادئه الأربعة عشر الداعية إلى «حرب بدون منتصرين»:

«ما نطلبه. . أن يتهيأ العالم ليعيش بأمان. . . جميع شعوب العالم تشارك

عملياً في هذا الاهتمام، ومن جانبنا نحن نرى بوضوح بالغ أنه ما لم تتوفر العدالة للآخرين فهي لن تتوفر لنا»[17].

لم يقل ويلسون ذلك لأنه كان **يعلم** أن حرباً عالمية ثانية ستحدث إذا لم تفكر الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا بهذه الطريقة. وهو لم يدَّعِ أبداً أنه يعرف ذلك جيداً. وما كان بوسعه أن يؤكد احتمال جائحة أخرى الآنَ أو فيما بعد.

على خلاف ذلك كان ويلسون يشعر أنه مضطر للتفكير بهذه الطريقة المتعددة الجوانب على نحو جذري لسببين كلاهما ينطبق بدرجة متساوية على القرنين العشرين والحادي والعشرين. الحرب العالمية الأولى كانت أول نزاع يفضي إلى كارثة عالمية. ويجب أن نتذكر دوماً أن أحداً لم يكن يتوقع ذلك. كارثة من هذا النوع ما كان أحد يتوقعها أو يفكر بها إلاَّ كمادة من قصص الخيال. وكان هذا السبب الأول الذي جعل ويلسون ينبه على الخطأ الناشئ عن الإهمال والتفكير المتعدد الجوانب. كان لا بد من اتخاذ إجراء ما وبسرعة؛ إجراء يمكن أن يحول دون حدوثها ثانية. و«عصبة الأمم» ـ التي كانت فكرة ويلسون وحده ـ قامت على فكرة ثورية هي أن قضايا الأمم يجب أن تتقرر داخل منظمة متعددة الأطراف تتمتع بالانفتاح والشفافية. وثانياً، كان ويلسون مقتنعاً أن التوافق المتنامي للعالم وتطوره التكنولوجي ـ وهو ما ندعوه اليوم «العولمة» ـ قد جعل النظرة التقليدية للأمن نظرة مطلقة، والتي كانت تؤكد أن التهديد، والردع والسرية في خدمة الدرجة القصوى من التنبه في مواجهة العدو.

إنها لحقيقة غريبة من حقائق الحياة ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين أنه في الوقت الذي باتت فيه قدرتنا على تدمير رفاقنا البشر عملياً لا حدود لها والعولمة والاتصال المتبادل فيما بينهما فوق التصور، نقول رغم هذه التطورات ما تزال مفاهيم الأمن القومي والسياسة الخارجية تستند إلى حد بعيد على افتراضات التهديد المباشر، والتهديد المعاكس وما أشبه ذلك. وفي أواخر

الخمسينيات بدأت تظهر أفكار جديدة إلى حد ما، حيث بدأ المختصون دراسة مضامين محاولة «الدفاع» عن بلد ما في وضع لا جدوى فيه من الدفاع قبالة صواريخ باليستية سوڤييتية مزودة برؤوس نووية. في هذه الفكرة المقلقة الفريدة تكمن جذور ما يسمى نظرية الردع النووي التي سعى كل طرف في فترة الحرب الباردة إلى إقناع عدوه أن الهجوم من جانبه من المحتمل أن يفضي إلى أضرار غير متوقعة تولد ضربة انتقامية.

قاعدة هذه التطورات كانت أقل راحة للأمريكيين من معرفة أن الروس (بعد 1949) والصينيين (بعد 1964) بات لديهم أسلحة نووية. وبات الوضع كالتالي: لتجنّب الدمار النووي، على المرء أن يعتمد على تعقل العدو وحذره بحيث لا يتخذ الضربة الماحقة الأولى ضد الولايات المتحدة. بمعنى آخر ينبغي على الروس والصينيين أن يصبحوا **متعاونين** معنا ونصبح متعاونين معهم طلباً لبقائنا المشترك. علينا أن نثق بعضنا ببعض ـ وهذه مهمة ليست بالسهلة لأي طرف في أي وقت.

كان أحد أفضل المعبرين البارزين الأمريكيين عن هذا الوضع الخاص الباحث الاستراتيجي والاقتصادي من جامعة هارڤرد توماس شيلينغ Schelling. فقد كان تحليل الحرب الباردة يعني له أن التنافس بين القوى العظمى في العصر النووي بات محكوماً بدرجة أقل بالقدرات العسكرية الخاصة منه بما أسماه «المنافسة في المجازفة»[18]. ومحاولات الإكراه أو الإجبار، بحسب رأي شيلينغ باتت الآن «نفسية» بالدرجة الأولى ـ تتضمن جهوداً لمعالجة خطر نشوء أزمة يمكن، عن طريق عملية ناجمة عن **إهمال** لا يمكن التنبؤ بها تفصيلاً، أن تقود إلى حرب نووية. ويتكهن شيلينغ أن القوة العظمى التي قد تكون راغبة في التساهل إزاء خطر أكبر لنزاع كهذا يمكن أن يتحول إلى نزاعات بين دول كبرى ـ إذا أمكن تجنب الحرب، وخاصة الحرب التي تتضمن أسلحة نووية.

ولاحظ شيلينغ أيضاً أن ما دعاه «تهديدات تترك مجالاً للصدفة» ذات

نتيجة متميزة وغير متوقعة بين الدول الكبرى في العصر النووي: التهديدات هي كتهديد للمُهَدِّد بقدر ما هي تهديد للمُهَدَّد. وعن وضع كهذا كتب شيلينغ أن التهديد يصبح «غير شخصي وخارجياً بدرجة أكبر للمشاركين فيه، ويصبح التهديد جزءاً من البيئة أكثر ما هو اختبار للإرادة بين متخاصمين»[19].

ولم يظهر ذلك على نحو أوضح من أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الثاني / نوفمبر 1962، التي أضحت بمنزلة نوع من المختبر التعليمي لجميع الأطراف فيما يتعلق بضرورة التفكير العميق في كيفية احتمال نشوب الحرب. ويقدم لنا ريتشارد نويشتاد وغراهام أليسون إعادة تركيب معقولة لطريقة كينيدي في التفكير أثناء الأزمة:

إذا استمر الروس في طريقهم لمدة 72 ساعة فقط، فعلينا أن نتخذ خطوة تصعيدية، كأن نقصف مواقع كوبية. عندئذٍ سيقصفون ـ منطقياً ـ مواقع تركية. ثم نقوم نحن... ثم يقومون هم... **الخطوة الثالثة** هي التي كانت تستحوذ على كينيدي. إذا كانت قدرة خروتشيف على الحساب والتحكم شبيهة بما لديه فإن أياً من الطرفين لن يتخذ الخطوة الثالثة بما تعنيه من دمار شامل[20].

ويلاحظ نويشتاد وأليسون «أن ليس ثمة ما يدل بوضوح أكبر من أزمة الصواريخ، على أنه نظراً للحرب النووية فثمة جنون مرعب ما بين **عدم الاحتمال، والاستحالة**»[21]. وهذه نقطة بالغة الدقة فيما يتعلق بالتركيز على النزاع غير المتعمد: فالاحتمالات المتعلقة بالنزاع القائمة على تقدير التهديد وتقييمه لا تعود حاسمة بالضرورة، فأزمة الصواريخ أظهرت أن أخطر نوع من النزاع بين القوى العظمى يمكن أن ينتج عن تصرفات جانب ما لا يقصد التهديد، ولكنه يبدو كأنه تهديد.

روبرت مكنمارا: عندما عُرف لأول مرة أن الروس كانوا يبنون قواعد للصواريخ في كوبا، اعتقد كينيدي وكثير من مستشاريه أن ضرب مواقع

الصواريخ أمر محتم تقريباً. وكان السبب في هذا: أن الرئيس كان قد حذر الروس علناً في الشهر السابق أنهم إذا وضعوا الصواريخ في كوبا «فستنجم أسوأ العواقب» ـ وهذه عبارة دبلوماسية تعني أنه سوف يزيل هذه الصواريخ بالقوة إذا اقتضت الضرورة[22]. ولكن بالطبع لن نتخيل أبداً أنهما سيفعلان ذلك حقاً لسبب بسيط وهو أننا وجدنا ذلك أمراً غير مقبول تماماً.

ولكن بعد ساعات قليلة من النقاش أصبح من الواضح لبعضنا ـ وخاصة لي ـ أن علينا أن نضع بالاعتبار ماذا سيفعل الروس إذا هاجمنا، واستناداً إلى مستوى وموقع ردهم العسكري، كيف نستطيع أن نرد على ردهم. لقد كان ديك نويشتاد وغراهام أليسون على حق تماماً. أنا شخصياً لا أستطيع أن أخطو إلى ما وراء «الخطوة الثالثة» بدون المخاطرة في رأيي بتبادل نووي تكون له نتائج مدمرة لنا، وللروس والكوبيين، وللعالم. أردت أن أفعل كل شيء ممكن لتجنب اتخاذ تلك المخاطرة.

جاء الاستفزاز الفوري للمناقشة في الاقتباس التالي بإسقاط السوفييت لطائرة استطلاع أمريكية من نوع U - 2 فوق الأراضي الكوبية يوم السبت 27 تشرين الأول / أكتوبر، ومصرع الطيار، المقدم رودولف أندرسون.

وبدأت أنا وزملائي في مناقشة كيفية الرد. ودعا بعضهم، مثل مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جون ماككون، ووزير الخزانة دوغلاس يلون، إلى «رد» فوري بمهاجمة القاعدة الجوية الكوبية المسؤولة عن إسقاط الطائرة. وكان الضغط يتزايد، والوقت يجري بسرعة، وكان العمل في قواعد الصواريخ الكوبية يجري على قدم وساق على يد الروس على مدى 24 ساعة في اليوم. عند هذه اللحظة غادر الرئيس الغرفة لبضع دقائق، وانتهزت الفرصة لأشرح وجهة نظري بشيء من التفصيل للآخرين. وكما سيتضح كان اقتراحي بـ«تعطيل» صواريخ حلف الناتو في تركيا في محاولة لتجنب «الخطوة الثالثة» أي الخطوة النووية، الخطوة التدميرية الكارثية التي قد تتخذ أولاً من جانب الروس أو من

جانبنا تتبعها ضربات انتقامية. لم أشعر في حياتي، وأحسب في حياة زملائي، بالحاجة الماسة لتوقع حرب غير مقصودة، والتنبؤ بأن القرارات غير الفعالة من جانب أحد الطرفين يمكن أن تُفضي بطريقة ما، عند نقطة ما، إلى كارثة، ومن ثم الحاجة إلى الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتجنبها.

كان النقاش يجري في وقت متأخر من ظهر يوم السبت في السابع والعشرين من الشهر. كنا جميعاً مرهقين. وكانت أنباء إسقاط الطائرة قد بلغتنا تواً. وساد جو من الحماسة يعبر عن الرغبة في مهاجمة القاعدة الصاروخية التي أسقطت طائرة U - 2 في الليلة ذاتها إن أمكن.

روبرت مكنامارا: دعوني أطرح اقتراحاتي ثانية. أولاً؛ ينبغي أن نكون في وضع يمكننا من الهجوم بسرعة. لقد أُطلق النار علينا اليوم. سنرسل طائرة استطلاع غداً. وهذه ستتعرض للنيران بدون جدال. سنقوم بالرد. لا نستطيع أن نفعل ذلك لفترة طويلة. سنخسر بعض الطائرات، وسنستمر في قصف كوبا بعض الوقت ولكننا سنخسر طائرات في كل يوم. لذا من غير الممكن الاستمرار في هذا الوضع طويلاً. لذا ينبغي أن نكون مستعدين لمهاجمة كوبا بسرعة. هذا هو الاقتراح الأول. والآن الاقتراح الثاني؛ عندما نهاجم كوبا سيكون هجومنا هجوماً شاملاً... أعتقد شخصياً أن هذا سيؤدي بالتأكيد إلى الغزو. أنا لا أقول إنه سيؤدي بالضرورة إلى ذلك، ولكنه سيؤدي في الغالب إلى غزو.

دوغلاس ديلون: إلاً إذا حصلنا على قرار بوقف إطلاق النار في العالم.

روبرت مكنامارا: هذا هو الاقتراح الثاني.

مك جورج بوندي: أو حرب (نووية) شاملة.

روبرت مكنامارا: الاقتراح الثالث أننا لو فعلنا ذلك، وتركنا تلك الصواريخ في تركيا، فأعتقد أن الاتحاد السوفييتي **قد**، وأرجح أنه سوف يهاجم

الصواريخ التركية. الآن الاقتراح الرابع وهو، إذا هاجم السوفييت الصواريخ التركية، فلا بد أن نرد. إذ لا يمكن أن نسمح بهجوم سوفييتي على صواريخ جوبيتر في تركيا بدون رد فعل عسكري من جانب حلف الناتو.

للبولين تومبسون: في مكان ما.

روبرت مكنامارا: في مكان ما، هذا صحيح. الآن، إليكم الاقتراح التالي... الآن الحد الأدنى لرد الفعل العسكري من جانب الناتو على هجوم سوفييتي على قواعد جوبيتر التركية سيكون رداً للأسلحة التقليدية (غير النووية) من جانب قوات الناتو في تركيا، وهذا يعني هجوماً جوياً أمريكياً تركياً على سفن حربية سوفييتية و/أو قواعد بحرية في منطقة البحر الأسود. هذا في نظري الحد الأدنى المطلق، وأود أن أقول إنه **بالغ الخطورة**، تلقي هجوم سوفييتي على تركيا ورد معاكس من الناتو على الاتحاد السوفييتي. إنه وضع شديد الخطورة. أنا لا أعتقد الآن أننا نستطيع أن نتجنب وضعاً كهذا، إذا ما هاجمنا كوبا، ولكن أعتقد أننا ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنب ذلك، وأحد طرق تجنبه هو إبطال مفعول الصواريخ التركية قبل أن نهاجم كوبا.. الآن هذا هو تعاقب الأفكار.

جورج بول: أود أن أقول إنه في حال تعطيل الصواريخ التركية التي تنقذكم من الانتقام، فإنها ربما ـ ربما تعني انتقاماً في مكان آخر.

روبرت مكنامارا: أوه، أعتقد أنها لن تُنقذك من الانتقام.

جورج بول: أعتقد أنك في وضع يجعلك تتخلص من صواريخك مقابل لا شيء.

روبرت مكنامارا: حسناً انتظر لحظة. أنا لم أقل إنها تنقذك من انتقام. أنا قلت فقط إنها تقلل من فرص عمل عسكري على تركيا.

جورج بول: حسناً، ما الفائدة التي تجنيها إذا وقع الحدث على برلين، أو أي مكان آخر؟

روبرت مكنامارا: عليك أن تعود إلى اقتراحي القائل إنه إذا لم تكن هناك صواريخ جوبيتر في تركيا ليهاجموها، فإنهم سيستخدمون القوة العسكرية في مكان آخر. أنا ـ أنا لست متأكداً من ذلك[23].

نحن نعرف الآن من عدة مصادر روسية، ومنها ابن نيكيتا خروتشيف، وكاتب سيرته سيرجي خروتشيف أنه في حال هجوم جوي أمريكي على قاعدة أو أكثر من قواعد الصواريخ في كوبا، فإن الاحتمال السوفييتي الأكثر توقعاً هو توجيه ضربة إلى قواعد الصواريخ في تركيا. لقد كان نيكيتا خروتشيف، كشأن كينيدي، يحاول تجنب حرب كارثية، وكان الزعيم السوفييتي يعتقد أن توجيه ضربة إلى تركيا هو الحد الأدنى الذي يستطيع القيام به لإرضاء قادته العسكريين[24]. ولكن هل ستكون ضربة تركيا هي نهاية خط التصعيد، أم أنها ستكون البداية؟ لا أحد يعرف. ولكن هذا النمط من التفكير ـ توقع طرق غير معتمدة وغير مقصودة للدمار ـ يحمينا، كما أعتقد، من لولب التصعيد الذي يقود إلى حرب نووية.

في 27 تشرين الأول / اكتوبر، 1962، عملت جيداً أنا وزملائي مع الرئيس. الأمور قيد الدرس. كان معنا تومي تومبسون، الذي يعتنق موقف خروتشيف اعتناقاً كاملاً وكان قادراً على نقله بأمانة إلى الرئيس. وكان كثيرون منا يريدون الحيلولة دون «خطوة ثالثة» غير متعمدة ومدمرة يمكن أن تؤدي إلى الصدام العسكري المباشر الأول في الحرب الباردة بيننا وبين الروس.

كان تفكيرنا خلال أزمة الصواريخ يتناقض مع تلك اللحظة الحرجة الأخرى، في تموز/يوليو 1965، عندما كان يتناقش الرئيس جونسون مع مستشاريه المقربين حول إرسال وحدات عسكرية قتالية إلى ڤيتنام، وتحويل النزاع هناك، عملياً، إلى حرب أمريكية. هناك مجال واسع من الاختلاف. أعتقد أننا لم نخدم رئيسنا جيداً في ذلك الحين. كتبت في مذكراتي، مسترجعاً صورة الماضي، «عندما أعود إلى الماضي، أشعر أنني أخطأت حقاً لأنني لم أصر بقوة، في ذلك

الحين أو بعد ذلك، سواء في سايغون أو واشنطن، إجراء مداولات ساخنة وحاسمة حول الاقتراحات الفضفاضة، والمسائل التي لم يجر البحث فيها، والتحليلات الدقيقة التي ترسم استراتيجيتنا العسكرية في ڤيتنام»[25].

لماذا هذا الفرق؟ حتى هذا اليوم لم تتأكد لي الإجابة. ولكن بالتأكيد كان لا بد من فعل شيء إزاء الإلحاح الشديد جعلنا نشعر جميعاً بإزالة الصواريخ من كوبا بدون حرب ـ حرب تهدد الولايات المتحدة مباشرة وعلى نحو مدمر ـ في حين أن المناقشات التي جرت في تموز/ يوليو 1965 حول إرسال قوات إلى ڤيتنام لم تكن تتضمن إلاً القليل بل ربما لا شيء من طريقة التفكير التي جرت في تشرين الأول / أكتوبر 1962. أخفقنا ونحن نسأل الأسئلة الصعبة الضرورية: إذا فعلنا هذا، إذا أرسلنا القوات، ماذا سيفعل الڤيتناميون الشماليون على وجه الدقة؟ والأسئلة المساوية لها في الأهمية، مَن كان لدينا في هذه الغرفة في تلك اللحظة ممن يتحلون بالاعتناق (التفهم) المطلوب لموقف هوشي مينه والجنرال فو نيغوين جياب، والقادة الآخرين في هانوي؟ هل لدينا في الواقع أحد ما هنا قابل هؤلاء الرجال أو تحدث إليهم، أو عاش معهم لفترة من الوقت، كما فعل تومي تومبسون مع خروتشيف؟ لم نفعل ذلك، والأسوأ هو أننا أخفقنا حتى في طرح مثل هذه الأسئلة.

وهكذا تظل المسألة الأساس فيما يبدو لي: كيف نستطيع أن ننهي النزاعات التي تتضمن الحساسية من كارثة غير متعمدة كالتي ميزت المناقشات حول أزمة الصواريخ، ونجعل تلك المناقشات تتكرر على نحو مماثل في أوضاع أطلق عليها «أزمات الحركة البطيئة» ـ مثل ڤيتنام، وكذلك في علاقاتنا مع روسيا والصين في القرن الحادي والعشرين؟»[26].

إن ما نسميه «الحساسية إزاء الحيلولة دون نزاع غير متعمد» يتشابه إلى حد ما مع ما وصفه حديثاً العالم السياسي جون ستاينبرونر Steinbruner من جامعة ميريلاند بأنه تحول من «التهديد المتعمد» إلى «التهديد المنبعث من

عمليات متفرقة ـ التفاعل غير المتوقع للقوى المنتشرة»[27]. ويستخلص: «يبدو من المحتمل أن عملية العولمة سوف تجعل التهديدات المتفرقة غير المقصودة ذات اهتمام بارز أكبر.. كيف يمكن عندئذ أداء الدراما؟ أين يمكن لتحول يحمل طابع التهديد أن يعبر عن نفسه بصورة شديدة الوضوح للعيان؟... الممارسة التي يمكن توقع تطورها بسرعة تكون حيث المشكلة في ذروتها. في بادئ الأمر يعني روسيا... كما يعني الصين أيضاً»[28].

ويعتقد ستاينبرونر أننا إذا نجحنا في تعميق الاهتمام بالنزاع غير المتعمد مع روسيا والصين، عندئذ ستكون التصرفات الضرورية لحلها، إن حدثت «مناسَبة لمراجعات أساسية للوضع الأمني». ولكن إخفاقنا في القيام بذلك سيكون، كما يخشى، «مصدراً لمآسٍ شديدة إذا لم تتم هذه المراجعات»[29]. وهكذا نعود ثانية إلى السؤال الجوهري عن منع النزاعات بين الدول الكبرى في هذا القرن: هل نستطيع إعادة توجيه أنفسنا بحيث نهتم بالنزاع غير المتعمد، وهل نستطيع أن نفعل ذلك في الوقت المناسب لجذب روسيا والصين من عزلتهما قبل أن تنشب أزمة تهدد بحرب؟

علاقات أمريكا مع روسيا والصين في فترة ما بعد الحرب الباردة

سوف يتضمن النزاع الأشد تدميراً في القرن الحادي والعشرين دولتين عظميين أو أكثر مسلحتين بالأسلحة النووية؛ دولتين قد تجدان أن مصالحهما شديدة التعقيد وغير قابلة للحل، ووضعهما غير ملائم ومعاكس بدرجة كبيرة وغير قابل للتفاوض، بحيث يصبح الخيار الأشد سوءاً عند لحظة حرجة ما، هو الاتجاه نحو الحرب مع الطرف الآخر. إنه لمما يثير الكثير من التعجب، في الوقت الحاضر، أن نوضح سيناريوهات معقولة نرى فيها الولايات المتحدة متورطة في حرب مع أعداء محتملين يمثلون، أو يحتمل أن يمثلوا، قوى عسكرية كبيرة في مجرى القرن الحادي والعشرين. في طليعة المرشحين ـ ربما المرشحون الوحيدون المحتملون في الوقت الحاضر ـ روسيا والصين، منافستا

أمريكا السابقتان في الحرب الباردة. ومع هذا فإن روسيا في وضع مضطرب اقتصادياً ونفسانياً وعسكرياً في حين أن الصين تبقى دون مستوى الولايات المتحدة عسكرياً على كافة المستويات وتواجه قلاقل عميقة تتعلق بمستقبل أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويمكن أن يقال الشيء نفسه نسبياً فيما يتعلق بالوضع بين الولايات المتحدة والغرب.

ولكن ما لا يقدَّر على نحو غير ملائم، وخاصة في الولايات المتحدة، هو الأهمية الكامنة لرد فعل في روسيا والصين لما يتصوره كلاهما الانفرادية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ـ وهو ما أشرنا إليه في الفصل الأول، حسب وصف صامويل هانينغتون، بظاهرة أمريكا أو «قوة عظمى شريرة». والعناصر الأساس لرد فعلهم العام هي: أولاً، نظراً للطريقة التي انتهت إليها الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة منتصرة ومتعجرفة على نحو متزايد في متابعة سياستها الخارجية، وخاصة نحو روسيا والصين، «الخاسرين» في صراع الحرب الباردة، وثانياً أن العجرفة الأمريكية لا تثير الاستفزاز فحسب، بل هي خطرة أيضاً لأنها تهدد عدداً من المصالح التي تعتبرها روسيا والصين حيوية. والعجرفة الأمريكية في نظرهما، تتجلى بأسوأ صورها في **خيانتها** لكل من روسيا والصين في قضايا حيوية ومثيرة للصراع، خيانات تشير إلى عدم احترام الولايات المتحدة لالتزاماتها الدولية. وتبدو الولايات المتحدة في أعين الروس والصينيين أنها تعتقد نفسها القوة العظمى الوحيدة الباقية، وهي لا تحتاج إلى الالتزام بالقواعد المتفق عليها في السلوك الدولي بين الدول العظمى.

كثير من القضايا المثيرة للنزاع تفصل ما بين الولايات المتحدة والغرب وبين روسيا والصين. فكلتاهما تعارضان بناء دفاع صاروخي أمريكي قومي: روسيا تعارض ذلك لأنه يناقض بنود «معاهدة الدفاع لمنع الصواريخ الباليستية» لسنة 1972 الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي، والصين تعارض لأنها تعتقد أنها تعرّض قوة الردع النووي الضعيفة نسبياً والخاصة بها للخطر.

وتستاء روسيا من الاتهامات الأمريكية والغربية بصدد انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان التي تعتبرها روسيا مسألة داخلية بحتة. كما أن الصين تتخذ الموقف ذاته من انتقادات الغرب لحكمها في التيبيت. كما تعترض الصين بشدة على تجديد اتفاق التحالف الدفاعي الياباني الأمريكي لسنة 1996، الذي تعتبره محاولة لحصار الصين واحتوائها.

في سنة 1997 أكد الوزير لي بينغ بقوة أمام روبرت مكنامارا أثناء زيارة لهذا الأخير للصين أنه في الوقت الذي يفترض فيه مبدئياً أن المعاهدة موجهة ضد الاتحاد السوڤييتي، عند نهاية الحرب الباردة، فليس لها من غرض سوى أن تحتوي الصين، وأن تهدِّدها في النهاية. وأيَّد مناقشته بتأكيد أن اليابان، خلافاً لألمانيا، لم تقر أبداً أو تقبل بمسؤوليتها عن دورها في الحرب العالمية الثانية. وحتى هذا اليوم ما تزال غالبية المواطنين اليابانيين تجهل إلى أية درجة ساهمت أعمال بلادهم في إشعال الحرب العالمية الثانية في منطقة المحيط الهادي. وعلى سبيل المثال هم لا يعون أن الطائرات اليابانية سنة 1937، أغارت بدون أي استفزاز من جانبنا، على مدينة شانغهاي. وقد شهد مكنامارا الذي كان يعمل في سفينة تجارية، تدعى الرئيس هوڤر، القصف. وادعى لي بينغ ـ ربما بشيء من المبالغة ـ أن اليابان كانت مسؤولة عن وفاة 20 مليون صيني. وقال إنه لاحظ علامات تدل على استمرارية العسكرة في المجتمع الياباني. قال كل هذا بكثير من الحدة والعنف.

ثمة مبرر لتخوف الصين من العسكرة اليابانية. فعلى الرغم من أن الدستور الياباني الذي صاغه الأمريكيون، يحرم على اليابان تطوير قوات «عسكرية»، تستمر أقلية صغيرة ولكنها ذات صوت مسموع في الضغط بغية إيجادها. وفي أيلول/ سبتمبر سنة 2000 ذكر أن محافظ طوكيو دعا 7 آلاف عضو من قوات الدفاع عن النفس إلى تدريبات مشهودة عالية المستوى تتضمن استخدام الطائرات المروحية والدبابات الخفيفة وعربات نقل القوات وطائرات

الهبوط[30]. وقد أثارت تلك التدريبات جدلاً واسعاً في اليابان. وشكك المعادون لإحياء الروح العسكرية في أن الهدف غير المعلن لهذه التمرينات هو إحياء مكانة القوات المسلحة وتحسين إمكانات مراجعة الدستور، بحيث يسمح لليابان أن تكوّن جيشاً لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. هذا الحادث أعقبه بعد عدة أشهر تصريح من جانب نائب وزير الدفاع الياباني (الذي أُزيح عن منصبه فيما بعد) يقول إن على الأمة أن تتحرك نحو الحصول على أسلحة نووية، وهو عمل لا يعتبر عدوانياً من جانب الصين وحدها بل من جانب آسيا كلها أيضاً.

القضايا الاقتصادية هي بدورها مستمرة: فروسيا مستاءة تجاه ما تسميه برنامج المساعدة «الضئيل جداً والمتأخر جداً» من جانب المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة مثل «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، والصين مستاءة من العقوبات الاقتصادية المختلفة بسبب ما تعتبره الولايات المتحدة انتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان في الصين، وسياسات التصدير غير المقبولة للأسلحة الصينية.

إن قوائم الشكاوى الروسية والصينية طويلة، وامتعاضهما في بعض الحالات شديد ـ وهو ما يفضي إلى التساؤل عما إذا كان لهذا الامتعاض ما يبرره. وهدفنا هنا هو محاولة «حل» جميع هذه القضايا، وكذلك الغوص بعمق قدر الإمكان في حيّز ضيّق داخل المفاهيم الفكرية للروس والصينيين التي تحتوي على هذا الاستياء من الولايات المتحدة. ونحن على قناعة بأن هذا الاستياء استياء حقيقي ومتزايد. فمن الملاحظ من عدة وجوه في فترة عقد من الزمن منذ انتهاء الحرب الباردة، أن العلاقات الأمريكية مع روسيا والصين قد تدنت من مرتبة التفاؤل الأولي إلى وضعها المتوتر الحالي الذي يصل أحياناً إلى درجة بالغة الشدة. قد يكون من المبالغة القول إننا وسط حرب باردة جديدة مع كل من البلدين. ولكننا نعتقد أن الرئيس بوريس يلتسين لم يبالغ عندما حذر في

كانون الأول / ديسمبر 1994 من تدهور سريع نحو «سلام بارد» ناجم، كما قال، عن محاولات الولايات المتحدة والغرب لـ «دفن الديمقراطية في روسيا»[31]. وكما نرى فإن «السلام البارد» الذي يتنبأ به يلتسين في أواخر سنة 1994 قد وصلنا إليه الآن.

سوف نركز في دراسات موجزة للحالة على قضيتين: رد فعل روسيا على قرار الولايات المتحدة بتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو ـ NATO)، ورد فعل الصين على ما اعتبرته تحولاً في السياسة الأمريكية نحو تايوان، من سياسة «صين واحدة» التي استُهلت في عهد إدارة نيكسون إلى سياسة تفضيل استقلال الجزيرة. نركز على هاتين المسألتين لأربعة أسباب يتصل بعضها ببعض:

- «العجرفة الأمريكية». كل قضية تبدو لموسكو وبكين تمثل الرفض المتعجرف للولايات المتحدة في منح وضع «دولة كبرى» إلى أي بلد سوى الولايات المتحدة نفسها.

- «الخيانة الأمريكية». يفسر كل من الروس والصينيين التصرفات الأمريكية على أنها أعمال تضليلية ترمي إلى التهرب من تعهدات والتزامات أمريكية سابقة.

- «التهديد الأمريكي». هذه الأضاليل الظاهرية تهدد شرعية وأمن حكومتي موسكو وبكين.

- «الوميض الأمريكي». كل قضية يمكن أن تصبح «نقطة وميض» بحيث تنفجر العلاقات الجارية النزقة في صورة أزمة خطيرة. والحق أن كل قضية كانت قريبة من هذا الوضع في المدة الأخيرة.

ونكرر القول إننا لا نتفق بالضرورة مع تقديرات الروس والصينيين. والحق أننا لا نعتقد أن دقتهم ـ إذا كانوا يفهمون الدوافع الأمريكية الحقيقية ـ

ينبغي أن تكون القضية الأساس للمطلعين على السياسة الخارجية، ولصانعي السياسة الخارجية الغربية أنفسهم. والأهم من ذلك في رأينا هو أن روسيا والصين تريان الولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى بدرجة أقل، وكأنها تحشرها في زاوية فيما يتعلق بهذه القضايا، وهذا سيرفع لا من وتيرة خطر المواجهة الإقليمية فحسب، بل إلى درجة الصدام العسكري الذي لن يكون في مصلحة أي بلد من البلدان المعنية. فمثل هذا الصدام سيكون بالتأكيد كارثة لجميع الأطراف.

يبين جون ستاينبرونر Steinbruner في كتابه الجديد «مبادئ الأمن العالمي» أن ما نحتاجه لتقليص خطر نزاع بين الدول الكبرى من هذا النوع سوف يتطلب تعديلاً واسع النطاق في طريقة فهم المسؤولين الأمريكيين للأمن الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو يعتقد أن ما نحتاج إليه هو «تحول مفهوميّ من الردع إلى إعادة الطمأنة» باعتبارها مهمة «تعيد تصميم جوهر العلاقة الأمنية» بين الولايات المتحدة وكل من روسيا والصين. ووفقاً لستاينبرونر فإن «الحقيقة القاسية أن روسيا لا تستطيع أن تتعايش مع وضعها، لذا فلا أحد آخر يستطيع ذلك». ويضيف أن «الصين تمثل نموذجاً آخر من المشكلة ذاتها.. ذات أهمية مماثلة»[32].

هذا هو الاقتراح المركزي بالمطلق، الابتداء بالحكمة للحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين: إذا كانت روسيا تشعر بشدة أنها مهدَّدة من جراء توسيع «الناتو» باتجاه حدودها الغربية، وإذا كانت الصين تشعر على نحو مشابه بأنها مهدَّدة بما تعتقد أنه الدعم الأمريكي المتنامي لاستقلال تايوان وإعادة تسليح اليابان، **فإن الولايات المتحدة وحلفاءها، ومنهم اليابان، سوف تشعر عندئذٍ على نحو مشابه بأنها مهدَّدة**. ويجب أن نعترف أن الدول الكبرى إذا أقدمت على الحرب في القرن الحادي والعشرين، فمن المحتمل أن تختفي جميع الأمم. ولهذا ترانا نؤكد أولوية تفهم وجهات نظر الروس

والصينيين، بدلاً من مشاحنتهم أو إلقاء المحاضرات عليهم. إن أونصة واحدة من الاعتناق وتوقع الوسائل غير المتعمدة للنزاع تساوي زنة باوند من الجدل، وزنة طن من «الردع» التقليدي.

«خداع» روسيا: توسيع الناتو

في 12 آذار / مارس من سنة 1999، استقبلت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وزراء خارجية كل من بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك في مكتبة هاري ترومان في ولاية ميسوري. وكانت المناسبة القبول الرسمي لهذه البلدان الثلاثة، الأعضاء السابقين في حلف وارسو، في تحالف حلف الناتو، وهو ما يمثل ذروة القرارات التي اتخذتها إدارة كلينتون بدءاً من نهاية 1994. ووفقاً لما ذكره ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية، ومنسق السياسة الروسية في إدارة كلينتون، فإن حماية الناتو وتوسيعه كانا أمراً مطلوباً لتوفير «وسائل الردع، أو إذا اقتضت الضرورة ردع التهديدات لأمننا المشترك» وكذلك لتزويد دول ديمقراطية متحررة حديثاً. . . بالأمن الذي يوفره الحلف»[33].

أما النظرة الروسية فهي مختلفة تماماً. فالروس يرون أن توسع الناتو هو جزء من عقيدة أمريكا لفترة ما بعد الحرب الباردة الخاصة بالاحتواء الجديد، الرامية إلى محاصرة روسيا وتحييدها ضمن نطاق نفوذها الأوروبي التقليدي. وأي دبلوماسي روسي يستطيع أن يتحدث عن الأضاليل الأمريكية المزعومة التي ترمي إلى توسيع الناتو. في سنتي 1989 ـ 1990، على سبيل المثال كانت الحكومة السوڤييتية تعتقد أن الولايات المتحدة قد تعهدت بألاّ توسع الناتو شرقاً أبداً إذا كانت موسكو ستوافق على إعادة توحيد ألمانيا. وينقل إلينا مايكل بيتشلوس Beschloss وستروب تالبوت في كتابهما «على أعلى المستويات: القصة الموثوقة لنهاية الحرب الباردة» المحادثة التالية في 9 شباط/ فبراير 1999، بين الزعيم السوڤييتي ميخائيل غورباتشيف ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر:

كان وزير الخارجية يعرف أن غورباتشيف وزملاءه قلقون بالدرجة الأولى بسبب تكرار طموح ألمانيا التاريخي في ضم أراضيها الشرقية إليها. وسأل بيكر غورباتشيف: «هل تفضل أن ترى ألمانيا موحدة خارج «الناتو»، وبدون قوات أمريكية على أراضيها، وربما مع أسلحتها النووية؟ أم أنك تفضل ألمانيا موحدة مرتبطة بالناتو، مع ضمانات بأن ولاية الناتو لن تمتد إنشاً واحداً شرق موقعها الحالي؟».

أجاب غورباتشيف: «من المؤكد أن أيّ توسع لأراضي الناتو سيكون أمراً غير مقبول». وتحدث عن المخاوف الروسية العميقة من الألمان. وأثر النازيين، ومقتل عشرات ملايين السوفييت. واستنتج بيكر من هذا أن غورباتشيف قد يكون راغباً في الموافقة على ألمانيا موحدة عضواً في الناتو إذا استثنيت أراضي ألمانيا الشرقية السابقة من انتشار قوات الناتو ومناوراتها[34].

قال بيكر «ولا إنشاً واحداً باتجاه الشرق». هل أساء غورباتشيف فهمه؟ ربما. ولكن التفسير الروسي كان ولا يزال أن الولايات المتحدة تعهدت بعدم توسيع الناتو حتى بالانتشار في أراضي ألمانيا الشرقية السابقة[35]. وهكذا اعتبر قرار «توسيع» الناتو خديعة أمريكية، من النوع الذي يهدّد المصالح الروسية مباشرة.

كتب سيرغي روغوف، المدير السابق لمعهد روسيا الخاص بشؤون الولايات المتحدة وكندا، حول قرار توسيع الناتو: «من الصعوبة بمكان عدم تفسير هذه الخطوة على أنها تعبير عن التشكّك الغربي العميق حول التطورات المستقبلية في روسيا ونوع من الاحتواء المؤجل، احتواء في صورة مختلفة»[36]. وشارك كثير من الأمريكيين روغوف في تقييمه للوضع. فعلى سبيل المثال كتب المحرر تشارلز كراوثامير Krauthammer في ربيع سنة 1998: «هل توسيع الناتو موجّه نحو روسيا؟ إنه كذلك بالطبع»[37]. وأثناء مداولات الكونغرس سنة 1998 حول توسيع الناتو ألقى السيناتور بامبرز من ولاية

أركنساس، وهو مؤيد مثالي لمبادرات إدارة كلينتون في السياسة الخارجية، خطاباً انتقد فيه التوسع. «سيكون الروس سذجاً لدرجة تفوق الخيال ولا تصدق إذا لم يعتقدوا أن. . . توسيع الناتو مصمم لتطويق روسيا داخل حدودها»[38]. وانضمَّت نيويورك تايمز إلى الجوقة الانتقادية عند نهاية المداولات مؤكدة في إحدى افتتاحياتها: «إنه لأمر مُضلل الاعتقاد أن توسيع الناتو ليس في جوهره عملاً تعتبره روسيا تصرفاً معادياً»[39].

وبدأ الفصل الانتقادي التالي للخديعة في أيار/مايو 1997، مع التوقيع في باريس على «الصك التأسيسي» للتعاون بين روسيا والغرب، الذي سعت روسيا فيه للحصول على التزام خطي بأن الناتو سوف:

- يحدّ من توسيع إمكاناته العسكرية حتى مع نمو عدد أعضائه.
- التنصل من أي نيّة لاستخدام القوة ضد أي دولة إلاَّ في حالة الدفاع عن النفس أو أن تكون مخولة من مجلس الأمن الدولي.
- ضمان دور لروسيا في اتخاذ القرار السياسي داخل الناتو.

حققت روسيا الهدفين الأولين ولكنها أخفقت في تحقيق الثالث[40]. وكانت النتيجة، من وجهة نظر الروس، خديعة أخرى في آذار/مارس 1999، عندما بدأ الناتو حملة القصف على الحكومة الصربية في بلغراد، في محاولة لإرغام الصرب على وقف التطهير العرقي لألبان كوسوڤو. وقد صُوِّر هذا التدخل في الغرب على أنه محاولة لتجنب كارثة إنسانية تسبَّبت بها السياسات العنصرية والفاشية للزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيڤيتش. أما من وجهة نظر الروس فقد كان تدخل الناتو، أولاً، انتهاكاً، ويعود ذلك جزئياً إلى أنه كان موجهاً إلى أصدقائهم السلاف، الصربيين، والأهم من ذلك أنه ينتهك على نحو فاضح التزام «الصك التأسيسي» الذي يتضمن امتناع كل من الناتو وروسيا «عن تهديد أو استخدام القوة من جانب أحدهما على الآخر، وكذلك على أية دولة أخرى، وانتهاك استقلالها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي بأية طريقة لا

تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة»[41]. وكما كتب سيليست ولاندر من جامعة هارڤرد المختص بشؤون روسيا: «كوسوڤو هي شيء أهم من صربيا بل وأهم من الناتو. إن كوسوڤو، تعني لروسيا، إدارة مشكلات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومن ذلك النزاعات العرقية، التي تتعلق بالأراضي، التي تهدد حدودها وأراضيها»[42].

ولكن كوسوڤو من وجهة نظر الروس كانت موضوعاً لا يثير المخاوف فحسب. فهم كانوا يراقبون مكتوفي الأيدي كيف كان الناتو يدير حرباً جوية ذات تكنولوجيا عالية على الصرب، الذين بدوا ظاهرياً في حصانة من أي دفاع يقومون بحشد أسلحتهم الروسية العتيقة الطراز. وكان أول انطباع عن نجاح الناتو قد أوضحه وزير الدفاع الروسي إيغور سيرغييف، في أعقاب مناورات روسية جرت في حزيران/ يونيو 1999، تمثل أو تحاكي هجوماً يقوم به «الناتو» على منطقة «كالينينغراد أوبلاست»، مستخدمة فقط الأسلحة التقليدية. قال في تعليقه على المناورات التدريبية: «إن روسيا قادرة على الدفاع عن نفسها باستخدام الأسلحة النووية فقط»[43]. وهذا ما قاد الزعيم الروسي فلاديمير بوتين إلى أن يُقر في سنة 2000 ما أسماه «مفهوم روسيا الجديد للأمن»، مكرراً سياسة بلاده الثابتة «بعدم استخدام السلاح النووي أولاً» ومؤكداً بقوة أن مثل هذا الاستخدام المبكر لمثل هذا السلاح لن يكون إلاّ إذا هوجمت روسيا على سبيل الافتراض من قبل قوات الناتو[44]. وبعد ذلك أقر بوتين خطة تمتد 15 سنة لتحديث الأسلحة الروسية التقليدية، مع تقليص الترسانة النووية الاستراتيجية إلى ما يقارب 1500 رأس حربي[45]. وترسم سيليست ولاندر خط القاعدة فتقول: «إن درس كوسوڤو يعني لروسيا أن القوة هي الأساس» ومن ضمن ذلك القوة العسكرية النووية والتقليدية.

هذا ما وصل الأمر إليه: فالناتو بتنكّره (كما يرى الروس) لالتزاماته دفع روسيا إلى القبول بما يمكن أن يعتبر أخطر ظاهرة في استراتيجية الناتو

التقليدية أثناء الحرب الباردة وهي: **الاستخدام النووي الأول** المحتمل. والأخطر من ذلك أن الحرب في كوسوڤو قد أقنعت كثيراً من الروس على نحو بيِّن أنهم قد يكونون الهدف التالي ـ أي إن الناتو سوف يستمر في استعراض عضلاته أينما وحيثما يرى ذلك مناسباً، وربما حتى في الشيشان، حيث روسيا متورطة بحرب طويلة مع الثوار الشيشانيين الذين يسعون إلى الانفصال عن روسيا. وكما قال مسؤول عسكري روسي: «الناتو ينتشر في كل أوروبا»[46].

وقد جرت حديثاً مقابلة بين الرئيس بوتين وثلاثة من الصحفيين الروس لمعرفة رأيه إزاء خطورة توسع الناتو في دول حلف وارسو السابقة:

سؤال: ما هو الخطأ في علاقتنا مع حلف الناتو؟

بوتين: لا نشعر أننا شركاء على قدم المساواة من القوة في هذه العملية. إذا توفرت لنا مشاركة كاملة في اتخاذ القرار عندئذٍ فإن الأمور لن تكون سيئة جداً.

سؤال: لماذا. . هل لأن روسيا ضعيفة لا تستطيع أن تفعل شيئاً؟

بوتين: هذا غير صحيح. حتى في وضعها الحالي تستطيع روسيا أن تفعل الكثير. كان علينا أن نحلِّل الموقف في وقت أبكر ـ قبل قصف يوغوسلافيا ـ لنرى كيف يمكن أن نؤثر على قرار شركائنا. كان بوسعنا أن نعمل بصورة أكثر فعالية مع الدول التي لا توافق على تغيير مجرى الأحداث.

سؤال: قالوا إن كوسوڤو ستبقى ضمن يوغوسلافيا، ومع هذا فقد جلبوا قوات.

بوتين: لهذا السبب نحن لا نوافق على أية خيارات مثل كوسوڤو. لا شيء يشبه أحداث كوسوڤو يمكن أن يحدث. ولن يحدث أبداً. كل شيء حققه حلفاء «الناتو» واقعياً في كوسوڤو يتناقض مباشرة مع الأهداف التي أوجدها «الناتو» لنفسه.

سؤال: تقول «نحن لا نوافق». هل قدموا حقاً الكثير من العروض؟

بوتين: دعنا نقول إنه قُدم إلينا وسطاء للمساعدة على حل النزاع في الشيشان. نحن لا نحتاج إلى أي وسطاء. فهذه أول خطوة نحو تدويل النزاع - يأتي الوسطاء أولاً، ثم يأتي شخص ما بعدهم، ثم يأتي المراقبون، ثم المراقبون العسكريون، ثم وحدات طوارئ محدودة. ونسير في هذا الطريق. . .

سؤال: إذن هل ينبغي إعادة النظر في الانضمام إلى الناتو؟

بوتين: بوسعنا أن ننظر في الأمر، ولكن ليس الآن. المسألة هي **أي نوع** من الناتو نحن نتحدث عنه. إذا كنا نتحدث عن الناتو الذي عمل في كوسوفو بانتهاك مباشر لقرارات الأمم المتحدة، فهذا ليس موضع مجرد اهتمام نظري يمكن أن يناقش من جانبنا. أما إذا كنا نتحدث عن تحول جدي لهذه الكتلة إلى منظمة سياسية مستعدة لأعمال مشتركة بناءة مع روسيا عندئذ يكون هناك موضوع يمكن مناقشته.

والخلاصة، أنا لا أرى أي سبب يحول دون عدم تطور التعاون بين روسيا و«الناتو» إلى أبعد من ذلك؛ ولكنني أكرِّر أن هذا يمكن أن يحدث إذا عوملت روسيا كشريك متساوٍ فحسب[47].

يبدو لنا أن ثمة اتجاهين متناقضين واضحين إلى حد ما في آراء بوتين. فأولاً، هو لا يزال معتقداً، كما قال مراراً، أن مكان روسيا هو أنها «جزء من الغرب»، ولكن ثانياً هو أيضاً قومي روسي متحمس، يشبه تقريباً المثال الذي حدده ايشيعيا برلين؛ أيْ روسيٌّ في «وضع غاضب» تعرَّض «لإذلال قومي»[48]. مثل هؤلاء الأشخاص الذين أشار إليهم برلين قادرون أحياناً على القيام بأفعال متطرفة يعتقدون أنها ستكسبهم الاحترام الذي يستحقونه.

وقال سيرغي روغوف حديثاً إن هذا التاريخ من الخديعة دفع مؤسسة

السياسة الخارجية الروسية إلى البدء في التفكير ملياً، لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة، «بانقسام جيوسياسي جديد للعالم. . . بين الغرب من جهة وبين روسيا والصين والهند من جهة أخرى» ـ أي حرب باردة جديدة[49]. وهذا يشبه تقريباً ما كان أسماه صاموئيل هانتينغتون بـ «الغرب ضد البقية»[50]. ثمة فارق جوهري بين جذور مثل هذه الحرب الباردة الجديدة، إذا ما وقعت، وبين نوع «الصدام» الذي يتصوره هانتينغتون. فقد تنبأ هانتينغتون بـ «صدام الحضارات» على سبيل المثال، الحضارة اليهودية المسيحية الغربية في مواجهة الأصولية الإسلامية، وهي ما قُدمت في الغرب على نحو زائف على أنها مجموعة عدوانية معادية للغرب. ولكن في المقابل يشير روغوف إلى أن سهم الاتهام سوف ينطلق نحو الاتجاه المعاكس. فبحشرها قوى كبرى أخرى كروسيا والصين في زاوية في قضايا أساسية وبمحاولة إنكار عضويتهما في نادي القوى الكبرى، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تدفع هذه الدول إلى التحالف فيما بينها كي تجابه ما تعتبره دوافع أمريكية للهيمنة. والأكثر من ذلك أن الانشقاق لن يكون بسبب توجهات «ثقافية» بالدرجة الأولى. إنه ببساطة سيكون أداة، حسب تعبير برلين، لجعل الدول المستقلة «المُهانة» ذات «الوضع الضعيف» تعاود الحرب الباردة لأسباب غير إيديولوجية. وستكون الولايات المتحدة نفسها هي موضع الملامة بالدرجة الأولى.

كتب جاك ف. ماتلوك Matlock الابن، وهو سفير أمريكي سابق لدى الاتحاد السوفييتي، منذ عهد قريب أن الكثير من الصعوبات مع روسيا ناجمة عن قصر نظر أمريكي تاريخي، وعن عدم قدرتنا وتقديرنا لأهمية حقيقة أن «الحرب الباردة التي كسبناها كانت على الاتحاد السوفييتي وليست على روسيا»[51]. لهذا السبب بالذات وصف جورج كينان توسيع الناتو «بالخطأ القاتل للسياسة الأمريكية في كل مرحلة ما بعد الحرب الباردة»[52]. وما كان يُقلق كينان عملياً، ويقلقنا، هو تشديد الولايات المتحدة على الناتو، على الدور العسكري في علاقاته مع حلفائه الأوروبيين وروسيا. ووفقاً لتقدير كينان

فإن هذا الاهتمام الخاص بالناتو، وتوسيعه، في غياب حرب إيديولوجية باردة، يبدو وكأنه يشير إلى أن الولايات المتحدة والغرب يتغافلان عن النتيجة المحتملة. «إضافة طقوس جديدة من الدمار العسكري تضاف إلى تلك التي ما تزال راسخة في أوروبا في أذهان كثير من الأحياء حتى اليوم»(53). إن معاملة روسيا الجديدة بطريقة مماثلة تقريباً للطريقة التي كان يُعامل بها الاتحاد السوفييتي ـ يعطي الروس الانطباع بأنهم يحاصَرون ويجري «احتواؤهم» مرة أخرى بالقدرة العسكرية لغرب متفوّق عسكرياً، كما يقول كينان، «سيكون ذا نتيجة انتحارية»(54).

«خداع» الصين: وضع تايوان

منذ الانفتاح على الصين سنة 1972 في عهد إدارة نيكسون، كان الموقف الرسمي الأمريكي تجاه تايوان موقفاً يوصف بـ «الغموض الاستراتيجي». ووفقاً لهذه السياسة تعترف الولايات المتحدة «بصين موحدة» عاصمتها بكين، حين تضم تايوان. وفي الوقت نفسه تزود الولايات المتحدة حكومة تايبه المنتخبة ديمقراطياً (الآن) والتي تعتبر نفسها مستقلة (أحياناً) بالعتاد العسكري والدعم السياسي، في محاولة لرد بكين عن محاولة غزو الجزيرة بالقوة. وتأمل واشنطن من جراء ذلك أن تؤخر إلى وقت غير محدد الحل النهائي لسياستها المتناقضة، التي تعتبرها تمثل حقيقة تايوان ـ هذه البقية المتنازع عليها من الحرب الأهلية الصينية التي لم تحل نهائياً بين شيوعيي ماوتسه تونغ وقوميي تشيانغ كاي تشيك، وهي حرب بدأت قبل الحرب العالمية الثانية.

ومع هذا فإن الشعور بالخديعة الأمريكية في بكين فيما يتعلق بقضية تايوان المركزية ما يزال قوياً ومتنامياً. فهو ينجم عن الإخفاق الأمريكي (على الأقل في أعين الصينيين) في التمسك بسياسة «صين واحدة» التي وافقت عليها سنة 1972. والحق أن بكين تعتقد أن الولايات المتحدة، من طريق مبيعات الأسلحة وتقديم المشورة العسكرية، تسعى بدلاً من ذلك إلى جعل الجزيرة

قلعة منيعة، وبهذه الطريقة تُجبر بكين على القبول بحقيقة وجود «صينين» في النهاية. ويستشهد الرسميون الصينيون باستمرار الحضور الأمريكي في شرق آسيا بوصفه دليلاً على صحة وجهة نظرهم إزاء الدوافع الأمريكية. ومما يقلق الصينيين بوجه خاص تجديد معاهدة التحالف الأمني الأمريكي ـ الياباني الموقعة سنة 1996، التي يعتبرها الصينيون موجهة مباشرة وبالدرجة الأولى إليهم، وبخاصة إلى جهودهم الرامية إلى إعادة الوحدة مع تايوان. وبهذه الطريقة فإن مشاعر بكين تجاه الخديعة الأمريكية في قضية تايوان قد ولَّد شكوكاً متزايدة بأن الولايات المتحدة ترمي إلى «الهيمنة» في شرق آسيا. وفيما يبقى الوضع متوتراً بصورة متقطعة فإن حكومة تايبه وبكين وواشنطن قد تراجعت، حتى الآن على الأقل، في اللحظات الحرجة.

ولكن يعتقد كثيرون أن يوم تصفية الحساب بشأن تايوان آت. فحكومة بكين تهدِّد على نحو متزايد بالتدخل عسكرياً إذا اختارت تايبه وسكانها الذين يزيدون على 20 مليوناً الاستقلال. فمرة كل أربع سنوات، أثناء انتخابات تايوان الرئاسية، يقوم بعض المرشحين بتقديم تعهدات للناخبين بالانتقال نحو الاستقلال الكامل الذي تقول بكين إنها لن تسمح به أبداً. أما الولايات المتحدة فكعادتها تقف في منتصف الطريق. فهي تسعى إلى علاقات أفضل مع الصين التي تزداد ازدهاراً وقوة، ولكنها تظل ملتزمة بحماية تايوان عسكرياً إذا حاولت بكين غزو الجزيرة بالقوة. ويؤكد أحد المحللين أن قضية انضمام تايوان هي أخطر القضايا القانونية في مسألة بقاء الحرب الباردة[55]. إنه وضع خطير جداً.

في السنوات الأخيرة انفجر هذا الخطر الخفي المستمر مرتين في أزمتين. فبكين تعتقد أن الخديعة الأمريكية بدأت في مستهل سنة 1995 عندما أجازت إدارة كلينتون، بضغط من الكونغرس، زيارة الرئيس لي تينغ هيو، رئيس تايوان، إلى الولايات المتحدة، بصورة «غير رسمية» ظاهرياً بحجة الالتحاق

بجامعة كورنيل. ولكن «لي» كان قد أثار سابقاً حرباً كلامية بين تايبه وبكين بأنْ دافع صراحة عن رغبة تايبه بالانفصال، وبإثارته حملة لإعادة تايوان إلى الأمم المتحدة، حيث كانت بكين قد حلَّت محلها سنة 1971. وفي ردّ انتقامي قامت الحكومة الصينية باستعراض عضلاتها في فورة الانتخابات في تايوان سنة 1996 بإطلاق ثلاثة صواريخ متوسطة المدى من نوع «م ـ 11» على ما أسمته مناطق مستهدفة في ممرات تايوان. وسقطت قريباً جداً من ميناءين كبيرين لتايوان هما ميناء كيلونغ وكاوشونغ وذلك لإعاقة الملاحة. ثم قام الصينيون بتوسيع تمريناتهم العسكرية في المنطقة، محاكية نوع المناورات المطلوبة لغزو الجزيرة[56]. وردت الولايات المتحدة بنشر حاملتي طائرات بالقرب من المكان لتحذير بكين من تعميق الأزمة.

في المذكرات الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري كتب يقول: «في مراجعة للذاكرة يبدو من الواضح أن مسؤولي الحكومة الصينية قد أساؤوا فهم الجدية التي كانت تنظر بها الولايات المتحدة إلى الأعمال العسكرية غير التحريضية تجاه تايوان. وانتشار «حاملة الطائرات القتالية» CBG حدَّ من سوء الفهم ذاك»[57]. والحق أن الصينيين لم يعتبروا أبداً أعمالهم غير تحريضية. فقد كانوا ينظرون إليها على أنها مطلوبة بسبب التصريحات الحادة والجرأة في الكلام الخطابي الذي يسبق الانتخابات من جانب المرشحين الرئاسيين في تايوان الذين يحرضون على إعلان الاستقلال الكامل عن بكين. ومن المتوقع أن الصينيين عندئذ اعتبروا انتشار حاملة الطائرات الحربية القتالية استفزازاً. وقد رد رئيس الوزراء لي بينغ بتذكير الأمريكيين أنه «عن طريق النيران المكثفة للمدفعية والصواريخ الموجهة يستطيع «جيش التحرير الشعبي» أن يدفن التدخل عنوة ببحر من النيران»[58]. وانتهت المواجهة إلى التحفظ والابتعاد. فقد أظهرت الولايات المتحدة إرادتها في استخدام القوة لحماية تايوان من اقتحامها بالقوة. فيما أوضحت الصين أن أية حركة إضافية نحو استقلال تايوان

سوف تعتبرها بكين عملاً من أعمال الحرب من جانب كل من تايوان والولايات المتحدة.

بعد الأزمة رفضت حكومة بكين بشدة التخلي عن استخدام القوة، إذا لم يتحقق، في وقت ما في المستقبل، تقدم نحو إعادة الوحدة بين تايوان والصين الأم[59]. وأكدت بكين كلامها الخطابي بالتركيز على تطورها العسكري وبذل الجهود في بناء القدرة على إخضاع تايوان عسكرياً. وكما أشار بيري، بعد أزمة 1995 ـ 1996، «كان من الواضح أن جيش التحرير الشعبي يشارك الحكومة الصينية في الاهتمام الكامل بقضية تايوان... وأن الحكومة توجّه الآن نحو إصلاح جيش التحرير الشعبي PLA وتطوير برامجه»[60]. أما تايوان فقد احتلت المكان الثاني بعد السعودية طوال التسعينيات بوصفها أكبر متلق للعتاد العسكري الأجنبي ـ ما يعادل تقريباً 12 بليون دولار، معظمها من الولايات المتحدة، تتضمن مجموعة ضخمة من الصواريخ، والدبابات، والطائرات الحربية، وأنظمة الكومبيوترات المتطورة التي تربط ما بين أنظمة جميع هذه الأسلحة. وفي بكين بدا أن العسكريين التايوانيين ومستشاريهم الأمريكيين مستعدون لنوع من الحرب الجوية ذات التكنولوجية العالية التي ميّزت حرب الخليج سنة 1991 وحرب البلقان سنة 1999[61].

لقد خلقت استعدادات التصعيد العسكري لدى كلا الجانبين الستارة الخلفية لانفجار الغضب الأخير بشأن تايوان. فقد هدَّد الرئيس التايواني لي تينغ هيوي في تموز/ يوليو 1999 بأن تُقدِم تايوان من جانب واحد على التخلي عن مبدأ «صين واحدة». وهذا ما فُسِّر في بكين على أنه إعلان واضح عن الرغبة التايوانية في الانفصال[62]. إنه التصعيد اللفظي مرة أخرى مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في تايوان في آذار / مارس 2000. وفي الحادي والعشرين من شباط / فبراير نشرت بكين وثيقة سياسية تحت عنوان «مبدأ الصين الواحدة والقضية التايوانية». وكان أهم ما فيها: أن هذا التأخير غير المحدد في

مفاوضات جدية تؤدي إلى عودة كاملة لانضمام تايوان إلى الصين الأم سوف يُفضي إلى هجوم عسكري على الجزيرة[63]. ومع اقتراب موعد الانتخابات صعّدت بكين خطابها اللفظي أبعد من ذلك، وخاصة على الذي ربح في النهاية وهو تشين تشوبين، مرشح الحزب التقدمي الديمقراطي، الذي أيد في الماضي الاستقلال الكامل.

وعشية الانتخابات حذر رئيس الوزراء الصيني زهو رونجي التايوانيين الذين يؤيدون الاستقلال عن بكين بأن «نهايتهم ستكون وخيمة»[64]. وفي هذا الوقت اتخذ زهو خطوة غير معتادة في التحدث تفصيلاً عن أن الصين لا تخشى حرباً مع تايوان والولايات المتحدة. وقال موجهاً كلامه إلى أولئك الذين يعتقدون أن الصين تخشى المبادرة إلى نزاع مع الولايات المتحدة «إنهم لا يعرفون تاريخ الصين وأن الشعب الصيني سوف يهدر دمه في سبيل الدفاع عن وحدة الأمة الصينية». وأضاف: «ينبغي أن نكون واثقين أن مواطنينا التايوانيين سيتخذون الخيار العاقل». وأضاف: «ولكن إذا فعلوا ذلك فإنهم قد لا يحصلون على فرصة أخرى»[65]. وفي الوقت الذي لم تتصاعد فيه هذه الأزمة إلى حد إطلاق الصواريخ أو نشر حاملات الوحدات القتالية، فقد أُخذت في أوروبا على محمل الجد أكثر من أزمة 1996. وقلق المسؤولون البريطانيون والفرنسيون على نحو خاص من مواجهة قرار صعب إذا ما نشبت الحرب، قرار يتعلق بإرسال أو عدم إرسال قواتهم لمساعدة الولايات المتحدة في تايوان[66].

لماذا كل هذا الذي جرى؟ لماذا تعتقد بكين، وفقاً لما قاله لي داويو، سفيرها السابق في الولايات المتحدة أن «تايوان أكثر القضايا أهمية وحساسية في العلاقات الصينية الأمريكية؟»[67] لماذا تعتبر قضية تايوان، كما كتب جون ستاينبرونر Steinbruner «حدثاً استراتيجياً كبيراً يتوقع الحدوث؟»[68]. لماذا يصبح هذا الأثر من آثار الحرب الباردة نقطة اشتعال محتملة لنزاع بين دولتين كبيرتين في القرن الحادي والعشرين؟

إن وجهة نظر بكين إزاء مشكلة تايوان تماثل تصور روسيا عن توسيع حلف «الناتو». فبكين تعتقد أن السياسة الأمريكية منذ 1995 تمثل خديعة ـ تراجع وحيد الجانب عن التعهدات والالتزامات الأمريكية المكتوبة على مدى ثلاثة عقود. وتعتقد أن حجتها قوية. ونطرح هنا عدة مقاطع من «بيان شنغهاي» الذي صدر في 27 شباط/ فبراير، 1972 والذي يتضمن الزيارة المهمة للرئيس نيكسون إلى الصين، ووضع القواعد الأساسية للعلاقات الأمريكية الصينية منذ ذلك الحين:

يعلن الصينيون:

يعيد الجانب الصيني تأكيد موقفه وهو أن قضية تايوان هي القضية الحاسمة التي تعيق تطبيع العلاقات بين الصين والولايات المتحدة؛ وحكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين؛ وتايوان هي مقاطعة من الصين تؤول منذ زمن بعيد إلى الأرض الأم... وتعارض الحكومة الصينية بشدة أية نشاطات تهدف إلى خلق: «صين واحدة، وتايوان واحدة»، أو «صين واحدة وحكومتين»، أو «صينين» و«تايوان مستقلة»، أو مساندة «تأجيل تقرير وضع تايوان».

وتعلن الولايات المتحدة:

تعترف الولايات المتحدة أن جميع الصينيين على جانبي ممر تايوان هم صين واحدة وأن تايوان هي جزء من الصين، والحكومة الأمريكية لا تعترض على ذلك الموقف. وهي تؤكد اهتمامها بتسوية سلمية لمسألة تايوان عن طريق الصينيين أنفسهم. وهي تؤكد، واضعة نصب عينيها هذا الأمل، هدف انسحاب جميع القوات الأمريكية والمؤسسات العسكرية من تايوان[69].

المعنى الذي بدا واضحاً شفافاً للصينيين هو أن الولايات المتحدة ألزمت نفسها سياسياً خلال الفترة التي دُعيت بالانتقالية المؤدية إلى إعادة الوحدة،

بسحب أكيد لوجودها. واعتقدت بكين أنه سيعقب ذلك مباشرة استعادتها لسيادتها على تايوان. وهذا ما أكدته وثيقتان متتاليتان: الإعلان المشترك حول إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة سنة 1979، والإعلان المشترك في شهر آب / أغسطس 1982 المتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان. في جميع هذه الاتفاقيات وافقت الولايات المتحدة على «وجود صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين». والعبارة الموضحة لذلك ظهرت في الوثائق الثلاث جميعها. تلك هي الاتفاقيات التي شعرت بكين أنها انتهكت بتشجيع أمريكي للمشاعر الانفصالية التي عبر عنها القادة التايوانيون في آذار / مارس 1996 وآذار / مارس 2000.

ومع هذا فإن الالتزام الأمريكي أمام بكين في هذه المذكرات الثلاث قد تناقض مع لغة قانون العلاقات مع تايوان لسنة 1979 الذي يحكم العلاقات الأمريكية مع حكومة تايوان نفسها. واستناداً لهذا القانون الصادر عن الكونغرس:

تقضي سياسة الولايات المتحدة.. الأخذ بالاعتبار أي جهد لتقرير مستقبل تايوان بوسائط غير سلمية، ومن ذلك أعمال المقاطعة أو الحظر، وتهديد أمن وسلام منطقة غرب المحيط الهادي ذات الأهمية البالغة للولايات المتحدة والاستمرار في استخدام طاقة الولايات المتحدة لمقاومة أي نوع من الإكراه أو أشكال القسر التي تعرض للخطر أمن شعب تايوان أو نظامه الاجتماعي والاقتصادي[70].

بعبارة أخرى إن تايوان تعتقد أن الولايات المتحدة قد التزمت أمامها، في حال قيام أعمال عدوانية بين تايوان والصين، وأنها ملتزمة قانونياً بالدخول في النزاع إلى جانب تايوان. وتنظر تايوان إلى هذا على أنه التزام أمني صارم، من النوع الذي ميّز العلاقة الأمنية بين دول الناتو خلال الحرب الباردة، في حال هجوم قوات سوفييتية على أي منها.

ينشب هذا النزاع لأن «إعلان شانغهاي» يقوم على الافتراض بأن معظم الناس على كلا جانبي ممر تايوان يؤمنون بأن تايوان جزء من الصين. وهذا غير صحيح بالتأكيد ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين. كتب هنري كيسنجر المهندس الأمريكي الرئيس «لإعلان شانغهاي» في مذكراته «أن الفقرة الخاصة بتايوان في الإعلان قد وضعت قضية تايوان معلقة مؤقتاً مع استمرار كل طرف بالتمسك بمبادئها الأساسية»[(71)]. ولكن ادعاء كيسنجر بترك القضية «معلقة» كان يصح لو أن هذا الافتراض في الإعلان بقي مقبولاً من جانب كلا الطرفين. وإلاً فإن «الولايات المتحدة ملتزمة نظرياً بما يخالف الحقيقة وهو أن جميع الناس المعنيين بهذا الوضع التاريخي الفريد يرون أنفسهم وكأنهم ينتمون إلى البلد نفسه، كما لو أنه عملياً التزام بحقيقة واقعة، وهذا ما لا يفعلونه»[(72)] كما قال الصحفيان الأمريكيان ريتشارد بيرنستين وروس مونرو.

وهذا هو ما أثار الغضب بين الزعماء الصينيين بشأن قضية تايوان: لقد اعتقدوا أن الولايات المتحدة قد التزمت تكراراً على مدى ما يزيد على ربع قرن بوجهة نظرهم من المسألة ـ أي بوجهة النظر القائلة إن تايوان كانت دوماً مقاطعة من مقاطعات الصين، وينبغي أن تعود بأسرع وقت ممكن إلى «الصين» الواحدة وعاصمتها بكين. وعلى هذا الأساس قرر ماوتسه تونغ وشو إن لاي إقامة علاقات مع الولايات المتحدة سنة 1972، وعلى هذا الأساس قرر وينغ هيسياو بينغ تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة سنة 1979. إنه الأساس الذي أوجد العلاقات بين واشنطن وبكين أصلاً. هذا ما يستطيع الصينيون أن يقرؤوه في الوثائق. ومع هذا ماذا يرون منذ 1972، مع تصاعد كبير أثناء فترة إدارة كلينتون؟ إنهم يرون بناء عسكرياً ضخماً لتايوان، يتضمن تجهيزات حربية أمريكية بالدرجة الأولى، ومستشارين أمريكيين، وبناء «حائط هائل» بين الجزيرة والأرض الأم. وبدا في بكين أن الأمريكيين يحاولون أن يُظهروا لهم

أن تايوان لن تكون أبداً جزءاً من الصين، وهي نتيجة تفيد أن الأمريكيين يعتقدون أنهم يستطيعون أن يضمنوا ذلك عن طريق إظهار القوة العسكرية المهيمنة ذات التكنولوجيا العالية.

كتب رئيس مكتب بكين السابق، باتريك تايلر، في صحيفة نيويورك تايمز منذ مدة قريبة، مسترجعاً محادثة أجراها في ربيع سنة 1995، مع وانغ جيزي، وهو عضو بارز في «أكاديمية العلوم الصينية». وكان وانغ قد عاد توّاً من مجمع المختصين الصينيين في الولايات المتحدة. قال:

أريد أن أقص عليكم إجماع هذا المجمع. النقطة الأولى هي أن أمريكا في تراجع، ولهذا فهي ستحاول أن تعيق ظهور الصين كقوة عالمية. وفي رأي المشاركين أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تهدّد أمن الصين الوطني. أنتم تعرفون أن اليابان، لأسباب تاريخية، كانت على الدوام أكثر الدول عداوة للصينيين، ولكنني أستطيع أن أقول لكم إن الولايات المتحدة، في أوساط كبار المسؤولين الصينيين، هي (الآن) أكثر الدول عداوة[73].

أصبحت الولايات المتحدة باختصار عدوة الصين الأولى في ربيع سنة 1995. كان هذا قبل المواجهة في مضيق تايوان في آذار / مارس 1996، وقبل التفجير غير المقصود للسفارة الصينية في بلغراد في أيار / مايو 1999، وقبل أزمة الانتخابات في تايوان في آذار / مارس سنة 2000[74]. كل حدث من هذه الأحداث زاد من تردّي العلاقات الأمريكية ـ الصينية. ولكن حتى قبل حدوثها، استناداً إلى وانغ جيزي، فإن أولئك القابعين في بكين، الذين يعرفون أمريكا حقّ المعرفة، كانوا يعتبرون الولايات المتحدة العدو الأول.

ما هو الحل لهذا التدهور في العلاقات بسبب قضية تايوان؟ ما الذي يمكن القيام به إزاء ما يبدو «أزمة ذات تحرك بطيء» مع خطر متزايد لوصول الولايات المتحدة والصين إلى حالة نزاع[75]؟ يعتقد مايكل أوكسينبرغ

Oksenberg من جامعة ستانفورد ومختص أمريكي بشؤون الصين، أن على الأمريكيين، قبل كل شيء، أن يشرعوا بإظهار المزيد من «الاعتناق والتفهم.. تجاه التفكير في المشكلات التي يواجهها قادة الصين»[76]. ويشير خصوصاً إلى أنه يجب علينا أن نحاول تفهم شعورهم بالخديعة، وكيف يتغذى هذا الشعور بشكوك تعود إلى القرن التاسع عشر، عندما كانت الصين ترى نفسها محتلة ومُذَلَّة ومستغلة. وهم يتذكرون على الدوام، كما يقول روبرت مكنمارا، أن شانغهاي في الثلاثينيات كانت تضم منطقتين أجنبيتين واسعتين، إحداهما يحكمها البريطانيون، والأخرى يحكمها الفرنسيون، حيث كانت توجد لافتات واضحة كتب عليها «منطقة محظورة على الكلاب والقطط والصينيين». ويستخلص أوكسينبرغ أن «السياسة الخارجية الصينية في القرن العشرين تتضمن إلى حد بعيد البحث عن تعويض المظالم الوطنية واستعادة المجد الضائع»[77].

إضافة إلى ذلك، ثمة اهتمام خاص لدى القادة الصينيين في بكين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتعزيز قبضتهم للإمساك بزمام القوة، واحتمال أن تحذو الصين حذو ما آل إليه الاتحاد السوفييتي من التمزق إلى جمهوريات شتى لا تملك أية واحدة منها القوة والنفوذ السابقين للاتحاد[78]. وهذه معادلة صعبة: التطلع إلى استعادة الماضي المجيد ومكانة الصين، مترافقاً مع الخوف من تزعزع وضعها الحالي من طريق «تطويق» أمريكي وياباني. وتايوان تجسد كل شيء تسعى إليه القيادة الصينية (استعادة الوحدة واستعادة حدودها الجغرافية السابقة على الأقل) والمخاوف (من خسارة تايوان، وخسارة ماء الوجه والكرامة، وخسارة المصداقية بشأن هيمنتها الإقليمية فضلاً عن مركزها ذي القوة الكبرى). وسواء أوافق المرء أم لم يوافق على سياسات الحكومة الشيوعية في بكين، فإن تفهم الضغط الذي يشعر به زعماؤها يبدو لنا مجرد الحد الأدنى لتقليص بواعث النزاع حول تايوان. وعلى الولايات المتحدة، على الأقل، أن

تحثَّ تايوان على تجنب الأفعال التي تبدو مناهضة لسياسة صين واحدة.

إن الوضع الراهن الملتبس قد لا يكون مُرضياً تماماً لأي من الطرفين، ولكنه بالتأكيد أفضل من حرب محتملة ـ إذا استمرت تايوان في تمهيد الطريق إلى الاستقلال و/أو استمرت بكين من حين إلى آخر في تهديد الجزيرة عسكرياً. ولقد اقترح المساعد الأمريكي السابق لوزير الدفاع، جوزف س. ناي الابن (الذي يشغل حالياً منصب عميد مدرسة كينيدي لشؤون الحكم التابعة لجامعة هارفْرد) معادلة مفيدة: أن تتعهد بكين بعدم استخدام القوة ضد تايوان التي تتعهد بدورها عدم الإعلان عن الاستقلال[79]. ومع أن هذا الحل لا يعتبر حلاً نهائياً إلاّ أنه يشتري وقتاً ثميناً لا بد منه للوصول إلى حل.

وأخيراً، نحن نعتقد أن على الولايات المتحدة أن تسعى للقيام بدور الوسيط للوصول إلى مثل هذا الحل النهائي. في الماضي رفضت بكين الوساطة الأمريكية لأنها ادعت، وهو ادعاء له ما يبرره، أن الولايات المتحدة بعيدة عن الحياد في هذا النزاع. ومع هذا فإننا نعتقد أنه من المفيد استطلاع رأي كل من بكين وتايوان في جدوى الوساطة الأمريكية إذا كان الهدف المرحلي الأولي هو ترتيب يتفق مع ما اقترحه ناي Nye[80].

الأفكار الخاطئة الخطرة المتعلقة بالنزاع بين الدول الكبرى

كيف يفسر مراقبون أمريكيون أو غربيون آفاق نزاع بين الدول الكبرى يشمل الولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى؟ هل لاحظوا الخلافات التي لاحظناها؟ هل يعتقدون أنها لا تعبّر إلاّ «الآلام المتزايدة» للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ أم أنها تعبر عن الاهتمام بأن تلك الاختلافات تشير إلى مشكلة كبيرة في العلاقات بين الدول الكبرى عند آفاق القرن الحادي والعشرين؟ معظمهم لا يرون ذلك. نحن نحكم على المواقف الأمريكية النموذجية من المشكلة بحيث تكون حساسة وواقعية.

وإنّ تَفهم الروس والصينيين غير موجود حقاً. ولا يبدو إلاً اعتراف ضئيل بالطرق المحتملة غير المتعمدة لنزاع بين هذه القوى العظمى والخطوات الضرورية للحيلولة دون ذلك.

نحن نعتقد أن المواقف والتقديرات في الولايات المتحدة والغرب عموماً تجاه نزاع الدول الكبرى قد أصبحت جزءاً من المشكلة، أكثر مما هي جزء من أي حل واقعي.

«رد الفعل» الأكثر شيوعاً في الولايات المتحدة هو عدم وجود رد فعل على الإطلاق. فالحرب الباردة انتهت. والولايات المتحدة تقف وحيدة في مواجهة العالم. ماذا يمكن أن يقال أكثر من ذلك؟ الشعب الأمريكي فقد الاهتمام بالشؤون العالمية بصورة عامة، وهو ما يبدو أمراً غريباً في ضوء السرعة الخاطفة التي تحل بها العولمة. لقد خُفِّض التمويل بصورة حادة للبعثات الخارجية التي تديرها وزارة الخارجية الأمريكية. كما أن المؤسسات الأمريكية قد قطعت مساهماتها الإنسانية الخيرية للأمن الدولي بصورة عامة، ولا توجد تقريباً أية مؤسسة الآن تمول الأبحاث التي تركز على الحيلولة دون نزاع الدول الكبرى. وهذا يختلف تماماً مع الوضع الذي كان سائداً قبل عشر سنوات خلت، وهو يُبرز الحكمة السائدة اليوم التي تفيد بأن خطر الحرب الباردة الناجم عن نزاع بين الشرق والغرب قد ولّى، ولا يوجد الآن خطر نزاع بين الدول الكبرى. كذلك شأن التغطية الإعلامية: تغطية القضايا الجيو-سياسية الدولية، كما هو الحال الآن في جميع الولايات المتحدة، مكرسة بالدرجة الأولى للكوارث الإنسانية التي تحتوي على صور مأساوية والتي تحظى بفرصة للفت انتباه مشاهدي التلفزيون، وتُعَدّ المصدر الأساس للأخبار للغالبية العظمى من الأمريكيين. وهكذا فإن معظم الأمريكيين ببساطة غافلون عن أي خطر لنزاع بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين. ويمكن لوجهة النظر هذه أن تلخَّص على الوجه التالي: هناك قوة واحدة عظمى - هي الولايات

المتحدة. فكيف يمكن أن ينشأ خطر نزاع بين الدول الكبرى في عالم نُمثِّل فيه، القوة العظمى المعتدلة، القوة العظمى الوحيدة؟

والحق أنه يبدو من الصعب أيضاً لكثير من المختصين في السياسة الخارجية أن يأخذوا على محمل الجد إمكانية نزاع مع روسيا و/أو الصين، في غياب التهديدات الوشيكة للحرب الباردة، كهجوم نووي من جانب روسيا، أو «أحجار الدومينو» التي تُسقطها الصين. والمجلات التي كانت تزدحم قبل عدة سنوات بالسيناريوهات التحذيرية من نزاع محتمل مع الروس أو الصينيين قد باتت تتجنب مثل هذه الموضوعات اليوم تقريباً. وعلى سبيل المثال فحسب: في إصدار خريف سنة 1999 من مجلة «الشؤون الخارجية» Foreign Affairs، التي هي أقوى المجلات تأثيراً في هذا الميدان، طرحت المجلة عدة أمثلة على إخفاق مثل هذا التخيل في الغرب والمتعلق بالحاجة إلى تقليص خطر نزاع بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين. كانت خلاصة كل مقالة تفيد: كيف يمكن أن تظل روسيا والصين تعتبران تهديداً للولايات المتحدة؟ إنهما ببساطة الخاسران في الحرب الباردة.

وفي مقالة بعنوان «انهيار روسيا» يشير أندريس أسلوند Aslund، الذي كان في وقت من الأوقات مستشاراً لحكومة يلتسين، إلى نكتة شائعة في موسكو: «هناك طريقتان للخروج من الأزمة الاقتصادية الروسية. الطريقة الطبيعية وهي أن يهبط عدد كبير من مخلوقات الفضاء إلى الأرض وأن يعملوا اثنتي عشرة ساعة في اليوم لإنقاذ الاقتصاد الروسي. والطريقة الإعجازية هي أن يقوم الروس بذلك بأنفسهم»[81]. وفي نكتة ثانية يقول: إن المرفق الروسي للطاقة يعلن أن الضوء في نهاية النفق قد انقطع مؤقتاً بسبب نقص الوقود[82]. ويلاحظ أسلوند ـ الذي كان يعتبر شديد التفاؤل بالشؤون الروسية ـ أن الحكومة قد عادت إلى الوعظ الدعائي الحافل بالذكريات عن المرحلة السوفييتية مثل: «لا أحد يساعد الروس غيرنا»[83]. ومع أن الشعار صحيح، فإنه أجوف ويشبه

الشعارات الدعائية الكوبية التي تحض الكوبيين على «أن يكونوا مثل تشي». إن روسيا، كما يقول رجل الاستثمارات المالية جورج سوروس، تعاني من «انصهار» مالي كامل و«آمالها مظلمة» في أن تستعيد عافيتها، لأن الأوضاع الدولية لا تريد أن تغامر بمحاولة إنقاذها[84]. روسيا لا أهمية لها. فلماذا نقلق؟

ويتساءل جيرالد سيغال، المدير السابق للدراسات في «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» في لندن، تحت عنوان «هل الصين مهمة»؟ والجواب عند سيغال هو «لا» أو على الأقل «ليست مهمة كثيراً». المملكة المتوسطة هي مجرد قوة متوسطة. ويقول: «وقد يبدو غريباً أن الدولة التي تضم خمس البشر قد بولغ في تقديرها باعتبارها سوقاً ودولة كبرى ومصدراً للأفكار. إن الصين في أفضل الأحوال دولة متوسطة من الدرجة الثانية أتقنت فن المسرح الدبلوماسي»[85]. والخلاصة: لا يوجد إلاَّ سبب ضئيل، أو لا سبب على الإطلاق، للقلق من بكين.

ولكن لا يوجد إدراك واضح في أيٍّ من هذه المقالات إلى أن الولايات المتحدة إذا أخفقت في معاملة روسيا أو الصين باعتبارها دولاً كبرى حقيقية، فإن روسيا و/أو الصين قد تجابهان في النهاية الولايات المتحدة عسكرياً، وسينجم عن هذا حرب مدمرة. نحن نعتقد أن أولئك الذين يميلون إلى اعتبار روسيا بالدرجة الأولى دولة «عاجزة»، ويرون الصين مجرد قوة من الدرجة الثانية تعاني من فشل في التخيل ـ أي عدم القدرة أو عدم الرغبة في التخيل بأنها «خسرت» الحرب الباردة، وألاَّ تواجه مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أنها القوة العظمى المنتصرة الوحيدة.

ماذا يكون وضع الناس والزعماء الفخورين في روسيا والصين كي يجابهوا محاضرات وإهانات من جانب الهيمنة الأمريكية، وأعداء مرحلة الحرب الباردة الذين كانوا يعتبرون لفترة جيل أنهم متساوون من الناحية الجيو ـ سياسية، ولكنهم يميلون الآن إلى معاملتهم كأطفال جهلة وليس كخصوم

جديين؟ هل ندهش من تراكم الاستياء لدى الخاسرين في الحرب الباردة الذين كانوا، وما زالوا إلى حد بعيد، في الجانب الخاطئ: من التاريخ؟ من الممكن أننا نحن أيضاً، في ظل مثل هذه الظروف، سوف نقاوم بعنف ما يبدو خديعة أو تبشيراً زائفين؟ وإذا ما انقلبت الأدوار هل نعتبر الوحش الجيو ـ سياسي الصيني أو الروسي فضولياً متعجرفاً أو إمبريالياً وقحاً؟ وهل نتخذ خطوات محسوسة لتصحيح الوضع، حتى لو كان المسيطر ربما يعتبرهما استفزازيين ـ استفزازيين جداً إلى حد يمكن أن تنشأ معه أزمة خطيرة، من النوع الذي يمكن أن يتصاعد إلى مستوى مجابهة عسكرية؟

نعتقد أن الجواب على جميع هذه الأسئلة سيكون بالإيجاب. ولكن الكثير من الأمريكيين، المنتشين بانتصارهم في الحرب الباردة على روسيا والصين، قد ابتعدوا عن الشؤون الخارجية بصورة عامة. ولشعورهم بالأمن وهم في غفلتهم لا يسألون أنفسهم أبداً مثل هذه الأسئلة.

وفي حين أن منتصري الحرب الباردة غافلون عن أي خطر لقيام حرب ما بين الدول الكبرى؛ بين الولايات المتحدة وبين روسيا أو الصين، فثمة مجموعة أخرى من الباحثين والمحترفين ـ تطلق على نفسها صفة «الواقعيين» ـ يميلون إلى الاعتقاد بأن الفترة الراهنة التي تلت الحرب الباردة ما هي إلاَّ فترة هدوء نسبي قبل هبوب عاصفة الدول الكبرى. ويخرج المرء بانطباع مما يقوله بعضهم: إن تهديد دولة كبرى للولايات المتحدة ليس بالأمر المستبعد، بل إنه حتمي فعلاً. إنهم يرون أن طبيعة نظام الدول المستقلة تخلق دورات من السلام النسبي، ودورات من النزاع، كشأن تصاعد نفوذ الدول الكبيرة وقوتها وثروتها وهبوطها. هكذا هم يقرؤون تاريخ القوى الكبرى منذ سنة 1648 عندما كُتب نظام الدولة ـ الأمة في أوروبا في معاهدة ويستفاليا التي أعقبت حرب الثلاثين سنة. والحق أن الواقعيين يركزون أكثر ما يركزون على الدول الكبرى ـ أي على تاريخ دبلوماسية ورخاء الدولة الكبرى، ونظرية العلاقات الدولية التي يستقونها منه.

ثمة أسباب كثيرة تجعل الواقعيين متشائمين كثيراً بشأن النزاع بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين. ولعل أهمها في اعتقادهم أن الدولة ـ الأمة كانت وستظل الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، وأن العلاقات بين الدول توجَد ضمن وضع من الفوضى السياسية، التي تجعلها مضطرة لحماية نفسها ومراعاة مصالحها الخاصة. والمؤرخ البريطاني المشهور السير مايكل هوارد هو من بين المؤمنين بهذه الرؤية. يقول هوارد:

يصعب أن ننفي أن الحرب مغروسة في طبيعة الدولة ذاتها. فالدول تحدد هوياتها تاريخياً عن طريق العلاقة بين دولة وأخرى، وتؤكد وجودها ورسم حدودها باستخدام القوة أو التهديد الفوري باستخدام القوة، ولما كانت الأسرة الدولية تتكون من دول مستقلة، فإن الحرب بينها تبقى **احتمالاً** يجب على جميع الحكومات أن تضعه في حسابها عقلانياً. . .

يقول نيتشيه Nietzsche من يصارع التنين عليه أن يكون تنيناً. . (ولكن) الوجه الآخر للأزمة هو أنّ من لا يقاتل التنين يمكن أن يفترسه التنين[86].

هذا هو عالم الواقعيين، عالم تهيمن عليه الدول الكبرى، والحرب جزء متمم لهذه الهيمنة. هل يحتاج العالم إلى أن يكون كذلك؟ وهل يمكن أن تخطو الحرب ـ وخاصة الحرب بين الدول الكبرى ـ إلى مستوى وحشية وبدائية الماضي كشأن عهود العبودية؟ إلى أولئك الذين يتطلعون إلى هذا يقول هوارد: «إن تاريخ البشرية يؤرخ أوهاماً قليلة أشد قساوة من تلك الآمال التي عانت منها أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين»[87].

وكذلك فإن هذه القضايا أيضاً، لن تتغير بسرعة في أي وقت بالنسبة إلى الواقعيين، لأن نظام الدولة لن يتغير. هذا الإيمان الراسخ بأولوية **النظام الدولي** للدول ـ الأمم التي تهتم كل منها بأنانية بمصالحها الخاصة في وضع من الفوضى، يمكن أن يوصلنا إلى بعض الآراء الجديرة بالملاحظة. فعلى سبيل المثال كتب جون ميرشيمير Mearsheimer من جامعة شيكاغو، وهو باحث

واقعي في الشؤون العسكرية وذو نفوذ، سنة 1992، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي ما يلي:

الآن ومع اندثار الحرب الباردة في حاوية نفايات التاريخ. . . يعتقد المتفائلون أن هذه التغييرات يمكن أن تصلح أساساً لعالم أكثر سلاماً في القرن الحادي والعشرين.

في الواقع لم **تجر أية تغييرات جوهرية في طبيعة السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية**. فنظام الدولة ما يزال قائماً وفي وضع جيد. ومع أن التنافس العسكري بين الدول المستقلة أمر مؤسف، فإنه سيظل الصفة المميزة للسياسة الدولية في المستقبل المنظور[88].

إن نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، واختفاء أوروبا الشرقية وإمبراطوريات آسيا الوسطى ـ جميع هذه الأحداث لم تفرز «تغييرات جوهرية» في العلاقات الدولية. كيف يكون هذا ممكناً؟ لأن نهاية الحرب الباردة، وفقاً لما يقوله الواقعيون، قد تركت نظام الدولة سليماً لم يمس، وهو نظام ذو طبيعة تنافسية أكثر مما هو ذو طبيعة تعاونية.

ثمة سبب آخر لتشاؤم الواقعيين، إضافة إلى خصائص نظام الدولة، هو اعتقادهم أن نهوض الدول الكبرى وسقوطها يميل إلى الحدوث ضمن دورات مصحوبة على نحو ثابت بتنافس متزايد بين الدول، ينتهي في الغالب إلى حرب. واستناداً إلى رأي كينيث وولتز Waltz، وهو واقعي معاصر بارز، فإن بنية النظام الدولي توفر معلومات مهمة تتعلق بخطر الحرب بين الدول الكبرى، هل هي في تزايد أم في نقصان؟ وبصورة عامة، حسب رأي وولتز، فإن الأنظمة المتعددة الأقطاب تميل إلى الاستقرار، مع تحالفات تتكوّن لإحداث توازن بين القوى. أمّا الأنظمة الوحيدة القطب، كالتي يعتقد بعضهم أنها ما تزال موجودة في أعقاب الحرب الباردة، فتميل إلى التآكل فيما تحاول الدول أن تحافظ على استقلالها وأمنها بالسعي إلى تحالفات تساعد في التوازن مع خطر القوة المهيمنة. وعندما يحدث هذا، تقوم دولة ناهضة أو اثنتان أخيراً بتحدي

الدولة الرائدة، وهو موقف غالباً ما يؤدي إلى حرب بين الدول الكبرى[89]. وهكذا تبدأ دورة أخرى من دورات التاريخ في عالم الصراع المتبادل في السياسة الدولية كما يرى الواقعيون.

يشترك معظم الواقعيين في فكرة الدورة هذه للحرب ما بين الدول الكبرى. ولعل خير ممثل لهم المؤرخ المعروف بول كينيدي من جامعة ييل. فقد كتب يقول، متأملاً في نتائج الحرب الباردة سنة 1993: «إن الافتقار إلى سيادة عالمية، والدوافع التنافسية للدول ـ الأمم مع تآكل نفوذها النسبي وضعفه، يعزز حجج المدرسة **الواقعية** اليوم، التي قد تفترض بصورة غير عاقلة سلاماً دائماً بين الدوَل الكبرى على مدى العقود القادمة»[90].

ويكتب كينيدي، متطلعاً إلى الأمام: «قد يتوفر لدينا سبب للاهتمام بمستقبل سلام العالم واستقراره وشرعيته. والحق، كما تقول اللغة الصينية، نحن مُقدّر لنا أن نعيش أوقاتاً مثيرة للاهتمام»[91]. هذا المتغير الدوري عند الجماعة الواقعية يصل إلى نتيجته المنطقية عن طريق المفكر النظري في العلاقات الدولية إيمانويل وولرستاين Wallerstein، الذي استخلص باستخدام نماذج رياضية من التبدل التاريخي، أن كل دورة من هذه الدورات تمتد من 50 ـ 60 سنة، وهذا يعني (له) أن السلام والاستقرار لا بد أن يعودا إلى القرن الحادي والعشرين عند حوالى سنة 2070، هذا إذا ظل أحد على قيد الحياة ليستمتع بهما بعد حرب بين الدول الكبرى[92].

جميع هذه الأفكار التأملية لدى الواقعيين فيما يتعلق بالحرب بين الدول الكبرى ما هي إلاَّ عواصف مجردة في فنجان أكاديمي، حيث إنها لا تتضمن أية خيارات سياسية خطرة ومهمة للولايات المتحدة في السنوات القادمة. لقد كان جون ميرشيمير في العقد الماضي واحداً من أبرز المعارضين للواقعيين في توضيح ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله كي تنجو في القرن الحادي والعشرين الذي سيتحدى سيادتها، بل حتى بقاءها فيه مع قوى عظمى أخرى.

ويتساءل: ما هي المبادئ التي ينبغي أن تكون مرشداً للأمن القومي الأمريكي في العقود القادمة؟». يتألف جوابه من نقطتين:

- منع الحرب بين الدول الكبرى بإحداث توازن سريع وفعال تجاه المعتدين المحتملين (أي الاحتفاظ بسيطرة عسكرية لمصلحة الأمن والاستقرار).
- تجنب التدخل العسكري في المناطق غير الاستراتيجية بوصفه سياسة متفق عليها وبدون استثناء. (وهذا ينطبق على العالم الثالث برمته)[93].

ويرى ميرشيمير أيضاً أن الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق الاستقرار في أوروبا ما بعد الحرب الباردة عن طريق تحقيق «الانتشار المحدود والموجه بعناية للأسلحة النووية»[94]. هذه التوصية دفعت المؤرخ جون غاديس Gaddis من جامعة ييل أن يعلق بأن هذا «ما يحدث عندما تهدف النظرية إلى الحكم على الأشياء بصورة سليمة»[95].

كيف ينطبق حكم الواقعيين على روسيا والصين في القرن الحادي والعشرين؟ يحذر العالم السياسي، من جامعة برنستون، روبرت غيلبين Gilpin، أحد الواقعيين من ذوي المكانة الرفيعة، أن من المحتمل أن تكون روسيا والصين من الدول العظمى في القرن الحادي والعشرين. فروسيا، كما يقول غيلبين «قد كانت قوة كبرى على مدى قرنين ولها مصالح حيوية في أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وشرق آسيا. ومن المستبعد كثيراً أن تتخلى روسيا، سواء كانت دولة ديموقراطية أو سلطوية، عن هذه المصالح الراسخة ذات التاريخ الطويل»[96]. ويرى غيلبين أن الصين هي «أخطر القضايا... التي تواجه آسيا والعالم» إذ «كيف سيختار الصينيون استخدام تقدمهم الاقتصادي السريع وقوتهم العسكرية»[97]. هذا تحليل واقعي نموذجي، وهو يتوافق مع نظرية الدول ذات السيادة التي تعمل ضمن بيئة فوضوية.

أحد الجوانب البالغة الأهمية في تحليل الواقعيين ووضع قواعد السياسة،

أن وجهة نظرهم تتضمن عادة أن نهاية الحرب الباردة **لم تغير شيئاً** مهماً فيما يتعلق بالتهديدات المحتملة من جانب الدول الكبرى الأخرى تجاه الولايات المتحدة. وهم يميلون بوجه خاص إلى اعتبار روسيا ما بعد المرحلة السوفييتية أخطر تهديد للسلام وللمصالح الأمريكية. وحديثاً كتب وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، الواقعي منذ وقت طويل، أن المشكلة المركزية للأمن الأمريكي يُحتمل أن تبقى روسيا «الإمبريالية تاريخياً والتي ارتبط كيانها بالتوسع». ويرى كيسنجر أن «مأساة الروس تاريخياً أنهم لم يكونوا قادرين على إيجاد الأمن بالاستفادة من تطورهم»[98]. ويرى أن المهمة الأساس للسياسة الأمريكية اليوم ليست إحلال الديموقراطية في روسيا. بل الأهم من ذلك «إقناع الزعماء الروس إنه إذا كانت سنغفورة، واليابان، والنمسا، وكل بلد في العالم تقريباً، قادرة على أن تنمو وتتطور بدون توسع فمن الممكن أن يتوفر هذا بالتأكيد لبلد تزيد مساحته عشرات المرات عن تلك الدول»[99].

كيف يمكن تحقيق ذلك؟ يعتقد مستشار الأمن القومي السابق، زبيغنيو بريزينسكي، وهو من الواقعيين أيضاً، جازماً بما يسميه الاحتفاظ بـ «هيمنة أمريكية معتدلة» في جميع منطقة «أوراسيا. . . القارة المحورية الهامة في العالم»[100]. والمهمة المطلوبة في رأي بريزينسكي تبقى بدرجة أو بأخرى كما كانت عليه أثناء الحرب الباردة وكما مارسها عندما كان عضواً في إدارة كارتر السابقة وهي: كبح الروس في الغرب عن طريق روابط قوية لحلف الناتو، وكبحهم في الشرق عن طريق سيادة مفيدة مشتركة مع الصينيين. ويعتقد بريزينسكي أن الولايات المتحدة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لديها فرص لم تكن متاحة لها أثناء الحرب الباردة ومنها: توسيع «الناتو» بأسرع وقت وأشمل صورة، وتعزيز العلاقات مع بكين، ويتحقق هذا جزئياً عن طريق إعادة التزام قوي بسياسة صين واحدة، وبطرائق أخرى مثل تسهيل ظهور الصين تدريجياً كقوة إقليمية مهيمنة. ويرى بريزينسكي أنه فيما ستظل الصين منافساً

محتملاً للولايات المتحدة في آسيا، فإنها ستظل عاجزة عن تحدي الولايات المتحدة لعدة عقود، ومن ثم يمكن إعطاؤها فسحة واسعة من المناورة في منطقتها (وهي فكرة تطرّق إليها كيسينجر أيضاً). وفيما يحتمل أن تبقى الصين منافساً في وجه أمريكا، فإن أكثر المشاكل إلحاحاً لأولئك الواقعيين هي احتواء روسيا.

هل يُقلِق بريزينسكي انفجارٌ محتمل في العلاقات الأمريكية الروسية؟ كلا. فمثل هذه الاستراتيجية، كما يعتقد، «ستشجع روسيا على اتخاذ قرارها الذي طال انتظاره في مرحلة ما بعد الإمبريالية لمصلحة أوروبا»[101]. وعلى أية حال «إن دور روسيا الأطول أمداً في أوراسيا سوف يعتمد إلى حد بعيد على تحديدها الذاتي» أكثر مما يعتمد على أي شيء تقوم به الدول أو التحالفات الأخرى[102]. واستناداً إلى بريزينسكي، فإن روسيا تحتاج قبل كل شيء إلى أن تفهم أن إمبراطوريتها السابقة في وسط أوروبا لم تعد قائمة إلى الأبد، وأن أفضل طريقة لإرسال رسالة هي احتواء تلك الإمبراطورية السابقة في إطار «الناتو» في أسرع وقت ممكن.

وهو يوصي مثلاً أنه حتى دول البلطيق، بالحجم الكبير من سكانها من العرق الروسي، ينبغي أن تنضم إلى الناتو خلال فترة لا تزيد على 2003[103]. يصعب علينا أن نتخيل خطوة أكثر استفزازاً تقل عن تدخل «الناتو» عسكرياً في روسيا نفسها، في الشيشان على سبيل المثال. ويعتقد بعضهم أن ابتلاع «الناتو» لجمهوريات بحر البلطيق سوف يؤدي مباشرة إلى أزمة خطيرة تذكر بأزمات الحرب الباردة ما بين الشرق والغرب. ولكن بريزينسكي الواثق من اعتقاده أن الولايات المتحدة يجب أن تبقى «مهيمناً معتدلاً»، والمهتم بأن تُمسك الولايات المتحدة بفرصة انشغال الروس بأوضاعهم الداخلية الكارثية، يبدو غير قلق تجاه النتيجة الختامية. وهو يقول: «إن اهتمام روسيا الأول، على أية حال، هو أن تجعل نفسها معتدلة بدلاً من الانخراط في جهود مميتة لاسترجاع مكانتها بصفتها قوة عالمية»[104].

بهذه الطريقة فإن الواقعيين يفهمون أن روسيا والصين في القرن الحادي والعشرين يحتمل أن تكونا دولتين مُحاربتين تتحديان ما يُسمى الهيمنة الأمريكية - روسيا سريعاً والصين فيما بعد. وهذا النمط من السلوك مدفوع ببواعث عدوانية، إذا تُرك بدون مراقبة فسيقود في النهاية إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة الحيوية. ولهذا السبب يجب على الأمريكيين أن يُبيِّنوا سلفاً لروسيا الآن، وللصين فيما بعد، إذا دعت الضرورة، أن الولايات المتحدة قوية جداً من الناحية العسكرية، بحيث لا يمكن تهديدها جدياً فضلاً عن هزيمتها في حرب. وهم يقولون إن هذا من شأنه أن يحفظ السلام ويحول دون الغموض والشك في النظام الدولي للعلاقات بين الدول، الذي يمكن أن يؤدي إلى حرب بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين.

نحن نرفض هذا التحليل برمته. ويبدو لنا أن الواقعيين في الحقيقة **غير واقعيين** في تحليلهم لعالم القرن الحادي والعشرين. وهم يصابون بغشاوة على أعينهم خاصة تجاه دروس المثل الويلسوني الذي افتتحنا به هذا الفصل، وخاصة خطر محاولة إكراه دولة بالتهديد، أو إذلالها أو قسرها، دولة تعتبر نفسها قوة كبرى. قد نُكرههم على الإذعان على المدى القصير. ولكن وقائع الإذلال تدل على أنها كانت طويلة، والمشاعر التي تتولد عن تفوّق الهيمنة الأمريكي، والتي يستحسنها الواقعيون كانت حادة بصورة بالغة.

ولهذا فإن هذه النظرة التي ترى أن روسيا والصين تطمحان إلى تحدي الولايات المتحدة وهزيمتها في القرن الحادي والعشرين، لهي نظرة باطلة. إنها تخلق أعداء حيث لا حاجة إلى وجودهم. وهي تُفضي إلى إضاعة فرص سلام راسخ قد لا تعوض ثانية أبداً. وتؤدي إلى تنبؤات ذاتية بنزاع بين الدول الكبرى يُخطئ الواقعيون في اعتبارها ظواهر ذات حدوث طبيعي. ولا حاجة إلى القول إنها تفتقر تماماً إلى تفهم أنماط التاريخ البشري ووجود خلاف بين النمط الليبرالي الغربي والأنماط الأخرى. وفيما تبدي بعض المهارة في الربط ما بين

سيناريوهات النزاع بين الدول الكبرى، فإن جميع هذه المخاطر تنجم عن **تهديدات** عدوانية لدودة، أكثر مما تنجم عن طرق غير مقصودة يساهم أطرافها، ومن ضمنها الولايات المتحدة والغرب، بطريقة غبية لإثارة المخاطر.

نعتقد أن جميع هذه المقاربات الأمريكية تجاه روسيا والصين في القرن الحادي والعشرين تعتبر خطيرة. ويكمن الخطر في الجمع القابل للاختراق لمفهومين في وقت واحد يجمع ما بين موسكو وبكين. الأول أن الولايات المتحدة سوف تتخلى عن التزاماتها الدولية إذا وجدت أي تغير. والثاني هو الشعور العميق بعقدة النقص في موسكو وبكين تجاه قوة أمريكا ـ بشقيها (كما وصف جوزف ناي) القوة «الصلبة» للتفوق العسكري الأمريكي على كافة المستويات. والقوة (اللينة) للهيمنة الاقتصادية الأمريكية والنفوذ الثقافي الأمريكي في جميع أرجاء العالم[105]. وهكذا فإن روسيا والصين تشعران بالغضب تجاه الولايات المتحدة وتخشيان في الوقت نفسه الطاقات الأمريكية.

ويبدو لنا أن ما جرى في الأوساط الحاكمة الرفيعة في كل من روسيا والصين هو فورة من **قومية** ما بعد الحرب الباردة الشوفينية، ذات طابع خاص، توجهها الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. وقد صور ايشعيا برلين ذلك بصورة دقيقة في مقالة له، حيث قال: «القومية هي صفة مَرَضية من المقاومة لحماية الذات. . . إنها تشجِّع على التمرُّد. . . لأنها تعبِّر عن رغبة متأججة تجاه عجز من نوع ما وسط ثقافات العالم»[106]. وفي الواقع فإن الزعماء الروس والصينيين، يبدو أنهم شعروا في بداية القرن الحادي والعشرين في علاقاتهم مع الولايات المتحدة أن الأمريكيين لا يعتبرونهم كما لو أنهم يحتلون ـ منطقياً ـ الدرجة ذاتها في السلَّم الدولي التي يحتلها الأمريكيون. وهكذا فقد رفض الأمريكيون، ومن المفترض أن يستمروا في الرفض، والسبب في ذلك على وجه الدقة هو أن إحساسهم بأنهم خُدعوا

يبدو لهم بأنه يُظهِر عدم الاعتبار الكافي من جانب الولايات المتحدة لهم، وكذلك من جانب الدول الكبرى الأخرى كثقافات وشعوب.

إنهم يشعرون أننا بطبيعتنا وعلاقتنا، نُهينهم في كل مرة. ونظراً للافتقار إلى الوعي بضرورة التفهم بين الدول الكبرى، فإننا نادراً ما نلاحظ أننا نهينهم. وحتى لو لاحظنا ذلك، فنحن نفتقر في كثير من الأحيان إلى القدرة على تخيل رؤية أن هذه الأشكال من ردود الفعل يمكن أن تؤدي على نحو غير مقصود إلى مجابهة، أو أزمة، أو حتى إلى نزاع عسكري.

وهكذا دخلت كل من روسيا والصين القرن الحادي والعشرين بشعور من عدم الثقة بالولايات المتحدة، والتشكك بأنها تسعى إلى هيمنة عالمية بحيث تخضع لها حتى الدول الكبرى (كما يعتبر الروس والصينيون). هل يستمر هذا الاتجاه؟ نحن نعتقد أن المختصين في الشؤون الخارجية الأمريكية في المستقبل سيكون لديهم سيناريوهات معقولة مترابطة تفيد أن الولايات المتحدة في النهاية وكل من روسيا أو الصين (أو كلتاهما) سوف تندفع إلى حافة حرب ما بين الدول الكبرى. حتى الآن، من السهل نسبياً أن نتخيَّل سباقاً خطراً للتسلُّح يلتحق به الروس والصينيون بحماسة شديدة. ومن السهل أيضاً أن نتخيل مجابهات مع الولايات المتحدة تعود جزئياً إلى حاجة الروس والصينيين إلى تحدي الأمريكيين، وإلى خلق أزمات إذا دعت الضرورة، باعتبارها وسيلة لحمل الأمريكيين على فهم أنه في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإن القوى العظمى الأخرى الموجودة لا يمكن خداعها، ولا يمكن المساومة على مصالحها بدون عقاب.

«يجب أن نعكس مجرى التاريخ»

ثمة سؤال يُقزِّم جميع الأسئلة الأخرى المتعلقة بالحيلولة دون وقوع نزاع

بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين: هل نستطيع نحن في الولايات المتحدة والغرب أن نُخرج كلاً من روسيا والصين من العزلة؟ لقد فشلت جهود ودرو ويلسون البطولية لإخراج ألمانيا من العزلة بعد الحرب العالمية الأولى. هل ينتاب شبح ويلسون القرن الحادي والعشرين في هذا الصدد كما حدث في القرن العشرين مع حرب ومعاناة مُفجعتين؟ هذه مسألة ينبغي أن تتخذ موقع الصدارة في عقول جميع أولئك الذين يسعون بنشاط إلى الحيلولة دون أن يصبح القرن الحادي والعشرين تكراراً دموياً لسابقه.

أوضحنا أن علينا دوماً أن نفكِّر ونعمل باطلاع، وبانسجام مع تحالف إقليمي أو دولي. وأن علينا أن نسعى إلى «نشر التفهم الواقعي» وأن نهيِّئ خيالنا «لتوقع نزاع غير متعمد». إذا كنا قادرين على «استيعاب» المفاهيم الراسخة لدى روسيا والصين، والتركيز على الطرائق والوسائل التي تجعل النزاع يبدو كنتائج غير مقصودة لأفعال تُتخذ الآن، يمكننا أن نُخفض إلى حد بعيد احتمال نشوب نزاع بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين.

ينبغي ألاَّ يكون لدينا اهتمام بالصعوبات التي تواجهنا. ودرجة هذه الصعوبة مبينة في القصة التالية عن تطوير تفكير فرد ما. في اجتماع دعت إليه «مؤسسة كارنيجي» سنة 1991 في نيويورك لمناقشة الاحتياجات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، اقترح أحد المشاركين على المجتمعين برنامجاً مشابهاً إلى حد ما للبرنامج الذي نطرحه هنا. ولكن رئيس الاجتماع، السيناتور سام نان من ولاية جورجيا، أخمد أية مقترحات أخرى إضافية مشابهة بالقول: «حسناً، لديكم طبيعة إنسانية، وتيار التاريخ كله معاكس لكم. ماذا تريدون أن تحققوا لأنفسكم؟»[(107)]. كان ذلك سنة 1991. وفي صيف 1999 ترأس السيناتور نان (منذ اعتزاله منصبه الانتخابي) ثانية اجتماعاً للمختصين في شؤون الأمن الدولي، تحت رعاية «مجموعة أسبين الاستراتيجية» هذه المرة. في هذه

المناسبة ـ وبعد أن شهد تدهور الأوضاع في التسعينيات نحو تصاعد التوتر بين روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى ـ قال ببساطة: «لا بد أن نعكس مجرى التاريخ»[108].

كم يصعب ذلك؟ في تعبيرنا، هل يمكن أن تتجسد قوة الإبداع المتعددة الأطراف المطلوبة؟ أين يجد أولئك الذين ينتمون إلينا في الولايات المتحدة والغرب التفهم والاعتناق لاستيعاب الأفكار الراسخة للروس والصينيين، الذين كانت شعوبهم في القرن العشرين ضحايا رعب، وعنف ومآسٍ متكرِّرة؟ معظم الأمريكيين وكثيرون آخرون في الغرب لا يدرون شيئاً عن هذه الفظائع. إلى أي حد ستجعل هذه التجارب البعيدة تماماً (عنا) الروسَ والصينيين منغلقين تجاه جهودنا الرامية إلى اللقاء معهم على أرضية مشتركة من القيم الغربية الليبرالية؟ وهل سنقابلهم، أو ينبغي أن نقابلهم، على أية أرضية أخرى؟[109]؟ ومن سيراهن على أن الأمريكيين، المنفردين إلى درجة قصوى، سوف يُبدون رغبة في التعددية، أو التواضع لاعتبار أفعال الآخرين، إذا كانوا فرديين، يمكن أن نثير بواعث عدائية لنزاع غير متعمد بين الدول الكبرى في وقت لاحق من القرن الحادي والعشرين؟ تبدو هذه الخلافات عقبة كأداء في وجه نجاحنا. ومع هذا ينبغي أن ننجح.

رأى الرئيس جون ف. كينيدي، الذي واجه نوعاً خاصاً به من الرعب في أزمة الصواريخ الكوبية، العالم يتحول بطريقة يتعذر تغييرها ـ كحالة ما بعد الحرب الباردة ـ فيما بعد. هذا المحارب القديم، الذي كان راغباً، كما قال في خطاب تنصيبه إنه مستعد «لدفع أي ثمن» لقتال الشيوعية، قد ألقى خطبة مختلفة في 12 حزيران/ يونيو سنة 1963.

وإذا كنا لا نستطيع الآن أن نضع نهاية لخلافاتنا، فإننا نستطيع على الأقل أن نجعل العالم آمناً من الاختلاف. ففي التحليل النهائي بأن الرابط الأساس

المشترك بيننا هو أننا نعيش على هذا الكوكب الصغير. نتنفس جميعاً الهواء نفسه، ونرعى جميعاً مستقبل أولادنا، وأننا جميعاً ميتون[110].

هل نستطيع أن نحقق هذه الدرجة من التفهم مع الروس والصينيين بدون اندفاع نحو خطر نووي أو حرب مدمرة بين الدول الكبرى؟ هل نعمل معهم على تقليص خطر نزاع غير متعمد؟ وكما كتب مايكل ايغناتيف: «عندما تصل الأمور إلى تفاهم سياسي يظل الخلاف صغيراً دوماً، ويكون حسن الإدراك ممكناً دوماً»[111]. نعم ممكن. ولكن هل نقوم بالجهد اللازم؟ وهل نقوم بذلك في الوقت المناسب؟

ينبغي احترام الطموحات القومية؛ والشعوب يمكن أن تُحكَم الآن وفقاً لقناعاتها فحسب. إن «تقرير المصير» ليس مجرد كلمة تقال. إنه مبدأ يُلزم العمل به. السلام ينبغي أن يُشيَّد على أسس مُجرَّبة من الحرية السياسية.

ودرو ويلسون، 19 أيار / مايو، 1919[1]

يتصف النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة بوجود دول خطرة ومضطربة ومُخفقة وإجرامية.. التدخل العسكري مبرَّر أخلاقياً عندما تهدِّد الاضطراباتُ الداخلية الأمنَ الإقليمي أو الدولي، وعندما تقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ستانلي هوفمان، 1998[2]

الإمبريالية الليبرالية قد تكون أفضل ما يمكن أن نتوصل إليه في هذه الأوقات العصيبة والحساسة... والبديلُ ليس التحرر أو انتصار بعض الإجماع العالمي للضمير، ولكن إعادة صياغة ألفاظ تشي غيفارا، وكوسوفو أخرى وثانية وثالثة وكثير منها.

ديفيد ريف، 1999[3]

3

تقليص الاقتتال ذي الطابع العرقي والطائفي

التدخل في «الدول الخطرة، والمضطربة، والمخفقة والإجرامية»

في مؤتمر باريس سنة 1919 طرح ودرو ويلسون بسذاجة اقتراحاً بدا أنه يَعد بحق «تقرير المصير» القومي إلى جميع الراغبين في المطالبة به. وهذا ما أظهر أنه وصفة تؤدي إلى كارثة. والحق أن جذور النزاعات الحديثة ذات الجذور الطائفية والعرقية في البلقان، ومن ضمن ذلك البوسنة وكوسوڤو، تعود إلى المثالية السطحية وغير الرشيدة عند ويلسون. فمع دخولنا القرن الحادي والعشرين أدَّى وعي الغرب المتزايد بالخوف من العنف بين الجماعات الطائفية أو العرقية إلى التدخل في يوغوسلاڤيا السابقة، وشرقي تيمور، وفي أجزاء مختلفة من إفريقية. والدعم العلني لمثل هذه الأنواع من التدخل كان قوياً في حينه ولكنه سريع التلاشي. في هذا الفصل، تُؤطَّر مشكلة التدخل للحيلولة دون الاقتتال لأسباب عرقية أو طائفية، أو وقفه، ضمن إطار الأزمة التي فرضتها ضرورة مواجهة كثير من المسالك الأخلاقية العمياء التي تتمثل في «افعل الشر كي تصل إلى الخير».

تقرير المصير:
حلم ويلسون، كابوسنا

ندخل القرن الحادي والعشرين مصدومين بما يبدد الاقتتال والعنف المزمنين بين الجماعات العرقية والطائفية. نحن في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، لا نستطيع ببساطة أن نستوعب العالم كما هو عليه في أعقاب نهاية الحرب الباردة. كما لا نعرف كيف نحول دون الاقتتال والعنف أو

إيقافهما. وقد عبَّر مايكل ايغناتيف عن مشاعر الكثيرين عندما كتب يقول:

القرن الحادي والعشرون... بدأ سنة 1989. عندما سقط جدار برلين، عندما وقف ڤاكلاف هاڤل في الشرفة في ساحة وينسيلاس في براغ وهتفت الجماهير بسقوط النظام الشيوعي في كل أوروبا، شعرت، كما شعر كثيرون، أننا على وشك أن نشهد عصراً جديداً من الديمقراطية الحرة... وسرعان ما اكتشفنا كم كنا مخطئين. إذ إن العصر الأخير للإمبراطورية كان عصراً جديداً للعنف. فالحكاية الأساسية للنظام العالمي الجديد هي تفسخ الدول ـ الأمم في حرب أهلية عرقية، والمهندسون الأساس لهذا النظام هم لوردات الحروب... وعاد القمع، وكان اسمه القومية[4].

هذه القومية القاسية كانت في كثير من الأرجاء موضع قمع منذ زمن طويل. وهذه الفكرة التي تفيد أن العالم منقسم إلى «أمم» تتصل فيما بينها بروابط الدم، التي ينتمي إليها الفرد ويدين لها بكل شيء، ومن ذلك الحق والواجب في حماية «الأمة» عبر عنف يُرتكب في مواجهة أولئك الذين يتوقون إلى حقهم في تنظيم أنفسهم ضمن دولة ـ أمة مستقلة.

هذه القومية المقموعة هي مظهر آخر من مظاهر شبح ويلسون. فكثير، بل معظم أحداث الاقتتال الطائفي / العرقي المشهودة منذ نهاية الحرب الباردة قد استقت تاريخياً من أخطاء ارتكبت لأول مرة في مؤتمر باريس للسلام سنة 1919. هناك أَعلن المثالي ودرو ويلسون عن بزوغ عصر من تقرير المصير الشامل. وهناك أُعلنَ عن نهاية الإمبراطوريات القديمة وقيام حدود جديدة في أوروبا وآسيا وإفريقية، حدود خلقت غالباً أو فاقمت نزاعات بين جماعات عرقية أو دينية متنافسة، نزاعات قُمعت، إلى حد بعيد، خلال ما تبقى من العصر الاستعماري وحتى نهاية الحرب الباردة. وفي باريس أوضح ويلسون أن تقرير المصير سوف يجلب النهاية للنزاعات العنيفة. ولكنه لم يفعل ذلك. بل على العكس، فقد ساعد تأكيده حق تقرير المصير على زرع بذور النزاعات التي

أثارت فوراتها الأخيرة ارتباك واضطراب الكثيرين جداً في الغرب. واعتقد كثير منا، مثل مايكل ايغناتيف، أن مثل هذه الحرب القبلية قد دُفنت منذ عهد بعيد. بيد أنها لم تمت. كانت تسري تحت الأرض فحسب وها هي قد عادت الآن إلى السطح.

كان ودرو ويلسون أول رئيس أمريكي يسافر إلى أوروبا خلال فترة ولايته في الرئاسة. ومناسبة هذه الرحلة التي رتبها الرئيس، هي الحاجة، كما اعتقد ويلسون، إلى استخدام طاقاته الشخصية في المتابعة كي يضمن أن تتوافق اتفاقية السلام التي تم التوصل إليها في مؤتمر باريس مع فكرته عن «سلام بدون منتصرين». ذهب إلى باريس مخالفاً نصيحة كثير من مؤيديه، الذين نصحوه بأنه سوف يغرق في تفاصيل الترتيبات التي يجب أن تُتخذ، وفي مقاومة الإلحاح في كل ساعة وكل يوم من جانب بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للانتقام من الألمان، وفي الجهد لرأب الصدع ما بين رؤيته ورؤية حلفائه لعالم ما بعد الحرب.

إضافة إلى ذلك كان ويلسون ينتابه المرض بين حين وآخر. وكان كثير من المقرّبين إليه يخشون على صحته إذا حاول القيام بمقاومة فردية لجهود الدول الكبرى الأخرى لنبذ الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية من أجل مكاسبها الشخصية وإرضاء أغراضها. وهذه المخاوف دلت على بعد نظر، فقد عانى ويلسون من نوبتين قويتين في خريف سنة 1919، بسبب الإرهاق الشديد، شلّتا طرفه الأيسر وجعلتاه فعلياً شبه عاجز. حث هربرت هوڤر، الذي وصل إلى باريس في أواخر سنة 1918 ليتولى الجهود الإسعافية الأمريكية على ضرورة أن يمتنع الرئيس ويلسون تماماً عن المشاركة في تفاصيل المناقشات حول ما كان يدعى «التسوية الأوروبية» ـ وهو تعبير ملطف كان معنياه المتناقضان يعبران عن المأساة المركزية لمؤتمر باريس. هل ستسوي أوروبا المشكلة بتقطيع أوصال الإمبراطوريات الخاسرة وإلحاقها بإمبراطوريات المنتصرين؟ أم هل ستسود رؤية ويلسون، بقيام دول ـ أمم مستقلة وفق أسس عرقية وفقاً لسوابق تاريخية؟[5] وكان هوڤر يخشى أن يجد ويلسون نفسه مضطراً

للحيلولة دون أية محاولة من جانب الحلفاء المنتصرين للقيام بمساومات على الأراضي، والشعوب، والموارد، وهو ما لن يستطيع ويلسون تحقيقه في النهاية،وأن انغماسه في التفاصيل التي لا تُعد ولا تحصى للتسوية سوف تحول في النهاية بينه وبين ممارسة نوعية القيادة التي يحتاجها المؤتمر كي يصبح شيئاً مختلفاً عن حفلة يعقدها الفائزون على حساب الخاسرين.

ومن العجب أن ويلسون كان واثقاً كل الثقة أنه على حق، وأن الحق لا بد أن يسود، ولم يكن يشارك هوفر في أيٍّ من أسباب قلقه. وعند وصوله إلى باريس في 14 كانون الأول / ديسمبر 1918، اتجه من فوره إلى العمل بجهد ودأب لإقناع الحلفاء بعدالة وجهة نظره فيما يتعلق بعالم ما بعد الحرب. وكانت وجهة النظر هذه معروفة لأوروبا. فقد كان ويلسون قد طرحها لأول مرة في شهر شباط/ فبراير 1918 أمام الكونغرس مرتين. في خطبته الأولى كان موقفه مُلحاً تجاه تقرير للمصير بدون تعديل أو تطوير. وأعلن أن «المطامح القومية» ينبغي أن «تُحترم، والشعوب لا يمكن أن تُحكم الآن إلاً برضاها»[6]. كما أعلن نهاية الكولونيالية. وقال إن الشعوب الخائفة في أوروبا، وآسيا، وإفريقية جميعاً وفي المستعمرات باتت تستطيع من الآن فصاعداً تقرير مصيرها وتحكم نفسها وفقاً للمبادئ الديمقراطية. والشعوب التي كانت مقهورة طوال عقود أو قرون سوف تحكم نفسها الآن.

وفي 11 شباط/ فبراير ألقى ويلسون خطبة ثانية رداً على انتقاد الكونغرس بأن من السذاجة الاعتقاد أن الديمقراطيات الليبرالية الأوروبية، والإفريقية والآسيوية، المغايرة للولايات المتحدة، يمكن أن تكون بناءة بالسهولة التي يتصورها. تضمنت هذه الخطبة معنى التحذير. فقد قال ويلسون «جميع المطامح القومية الواضحة سوف تُمنح وتحظى بالرضا الكامل، وهذا ما يجعلها مقبولة بدون استمرار عناصر النزاع والخصومات القديمة. . .»[7] ولما كان من الطبيعي وجود ادعاءات مختلفة ومتزاحمة فيما يتعلق بالحدود ومسائل أخرى،

فإن هذه الاختلافات في الرأي، كما اعتقد ويلسون، يمكن أن تُحلَّ بالوسائل السلمية على مائدة المفاوضات. وعلى كل مُطالب أن يعطي القليل كي يأخذ القليل.

كان ويلسون نفسه أفضل حكم على هذه الخلافات لأنه، كما كان يقول في كثير من الأحيان عن نفسه: أمريكي مثالي ونزيه لا يسعى لاكتساب أراضٍ لبلاده، وهذا ما يجعله وسيطاً أميناً. وكان ويلسون، المؤرخ والعالم السياسي المشهور قبل أن يصبح رئيساً، يحتج على الشكوك التي عرفها طويلاً في جميع الخصومات، والارتياب وما شابه ذلك مما سيواجهه. وهكذا وصل ويلسون إلى باريس، وفي نيته تسهيل انتقال العالم من شعوب مستعمِرة ومستعمَرة إلى شعوب ودول تقرر كلٌ منها مصيرها بحرية. لعله توقع ببراءة بعض الشكوك في المفاوضات تشبه تلك المناقشات حول تقرير المصير والاستقلال التي جرت في نادي الكلية في جامعة برينستون، والتي كان في وقت من الأوقات رئيسها ـ والتي كانت مناقشات غير متحيِّزة، ومهذبة، وعقلانية.

ومهما كانت توقعات ويلسون فإن ما وجده على أرض الواقع قد صدمه فعلاً، على حد تعبير هربرت هوڤر. هكذا كانت الحقيقة التي كان على ويلسون أن يواجهها في باريس.

عندما وصل الرئيس، كانت وفود سبع وعشرين دولة من الدول الحليفة والمشاركة قد وافقت على الجلوس إلى طاولة السلام. وفود سبع دول منها كانت أعلنت عن نفسها بأنها شعوب تحكم نفسها ولكن لم «يُعترف» بها، وسبع دول أخرى كانت محايدة في الحرب وحضرت المؤتمر كي تظهر نفسها، وهي قلقة على مستقبلها. . . كانت المسألة المطروحة في ڤرساي هي المهمة الشاقة لصناعة السلام بين 400 مليون إنسان في أوروبا يعيشون بين فكي اليأس، وتقاليد السلطة التنافسية القديمة وقوى الكراهية والانتقام الشديدين. . . وكانت تتجمع في دماء الكثير من الوفود في ڤرساي كُريّات آلاف السنين من الكراهية

وعدم الثقة، والخضوع للاضطهاد الديني والعرقي وهيمنة الأعراق الأخرى. وكانت الرغبة في الانتقام من أخطاء الماضي تظهر على السطح في كل ساعة من ساعات النهار[8].

كان ويلسون يعرف جميع هذه الخصومات والمنازعات بلا شك من دراساته ـ أي من الكتب. بيد أنه كان يفتقر كلياً إلى نوعية الخبرة والمزاج الخاص اللذين يهيئانه لما سيواجهه. وقد عبَّر هوفر بدقة عن تفجر عواطف الرغبة في الانتقام هذه في باريس بدقة حيث قال: «لا شك أن السيد ويلسون كان عارفاً بخلفياتها القديمة تاريخياً. ولكنه لم يبد مستوثقاً من آلياتها»[9].

وهكذا انبثقت مشاعر العقود والقرون مع انهيار إمبراطوريات في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكان يتم الإعلان عن قيام بعض الدول الجديدة، التي شجعتها تصريحات ويلسون حول حق تقرير المصير الشامل، وسعيها إلى أن تستفيد من فوضى تلك اللحظة، يومياً، وأحياناً كل ساعة، من قبل وفود مختلفة. حتى إن أرمينيا قد «مُثِّلت» بما لا يقل عن 47 وفداً مستقلاً، كل وفد منها يشك في الآخر، وكل وفد منها كان يتحرَّق بنار الترك الذين كانوا يحكمونهم، وجميعهم كانوا من الروس الذين كانوا يتحركون لملء الفراغ الذي سيخلقه انهيار الإمبراطورية العثمانية.

كما أُعلن عن قيام دول في أماكن أخرى في أوروبا أثناء فترة انعقاد مؤتمر فرساي. فقد لاحظ المؤرخ جون مورتون بلام Blum، في الجمهورية النمساوية ـ الهنغارية السابقة «أن النزاعات التي كانت ناجمة عن تقرير المصير، والتي عقَّدتها الثورة، تولِّد حقد الدول التي كانت تريد أن تخطط خارطة أوروبا الوسطى والشرقية سواء رغب المفاوضون في باريس بذلك أم لا»[10]. ففي وقت سابق، في 20 تموز / يوليو 1917، قبل سنة ونصف من الهدنة، أُعلن عن قيام «اتحاد سلاف الجنوب» (وهو ما سيصبح يوغوسلافيا فيما بعد) من قبل مجموعة من المثاليين الصرب، والكروات، والسلوفينيين في منفاهم في

الجزيرة اليونانية كورفو. في هذا التصرف «غير المسؤول» بشأن تقرير المصير، وجد ويلسون والحلفاء الآخرون في النهاية أن لا خيار إلاً بالمصادقة عليه، كانت تكمن بذور المآسي اليوغوسلافية ـ أولاً في البوسنة، ثم في كوسوفو ـ التي جرت في التسعينيات. هذه الممارسة الخاصة لحق تقرير المصير «من تحت» مناقشات الدول الكبرى المستقلة، قد أثبتت عدم القدرة على الاستمرار في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

بيد أن مآسي تقرير المصير حدثت أيضاً «من أعلى» ـ منبثقة عن القرارات التي اتخذها ويلسون وزملاؤه في باريس. فقد أُعلنت ما كانت تدعى إفريقية الشرقية الألمانية، على سبيل المثال، دولة رواندا ـ أو روندي، تحت وصاية عصبة الأمم، تديرها بلجيكا باعتبارها جزءاً من الكونغو البلجيكية. وكان حلم ويلسون في هذه الأراضي أن تنشأ فيها ديمقراطية حرة، باعتبارها شرطاً مقدماً، تتيح ظهور دول مستقلة تقرر مصيرها بنفسها وتكتسب اعتراف عصبة الأمم بها.

بيد أن البلجيكيين لم يشاركوا ويلسون في حلمه. فهم كانوا يديرون الأراضي عن طريق ملكين بالدرجة الأولى ينتميان إلى مجموعة التوتسي العرقية، كانا ينفذان الأوامر التي تُملى عليهما من قبل أسيادهما الاستعماريين، رغم أن «التوتسي» لم يكونوا يكوّنون إلاً أكثر قليلاً من 10٪ من مجموع السكان، فيما كان البقية من مجموعة عرقية منافسة هي «الهوتو» Hutu. هذا النظام الذي شجع سنة 1926 على الهويات العرقية قد كرس عملياً العداوة بين الهوتو الذين يكوّنون الأغلبية والتوتسي الذين يمثلون الأقلية. وفي سنة 1962 تأسست دولتا رواندا وبوروندي، وسرعان ما شرع المتطرفون من الهوتو بالانتقام من التوتسي عقاباً على ما اعتبروه سوء المعاملة على مدى عقود من الزمن. وانتشر العنف ما بين مد وجزر لمدة ثلاثة عقود، وبلغ الذروة بمذبحة جماعية قام بها الهوتو على التوتسي، بدأت في 6 نيسان/ أبريل 1964، واستمرت حوالي 100 يوم قتل خلالها قرابة مليون إنسان.

وصف هارولد نيكولسون، الذي كان عضواً في الوفد البريطاني إلى مؤتمر باريس، إخفاق ويلسون على هذا النحو: «أمريكا المحمية داخلياً بالمحيط الأطلسي، كانت ترغب في إرضاء ادعائها بالصلاَح، دون أن تتحمّل مسؤولية»[12]. لماذا ادعاء الصَلاح؟ لأن ويلسون، على الرغم من افتقاره إلى المعرفة المباشرة بطريقة سير الحياة والطريقة التي تُحكم بها البلاد خارج حدود الولايات المتحدة، كان يؤمن مع هذا أن الشعب في النهاية سيكون مسؤولاً، وأن التسوية سوف تسود النزاعات التي تتضمن تقرير المصير. لماذا غير مسؤول؟ لأنه ما إن أعلن ويلسون عن حق تقرير المصير حتى طالبت به مئات المجموعات في جميع الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية السابقة والإمبراطورية العثمانية وعرضهما؛ وهي مجموعات سعت إلى السلطة والكسب على حساب الآخرين في جوارها المباشر. هذه الظاهرة، وما رافقها من عنف واقتتال عرقي وطائفي، من شأنها أن تعقد بعمق الحياة في أوروبا، في حين أن الأمريكيين عادوا ببساطة إلى بلادهم لينعموا بالسلام والدعة.

والحق أنه يبدو من الواضح عند استرجاع صورة الأحداث أن ويلسون كان مخطئاً جداً في اعتقاده أن حق تقرير المصير القومي يمكن أن يُمارس بصورة عامة على نطاق واسع، وبحرية وسلام. وقد بدا ويلسون نفسه في لحظة من الشك العلني بالذات متيقناً أن افتراضه كان على النقيض خاطئاً على نحو مأساوي. فقد أخبر أعضاء «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ في جلسة التصديق سنة 1919:

عندما تلفظت بهذه الكلمات «إن لجميع الأمم الحق في تقرير المصير» قلتها دون أن أعرف القوميات القائمة التي تَرِد إلينا يوماً بعد يوم. . . أنتم لا تعرفون ولا تستطيعون أن تقدروا مقدار القلق الذي عانيته نتيجة لآمال ملايين البشر الذين تعلقوا بما قلت[13].

وقال إنه في إعلانه عن عالمية حق تقرير المصير للشعوب لم يكن يعني «التفتيش عن الأخطاء القديمة»[14].

ولكن كانت هذه بالطبع وجهة نظر هارولد نيكولسون. لقد أدرك ممثلو الدول الأوروبية الكبرى المنتصرة عدم توافق شمولية تقرير المصير مع السلام والعيش بأمان، حتى لو لم يفهم ويلسون ذلك. كما أدركوا جيداً أيضاً أنه يكاد يكون من غير الممكن أن يُثار موضوع تقرير المصير دون أن تُثار أيضاً قضية «أخطاء الماضي». ومن سوء الحظ أن بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا ومنتصرين آخرين سعوا جاهدين إلى استمرارية النظام الاستعماري محافظين على مواقفهم في الوقوف في وجه الأطراف المحلية والأجنبية. في حين أن ويلسون، من جهة أخرى، جاء إلى باريس تحدوه مطامح نبيلة، وإن كان قد أخفق تماماً في أن يدرك أن المشكلات الأوروبية (أو الإفريقية أو الآسيوية) الخاصة بالدول والقوميات ليس لها حل أمريكي ـ وهو حالة غريبة من عدم التواضع اعتقد كثيرون أنها أضحت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، «مرضاً» أمريكياً قومياً كاملاً، وهي ما وصفها صاموئيل هانتينغتون بظاهرة «القوة العظمى المنفردة»[15].

كتب الصحفي مايكل هيرش Hirsh يقول: إنه في عالم ما بعد الحرب الباردة «تصر معظم بقية دول العالم على تحقيق حلم ويلسون وأن ذلك أضحى كابوساً لنا»[16]. ولسوف نتفحص في هذا الفصل ما ينبغي عمله ـ أي نوع من **التدخلات** يمكن أن تتخذ ـ لإيقاف ومنع العنف والاقتتال العرقيين والطائفيين. فالمشكلات معقدة، ولا توجد إجابات سهلة. وبداية الحكمة، كما نعتقد، هي أن نتخلى عن حلم ويلسون بتحقيق تقرير للمصير شمولي دون نزاع واعتباره ضرباً من الوهم. وعندما يصبح ذلك موضع تفهم وقبول نستطيع أن نبدأ بالصحو من كابوس الاقتتال العرقي والطائفي الذي أصبح بمنزلة التوقيع الشيطاني لشبح ويلسون في التسعينيات، والذي يستمر بدون تراجع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

مقاربات لتقليص الاقتتال العرقي والطائفي

تميزت العلاقات الدولية على مدى مئات السنين بترجيح قوي للدولة المستقلة. فحدود الدولة ينبغي ألاَّ تُخترق، وخلاف ذلك يعتبر عملاً من أعمال الحرب. هذا النظام من عدم التدخل أو الاختراق كان ساري المفعول بين الدول الأوروبية الكبرى، ولكنه لم يكن، حتى وقت قريب سارياً في الدول الواقعة خارج القارة الأوروبية. تعزز نظام عدم التدخل أثناء فترة التحرر من الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. والحق أن الدول الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية ما بعد الاستعمار أضحت وبقيت من المدافعين الأقوياء عن الحظر المطلق لحق دولة ما في التدخل في شؤون دولة أخرى، مهما كان المبرر. والسبب في ذلك واضح: كثير من دول ما بعد الاستعمار هي صغيرة وضعيفة في الغالب، ولهذا فهي تخشى أن تُسْتَغَلَّ من دول أكبر قد يكون لها مطامع «إمبريالية جديدة».

وهذا التأييد القوي لاستقلالية الدولة قد جرى تحديه مراراً منذ نهاية الحرب الباردة. فمع زوال التوترات بين الشرق والغرب والاهتمام الشديد المشترك لكل «كتلة» بخطط الأخرى، باتت أكبر الدول وأغناها في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، تتمتع الآن بميزة اتخاذ نظرة أوسع، مهما كانت التهديدات القائمة للسلام، بقطع النظر عن مكان وقوعها وعن الأسلوب الذي يمكن أن تأخذه. هذا هو التغيير الأول: لم يعد ثمة حاجة إلى معادلة التهديدات الأجنبية مع «موسكو» و«بكين» والدول السائرة في ركبها، فكثيرون في الغرب باتوا يلاحظون أشياء كانت تفوتهم من قبل. والثاني، أن نهاية الحرب الباردة قد فتحت «صندوق باندورا» بما يحويه من مطالب تقرير المصير، مصحوبة أحياناً بالعنف والاقتتال إلى درجة إحداث صدمة في الغرب. وغالباً ما كان يحدث العنف والاقتتال **ضمن** حدود الدول القائمة. وتتبادر إلى أذهاننا عدة مواقع للعنف: في يوغوسلافيا السابقة (أولاً في البوسنة ثم في

كوسوفو) وبلدان الحزام الجنوبي للاتحاد السوفييتي السابق (طاجكستان، مولدوفا، جنوب وشمال أوسيتيا، أبخازيا) ورواندا، والصومال، وهايتي، وكولومبيا، وتيمور الشرقية، ومقاطعات مختلفة من أندونيسيا.

وهكذا فإننا نشاهد عنفاً ومذابح أكثر من ذي قبل، وهذا ما يتجلى للكثيرين على نحو أوسع. فأَخبار التلفزة مشحونة بكثير من الكوارث الإنسانية المرعبة، ناجمة في الغالب عن قسوة شديدة متأصلة في النزاعات القومية وهي ما لا يعرفه مباشرة إلاَّ قلة في الغرب. ونحن نريد أن نفعل شيئاً لإيقافها، نريد **شخصاً ما** يقوم بشيء لإيقافها. وبهذه الطريقة، وكما كتبت الخبيرة القانونية آن ـ ماري سلوتر بيرلي والاقتصادي كارل كيسين: «التوتر الذي يغلي. . . بين قاعدة عدم التدخل وقاعدة تقرير المصير في حالات القمع الداخلي قد وصل الآن إلى حد الفوران بسبب الرغبة في تحقيق أوسع مجال من حقوق الإنسان إضافة إلى الحكم السياسي الذاتي»[17].

يُعتقد على نطاق واسع أننا «نحن» ـ الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وحلف «ناتو»، والغرب ـ نستطيع أن نُحدِث تغييراً في مجرى الأمور عن طريق التدخل لوقف الاقتتال. ولكن كيف؟ وبواسطة من؟ وضمن أية شروط؟ بأية أهداف وبأي احتمال مُخطط من النجاح يمكن أن تتحقق مثل هذه التدخلات؟ لنعد إلى الالتزامات الأخلاقية والمتعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين التي تشكل لب «جدول أعمالنا». الالتزام الأخلاقي هو تقليص المذابح البشرية في القرن الحادي والعشرين. والنتيجة الطبيعية الأخلاقية هي أولاً وقف الاقتتال الطائفي والعرقي.

النتيجة الطبيعية الأخلاقية: مجابهة «المسارب الأخلاقية المغلقة»

هذه هي أزمتنا الأخلاقية لإيقاف الاقتتال العرقي الطائفي بين الجماعات: مواجهة تامة لحقيقة أن حالات عدة من الاقتتال العرقي والطائفي تقدم أولئك

الذين يتدخلون في الأزمات الأخلاقية العسيرة التي تتضمن النزاع بين رغبتنا في القيام بشيء ما لوقف الاقتتال من جهة، وقدرتنا على أداء ذلك بكلفة مقبولة وخطر مقبول للموقف من جهة ثانية، وبذا نصبح عن غير قصد شركاء في مأساة تتصاعد. ويعتقد الفلاسفة الأخلاقيون أن «ما ينبغي يفرض ما يُمكن» ـ أي إننا ملتزمون أخلاقياً بالقيام بما يمكننا القيام به فحسب. ولكن في الحالات الشديدة من الاقتتال الجماعي لأسباب طائفية أو عرقية قد تقودنا مشاعر الخوف والإنسانية المشتركة إلى القناعة بأننا نستطيع إيقافه في الوقت الذي نحن لا نستطيع ذلك حقيقة. في حالات كهذه سنواجه «مسرباً أخلاقياً مغلقاً» قد لا يكون هناك مفر مقبول منه.

في استعادة لصورة الماضي تبدو الحرب الباردة مجرد لونين أبيض وأسود، وإذا ما تحدثنا بلغة الأخلاق كانت الحرب بين قوى النور من جهة، وقوى الظلام من جهة ثانية. ونحن في الغرب كنا نتخيل في معظم الأحوال أن الأوامر التي تصدر عن موسكو أو بكين كانت تُنفّذ بولاء وبدون أية مراجعة في هانوي، وبيونغ يانغ، ولواندا، أو في أي مكان نشرت فيه إمبراطورية الشر الشيوعية أذرعها. وعلى نحو مشابه كان المسؤولون في موسكو أو بكين يتصورون في معظم الأحيان مؤامرات غربية هائلة للإيقاع أو الإطاحة بهما، في حين كان الزعماء غير الشيوعيين في الغرب يشعرون أنهم في موقع الدفاع في معظم الأحيان. وهكذا كانت الصورة: طيبون وأشرار، ومسوّغات سهلة لأية سياسة، أو نظام تسلح، أو تدخل. وكان هناك الكثير من التوتر بالطبع وهو ما يعود في المقام الأول إلى التشابك بين الخطر النووي والحرب الباردة. لم تكن الحياة الجيوسياسية سهلة. ولكن منذ بداية الدخول في القرن الحادي والعشرين نبدو وكأننا قد استقر المقام بنا في عالم بسيط على نحو غير عادي.

حاول عالم اللاهوت والفيلسوف الأخلاقي راينهولد نيبور Niebuhr عبثاً

طوال الفترة المبكرة من الحرب الباردة أن يشجع رفاقه الأمريكيين كي يتبنوا ما كان يعتقد أنها وجهة نظر أكثر واقعية إلى العالم. وكانت رسالة نيبور، على تعقيدها واختلافها، يمكن بطريقة ما تقليصها إلى سؤال واحد، سؤال أعتقد أن على الغربيين، والأمريكيين خصوصاً، أن يوجهوه إلى أنفسهم، رغم أنهم نادراً ما فعلوا ذلك: «كم من الشرور علينا أن نقترف حتى نفعل الخير»[18]. أثناء الحرب الباردة كان الجواب الأمريكي النموذجي «صفر». فالشيوعيون كانوا شراً؛ وقد قاومناهم، وبذا كنا أخياراً. فعلنا ما كان ينبغي أن نفعل.

ولكن أعمال العنف والاقتتال الوبائية بعد الحرب الباردة الناجمة عن ادعاءات غير متوافقة من حق تقرير المصير والتطرف القومي، لم تعد تسمح بمثل هذه الإجابة المبسطة على سؤال نيبور الأساسي. وكما قال لقد عرفنا الشر منذ سنة 1989. تدخلنا في الصومال في الفترة 1992 ـ 1994 وجعلنا الوضع السيِّئ هناك أسوأ وشهدنا مصرع قرابة 24 أمريكياً وانسحبنا يجللنا العار. وأغمضنا أعيننا في سنة 1994 عما يعتبر أسوأ حالة من حالات الإبادة الجماعية منذ «الحل النهائي» عند هتلر ـ في رواندا ـ ولم نفعل شيئاً لإيقافها. وتدخلنا مراراً في يوغوسلافيا السابقة ـ عبر الأمم المتحدة في البوسنة، و«الناتو» في كوسوفو ـ ومع هذا أخفقنا في إبعاد التطهير العرقي والاقتتال بين الجهات العرقية كلياً.

يبدو سؤال نيبور وكأنه يعلم الغيب في مستهل القرن الحادي والعشرين. الآن، ونحن نجابه الشر في كل ما حولنا في صورة اقتتال جماعي نجد أنه لإيقاف أعمال القتل ـ أي أن نفعل الخير ـ علينا أن نكون مستعدين في الواقع لأن نلتزم محاربة الشر في أنفسنا. وهذا ما أصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى في ربيع سنة 1999، عندما قصفت قوات «الناتو» مدينة أوروبية حديثة، هي بلغراد، وقتلت مواطنين أبرياء وجعلت حياة من نجوا بائسة. وفي كوسوفو أدت حملة القصف التي قام بها «الناتو» إلى تسريع قيام القوات الصربية بترحيل

الألبان العرقيين من طريقهم. وبسبب هذه النتائج سيظل الإحساس بالذنب ملموساً في الغرب، على الرغم من ادعاءات «النجاح». وقد لاحظ نيبور، الذي كتب عن مسؤوليات أمريكا الجديدة في الحرب الباردة سنة 1952، أن «المواقف الأخلاقية الحرجة والمستدامة للتاريخ البشري كانت تعود إلى ثقافة لا تعرف شيئاً عن الشر أو الذنب»[19]. قلة هم الذين استمعوا إلى الرسالة آنذاك. الآن لم يعد ثمة مفر منها.

تكوّن نظرة نيبور وسؤاله المركزي عنصرين أساسيين في وجهة نظر واحد من أعمق فلاسفة أمريكا المعاصرين المختصين بشؤون الحرب والسلم، وهو الفيلسوف توماس ناغيل Nagel من جامعة نيويورك. ما هو المسموح في الحرب؟ كم نقتل، وما نوع القتل المسموح به قبل أن تصبح الأعمال التبريرية للحرب هي الفظائع اللاأخلاقية، والمذابح، والأعمال الأخرى التي توصف بالإجرامية؟ هذه المشكلات ـ مشكلات العلاقة الخاصة بين الغايات والوسائل في النزاع العنيف ـ قد شغلت ناغيل أكثر من ثلاثين سنة، منذ بدأ يكتب عن الحرب الأمريكية في ڤيتنام في بداية السبعينيات. ويوجه ناغيل السؤال إلى رؤساء الدول، وإلى المسؤولين المدنيين، والقادة الميدانيين، والجنود المشاة، أو المواطنين العاديين في الدول الداخلة في نزاع: أية غايات تبرر أية وسائل؟ ويسأل ناغيل، الفيلسوف العلماني من المدرسة الأنغلو ـ أمريكية، السؤال نفسه الذي سأله اللاهوتي اللوثري نيبور: كم من الشر نعمل في سبيل كم من الخير؟

وإسهام ناغيل الأساس هو تحديد جوهر التوتر الذي يولد المآزق الأخلاقية المرتبطة بالغايات والوسائل في الحرب، التوتر الذي يتأتى عن تفاعل قدرتنا البشرية للوصول إلى **نتيجة** أعمالنا، وإلى ما **نفعله** حقيقة في جهودنا لإخراج النتيجة المقصودة. وهو يدعو القدرة السابقة بـ «النفعية»، والتالية بـ«المُطلقة»:

تعطي النفعيةُ الأولويةَ للاهتمام بما **سيحدث**. أمّا السلطة المطلقة فتهتم بما **يفعله** المرء. وينجم الخلاف بينهما لأن الحلات البديلة التي نواجهها نادراً ما تكون خيارات بين **النتائج الإجمالية**: إنها أيضاً خيارات بين طرائق أو مقاييس بديلة تتخذ. وعندما يكون أحد الخيارات القيام بأشياء مزعجة لشخص آخر، فإن المشكلة تختلف جوهرياً، ولا تعود مسألة أية نتيجة ستكون أسوأ. . . ومن الممكن تماماً الشعور بقوةِ هذين النمطين من العلة بشدة بالغة، وفي تلك الحالة فإن الأزمة الأخلاقية ستكون حادة، وقد يبدو أن كل سبيل ممكن للعمل أو عدم العمل غير مقبول لسبب أو لآخر[20].

هذا ما يدعوه ناغيل «المسلك الأخلاقي الأعمى» حيث لا يستطيع المرء أن يجد طريقه كي يمتنع عن القيام (أو عدم القيام) بشيء يعتقد المرء أنه خطأ أخلاقياً[21].

هذا هو الشعور الذي بات مألوفاً جداً ومرافقاً نفسياً غير مرغوب فيه عند دخولنا القرن الحادي والعشرين. ومع ما يواجهنا بل يُغرقنا كل يوم من تقارير حية عن الاقتتال الطائفي والعرقي بمعدل لا يمكن تصوره، نشعر في الحال أن هذا الاقتتال لا بد أن يتوقف، وأن من يقومون به لا بد أن يُقبض عليهم وأن يعاقبوا، كما لا بد أن توضع الأمور في نصابها. ولكن كيف يتحقق ذلك، ونحن نرى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتعرض للخطف والقتل في رواندا وسيراليون، وقوات البحرية الأمريكية تتعرض للقتل والإهانة في الصومال، وعندما نرى، بعد أشهر من قصف يوغوسلافيا بكل ما نجم عنه من فوضى وكوارث، وَجْهَ الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيڤيتش وهو يبتسم - رجل أُدين في أيار / مايو سنة 1999 باعتباره مجرم حرب؟ هذه هي المسالك الأخلاقية العمياء لعالم ما بعد الحرب الباردة، الزقاق الأخلاقي المسدود فيما نستمر نجاهد ونقاسي للوصول إلى مخرج أخلاقي مقبول.

هذه المسالك الأخلاقية العمياء تبدو لا مفر منها حقاً الآن، عند مستهل

القرن الحادي والعشرين، بقطع النظر عن رأي المرء في طريقة التدخل. فقد اعترض الجنرال ويلزي كلارك، قائد قوات حلف الناتو أثناء التدخل في كوسوڤو سنة 1999، بشدة على ضغوط رؤسائه السياسيين. إذ أراد كلارك أن يتعمق في الحرب الجوية لضرب المدن في الليلة الأولى لهجوم الناتو، وإزاحة السلطة في بلغراد، والعمل جاهداً على تصفية ميلوسيڤيتش والدائرة الصغيرة المحيطة به. ولكن «الناتو» رفض ذلك، فالهجمات ينبغي أن تكون مبدئياً خفيفة. فالعملية دعيت باسم «عملية جوية مرحلية»[22]. كما أراد كلارك تفويضاً بإرسال قوات أرضية لحلف «الناتو» ولكن طلبه رفض أيضاً.

اتخذ كلارك بالضرورة، ما أسماه ناغيل وجهة النظر **النفعية**، مهتماً بتحقيق نتيجة عسكرية أكثر حسماً بأسرع وقت ممكن. فماذا كانت النتيجة الفعلية؟ طُهِّرت كوسوڤو بانتظام من الألبان. وبقي ميلوسيڤيتش في السلطة لفترة تزيد عن سنة بعد قرار القصف الجوي. ولم تهزم القوات الصربية في الميدان. والحق أن الجنود الصرب، وهم ينسحبون شمالاً في حزيران / يونيو 1999 بنظاراتهم الشمسية، كانوا يلوحون بحركات مجونية لصالح أطقم التلفزة الغربية التي كانت تغطي انسحابهم. والمقاتلون الصرب الأشرار الذي شن عليهم «الناتو» ما يزيد على 34 ألف هجمة جوية في 78 يوماً قد غادروا كوسوڤو «مهزومين» بكل معنى الكلمة. لقد شعر كلارك بالتزام أخلاقي قوي كي يهزم ويُطيح بحكومة سلوبودان ميلوسيڤيتش الصربية، وقد أُبعد عملياً عن موقع القيادة لترديده علناً أنه منع من تحقيق ذلك بضغوط مورست عليه من جانب قادة «الناتو» السياسيين.

من ناحية ثانية فإن منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» غير الحكومية، التي أصرت على تنفيذ التدخل العسكري لإيقاف التطهير العرقي في كوسوڤو، قد انتقدت بشدة حلف الناتو لانتهاكاته لحقوق الإنسان لكل من صرب وألبان كوسوڤو. وقد سجلت هذه المنظمة في «تقريرها العالمي لسنة 2000» ثلاث

فئات من هذه الانتهاكات: (1) الإخفاق في مد يد المساعدة عملياً لأهالي كوسوفو، (2) قتل ما يزيد على 600 مدني بريء، رغم المحاولات الشديدة لتجنب الأضرار المصاحبة نتيجة القصف الجوي من ارتفاعات شاهقة، (3) هجمات الناتو على أهداف واسعة التنوع في بلغراد وفي أماكن أخرى من صربيا التي سببت المعاناة للملايين من غير المقاتلين ـ المعاناة لجميع سكان صربيا المدنيين عملياً[24]. وعلى حد تعبير ناغيل فإن منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» هي منظمة **محض** معنية خصوصاً برصد ما يرتكب بحق الشعب أثناء النزاعات. وهكذا فقد وجدت المنظمة أن حملة كوسوفو غير مُرضية أخلاقياً، كما فعل ويلزي كلارك وزملاؤه العسكريون في قيادة «الناتو» في بروكسل، وإن كانت الأسباب مختلفة تماماً.

كلارك ومنظمة «مراقبة حقوق الإنسان» كلاهما وافق على الحاجة الإنسانية على وقف التطهير العرقي الصربي لكوسوفو. وفي حين أسف كلارك ورفاقه بسبب الفشل في تحقيق هدفهم الأخلاقي ـ وهو إبعاد التهديد الصربي لكوسوفو ـ أسفت منظمة حقوق الإنسان لإخفاق الناتو في متابعة المسؤولية الأخلاقية بدقة لتجنب إيذاء غير المنخرطين في القتال مباشرة. وفي كلتا الحالتين كان الأسف شديداً. لذا فقد أُدين الناتو بسبب إحجامه عن فعل ما كان ينبغي أن يُفعل، وبسبب ما فعل. وقد طرح عالم اللاهوت البروتستانتي پول رامزي القضية عموماً على هذا النحو:

إن الاختيار بين التدخل السياسي أو العسكري يعني لنا استخدام القوة على نحو مأساوي تجاه ما يمكن أن يُعالج سياسياً، في حين أن عدم التدخل يعني الإخفاق بدرجة مأساوية في تحمل مسؤوليات قائمة، ولا يحتمل تحقيقها من قبل ممثلين سياسيين آخرين[25].

هذه على وجه الدقة النتيجة التي وضعها ناغيل سنة 1971 على أنها المسلك الأخلاقي الأعمى، وهو الطريق، بقطع النظر عما إذا كان القرار يقضي

بالتدخل أو عدم التدخل، الذي يجعلك تشعر بأن من المستحيل «أن تكون الأزمة الأخلاقية قد حُلَّت»[26]. إذا كان نزاع كوسوفو، كما زُعم، «حرباً غير بطولية» فإن إحدى صفاته كما يبدو هو عدم الارتياح الأخلاقي للنتائج، مهما كانت الآراء في النتيجة[27].

تتجلى إحدى المحاولات الأخيرة المهمة والجديرة بالانتباه لمجابهة السير في المسالك الأخلاقية العمياء في بيان «حصاد العدل في بذور السلام»، وهو بيان صدر سنة 1993 عن المؤتمر القومي للأساقفة الكاثوليك الأمريكيين[28]. فقد استشهد الأساقفة الأمريكيون بالقديس أوغسطين الذي قال: «الحب قد يستدعي القوة لحماية البريء» مقتربين بذلك من الفكرة التي طرحها نيبور[29]. والأساقفة، المتبعون للتقليد القديم عبر القرون عن «مبدأ الحرب العادلة»، لم يقدموا لنا مخرجاً من المسالك الأخلاقية العمياء في القرن الحادي والعشرين ـ لأنها لم تكن موجودة ـ ولكنهم قدموا طريقة للانهماك كلية في حل الألغاز التي تواجه المواطنين وزعماءهم الذين يتحرون التدخل الإنساني.

يجدر بنا العودة إلى القضايا الأساسية التي تناولتها «عقيدة الحرب العادلة»، وهو التقليد الذي أجرى الأساقفة تحليلهم ضمن إطاره. إنهما مسألتان jus ad bellum (القرار بالتدخل العسكري)، وjus in bello (ما هو مُبَرّر في الاستخدام الفعلي للتدخل العسكري). الأسئلة التي تتصل بالمسألة الأولى jus ad bellum هي: (1) هل التدخل الذي يجري التفكير به يُنفذ من قبل السلطة المناسبة؟ (2) هل التدخل ذو مقصد سليم، مثل إنقاذ أولئك الذين هم في حاجة إلى إنقاذ، وإيجاد ضوابط أمنية طويلة المدى لتوفير الأمن والسلامة لهم؟ (3) هل استخدام القوة العسكرية يجري كما ينبغي، أي كملجأ أخير فحسب؟ (4) هل للتدخل فرصة معقولة بالنجاح؟ و(5) هل الفائدة التي تحققت تبرّر الأذى الذي حصل جرّاء التنفيذ؟ أمّا ما يتعلق بالمسألة الثانية jus in bello فإن

الأسئلة التي ترتبط بها هي: (1) هل يتمتع الأبرياء من غير المقاتلين بحماية كافية من الأذى أثناء التدخل القادم؟ و(2) هل يتلاءم حجم القوة العسكرية المستخدمة مع مقاصد التدخل الذي يفترض أن يجري؟[30]. لقد كان قصد الأساقفة إيجاد شروط أو تصنيفات يجري في إطارها نقاش أخلاقي مسؤول حول التدخل الإنساني الذي يمكن أن يجري. لقد أدركوا الخطر في إقرار النقاش حول التدخل ضمن أصناف أو درجات «عقيدة الحرب العادلة»: وهو أن الزعماء والمواطنين قد ينفذون تلك الدرجات على نحو انتقائي لتبرير مواقف توصلوا إليها لأغراض أخرى. وهم يحذّرون من ذلك مبينين أن الفئات المختلفة في المسألتين المشار إليهما آنفاً، والمفهومة جيداً، تضع إطاراً لطرح أسئلة، وليس مفعولاً آلياً للوصول إلى اليقين، فضلاً على التبرير فيما يتعلق بالنزاهة الأخلاقية للتدخلات العسكرية. والحق أنه حتى النظرة العجلى إلى المسائل التي تتطلبها «عقيدة الحرب العادلة» تظهر أن تقدير الموقف الأخلاقي لأي تدخل عسكري ليس بالمسألة السهلة. وقد يحتاج المرء إلى أن يتساءل، مثلاً، عن التدخل في كوسوفو: هل كان المقاتلون الأبرياء محميين جيداً؟ وهل كانت الوسائل العسكرية المستخدمة تتناسب مع الهدف الذي تحقق؟ من الواضح أن حلف الناتو اتخذ إجراءات استثنائية في هذا الشأن. ولكن هل نجحت تلك الإجراءات؟ وهل كانت النتيجة بناء على ذلك **مبررة أخلاقياً**؟

عندما نقرأ بيان الأساقفة يتجلى لنا بوضوح أنهم حتى هم لا يستطيعون الفرار من نتائج المسالك الأخلاقية العمياء، فهم بشر أيضاً يمكن أن يستاءوا ويندفعوا إلى البحث عن الإنصاف بأساليب قد تبدو مجانبة لفئات «عقيدة الحرب العادلة» التي يأملون في الترويج لها. ويستشهد الأساقفة، على سبيل المثال، بصورة إيجابية، ببيان البابا جون بول الثاني:

... (عندما) يتعرض السكان لهجمات معتد ظالم فليس من حق الدول أن تقف موقف «اللامبالاة». من الواضح أن واجبها تجريد المعتدي من سلاحه

إذا لم تنجح سائر الوسائل الأخرى. إن مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية... لا يرفع ستاراً تجري وراءه أعمال التعذيب والإجرام[31].

هذا البيان يستكشف الغيب على نحو مهيب، لأنه جاء قبل عدة أشهر من المذابح الجماعية التي قام بها الهوتو ضد التوتسي في رواندا، في ربيع سنة 1994. وتحذيرات البابا لم يُصغ إليها في رواندا حقاً، حيث بدت عدة دول ومن ضمنها الولايات المتحدة تستخدم مبدأ عدم التدخل «كستار» لعدم القيام بأي شيء.

ومن الصواب أن نتساءل عما كان يمكن أن يحدث لو لقيت وصايا البابا آذاناً صاغية، آخذين بالحسبان حجم وسرعة البرنامج المنظم للمظالم في رواندا ـ قرابة مليون قتيل في أقل من ثلاثة أشهر. هل كانت حملة القصف الجوي على نمط قصف كوسوڤو كافية للحيلولة دونها أو إيقافها؟ نحن نعتقد أن الجواب الأكثر احتمالاً هو لا. هل كانت القوة الجوية التي تساند غزواً جوياً لرواندا لتوقف المذبحة الجماعية؟ نعتقد أن هذا مشكوك فيه. على أية حال لم تكن أية قوة من هذا النوع متوفرة أو يمكن أن تتوفر في الوقت المناسب[32]. كم هو حجم قوة الغزو الضرورية للحيلولة دون المذبحة أو تقليصها بدرجة كبيرة عبر غزو محمول جواً (إذا وضعنا جانباً، لبرهة، المسألة العملية الدقيقة: من أين تأتي هذه القوات)؟ من الصعب أن نجد جواباً.

ما هي النتيجة المحتملة لحرب تخوضها قوات أجنبية قتالية طارئة في وسط إفريقية؟ وعند استخدام القوة الجوية والوسائل الأخرى المتاحة، من حيث المبدأ، الموضوعة تحت تصرف قوة تدخل كهذه، كم سيُقتل من الرواندِيين، ومن الهوتو والتوتسي على حد سواء؟ وكم سيكون عدد اللاجئين نتيجة لذلك؟ وكم عدد الرهائن الذي سيحتفظ به؟ وكم من الوقت نفترض أن تكون مثل هذه الحرب مقبولة للحكومات التي أرسلت قواتها، في ضوء الحاجة

الملموسة لتكبد خسائر جسيمة في الأرواح نتيجة لإخضاع المتطرفين الهوتو ونزع سلاحهم؟ بضعة أيام؟ بضعة أسابيع؟ بضعة أشهر؟ وإذا ما أخفقت فكم سيكون تأثير ذلك على رغبة المجتمع الدولي في التدخل في معمعة مآسٍ مشابهة في المستقبل؟ البابا يؤكد أنه من **واجبنا** أن نتدخل في مثل هذه القضايا. وحتى في حالة رواندا، ليس من الواضح تماماً أن محاولة لتحقيق هذا «الواجب» ستؤدي إلى نتيجة مُرضية أخلاقياً. بل إن العكس صحيح أيضاً: فمن الواضح أن عدم التدخل غير مُرضٍ أخلاقياً.

وهكذا نعود ثانية إلى أحد مسالك ناغيل الأخلاقية العمياء. وهو يقول: «إن المعضلة الأخلاقية في بعض أوضاع الأزمة ستكون حادة، لأنها ستظهر أن أي اتجاه للعمل أو عدم القيام بعمل سيكونان غير مقبولين لسبب أو لآخر»[33]. لنلاحظ أن ناغيل لا يقول إن على المرء في مثل هذه الحالات أن يختار «الأقل سوءاً». إنه يقول إننا سنجد جميع الاتجاهات المتوفرة للعمل أو عدم القيام بعمل **غير مقبولة**، لأن أي عمل يخطر في الذهن بغية التدخل للحيلولة أو التخفيف من مأساة من المحتمل جداً أن يتطلب منا أن نقوم تماماً بما يجب تجنبه، وهو ما يجب عدم القيام به مطلقاً، وهو غير أخلاقي. والإبادة الجماعية في رواندا في نيسان / أبريل 1994 هي تجسيد لهذا. قد يكون من المرغوب فيه بالطبع وقف الاقتتال العرقي والطائفي كالذي يصفه، وكما حدث في رواندا. ولكن عند محاولة القيام بذلك هل ستدمر رواندا ذاتها؟ هل يؤدي الإخفاق في رواندا إلى كوارث إنسانية أسوأ في مناطق أخرى؟

واستنتاج ناغيل لا يبعث على الراحة؛ إذ يقول: «نظراً للقيود المفروضة على تصرف الإنسان، فمن السذاجة أن نفترض وجود حل لكل مشكلة أخلاقية يواجهنا بها العالم. لقد عرفنا دائماً أن العالم مكان سيِّئ. ويبدو أنه قد يكون موئلاً للشر أيضاً»[74]. وكما أدرك نيبور فإن المجابهة مع الشر ستفرز بالضرورة

خطيئة لأن «القوة لا يمكن أن تمارَس بدون أخطاء. . . حتى عندما تحاول أن تخضع نفسها للمعايير الدولية وتضع نفسها تحت إشراف مجموعة دولية محدثة»[35].

الاعتراف بهذه الحقائق الحياتية ذو صعوبة مزدوجة بالنسبة إلى الأمريكيين الذين يميلون إلى الانتشاء بقيادتهم لقوى الخير التي انتصرت على قوى الشر في الحرب الباردة. إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، خلافاً لأوروبا وإفريقية وآسيا، قد خلت من نزاع مسلح واسع النطاق منذ الحرب الأهلية الأمريكية قبل قرن ونصف تقريباً. فلا يوجد أمريكي على قيد الحياة اليوم يتذكر ظروف النزاع والاقتتال الجماعي الذي حصد أرواح قرابة 600 ألف أمريكي، ولا جواب الجنرال وليام ت. شيرمان عمدة أتلانتا الذي رجاه أن يُبقي على سكان المدينة المدنيين. وكان جواب شيرمان الموجز، قبل أن يأمر بحرق المدينة بكاملها، أن «الحرب قسوة لا تستطيع أن تخفف منها»[36].

توصيف توماس ناغيل للشر، كما أقر الفيلسوف السياسي مايكل ولزر Walzer، مربك جداً، وخاصة بالنسبة إلى القادة السياسيين والعسكريين الذين تقع على أكتافهم بصورة حتمية معظم المسؤولية عن اتخاذ قرار التدخل أو عدمه[37]. ويلاحظ ولزر أن هؤلاء هم الذين يتحملون النصيب الأكبر من الذنب عن الخيارات التي يتخذونها. ويوافق ولزر، بعد ناغيل ونيبور، على أنه مهما كانت الخيارات، سيكون الخطأ موجوداً ـ ولسبب معقول.

يقول ولزر:

حيثما لا يوجد خطأ ستكون القرارات أقل إيلاماً. وهي لا تثبت مصداقيتها إلاً خلال القبول بالمسؤولية عن تلك القرارات والابتعاد عن العذاب. النظرية الأخلاقية التي جعلت حياتهم أسهل، أو التي أبعدت الأزمة عن الباقين منا. . سوف تتجاوز. . أو تقمع واقع الحرب[38].

وسواء أكان ذلك عدلاً أم لا، فإن هذا العبء من المسؤولية هو حقيقة حياتية بالنسبة إلى أولئك الذين يسعون إلى تحقيق الالتزام الأخلاقي بتقليص الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين.

حتى مع هذه الحقيقة قد يكون من الصعب أن نحكم ما إذا كان التدخل مُبرراً. وقد اعترف الصحفي والباحث في جامعة أوكسفورد تيموثي غارتون آش منذ مدة قريبة أن الإجابات على الأسئلة الأساسية المتعلقة بكوسوڤو تبقى مُغمغمة وزئبقية. لماذا رفض سلوبودان ميلوسيڤيتش شروط الناتو وقام بتطهير عرقي للألبان في كوسوڤو؟ وفقاً لغارتون آش فإن «الحقيقة هي أننا ببساطة لا نعرف لماذا تصرف ميلوسيڤيتش، مع دائرة مستشاريه وأتباعه المقربين الضيقة، على هذه الشاكلة»[39]. ونتساءل بالطريقة ذاتها لماذا رضخ ميلوسيڤيتش في النهاية؟ ويستنتج غارتون آش ثانية: «نحن لا نعرف حقاً ما الذي طرأ على تفكير ذلك العقل المسموم والحذر»[40].

غارتون آش مراقب ماهر للشؤون السياسية في وسط أوروبا. ومع هذا نحن نرى أن العبارات التي يتوجه بها إلى هذه المسائل الأساسية تكشف عن افتقار لتقدير الطريقة والغاية للقصف الشامل الذي يفعل فعله في الناس المرغمين على العيش تحت قصف القنابل. ونحن ليس لدينا أي ميل للدفاع عن ديماغوجي انتهازي مثل ميلوسيڤيتش. ولكن وصفه بأنه شيطان ذو «عقل مسموم» لا يساعدنا على فهم تحدي غالبية المواطنين الصرب للناتو، مع أن كثيراً منهم كانوا يحتقرون ميلوسيڤيتش قبل بدء عمليات القصف. إن ردود أفعالهم على التدخل تعبير عن كرامة وطنية جريحة، عن حقيقة أن الحرب كانت تستهدف بلادهم، وتستهدف طبيعتها وحدودها، وما إذا كانت ستستمر؛ كما تعبر عن تكاتف أفراد الشعب عندما يكونون في مواقف حرجة، مهما كانت آراؤهم الشخصية في قيادتهم السياسية.

أولئك الذين يتدخلون، كما فعل «الناتو» في كوسوڤو، سوف يواجهون

باستمرار هذه المواقف ـ التي ليست غريبة جداً عن خبرتهم وتجربتهم. والفشل في أخذ هذا الانفصام في اعتبارهم سيؤدي إلى عاقبة لا أخلاقية، لا تبرر فيها الغايات الوسائل. وهذا مجرد رأي لتجنب التدخل عندما يستدعي الموقف ذلك. إنه بالأحرى تحذير لأولئك الذين يباشرون التدخل لتصحيح خطأ شنيع بأن عاقبته الأخلاقية أبعد ما تكون عن النية في القيام بما هو جيد وصائب. وعلى المرء أن يتساءل كم من الشرور ينبغي أن ترتكب لتحقيق الخير. إن عدم انتباه «الناتو» الكافي إلى هذه الجوانب «الشريرة» للتدخل قد أشار إليه غارتون آش في معرض انتقاده لتدخل الناتو. ومع أن الاستعارة علاجية أكثر منها أخلاقية، فإن الهدف متماثل. فهو يستخلص: «من الممكن أن يكون ما قام به الناتو هو المرض الذي ادعى أنه يشفيه».

الضغط المتعدد الأطراف

قلنا في الفصل الأول إنه باستثناء الرد على هجوم مباشر على الأراضي الأمريكية يجب على الولايات المتحدة ألاً تستخدم القوة العسكرية منفردة. هذا هو واجبنا المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين. نناقش الآن وسائل تنفيذه لتقليص الاقتتال بين الجماعات (الدول) المختلفة.

> إليكم طريقتنا في الضغط (أو الإلزام) المتعدد الأطراف لتقليص الاقتتال الجماعي: على الولايات المتحدة أن تمارس «حالة اعتدال» في الإلزام المتعدد الأطراف. فالتدخلات الفردية مستبعدة ومحرمة بدون استثناء. ولما كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة ذات القدرة العسكرية الحقيقية والعالمية على الوصول إلى أي مكان فمن المطلوب منها أن تأخذ مركز القيادة في التنفيذ، في حالات كثيرة من التدخل العسكري لوقف الاقتتال الجماعي. وعليها الاضطلاع بذلك تحت مظلة مجلس

الأمن، أو المنظمات الإقليمية المناسبة مثل حلف «ناتو»، أو منظمة الدول الأمريكية OAS، أو «منظمة الوحدة الإفريقية» OAU. ولا يجب على الولايات المتحدة في أية حال أن تقرر التدخل منفردة. فزعماء الولايات المتحدة لا يعلمون كلّ شيء، وإن كانوا يتصرفون أحياناً كما لو كانوا كذلك. إن الحكمة والمعرفة بالشؤون المحلية عنصران ضروريان لنجاح أعمال التدخل، وقد يكون لدى الآخرين من ذوي الاهتمامات المشابهة إحاطة أوسع من الأمريكيين. والتدخل العسكري عمل خطير جداً، وعلينا أن نطبق المبادئ الديموقراطية التي نعتنقها عن طريق إخضاع معتقداتنا وميولنا إلى مراجعة دقيقة كحلفاء متماثلين فكرياً يحملون قيماً واهتمامات متشابهة.

في كتابنا الصادر سنة 1999 «جدل بلا نهاية: في البحث عن إجابات حول مأساة ڤيتنام»، أدرجنا ما اعتقدنا أنها الدروس الأساسية لحرب ڤيتنام للقرن الحادي والعشرين. وحاولنا أن نستخلص بعناية الدروس التي يمكن أن تطبق على نطاق واسع، على أي نوع من النزاعات المسلحة في دولة أو أكثر عبر حدود غيرها. ويقدم لنا أحد هذه الدروس، الأساس لإلزام متعدد الأطراف لتقليص الاقتتال الجماعي. وفي تحليلنا لعملية اتخاذ القرار الأمريكي بشأن التدخل في ڤيتنام يتضح لنا كم كان كثير من الافتراضات الأمريكية والأفكار والأحكام والحسابات أخطاء فادحة أدت إلى أمركة الحرب ـ على مدى ولاية خمسة رؤساء من كلا الحزبين السياسيين الكبيرين (ترومان، أيزنهاور، كينيدي، جونسون، نيكسون). وكذلك كان من الواضح أن كثيراً من هذه الأخطاء، بل معظمها، كان من الممكن تصحيحها لو أن الولايات المتحدة استشارت جدياً الدول الأخرى المعنية على نحو مشابه، ولكنها أكثر معرفة، ولو أنها استمعت

بذهن منفتح إلى انتقاداتها، وأدرجت وجهات نظرها في عملية اتخاذ القرار الأمريكي. لقد كانت مأساة ڤيتنام، من عدة وجوه، مأساة الانفراد الأمريكي. لهذا السبب نستنتج أن القوة الأمريكية ينبغي أن تستخدم «في سياق اتخاذ قرار جماعي فقط»[42].

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعرض قوي للتعددية: فقد قادت الولايات المتحدة، بتفويض من مجلس الأمن، قوة متعددة الجنسيات لطرد العراقيين من الكويت في حرب الخليج في بداية سنة 1991. ودَفَع نجاحُ «عملية عاصفة الصحراء»، الكثيرين إلى التكهن بإمكانية بناء نظام عالمي جديد، أي نظام تقوده الولايات المتحدة بدون إنذار، يمكن أن يصبح قاعدة للتدخلات العسكرية. وإليكم ما قاله المؤرخ جون لويس غاديس Gaddis من جامعة ييل الذي بدا متفائلاً في مقالة نشرها في مجلة «فورين أفيرز» (الشؤون الخارجية) عن نتائج حرب عاصفة الصحراء:

أخفقت رؤية ودرو ويلسون في العمل الدولي الجماعي لمقاومة العدوان في أن تتحقق عملياً بين سنتي 1919 ـ 1920 بسبب استرضاء أوروبا والانعزالية الأمريكية. وأخفقت ثانية بعد سنة 1945 بسبب الخصومات بين الدول الكبرى التي أفرزت الحرب الباردة. لا يوجد أي من هذه الصعوبات اليوم. ولدى العالم فرصة ثالثة لإعطاء خطة ويلسون التجربة العادلة التي لم تحظَ بها أبداً. . . وذلك بالعمل تحت سلطة الأمم المتحدة ـ وليس بالعمل الفردي للولايات المتحدة[43].

تحدث الرئيس جورج بوش في أعقاب حرب الخليج عن قدوم «نظام عالمي جديد». ووصف أنتوني ليك Lake، مستشار الأمن القومي لخليفة بوش، بيل كلينتون، السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة لدى إدارة كلينتون بأنها «توسيع للويلسونية» استهدفت توسيع الديمقراطية والتجارة الحرة، وحماية حقوق الإنسان وتشجيعها[44].

لقد كانت لحظة تفاؤل لصانعي السياسة الخارجية الأمريكيين الذين تساءلوا عما إذا كانت رؤية ويلسون، التي تأخرت كثيراً، يمكن أن تصبح حقيقة. هل سيتحرر مجلس الأمن أخيراً بعد الحرب الباردة من قيوده ويشرع في تحقيق حلم ويلسون، بقيادة الولايات المتحدة، ولكن بصورة متعددة الأطراف حقاً، بقوة شرطة عالمية؟ كثير مما سعى ويلسون إلى تحقيقه وأخفق فيه بدا ممكناً في الأشهر التي تلت مباشرة حرب الخليج. وقد وصف الفيلسوف السياسي مايكل ج. سميث من جامعة فرجينيا بصورة تصويرية تلائم وصف هذه المرحلة من 1991 إلى 1993 بأنها «الشعور بالغبطة لأداء العمل السليم» فيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف بزعامة الولايات المتحدة، التي كانت أشبه بصورة «الشرطي الملكي الكندي» في أفلام الكرتون، الذي كان يجول بفرسه باستمرار ليضع كل شيء في نصابه[45].

أيّ فَرْق يصفه عقد من الزمن! نحن ندخل القرن الحادي والعشرين دون أن نتوقع تحقق حلم ويلسون، ولكن شبح ويلسون يطاردنا ـ بسبب الفشل مرة أخرى في تحقيق جماعية فعالة، إضافة إلى الادعاءات المتنافسة المتعلقة بتقرير المصير والنزاعات العرقية والطائفية التي أخفق المجتمع الدولي مراراً في حلها. يبدو مما حدث أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ارتكبت خطأ يسميه علماء النفس المختصون **التعميم الزائد** Overgeneralization. لقد راقبوا نتائجَ حرب الخليج، وافترضوا (ربما ليس عن وعي دوماً) أنها أنموذج النزاع في القرن الحادي والعشرين، وعمموا هذه الاعتبارات على أن المستقبل يبدو وردياً حقاً للتطبيق الفعال للقوة المتعددة الأطراف. ولكن كثيراً من الصفات المميزة لحرب الخليج لم تتكرر في النزاعات الجماعية التالية. والحق أن حرب الخليج كانت مثالاً لما يبدو صيغة نادرة للنزاع: حرب عدوانية تقليدية لاختراق الحدود من جانب دولة ذات سيادة باتجاه دولة أخرى، والأكثر من ذلك أنها حرب بدت تهدِّد المصالح الحيوية للديمقراطيات الغربية القوية والغنية ـ وهذه المصالح هنا هي نفط الخليج.

يُعتبر ديڤيد ريف Rieff واحداً من أكثر المراقبين إطلاعاً في الغرب على هذا التغير الواسع في المواقف تجاه إمكانات تعددية الأطراف. وهو يلاحظ في مقالة نشرت في أيلول/ سبتمبر سنة 2000 أنه «بعد الصومال والبوسنة، وبعد رواندا وكوسوڤو، بدا التفاؤل المندفع في أعقاب الحرب الباردة مباشرة مشابهاً إلى حد بعيد لسذاجة تأكيد ودرو ويلسون سنة 1918 أن الحرب العالمية الأولى قد أضحت «الحرب التي تنهي كل الحروب»[46]. في عصر ويلسون وفي عصرنا ثبت أن إيقاف الاقتتال الجماعي داخل حدود الدول مشكلة لا يمكن حلها فعلاً من جانب عناصر خارجية.

ثمة أسباب كثيرة لهذا. فأولئك الذين يأخذون التدخل على عاتقهم، عليهم أن يتجاوزوا أولاً التسليم التقليدي القوي لصالح سيادة الدولة. إضافة إلى ذلك فإن أعمال التدخل بهدف إيقاف العنف الجماعي ينبغي أن تبرِّر القيم أكثر مما تبرر مصالح الدولة. والتحالفات بين الدول ينبغي أن تُجمع على التمسك بمثل هذه القيم. بيد أن الصعوبة الكبرى؛ أي الصعوبة التي تستوقف الراغب المحتمل في التدخل للتوقف عند الحافة، هي ضرورة الاقتتال الجماعي الذي أُطلق عنانه في نهاية الحرب الباردة. إن الدخول إلى ميادين القتال في الصومال، أو رواندا، أو البوسنة، أو سيراليون معناه أن نشاهد مستوى من تحقير الإنسان للإنسان لا يستطيع أن يستوعبه إلاً قلة في الغرب، فضلاً عن أن يجدوا حلاً له. وطوال فترة النزاعات الجماعية لما بعد الحرب الباردة كان موقف الحكومات والجمهوريات الغربية ضرباً من تجنب رد الفعل ضد القتل. وإن الخوف الذي جذبهم إلى **فكرة** التدخل الإنساني قد جعلهم أيضاً يرتدّون عن ذلك، عندما حان الوقت، كما قال جيم هوغلاند من «الواشنطن بوست»، «للتهيّؤ أو السكوت»[47]. ويلاحظ هوغلاند باستغراب أن كثيرين في الغرب يرفضون «السكوت» عن التزاماتهم الأخلاقية العميقة تجاه إيقاف الاقتتال، إلاً أنهم في الوقت نفسه يرفضون «إعداد» الأموال والقوات والأسلحة المتقدمة من أجل العمليات التي تتطلب النجاح.

يستخدم ديڤيد ريف استعارة آسرة لتصوير تطور استجابة الغرب تجاه الاقتتال الجماعي. فوفقاً لريف يعكس هذا التطور بوضوح خطة إليزابيت كابلر روس الخاصة بالمراحل الخمس للتعامل مع الموت: الرفض، والغضب، والمقايضة، واليأس، والتسليم... متوصلاً إلى نتيجة مفادها «أنه لا يمكن أن يتحقق إلاّ اليسير إلاّ في حالات قليلة نادرة»[48]. وهذا يشبه كثيراً ما يدعوه مايكل ايغناتيف «إغراء الاشمئزاز الأخلاقي» الذي يأتي من «عجز العاطفة» الذي «يمثل اشمئزازاً شديداً من عجز المجتمعات التي تتلقى المساعدات عن القيام بأي شيء لمساعدة نفسها» من دوافعها الإجرامية[49]. مثل هذا الموقف، كما يشير ايغناتيف، يعادل موقف «دع الوحوش يقضي بعضها على بعض»، ما دام أن هذا ما يبدو أنها تريده على أية حال[50].

نشعر بالأسف إزاء وصول هذا إلى درجة الموقف السائد في الولايات المتحدة والغرب تجاه الاقتتال الجماعي (كما شعر بذلك كل من ريف وإيغناتيف). ومن غير المقبول مطلقاً اتخاذ سياسة، رسمية أو غير رسمية، بالوقوف موقفاً سلبياً في الوقت الذي تقوم فيه جماعات من البشر بذبح بعضهم بعضاً بأعداد هائلة بسبب خلافات عرقية، أو دينية، أو حق تقرير المصير. وقام ستانلي هوفمان Hoffmann من جامعة هارڤرد بنشر تحذير من خطر هذا النوع من اللامبالاة في أعقاب الكوارث في رواندا ويوغوسلاڤيا السابقة. «لا مبالاة بدول بعيدة لا نعرف عنها شيئاً»، كما قال هوفمان مستشهداً برد فعل رئيس الوزراء البريطاني نيڤيل تشامبرلين الذي يدعو للشفقة تجاه غزو ألمانيا النازية لتشيكوسلوڤاكيا[51]. ويحذر هوفمان من اتخاذ الموقف السلبي، و«القبول» بمثل هذه الفظائع لأن ذلك «سيكون موقفاً شنيعاً من الناحية السياسية وفضيحة أخلاقية»[52].

إن إقناع الجماهير الغربية بحكمة ـ فضلاً عن ضرورة ـ الفعالية الإيجابية الجماعية يحتاج بالطبع إلى زعامة. والحق أن الزعامة ذات المستوى الرفيع

تتطلب أن تعطي الإرشادات والإيحاءات، وأن تداهن، وأن تقرر بحكمةٍ ما ينبغي القيام به فيما يتصل بالتدخلات العسكرية. وفي الولايات المتحدة، ثمة حاجة خاصة إلى زعامة قوية وحكيمة لإقناع الجهاز السياسي بفضائل العمل الجماعي، الذي إذا ما تُرِكَ لوسائله الخاصة فإنه سيتأرجح بشدة ما بين الحماسة الفردية من جهة، والانعزالية التي تدعو للاشمئزاز أخلاقياً من جهة أخرى. بعبارة أخرى نحن ندافع عما يسمًّى «زعامة العمل الجماعي»، أي العمل الجماعي الهادف والفعال، والذي يؤدي إلى الفعل. هذا الموقف يعارض موقف «الإمَّعة؛ أي أنا أذهب إذا ذهبتَ». وهذا نمط من العمل الجماعي هو في واقعه جبن وتخاذل عن العمل[53].

تتمتع المقاربة الجماعية الشاملة في التدخل بأربع مزايا على الأقل بالمقارنة مع الانفراد الأمريكي التقليدي: (1) أنها شرعية، (2) مؤسساتية، (3) حسية (4) واعية. بهذه المزايا نحن نشير إلى نتائج العمل الجماعي التي تبدو لنا أنها تقلص من خطر التدخل الكارثي الذي ينجم جزئياً أو كلياً عن سوء الاطلاع على المعلومات، أو الافتقار إلى المؤسساتية، وسوء التقدير أو/ وسوء الحسابات.

هناك أولاً المزايا **القانونية**. فوفقاً للخبراء المختصين بالقانون فإن التدخل العسكري الجماعي أو المتعدد الأطراف يخضع في بعض الأوضاع، إلى عقوبة القانون الدولي. فمع التسليم الكامل بسيادة الدول الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا الميثاق يحتوي على تحذير مهم، حسبما جاء في المادة 2(7) من الميثاق: لا شيء في هذا الميثاق يخوِّل الأمم المتحدة بالتدخل في شؤون تعتبر خاضعة للقوانين الداخلية لأية دولة أو تتطلب من الأعضاء أن يخضعوا مثل هذه المسائل للتسوية بموجب هذا الميثاق؛ ولكن هذا المبدأ لا يتعارض مع تطبيق إجراءات ملزمة بموجب الفصل السابع[54].

يتضمن التحذير الوارد في الفصل السابع «تهديدات للسلام، وخرقاً

للسلام، والأعمال العدوانية»[55]. ووفقاً لما يقول لوري فيسلر دامروتش من جامعة كولومبيا، مدرسة الحقوق، «ثمة تحذير مسهب من مناشدة قوى مجلس الأمن الرد على «تهديدات للسلام». . . حتى لو كان النزاع لا يشتمل على عناصر خرق للحدود. والفرق ملحوظ بين العمل الفردي والعمل الجماعي»[56]. وتوافِق آن ماري سلوتر بيرلي، من مدرسة الحقوق في جامعة هارفرد على ذلك، مُلاحظةً أننا ندخل القرن الحادي والعشرين وسط «تحول في نمط النزاع» من حروب داخل الدولة إلى عنف جماعي. «ومع تحول النمط»، فإنها تؤكد أن «النظام القديم (لعدم التدخل) قد امتد ليشمل التحول»[57].

استناداً إلى هذه الاعتبارات نستخلص الاستنتاجات التالية:

التدخل الفردي محظور بوضوح بموجب القانون الدولي؛ ومن الممكن فرض عقوبة التدخل الدولي بصورة شرعية، إذا كان مستوى العنف الجماعي كبيراً بحيث ينجم عنه «تهديدات للسلام» في المناطق المجاورة أو كارثة إنسانية أو كلاهما. وفي أي من الحالتين لا بد من اتخاذ عقوبة قانونية مناسبة من جانب مجلس الأمن أو منظمة إقليمية مناسبة. وإضافة إلى ذلك فإن الأفضلية دوماً للعمل وفقاً للقانون الدولي، الذي يحتوي على مبادئ سلوكية تمثل خيطاً مهماً في نسيج الحضارة التي تربط المجتمعات الإنسانية فيما بينها.

ثانياً، تصبح المزايا **التأسيسية** مهمة حقاً لأولئك المتمسكين بدقة بالمقاربة الجماعية. فأي تدخل جماعي ينبغي أن يُنفَّذ عن طريق منظمة جماعية أصيلة ذات سلطة ملائمة لإجراء التدخل بوصفها ممثلة لرغبات دول العالم، أو على الأقل دول المنطقة التي يحدث فيها الاقتتال الجماعي. والمرشح الأول لإقرار أي تدخل عسكري كهذا، بالطبع، هو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خلال الحرب الباردة قُيِّدت صلاحيات مجلس الأمن بشدة بسبب المواجهة الإيديولوجية بين الأعضاء القياديين البارزين. وخلا حالات نادرة

كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تقف، كما هو متوقع، في صف واحد تجاه قضية من القضايا، في حين يقف الاتحاد السوفييتي والصين (بعد أن حلَّت حكومة بكين محل تايوان سنة 1971) في الجانب الآخر. وكان أمل الكثيرين أن يصبح مجلس الأمن، بعد نهاية الحرب الباردة، قادراً على العمل بحرية وفعالية أكبر بصفته حَكَماً ومنفِّذاً لأعمال التدخل المقترحة لوقف الاقتتال الجماعي.

ومع هذا رأى معظم المراقبين أنه خلال ولاية الأمينين العامين للأمم المتحدة اللذين شغلا معظم فترة ما بعد الحرب الباردة، وهما بطرس بطرس غالي وكوفي أنان، لم يثبت مجلس الأمن أنه كُفْء لهذه المهمة. وهذا يصحّ خصوصاً فيما يتعلق بالصعوبات في التعامل مع ما أسماه بطرس غالي «ثقافة الموت» ـ أي ميادين الاقتتال حيث تندفع المجموعات المتحاربة من المواطنين تحرضها بالدرجة الأولى الرغبة الملحة في أن تصفِّي إحداها الأخرى تماماً[58]. وقال بطرس متفجعاً في تموز/يوليو 1995: «نحن لا يحق لنا أن نتدخل من جانب واحد. فميثاق المنظمة لا يسمح بذلك»[59]. وقد أطلق أنان على هذه المشكلة اسم«أزمة ما يسمى بالتدخل الإنساني»، حيث يقف مجلس الأمن مشلول الحركة، بسبب احترامه للاستقلال الوطني وعدم الانحياز إلى أي طرف، على الرغم من خوفه الكامل من الاقتتال ونتائجه التي تحضّ على إيقافه[60]. وهكذا ظلَّت هذه المعضلة طويلاً، في حالة ما بعد الحرب الباردة، غير قابلة للحل، وفاقم من خطورتها سلطة الڤيتو (حق النقض) المستخدمة من قبل أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين ـ وعدم وجود من يمثلها مع بداية القرن الحادي والعشرين.

إن الأمثلة على عدم فعالية مجلس الأمن كثيرة. والولايات المتحدة المضطربة من إخفاقها التام في التدخل سنة 1993 في الصومال، لم تكن ترغب أن تورِّط نفسها في رواندا مع بداية ربيع 1994، وقد ساعد تحفظها على إحباط الجهود للتدخل هناك في حينه. وأما ما يتعلق بكوسوڤو سنة 1999، فقد كانت

الولايات المتحدة وشركاؤها في حلف «ناتو» مقتنعين بأن روسيا والصين سوف تستخدمان حق النقض تجاه أيّ تدخل عسكري مقترح يستهدف يوغوسلافيا، وهذا ما جعلهم يستبعدون الأمم المتحدة كلياً، مقتنعين بأن موافقة الناتو كافية. ولكن كما يلاحظ كوفي أنان: «لا يجوز أن يكون الخيار بين وحدة «المجلس» وعدم التصرف إزاء إبادة جماعية ـ كما هو الحال في رواندا ـ وانقسام المجلس، عن طريق عمل إقليمي كما كان الحال في كوسوفو»[61].

ولكي يكون مجلس الأمن المؤسسةَ المسؤولة عن مثل هذه التدخلات، فإنه يحتاج إلى إصلاح شديد. وعلى الولايات المتحدة أن تضطلع بدور القيادة في إعادة تشكيل وإعادة تنشيط مجلس الأمن. وعليها أن تشجِّع على توسيع مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلاً للعالم في القرن الحادي والعشرين، الذي يختلف عن العالم الذي انبثق من الحرب العالمية الثانية، عندما تأسست «الأمم المتحدة». وينبغي أيضاً تأكيد إلغاء حق النقض (الڤيتو) للدول الأعضاء. ومثل هذه الإصلاحات يجري استعراضها في قسم لاحق من هذا الفصل تحت عنوان: «برنامج لإنقاذ وإحياء السلام في الدول المخفقة».

نحن نعتقد أيضاً أنه كلما أسرعت الولايات المتحدة بالشروع في العمل بهذه الطريقة الجماعية بصورة دقيقة، ازدادت سرعة وضع قواعد جديدة للتدخل ـ أي القواعد التي تلائم المرحلة الجديدة لدول مخفقة تتصف بالدرجة الأولى بمستويات غير مقبولة من العنف والاقتتال الجماعي. وقد وصف ستانلي هوفمان الوضع في مطلع القرن الحادي والعشرين بأنه أشبه بوباء مرضي. وكتب يقول: «تَعَلَّقْنا بفكرة السلام بوصفها القاعدة التي أدَّت بالدول إلى عدم الحراك حتى تَحطُّم هذه القاعدة». ويضيف: «بدلاً من ذلك كان علينا أن نقبل المرض باعتباره قاعدة، بحيث تصبح التحركات ضرورية لاحتواء تلك الأمراض»[62]. هذا هو الهدف النهائي: مؤسسة جاهزة، وراغبة، وقادرة على

الحيلولة دون الاقتتال الجماعي، وكذلك على احتوائه والقضاء عليه. ولكن مجلس الأمن غير قادر على تحقيق هذا بسلطته الحالية، وقواعد التصويت فيه، وموارده.

ثمة صنف ثالث من فوائد العمل الجماعي ندعوه **الإدراك الحسي**. تحتاج الولايات المتحدة بإلحاح إلى أن تشرع في مقاومة الفكرة الشائعة في العالم كله وهي أنها أصبحت «قوة عظمى شريرة»[63]. ونجد دول العالم النامي مُجمعة حقاً على الارتياب فيما تعتقد أنه التوجهات الأمريكية للهيمنة ثقافياً، وسياسياً، وعسكرياً. وقد يقول بعضهم إن هذا لا قيمة له من جانب الصغير، والضعيف، والفقير - وأن من طبيعة السياسة الدولية أن يفرض القوي إرادته على الضعيف. هذه وجهة نظر مدرسة الواقعيين، المغرمين بالاقتباس من أفكار ثيوسيديدس المتعلقة بالمجابهة بين الأثينيين وسكان ميلانو في اليونان القديمة. فقد وجه الأثينيون إنذاراً إلى سكان ميلانو الذين هم أضعف منهم كثيراً، بعد تمرد ضد سلطة أثينا: أن يقاتلوا حتى الفناء أو يستسلموا. وردَّ سكان ميلانو بأنهم كانوا يقاتلون في سبيل حريتهم، وهذا ما ردَّ عليه الأثينيون بالقول: «القوي يفعل ما تمكنه القوة من فعله، والضعيف يقبل بما يجب عليه أن يقبل»[64]. بمعنى آخر إن الكلمة للقوة وليست للرأي الصواب.

بيد أن العلاقات الدولية لم تعد بسيطة كما كانت أيام الإغريق القدامى، فالقوة الآن تقاس بوسائل عدة تختلف عن القدرة العسكرية البحتة. فاليابان مثلاً قوة كبرى على المسرح الدولي، رغم أن قدرتها العسكرية غير متطورة. والأوضح من ذلك، أن القوة التي تستخدمها الولايات المتحدة هي غالباً «قوة ناعمة» بمؤسساتها الثقافية، والاقتصادية، والسياسية والتقاليد ذات النفوذ الهائل في جميع أنحاء العالم[65]. وتوجهات أمريكا الانفرادية ذات اهتمام خاص بالدول الصغيرة التي يمكن أن تعتبر هي أيضاً في يوم ما هدفاً لتدخل أمريكي منفرد. ومع هذا فإن الدول الصغيرة والفقيرة ليست وحدها التي ترتاب في الولايات المتحدة. فحلفاء أمريكا غالباً ما يشعرون الشعور ذاته، وخاصة

فرنسا. فقد أشار وزير الخارجية الفرنسي هيوبير ڤيدرين Védrine إلى الولايات المتحدة على أنها «قوة مفرطة»، وبلد قرَّر أن يمحو جميع آثار الجماعية الثقافية واللغوية[66].

ينبغي أن تهتم الولايات المتحدة بمثل هذه المواقف لأن فترة الهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد الحرب الباردة مرتبطة بفترة يمكن أن تتغير أو تتلاشى. نحن بحاجة إلى أصدقاء ـ إلى حلفاء يُعوَّل عليهم يثقون بنا، وإلى أصدقاء أصغر يمنحوننا فضيلة الشك. وقد حان الآن أن نشرع في بناء الثقة، والإقلال من الاستخفاف، وأن نقرّ أحياناً بأننا على خطأ، وبالإصغاء إلى الآخرين. قد نكون، كما كتب جوزف ناي Nye «ملزمين بالقيادة، ولكن لا ينبغي أن نخلط هذا مع ما قد يبدو لآخرين كمن «يستأسد» على من هو أضعف منه». وعلى الولايات المتحدة أن «تكون ملتزمة بالقيادة الجماعية» حقاً.

ولكن ثمة قضية حسية مطروحة أكثر خطورة بكثير: إنها وجهتا نظر روسيا والصين تجاه الولايات المتحدة. لنتأمل على سبيل المثال البيان المشترك الذي نشر في كانون الأول / ديسمبر سنة 1999 في أعقاب لقاء القمة بين الزعيم الروسي بوريس يلتسين والرئيس الصيني جيانغ زيمين. فقد ركز البيان على ضرورة مقاومة الانفراد الأمريكي.

ينبّه الجانبان على أن الدافع السلبي في العلاقات الدولية مستمر في النمو وسيزداد وضوحاً في: إرغام المجتمع الدولي على القبول بنظام عالمي وحيد القطب ونموذج وحيد للثقافة ومفاهيم القيم والإيديولوجيا. . . وتعريض سيادة الدول المستقلة للخطر عن طريق استخدام مفاهيم مثل «حقوق الإنسان لها الأولوية على السيادة» و«التدخل الإنساني»[67].

لقد كانت انفرادية الولايات المتحدة هي سبب انعقاد تلك القمة ـ إحساس الروس والصينيين بأن الولايات المتحدة تؤمن بأن لها الحق أن تتدخل عندما ترى ذلك مناسباً، في الشؤون الداخلية للدول المستقلة الأخرى بوجود

أو عدم وجود عقوبة شرعية. ولما كان الاجتماع قد جاء بعد بضعة أشهر فحسب من تدخل الناتو في البلقان، فإن أجواء اللقاء كما وصفها الباحث البريطاني بريتز غوين كانت غاضبة[68].

قد يكون من الصحيح، كما يشير كثيرون، إلى أن مثل هذه البيانات كبيان كانون الأول / ديسمبر 1999 هي مجرد دفاع عن النفس تستخدم كـ «غطاء» دبلوماسي فحسب من جانب الحكومتين اللتين تحاولان استباقاً الدفاع عن نفسيهما تجاه انتقاد بعض جوانب سلوكيهما الداخليين: كالمعالجة الوحشية الروسية للحرب على جمهورية الشيشان الثائرة، و إساءة الصين الشديدة لمعاملة سكان التيبت الأصليين. ومع عدم إنكارنا أن مثل هذه البيانات قد تكون حقاً نوعاً من الخدمة الذاتية، فإننا نعتقد مع هذا أنها تُبرز قناعات عميقة للقيادتين الروسية والصينية، وأننا لهذا ينبغي أن نأخذها بالحسبان. وكما يقال غالباً في الشؤون الدولية، فإن المشاعر الحسية ذات شأن، لأن هذه المشاعر كثيراً ما تصدق في الواقع. ولذا فإذا كان الروس والصينيون يقولون إنهم يشعرون بأن سيادتهم مهدَّدة، وأن النظام الدولي بات في موضع خطر بسبب ترويج الولايات المتحدة لحقوق الإنسان والتدخل الإنساني، فمن الأفضل أن نصغي إليهم وأن نعمل جاهدين للحوار معهم حول هذا الموضوع الحساس الذي لا يمكن تجنبه.

والمزية الرابعة التي هي أكثر المزايا أهمية هي أن الجماعية تتحلى بخصائص معرفية مهمة. فبواسطة دعوة الآخرين إلى المساهمة في المداولات حول ضرورة أو عدم ضرورة التدخل، تصبح الدول أكثر قابلية لتجاوز نظرتها المحلية الضيقة بصورة حتمية ـ قيودها الثقافية التاريخية ـ وأن تطور بذلك طاقتها على رؤية الموقف بدرجة مماثلة تقريباً لدرجة الاهتمام التي يراه بها الآخرون، ومن ثم التوصل إلى استنتاج أكثر إيجابية ودقة. المسألة ليست من البساطة بحيث يستغني المرء عن وجهات نظر «الأجانب». ولكن بتوسيع دائرة

التحقق والسعي إلى معرفة آراء الآخرين من ذوي الاهتمامات المشتركة ووجهات النظر المختلفة عما يسميه علماء النفس السياسيون **الانحرافات المعرفية**[69]. وهذه تتضمن معاً الانحرافات «غير المحرضة» ـ الناجمة عن تعقيد الموقف والقيود المتوارثة المفروضة على القدرات البشرية ـ والانحرافات «المحرضة» ـ الناجمة عن جهود صانعي السياسة الساعين إلى انغلاق مبكِر حول قضية من القضايا، أو اتخاذ قرار قد يبدو مقنعاً سياسياً ولكنه غير حكيم عملياً.

إن وجود هذه الانحرافات أو عدمه لهما أهمية كبيرة في نوعية القرارات المتعلقة بالتدخل العسكري لوقف الاقتتال بين الجماعات المختلفة. فالبيئة المحيطة بالغة التعقيد. وهناك «جبهات» قليلة، على سبيل المثال، تقاتل على الأرض. والجماعات المتقاتلة العرقية أو الدينية تندفع بأعداد كبيرة نحو الريف في محاولة لا لتهزم إحداها الأخرى بل لتبيدها، أو على الأقل لتزيل العدو من المناطق المتنازع عليها. وفي كثير من الحالات يتخذ القتال عن قرب طابع الحرب بين العصابات.

إضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتوفرة للخارج ـ لأولئك الذين يريدون التدخل لوقف الاقتتال ـ عما يحدث على الأرض ومتناقضة وغير موثوقة إلى حد بعيد. فمنذ حرب الخليج وجدت جميع أطراف النزاع، ومنها الولايات المتحدة، أن من المفيد جداً أن تعتمد في حينها على محطة CNN للتلفزة وبعض شبكات الأخبار المتلفزة الأخرى لالتقاط المعلومات في وقتها عن هذه الأوضاع المتطورة بسرعة، التي يفوق معدل تغيرها قدرة أكثر أجهزة جمع المعلومات الاستخبارية تطوراً. وفي ظل أوضاع كهذه، تتصف بالضغط الشديد والافتقار إلى المعلومات، والاحتجاجات الجماهيرية المتنوعة، قد يجنح صانعو السياسة إلى ردود فعل الآلية المقولبة التي تُظهر ببساطة الحاجة إلى تهدئة الدوائر السياسية الانتخابية في الداخل ـ سواء منهم من يناصرون أو

يعارضون التدخل. بهذه الطريقة، فإن ما يُدعى بالانحرافات غير المحرضة ـ الناجمة عن التزاوج غير الملائم بين الوضوح الذي يحتاجه صانعو السياسة لاتخاذ خيارات عقلانية نسبياً والفوضى التي عليهم أن يتعاملوا معها ـ مترافقة مع الانحرافات «المحرضة» نحو الانغلاق المبكِّر لاتخاذ قرارات رديئة. وتتضمن شواهد الاقتتال الجماعي فساداً وحماقات مشحونة عاطفياً وشديدة الضغط تُفرز أحكاماً متسرّعة وبائسة وذات طابع ضيق التفكير كثيراً ما يأسف عليها الذين اتخذوها.

ولتصوير ما يدعوه بعضهم بـ «الأخلاقية» الشديدة لظاهرة الاقتتال الجماعي لدى معظم الغربيين (ومن ضمنهم القادة الغربيون) لنتأمل العملية التي وصفها العالم النفساني والشاعر سام كين في قصيدة «وجوه العدو»:

تبدأ بخيمة فارغة
وترسم بخط عريض أشكال
الرجال والنساء والأطفال.
تخفي الشخصية الفردية الحلوة لكل وجه.
تمحو كل تلميحات قصص الحب، والأمل،
والخوف التي لا تحصى والتي تضطرم في
أشكال كل قلب متناه
تعصر البسمة حتى تشكل قوس
القسوة السفلي.
تبالغ في كل قسمة حتى يصبح الرجل
يشبه الوحش، أو الحشرة أو الطير المؤذي
تملأ الخلفية بأشخاص حبّنا، من الكوابيس
القديمة ـ شياطين وأبالسة وأتباع الشر.

عندما تصبح أيقونتك عن العدو كاملة
ستكون قادراً على القتل بدون شعور بالذنب،
وتذبح بدون خجل[70].

ماذا يعرف صانعو السياسة الأمريكيون ـ والشعب الأمريكي ـ عن العملية التي وصفها سام كين؟ ماذا يعرف القادة المدنيون والعسكريون الذين يتجمعون في مقر قيادتهم في بروكسل عنها؟ الجواب المحتمل أنهم لا يعرفون إلاَّ اليسير أو لا يعرفون شيئاً. ومع هذا فإن هذه العملية ـ التي يصفها العالم النفساني والناقد الاجتماعي الأمريكي بـ «المظهر الكاذب» أو تحقير المرء لعدوه في ذهنه إلى ما هو أقل من الجنس البشري ـ هي جوهر تفجرات الاقتتال الجماعي[71]. إنها الظاهرة التي ينبغي قلبها والعمل ضدها، ولكنها ـ لدواعي المفارقة ـ الظاهرةُ التي لم يطلع عليها أولئك الذين يملكون القوة للتدخل، والتي ليس لديهم بها أي تجربة. على أي أساس إذن سيقررون التدخل، وهل سيوقف التدخل هذه العملية، أو سيفاقمها؟ يبدو لنا واضحاً أن الفرقاء الذين يملكون هذه الخبرة لا بد من دعوتهم إلى التداول حول التدخل.

لا توجد خوارزمية لاتخاذ القرار النموذجي في مثل هذه الظروف. والطريقة المجدية الوحيدة لمواجهة الانحرافات التي تكثر في ظروف كهذه هي اتخاذ القرار في سياق جماعي، والاستفادة من معلومات أكثر، ومن وجهات نظر متعارضة ولكنها متعاطفة، وبذلك قد تكون أكثر حكمة مما يتوقعه المرء من المداولات ضمن حكومة واحدة. وحسبما كتبت آن ماري سلوتر بيرلي فإن: «التدخل الجماعي يفترض التداول، الذي يفترض في حد ذاته الحصافة والتعقل وهذا ما يقلص عدد الإجراءات المتخذة ويدفع باتجاه احتواء النزاع»[72].

هذه المزايا العقلانية للجماعية الحازمة هي ذات أهمية بالغة، لأن التدخل العسكري لإيقاف الاقتتال الجماعي يتضمن الذهاب إلى الحرب باسم المجتمع

الدولي. ونحن لا نعني بـ «التدخل» الإشارة إلى «حفظ السلام» - أي إرسال الجنود ذوي القبعات الزرقاء إلى الحدود لحفظ السلام بين دولتين متعاديتين. في الواقع، هذا التدخل العسكري لوقف الاقتتال الجماعي سوف يواجه دوماً على الأغلب موقفاً معاكساً تقريباً. وكما كتب مايكل إيغناتيف، فإن الحروب الجماعية اليوم «هي حروب تدمير الدول، وإيجاد أنواع جديدة من ظلم الأغلبية العرقية، المعزز بالتطهير العرقي». ولهذا نراه يناقش فيقول: «أن تكون محايداً في سيراليون (في أيار/مايو 2000) معناه «أن تكون شريكاً في الجريمة. فحفظ السلام هنا معناه المصادقة على فتوحات الشر»[73]. أو كما كتب العالم السياسي كايم كاوفمان: «التدخل العسكري قابل للتطبيق عندما يختار المتدخلون فقط أحد الجانبين ويركزون جهودهم على تحقيق أفضل تسوية بشأن الأراضي وأكثر أمناً للمجموعة الموكَلة»[74]. واختر ما تشاء من عبارات، كما يقول كاوفمان، ولكن أولئك الذين سيوقفون الاقتتال الجماعي ينبغي «أن يخطِّطوا.. لحرب محدودة من الإخضاع»[75].

إن الدخول في حرب لإيقاف الاقتتال الجماعي يتضمن حتماً مجابهة ضباب الحرب والأخطاء غير المقصودة، وبعض هذه المجابهة ذات عواقب وخيمة. وكمثال على هذا كان قصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد في أيار/مايو 1999، اعتقاداً منه بأنها مستودع للذخيرة. وهذا ما أدى إلى أعمال شغب حول السفارة الأمريكية في بكين، وإلى تردٍّ في العلاقات الأمريكية - الصينية بالنتيجة. وكل هذا بسبب سوء تحديد الهدف في وسط مدينة بلغراد. ونكرِّر هنا أن الدخول في حرب في جهود لإيقاف الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين لهو مسألة بالغة الخطورة، تتطلب أفضل المعلومات وأعظم الحكمة - وهي متطلبات لا تتحقق على أفضل وجه إلاَّ في سياق العمل الجماعي.

أخيراً، فإن المزايا العقلانية للجماعية توفر مفتاح النتيجة الأخلاقية الطبيعية - لمجابهة المسالك الأخلاقية العمياء. وبدلاً من تجشم السؤال

والإجابة على مجموعة متنوعة من الأسئلة الأخلاقية الجوهرية، على الدولة التي تفكر في التدخل أن تطلب المساعدة في الإجابة على السؤال: «كم من الشرور ينبغي أن نقترف كي نفعل ما هو خير؟». ثمة دول أخرى تسأل نفسها هذا السؤال أيضاً. إن الجماعية الحق تتطلب أن يسأل كل طرف الطرف الآخر، وأن يصغي إليه، وأن تعطي المداولاتُ مصداقيةً شرطية لكافة وجهات النظر. ولا بد من وقوع أخطاء؛ فهذه حرب. ولكن كما ربط هومير أوديسيوس نفسه بحبل على صارية السفينة كي يتجنب الاستجابة لأغنية سيرين، فإن على صانعي القرار في القرن الحادي والعشرين أن يعملوا بصورة جماعية كي يتجنبوا الوقوع أسرى انحرافاتهم.

روبرت مكنمارا: بدأ تحوّلي الشخصي إلى الجماعية المتسامحة ـ دون السماح باستثناءات ـ قبل أكثر من ثلاثة عقود مضت. في ذلك الحين بدأتُ أفكر ملياً في الفرص التي أضعناها في إدارتَي كينيدي وجونسون لإنهاء النزاع في ڤيتنام في الستينيات. وكانت إحدى هذه الفرص تلك التي قدمها لنا الرئيس الفرنسي شارل ديغول للمقايضة على حكومة محايدة في سايغون. أعتقد أن الصفقة التي كانت في ذهن الرئيس ديغول، كانت موضع اهتمام كل فرد، بمن فيهم نحن، لأنها تسمح لنا أن نَخرج من النزاع قبل أن يصبح حرباً أمريكية مع النتائج المأساوية التي باتت معروفة. ولكننا رفضنا حتى مجرد النظر في مساهمة ديغول. كنا نشك في دوافعه. وكان بعضنا يكرهه شخصياً. ولكننا على الأرجح فكرنا ـ بطريقة خاطئة، كما أعتقد الآن ـ أننا نعرف أكثر مما يعرف.

لا أستطيع أن أحدد على وجه الدقة متى بدأت أفكر ملياً في الفرصة الضائعة المتصلة برفضنا لمساعدة ديغول، ولكنني أستطيع أن أحدد بشيء من الدقة التاريخ الذي اكتمل فيه «تحولي». حدث ذلك في 22 آب / أغسطس، 1967، أو قبل ذلك بقليل. اكتشفت هذا فيما كنت أبحث في مذكراتي عن حرب ڤيتنام، «في استرجاع لصورة الماضي»[76].

في آب / أغسطس سنة 1967 كنت أُدير مبادرة سلمية سرية، تحمل الاسم الرمزي بنسلڤانيا Pennsylvania التي إذا ما نجحت كان من شأنها أن توجد حكومة ائتلافية محايدة في سايغون لفترة من الوقت، قبل إعادة توحيد ڤيتنام تحت زعامة حكومة هانوي. وإذا عدنا إلى سنة 1962، فإن «الحل المحايد» كان «المخرج الاستراتيجي» المفضل لدى الرئيس كينيدي في ڤيتنام. وكان من الممكن أن ينجح، إلاَّ أنه أخفق في النهاية بسبب سوء الفهم العاثر بين واشنطن وهانوي[77]. وكان أڤريل هاريمان مبعوث الرئيس الأمريكي كينيدي إلى شمال ڤيتنام في مؤتمر جنيڤ، الذي انعقد في تموز / يوليو 1962، لإقامة حكومة محايدة في لاووس. وكان أڤريل معنيّ أيضاً بالجهد الرامي إلى تحريك المفاوضات سنة 1967.

وفيما كنت أبحث في مفكرتي صادفت مذكرة «للحفظ في المصنف» كتبها أڤريل بعد محادثة أجراها معي في 22 آب / أغسطس، 1967. بدأ أڤريل بالقول إن ڤيتنام الشمالية لن تستسلم أبداً، لذا من الأفضل لنا أن نعيد تحديد أهدافنا. وافقته، وقلت إن علينا «أن نقرر أن الطريقة الوحيدة لتسوية هذه المسألة هي بإيجاد حكومة ائتلافية. ولا سبيل لنا غير ذلك». ووافقني أڤريل[78].

ولكن هذا لم يحدث أبداً. ففي صيف 1967 كان كثير من أعضاء الحكومة الأمريكية يعتقدون أن (حكومة) «محايدة» تعني ببساطة «شيوعية متخفية». وإضافة إلى أفكارهم الخاطئة، فإن التصرفات العسكرية لڤيتنام الشمالية في ذلك الوقت لم يكن من شأنها أن تقنع الرئيس جونسون بمسألة الحياد في ڤيتنام. فقد استمروا بزيادة أعمال التسلل إلى ما وراء ممر هوشي مينه طوال سنتي 1966 و1967. وبعد الهجوم على تيت في الفترة كانون الثاني/ ديسمبر ـ آذار / مارس 1968، الذي تخللته هجمات متزامنة على أكثر من 40 مدينة وبلدة في ڤيتنام الجنوبية، لم تعد إمكانية الحل المحايد مطروحة للنقاش.

ما هي على وجه الدقة الصلة بين الحل المحايدِ في ڤيتنام واعتقادِي بأن التدخلات العسكرية ينبغي أن تكون مدعومة جماعياً؟ إن الأفكار المتعلقة بحلّ محايد، والتعهد على المساعدة في تنفيذها هي ما اقتُرحت عليناِ في ثلاث مناسبات على الأقل من قبل شارل ديغول: (الأولى) في آب / أغسطس 1963، و(الثانية) بعد اغتيال رئيس ڤيتنام الجنوبية نغو دينه ديم في تشرين الثاني/ نوڤمبر 1963، و(الثالثة) في تموز / يوليو سنة 1964. كان ديغول يتحلى بالخبرة الضرورية بالطبع. فقد كانت فرنسا القوة الاستعمارية في ڤيتنام، وفي جميع أرجاء الهند الصينية، لفترة تزيد على مئة سنة. كذلك كانت لديغول اتصالاته بكل من سايغون وهانوي، فضلاً على علاقاته مع آخرين في المنطقة متعطشين لرؤية نهاية للنزاع في ڤيتنام، وخاصة الأمير نوردوم سيهانوك رئيس دولة كامبوديا. وإضافة إلى ذلك، كان لدى ديغول هدف سياسي مهم بأن يكون العامل على تحقيق الحياد في الهند الصينية: كان يريد أن يساعد على استعادة فرنسا لمكانتها على المسرح الدولي كلاعب كبير. وأنا أعتقد الآن أننا لو استجبنا إيجابياً لأيٍ من عروض ديغول لتحقيق الحياد لكانت الأطراف المتنازعة مستعدة للوصول إلى حل مقبول[79].

لكننا لم نستكشف بصورة صحيحة ما كان يدور في ذهن ديغول. كنا وحدنا بين حلفائنا الكبار نعتقد بأن علينا أن «نمسك بزمام الموقف» في وجه الشيوعية في ڤيتنام. وكان وزير الخارجية دين راسك لا يفتأ يكرّر أن معاهدة «منظمة جنوب شرق آسيا» SEATO تتطلب منا أن نساعد حليفنا (ڤيتنام الجنوبية) لأنها هوجمت من قبل معتدٍ أجنبي (ڤيتنام الشمالية). وكان يضيف بأننا إذا لم نفعل ذلك، فإن حلفاءنا الكبار (ومنهم بالطبع فرنسا وإنكلترا) سوف يفقدون ثقتهم بالضمانات الأمنية التي أعطيناها لهم. ومع أن فرنسا وبريطانيا كانتا من بين الدول الموقِّعة على معاهدة SEATO، وعليها الالتزامات نفسها المنوطة بنا، إلاّ أنهما رفضتا كلتاهما دعمنا في ڤيتنام. وهكذا عملنا وحدنا معتقدين أننا نعرف أكثر.

كان فهم ديغول للوضع في ڤيتنام واقتراحه مقبولين تماماً في ضوء ما نعرفه الآن عن مقاصد شمال ڤيتنام في الفترة 1963 ـ 1964. وكانت فكرته الأساسية أن نبدأ عملية التفاوض بإعادة عقد المؤتمر الذي انعقد في جنيڤ في صيف سنة 1954، الذي وضع شروط الانسحاب الفرنسي من الهند الصينية، ورسم حدوداً مؤقتة بين شمال ڤيتنام وجنوبها عند الخط 17، وأقر إجراء انتخابات عامة في ڤيتنام كلها في شهر تموز / يوليو 1956، تتوحد بعدها البلاد، وأورد هنا ما اقترحه على وجه الدقة في مؤتمر صحفي عقد في باريس في 23 تموز / يوليو، 1964:

لا يمكن توقع حل عسكري (في ڤيتنام). . . وبفشل القرار العسكري فإن السلام ينبغي أن يستتب. وهذا يتضمن الآن العودة إلى ما تم الاتفاق عليه قبل عشر سنوات (في جنيڤ) والالتزام به هذه المرة. بكلمات أخرى هذا يعني ألاً تستطيع أية قوة أجنبية، في شمال ڤيتنام أو جنوبها، أو كامبوديا أو لاووس أن تتدخل بأية طريقة في شؤون هذه الدول التعيسة. فاجتماع من النمط ذاته، ويتضمن مبدئياً المشاركين أنفسهم الذين ساهموا في مؤتمر جنيڤ السابق سيكون مؤهلاً بالتأكيد لاتخاذ قرار وتنظيم الوسائل لإشراف جزئي. هذا ما تقترحه فرنسا على الدول المعنية. هذا الاجتماع الذي ينبغي أن يحضره كل مشارك بدون شروط أو تحفظات سوف يتعامل على التوالي مع الجوانب الدولية للوضع في كل من لاووس، وكمبوديا، والوضع الڤيتنامي، وباعتبارها خطوة أولى ضرورية مع حيادها. لا يمكن رؤية أي طريق آخر يمكن أن يؤدي إلى السلام في جنوب شرق آسيا. . . وفرنسا من جانبها مستعدة[80].

ثمة سبب جيد للاعتقاد بأن خطة ديغول يمكن أن تنجح لو قمنا بدراسة الفكرة معه وعملنا معاً. نحن نعرف الآن أنه كانت هناك أصوات مهمة في ذلك الحين في كل من حكومتي سايغون وهانوي ترحب باقتراح إعادة عقد مؤتمر جنيڤ، وكانت هذه الأصوات تجد أن حلاً محايداً في سايغون يُعدُّ مقبولاً بل

ومنفصلاً. ولكن كان على الولايات المتحدة أن تأخذ بزمام القيادة في الرد على اقتراح ديغول، ولكننا لم نفعل. واستمرينا، بسبب الخوف العميق من «تساقط أحجار الشطرنج» في جنوب شرق آسيا ـ نعمل وحدنا ـ في نهج بدا محكوماً بالفشل منذ البداية.

تخيل، إذا شئت، المناقشات التي كان من الضروري أن تعدّ لذلك النوع من المؤتمرات الذي اقترحه ديغول، وانظر بتمعن على نحو خاص إلى ما يمكن لنا، نحن في الإدارة الأمريكية أن نتعلمه منه. ماذا كان بوسع ديغول وزملائه أن يقولوا لنا، لو أننا وافقنا على الاستماع إليهم؟ أعتقد، أولاً، أنهم كانوا سيحاولون إقناعنا بأن الڤيتناميين ينظرون إلى النزاع على أنه ليس موالياً للشيوعية (بمعنى أنه لن يؤدي إلى «تساقط أحجار الشطرنج» في جنوب شرق آسيا) بقدر ما هو معاد للإمبريالية (بمعنى أن خصومنا الڤيتناميين، الشماليين والجنوبيين يعتبروننا خلفاء للمستعمرين الفرنسيين). لقد كانوا مخطئين من عدة نواح في الاعتقاد بذلك. ولكن من الواضح من البحث الجماعي مع الباحثين والمسؤولين الڤيتناميين السابقين أنهم كانوا يؤمنون بذلك حقاً، وهذه المعلومة وحدها، التي قُدِّمت إلينا من جانب حليف أوروبي نزيه نسبياً ـ لا باعتبارها احتمالاً افتراضياً بل حقيقة مستندة إلى معرفتهم وخبرتهم ـ كان يمكن أن تجعل الحياة صعبة لأولئك المحيطين بالرئيس جونسون الذي كان يعارض بصلابة الشروع في مفاوضات.

ثانياً، أنا واثق أن ديغول ومعاونيه كانوا سيمضون وقتاً طويلاً في محاولة جعلنا نستوعب مستوى التزام الڤيتناميين الشماليين «وجبهة التحرير الوطني» بقضيتهم. كنا نعرف أن ڤيتنام كانت محتلة من قبل الصين لألف سنة، ومن قبل فرنسا لفترة تزيد على قرن، ولفترة قصيرة من جانب اليابان عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم مرة ثانية من قبل فرنسا حتى غادرتها سنة 1954. كنا نعرف كل هذا. ولكنه لم يُترجم لنا بطريقة ما على أنه تقدير رفيع المستوى بذلك

الالتزام الصلب من جانب الشيوعيين الڤيتناميين، في الشمال والجنوب، تجاه الصمود أمام الأمريكيين والتفوق عليهم وإعادة توحيد بلادهم. والفرنسيون الذين قللوا من شأن الڤيتناميين بالطريقة ذاتها أخذوا دروساً قيمة ليعلمونا إياها، لو أننا كنا مستعدين للإصغاء فحسب.

لم يكن التعامل مع ديغول ـ وخاصة في الدور الذي سعى إليه وسيطاً لكل الهند الصينية ـ بالأمر السهل. لقد تحدث دين راسك، الذي كان وزيراً للخارجية، مع ديغول في مناسبات أكثر بكثير مما فعلت، وكتب في مذكراته «المتحدث مع ديغول أشبه بالزاحف إلى الجبل على ركبتيه، وفتح باب صغير في القمة، وانتظار الوحي حتى يهبط»... ثم تراه يقول «Je vous écoute» ما يعني «حسناً أيها السيد الوزير إنني مصغ إليك»[81]. عندما طرح عروضه المتفاوتة زمنياً لتقديم المساعدة في تحريك المفاوضات، قدرنا مدى صعوبة التعامل معه. ولكن أي شيء يعني هذا؟ فالرجل كان لديه ما كنا نحتاجه ـ الخبرة في التعامل مع هزيمة ماحقة محاولاً تحقيق انتصار عسكري على هوشي مينه وأصحابه. لقد اكتسب دروساً، وعرض علينا أن يشاركنا خبرته. عرض علينا تسهيل الأمور. رفضنا ذلك. ويثبت التاريخ أننا كنا على خطأ في هذا الشأن.

الأكثر من هذا أنه، لا الهزيمة في ڤيتنام، ولا أي شيء آخر، يبدو أنه يخفف من حدة تيار الانفرادية القوي الذي يجري خلال التاريخ المعاصر لسياستنا الخارجية. اكتشفتُ ذلك خلال السنوات الكثيرة الماضية، أثناء المناقشات الخاصة والعامة التي كنت أدافع فيها عن الجماعية غير المتحاملة. ولقد راودت الشكوك وزراء الخارجية والدفاع السابقين، كما راودت آخرين ممن كانوا يجادلون بأن الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة ينبغي أن نسترشد بأنوارها الخاصة في كثير من القرارات المهمة حقاً. ولكنني أكرر: نحن لا نحيط بكل شيء علماً. نحتاج إلى كل مساعدة ممكنة عند اتخاذ القرار

وفي المشاركة في الأعباء المادية لكلفة «الدماء»، ومن الأفضل أن نسأل عن ذلك ـ من الأفضل أن نطلب ذلك ـ إذا كنا نرغب في أن نُجنِّب القرن الحادي والعشرين المآسي التي جرّتها حرب فيتنام.

إحياء السلام والمصالحة الطويلة الأمد

لنفترض أن الولايات المتحدة تتشاور على نطاق واسع قبل محاولة التدخل. هل نفترض، أكثر من ذلك، أنها تستطيع أن تضمن الأصوات المطلوبة في «مجلس الأمن» للتفويض بالتدخل. ولنفترض، أخيراً، أن النتيجة الرئيسة للمداولات المتعددة الأطراف كانت الالتزام بما أشار إليه ستانلي هوفمان على أنه ليس مجرد «إنقاذ» للسلام، بل «إحياء كاملاً» له؟ ماذا تتوقع قوة التدخل أن يحدث بعد أن تعبر حدود ما دعاها هوفمان «الدول الخطرة، والمضطربة، والمخفقة والمجرمة»؟[82].

ولطرح المسألة بصراحة قاسية نقول: إن على القوى المتدخلة أن تفهم أن عليها أن تكون مستعدة لقضاء وقت طويل، وإنفاق الكثير من الموارد، وأن تتوقع الكثير جداً من خيبة الأمل. ولهذا السبب فإن مستوى العنف الجماعي الذي يتطلب تدخلاً جماعياً يكون رهيباً ومرعباً، والمستوى الشديد من العنف والمظالم يعني أن «إحياء السلام» لا يمكن أن يتحقق بسهولة. إنه يستغرق بصورة عامة زمناً طويلاً ـ ربما لفترة جيل أو أكثر ـ قبل أن يجد كثير من المتقاتلين أن المصالحة أكثر ترضية وأكثر ضرورة من استمرار الاقتتال الجماعي. وقد كان مايكل إيغناتيف موفقاً في الإشارة إلى هذه الناحية حيث قال:

المصالحة تعني كسر وداعة الانتقام عبر الأجيال. إنها تعني إبدال دوامة العنف الفظيع والخسيس بدوامة رفيعة من تعزيز الاحترام المتبادل. وتستطيع المصالحة أن توقف دورة العنف إذا اعتبرت أن الانتقام صيغة لاحترام

الموتى. . . هذا البعد الأخير للمصالحة ـ التفجع على الموتى ـ هو حيث تستطيع الرغبة في السلام أن تتغلب على استمرار الانتقام[83].

ولكن ما الذي يجعل الصرب يتفجعون على الموتى من البوسنيين المسلمين؟ ما الذي يجعل التوتسي يتفجعون على الموتى من الهوتو؟ إنه منال بعيد، ولكننا إذا كنا جادين بشأن إيقاف الاقتتال الجماعي باعتباره سياسة، فعلينا أن نناضل من أجل ذلك.

لاحظ ديڤيد روهد Rohde من «نيويورك تايمز» أن «مفهوم الذنب الفردي يظل مختلفاً في كوسوڤو. فمعظم الصرب والألبان الذين أجريت معهم مقابلات صريحة كانوا يدينون جميع أفراد الجماعة العرقية المعادية، ولا يميزون إلاَّ قليلاً بين كيفية عمل الأفراد أثناء النزاع»[84]. وقال الرقيب في الجيش الأمريكي وليام بيرنز، المولود من أبٍ أسود وأم بيضاء، (إن الكراهية التي لمسها في كوسوڤو تذكره بـ «العنصرية بصيغتها الأساسية» في الولايات المتحدة). ويضيف بيرنز: «إنهم لا يفهمون الديموقراطية. إنهم ينظرون إليك كما لو كنت مجنوناً. إنهم كمن يسأل «متى ستشرعون بإعادة إعمار بلدنا؟»». وكنت كمن يريد أن يسألهم «متى ستشرعون في التشمير عن أذرعكم؟»[85] ما كانت تقوم به أمريكا في كوسوڤو لم يكن موفقاً. ويخرج المرء بانطباع أن جميع الأطراف تراهن على الوقت حتى يغادر الغربيون، بحيث يسعون ثانية للانتقام الذي يعتقدون جميعاً أنهم ملتزمون به.

إذا كان الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، سيديرون الأمور في أماكن مثل كوسوڤو، فعلينا أن ننفذ ما يعادل فكرة ودرو ويلسون في القرن الحادي والعشرين، تلك الفكرة التي طرحت في مؤتمر باريس للسلام بالإشراف على تلك المناطق حيث قادت ادعاءات تقرير المصير المتنازع عليها إلى مستويات غير مقبولة من العنف الجماعي. وهذا قد يعني ـ كما هو الحال في كوسوڤو ـ أن على الليبراليين الغربيين المنخرطين في مجهود إعادة إحياء

السلام، تساندهم قوى «الناتو»، أن يتبنوا بعض المواقف والممارسات غير المريحة والتي لم يتعودوا عليها. فهم قد يضطرون، كما نعتقد، أن يتبنوا موقف **دولة محتلة قبلت الاستسلام غير المشروط للدولة التي احتلت**. إنهم، بعبارة أخرى، قد يضطرون إلى اتخاذ موقف شبيه إلى حد ما بموقف الجنرال دوغلاس ماك آرثر، خلال فترة احتلال اليابان ما بعد الحرب. لنقرأ وجهة نظر ماك آرثر في أولئك الذين احتل هو وقواته بلادهم بعد آب / أغسطس 1945:

إذا كان الأنغلو ساكسون في الخامسة والأربعين من العمر مثلاً... فإن اليابانيين، على الرغم من ثقافة عصورهم القديمة عبر الزمن، هم في مرحلة تعليمية أولية. وإذا ما قيسوا بمعايير الحضارة الحديثة فهم يشبهون ولداً في الثانية عشرة من عمره بالمقارنة مع تطور ابن الخامسة والأربعين عندنا[86].

باللغة الدارجة هذا مثال واضح على «الخطأ السياسي» بين الثقافات.

مثل هذا الموقف قد يكون صعباً تبنيه من جانب الليبراليين الأحرار والاستمرار في ممارسته، ولكن إذا أخفقنا في تحقيق ذلك، كما يلاحظ ديڤيد ريف Rieff «فإن البديل ليس التحرير أو انتصار بعض الإجماع العالمي للضمير، بل لعله انتصار لتشي غيفارا ولكثير من الأحداث المشابهة لمأساة كوسوڤو»[87]. وفيما نستعد للمسيرة الطويلة لإيقاف الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين، قد يكون من المفيد أن نتذكر أن المصالحة التي توصّل إليها الرجل صاحب هذا الموقف ـ ماك آرثر ـ كانت متميزة تماماً. فقد تم إيجاد مجتمع مدني، والمحافظة عليه على نحو لم يسبق له مثيل من قبل. كما تم بناء مؤسسات ديموقراطية من بين أنقاض الدكتاتورية العسكرية الفاشية. والأهم من كل ذلك، أن اليابان والولايات المتحدة اللتين كان نزاعهما في المحيط الهادي أثناء الحرب العالمية الثانية من أشد النزاعات وحشية في الحرب، كما يراه بعضهم، قد تصالحتا، وبقيتا متصالحتين حتى يومنا هذا.

برنامج لإنقاذ السلام وإعادة إحيائه في الدول القاصرة

عند التفكير في التدخل في دول قاصرة، تحتاج الولايات المتحدة ودول أخرى إلى أخذ هذه المسائل بالحسبان: المتطلبات التأسيسية، والافتراضات التي تتعلق بالقضايا المركزية للاستقلال وتقرير المصير، وقواعد قرار التدخل، والنتائج أو الأهداف النهائية التي ينبغي أن تبقى في الأذهان. وفيما يلي تحليلنا لما هو مطلوب لتنفيذ وجهة النظر القائلة إن أي تدخل ينبغي ألاّ يرمي فقط إلى إنقاذ الأبرياء اليوم، وإيقاف أعمال القتل غداً، وفرض السلام لمدة أسبوع أو شهر، بل ينبغي إعادة إحياء (أو ربما البناء لأول مرة) الشروط التي تجعل السلام مستديماً. لا يمكن كسر الأطواق الشريرة للعنف والاقتتال الجماعيين، والحيلولة دون عنف واقتتال جديدين إلاّ من طريق مقاربة منهجية طويلة الأجل.

فيما سيوافق كثيرون على تقييمنا للموقف قد يجد بعضهم العبارة التي تستخدم لوصف المقاربة بأنها: **إمبريالية ليبرالية** غير لائقة بل منفِّرة. العبارة استخدمت سنة 1999 من قبل الصحفي ديفيد ريف[88]. «الإمبريالي الليبرالي» الذي يعتقد أن إعادة إحياء النظام في بلد قاصر وإجرامي يتطلب من أولئك الذين يتدخلون أن يفرضوا قيم التسامح الليبرالية، والتعددية، والديموقراطية، والإشراف على مثل تلك الدولة على طريقة الدكتاتور الخيّر، حتى تصبح الجماعات الطائفية والعرقية قادرة وراغبة في العمل وفقاً لهذه القيم من تلقاء نفسها. نحن نتفق مع أولئك الذين ينفرون من عبارة «الإمبريالية الليبرالية»، ولكننا نؤيد أولئك الذين يعتقدون أنه في بعض الأوضاع لا بد أن تفرض القوى الخارجية المدارة عسكرياً النظام لوقف العنف والاقتتال الجماعيين على امتداد فترة القرن الحادي والعشرين بكامله. وفيما كنا نضع هذا الكتاب كان ما يمكن أن يسمى النظام الجماعي «الإمبريالي الليبرالي» قد بدأ يتكوّن في كوسوڤو، في محاولة لا لوقف الوحشية بين الصرب وسكان كوسوڤو فحسب، بل أيضاً لبناء

نوع من المؤسسات والمجتمع المدني الذي لا يتقبل مطلقاً مثل هذه الوحشية والمواقف التي تبقيها.

التعزيز: إصلاح مجلس الأمن

بدون إصلاح واسع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يمكن فعل الكثير لإيقاف الاقتتال الجماعي حول العالم. لقد اقتُرحت خطط كثيرة ولكن أياً منها لم تؤخذ على محمل الجد. فمجلس الأمن غير فعال في كثير من الأحيان، بحيث لا يستطيع أحد أن يقول كيف أو متى أو بأية وسائل سيُفوض بالتدخل. والأشد صعوبة هو أن نقول عن تدخلٍ مقرَّر ما إنه سيكون مجدياً، حتى في عمليات الإنقاذ ذات الفترة الزمنية القصيرة جداً. ولذا فإن المقترحات قد تبدو مرغوبة، ولكنها شروط أولية أساسية للتعامل مع الاقتتال والعنف الجماعيين.

- الولايات المتحدة هي التي ينبغي أن تتولى القيادة.
- لا بد من توسيع مجلس الأمن وأن يزداد أعضاؤه، وينبغي أن يلغى حق الڤيتو (النقض) المقتصر حالياً على الدول الخمس الدائمة العضوية وأن يستبدل بها أغلبية «مؤهلة» تمثل، على سبيل المثال، 75٪ من الأصوات.
- ينبغي أن تُهيَّأ قوة شرطة تطوعية قوية، مؤلَّفة من قرابة 10,000 شخص (تقريباً) تحت قيادة الأمين العام، وأن تموَّل وتنظَّم وتدرب، وأن تكون جاهزة للتحرك سريعاً عندما يكون التدخل مطلوباً لإيقاف الاقتتال الجماعي.
- انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والنزاعات العرقية أو الدينية الواسعة الانتشار، ينبغي أن تُعتبر «تهديداً للسلام» يبرِّر التدخل وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- إذا كان مجلس الأمن بكامله، قبل إعادة التنظيم، غير قادر على الموافقة

على التدخل، فإن على مجلس أمن «في الظل» أو «تحالف من الدول الراغبة» ينبغي أن يتكوَّن للموافقة على التدخل والاضطلاع به.

فلسفة: مواقف من السيادة وتقرير المصير

إنه لأمر حاسم ألاً نرتكب في القرن الحادي والعشرين الخطأ الذي ارتكبه ودرو ويلسون وزملاؤه في بداية القرن العشرين. لقد أعطى ويلسون تفويضاً carte blanche لجماعات كانت تريد إقامة دولة، فأدى ذلك إلى فوضى وعداوة، أديا بدورهما إلى العنف والاقتتال على نطاق واسع. علينا أن نسلك نهجاً مغايراً، وأن نعطي أفضلية كبيرة إلى حرمة الحدود القائمة. وهذا سيعني، في معظم الحالات، رفض الدوافع الرامية إلى خلق دول جديدة ذات طابع عرقي «خالص» تختلف عن الدول المتنازعة في الوقت الحاضر. علينا أن نوافق على ما يلي:

- سيادة الدولة ليست منحة؛ إنها تتضمن التزامات تجاه المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بـ «ساحة» حقوق الإنسان.
- لذا فإن سيادة الدولة ليست معرّضة لعقد معاهدات فحسب، بل لضوابط تضعها المنظمات الدولية والإقليمية.
- لا بد من التأكيد بقوة على حدود الدولة القائمة، والادعاءات بحدود مختلفة، أو الادعاءات المتضاربة أمام القضاء ضمن مجموعة من الحدود القائمة، ينبغي أن تعتبر استثنائية وتعامل بحذر.
- الانفصال ينبغي أن يكون الملجأ الأخير، بعد أن تخفق كافة المفاوضات الثنائية، وبعد أن تنتهي جميع وساطات المنظمات الدولية والإقليمية إلى لا شيء.
- الانفصال وإعادة رسم الحدود ينبغي النظر فيهما فقط في الحالات التي لا يهددان فيها المصالح الحيوية للجوار.

عمليات: تنفيذ التدخل

اللائحة التالية من متطلبات التدخل الناجح هي تطوعية أكثر من أي شيء ذكرناه. إنها تتطلب، في ظل ظروف معينة، أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة، تحت إشراف مجلس الأمن، القائد الأعلى للقوة المقاتلة التي تستطيع أن تقوم بالغزو والقتال والاحتلال وتهدئة الأوضاع في منطقة ما. ولا تعتبر أي من هذه الخصائص، في التفسيرات المعادية، عناصر في ميثاق الأمم المتحدة. وفي رأينا أن الميثاق، من عدة جوانب مهمة، بات متخلفاً زمنياً ويحتاج إلى مراجعة وإلى أن نأخذ بالحسبان متطلبات القرن الحادي والعشرين. وهذا أمر مثير للنزاع على الأقل لأنه يتطلب تخفيفاً للسيادة القومية، لا للدول التي يجري فيها التدخل فحسب، بل أيضاً، في بعض الأحيان، للدول المشاركة في التدخل تحت راية ورعاية الأمم المتحدة. وفي معظم الأحوال إن أية قوة تدخل، فضلاً عن جيش احتلال، ينبغي أن تكون أكبر بكثير من «قوة شرطة»، يمكن أن تكون موضوعة تحت تصرف الأمين العام بصفة دائمة. هذه القوى الكبرى سوف تقودها، كما هو الحال الآن، الحكومات الوطنية التي يختارها «مجلس الأمن».

وبدون الرغبة والقدرة على التدخل بالصورة التي بيّناها، ستظل العواطف المتأنقة والكلام المعسول في الغرب تجاه حقوق الإنسان رخيصة وهشة ومن ثَم منافقة.

- مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية المعنية بقرارات التدخل، ينبغي أن تُحذِّر في وقت مبكر بوجود العنف والاقتتال، أي أن تكون قادرة على الوصول إلى المعلومات الاستخبارية المتوفرة، في معظم الأحوال للدول الأعضاء.
- الأمم المتحدة أو أي قوى تدخل دولية أخرى ينبغي أن تكون مستعدة للعمل بطريقة فدائية لإنقاذ تلك المجموعات التي كانت هدفاً للفظائع والأعمال

الوحشية. وهذه ليست عملية حفظ سلام. إنها في الواقع غزو، ومن ثَم فهي قوى ينبغي أن تكون مهيَّأة للتعرض إلى إصابات على أرض المعركة، وإلى أن تطلق النار وتقتل عند الضرورة، وأن تحتل أراض.

- ينبغي أن تنفذ أعمال التدخل بالتشاور الوثيق مع عناصر تعمل في مؤسسات للعدالة الدولية، وخاصة «محكمة العدل الدولية» (التي اقترحت سنة 1999 والتي لم تقم لها قائمة بعد)، أو أية مراجع أوجدتها الأمم المتحدة في ظروف خاصة من الاقتتال الجماعي. وبهذه الطريقة يمكن أن تسهل ملاحقة واعتقال ومحاكمة مجرمي الحرب المشتبه بهم. وممارسة هذه الإمكانية القضائية يمكن أن تُعتبر رادعاً في حد ذاتها.
- يمكن أن يتبع قوة التدخل في بعض الحالات قوة احتلال، يكون الهدف منها، خلافاً للقوة الأمريكية التي احتلت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية: ضمان القانون والنظام، وزرع بذور المجتمع المدني، و«تغذية» قيم، ومواقف، ومؤسسات المواطنين.

نتائج: أيّ نوع من الدول ينبغي أن يُبنى؟

النتيجة المتوخاة لعمل يبدأ بتدخل ستكون في معظم الأحوال، دولة متعددة الأعراق. ذلك أن المناطق «النقية» عرقياً والواسعة والمتنوعة إلى حدٍّ كاف بحيث تستمر في البقاء اقتصادياً ستكون نادرة. وهذا بدوره يتضمن التزاماً جدياً من جانب الأسرة الدولية هو متابعة التدخل العسكري باحتلال لا يكون معتدلاً فحسب بقدر ما تسمح الظروف، بل يشرع في أسرع وقت ممكن في أن يُبيّن للفصائل المتحاربة ما يمكن أن يكون محصلة بعيدة: مجتمع عامل بنجاح ـ كان أفراده يهدفون إلى وقت قريب إلى إبادة بعضهم بعضاً ـ كي يطور الإرادة والقدرة على العمل معاً لتحقيق غاية مشتركة. وهذا بالطبع سيكون أصعب، من عدة وجوه، من تنفيذ تدخل عسكري ناجح لإيقاف الاقتتال الجماعي. ولكن التدخل العسكري ليس غاية. إنه مجرد شرط سابق لتحقيق غاية مرجوّة، وهي

إيجاد مجتمع مسالم ومتجانس. سيكون هذا صعب التحقيق. ومع هذا نحن نعلم أنه لا توجد وسيلة أخرى لكسر دوائر العداء والعنف التي أضحت مميزات بارزة مشتركة في عالم بداية القرن الحادي والعشرين.

هذا البرنامج، على حد قول ستانلي هوفمان (الذي يدافع أيضاً عن معظم مقترحاته) «يجعلنا قريبين من شواطئ، المدينة الفاضلة»[89]. ولكن المشكلة الأساس ليست في حجم الفجوة ما بين الحقيقي والمثالي، ولكنها بالأحرى في حجم هذه المشكلة الخاصة التي ينبغي على القرن الحادي والعشرين أن يتعامل معها: الاقتتال الجماعي. هل يستطيع مواطنو الغرب وحكوماته، تحت قيادة الولايات المتحدة، تطوير وإدامة حماسة بالغة للحيلولة دون النزاعات وحلها، وإعادة إحياء النظام، مماثلة للحماسة التي أبدوها في القرن الماضي تجاه الاستغلال الاقتصادي؟ إذا كان الجواب لا، فإن العاقبة المحتملة هي العنف والاقتتال الجماعيان بمعدل غير مقبول أخلاقياً بأي مقياس، وضار بالمصالح الذاتية لأمريكا والغرب. وهكذا فإننا في الوقت الذي لا نحب أن ننظر فيه إلى أنفسنا على أننا إمبرياليون أو مستبدون، أو حتى ليبراليون، نعتقد أننا بذلك من الأفضل أن نركز على الحاجة إلى الشروع بالعمل الصعب والخطير الذي يمتد أمامنا.

الملجأ الأخير الوحيد الجانب: نقد حقوق الإنسان لدى الجماعية المعتدلة

إن انفراد أمريكا الغريزي ليس العقبة الوحيدة للعمل جماعياً عند اتخاذ القرار بالتدخل عسكرياً لإيقاف الاقتتال الجماعي. ثمة مجموعة عاطفية كبيرة من الغربيين الذين سيرون الجماعية المعتدلة مرفوضة، وهم أولئك الذين ندعوهم المتشددين بشأن حقوق الإنسان. والأكثر حماسة وانفعالية من هؤلاء هم على درجة من الجمود العقائدي مماثلة للمستبدين من الطراز العتيق الذين كانوا يؤمنون أنه من غير المسموح في ظل أية ظروف التدخل بصورة تنتهك سيادة الدولة. أمّا المتشددون بشأن حقوق الإنسان، فهم على العكس،

يجادلون أنه في ظل **جميع** الظروف التي تتضمن مظالم وتصرفات وحشية داخل الدولة من **الضروري** التدخل انفرادياً إذا دعت الضرورة.

والتدخل الوحيد الجانب الذي يسعون إليه غالباً هو من جانب الولايات المتحدة، البلد الوحيد ذي القدرة على «استعراض القوة» العسكرية للتدخل فعلياً في أي مكان في العالم. وفي حين أن المتشددين بشأن السيادة ينكرون إمكانية التدخل الصحيح أخلاقياً، فإن المتحمسين المتشددين لحقوق الإنسان ينكرون إمكانية عدم التدخل السليم أخلاقياً في حالات تشمل الاقتتال الجماعي. وهذا ما ندعوه عقيدة **الملجأ الأخير الوحيد الجانب**، التي تفترض أن من واجب الولايات المتحدة أن تتدخل، إذا ثبت استحالة جمع قوة متعددة الأطراف للتدخل.

المدافع البارز عن التشدد بشأن حقوق الإنسان هو الفرنسي برنار كوتشينز، أحد مؤسسي منظمة «أطباء بلا حدود» Médecint sans Frontières. وأخذ كوتشينر لفترة تزيد على 30 سنة يروج لفكرة (حق التدخل الإنساني) عبر حدود أية دولة تقمع مواطنيها[90]. وقد حاول كوتشينز حديثاً أن يضع بعض أفكاره شخصياً في الممارسة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوڤو. ولكنها لم تنجح. وقال أخيراً: «لقد كنت من النشطاء في ميدان حقوق الإنسان لمدة 30 سنة، وها أنا اليوم أجدني عاجزاً عن إيقاف ذبح البشر»[91]. والحق، كما قال ديڤيد روهد، إنه على الرغم من وجود كوتشينز وكثيرين آخرين، وعلى الرغم من وجود الكثير من الموارد والنوايا الأجنبية الطيبة، ظلت كوسوڤو «فاسدة، تفتقر إلى القانون، متحاملة تجاه الأقليات العرقية والسياسية، وبؤرة لعدم الاستقرار». والوضع كما يقول «وصفة لمستنقع»[92].

إن ما يدعى بحق التدخل هو بالنسبة لكثير من العاملين في حركة حقوق الإنسان بمنزلة **واجب** للتدخل، بقطع النظر عن مبادئ القانون الدولي، أو حتى

أولويات أية حكومة أو مجموعة حكومات ذات صلة. فالحكومة المسؤولة عن الفظائع الوحشية (أو عدم منعها) ليس أمامها خيارات كما يقولون. إنها تستطيع إما أن تدعو إلى تدخلات مأمولة أو تُغزى. ووفقاً لما يقوله مايكل ج. سميث، أحد المدافعين عن التدخل الوحيد الجانب، إنه في حين أن مثل هذا العمل يمكن أن يكون «غير شرعي افتراضاً» فإن هذا الافتراض «يمكن تجاوزه»[83]. وهذا يعود إلى أن «غطاء الحاجة إلى موافقة أو مشاركة جماعية في حالة التدخل الإنساني يمكن أن تكون نتيجته السيئة تأكيد عدم القيام بأي شيء»[94]. ويعبر مايكل Walger عن وجهة النظر هذه نفسها فيقول: «التدخل الإنساني مبرر عندما يكون رداً... على أعمال **تصدم الضمير الأخلاقي للإنسانية**». في مثل هذه الأوضاع، يكتب متابعاً، لا عذر لتبني «ذلك الموقف السلبي الذي يدعى انتظار الأمم المتحدة (انتظار الدولة الكونية، انتظار المسيح...)»[95].

ومما ساعد أنصار حقوق الإنسان المتشددين على مزيد من التشدد في السنوات الأخيرة هو ما يسمى تأثير شبكة CNN ـ الصور التلفزيونية، الحيّة غالباً، عن أشكال الفظائع الوحشية (في البلقان، ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقية، وفي أجزاء مختلفة من إندونيسيا وكمبوديا) بحيث نشأت منظمات لحقوق الإنسان لمعارضة هذه الفظائع ومنعها. وكما كتب وليام زارتمان Zartman من جامعة جون هوپكنز: «أصبحت الشؤون الخارجية في وقتنا الراهن، شكلاً مروعاً من التسلية»[96]. وهذا بالضرورة ليس بالأمر السيئ، نظراً لأن المشاهدة الليلية لنتائج الفظائع المصوّرة يمكن أن تولد تعاطفاً، مهما كان سطحياً وبسيطاً، تجاه الضحايا، إضافة إلى الإحساس بأنه لا بد من اتخاذ أمر ما لإيقاف القتل[97]. ومثل هذا الالتزام السطحي من جانب المواطنين الغربيين كثيراً ما أفضى إلى التزام سطحي مشابه لدى الزعماء بمعالجة المشكلات. وكثيراً ما كان يلجأ هؤلاء القادة، لشعورهم بأن الجمهور يريد فعل شيء ما ولكن بدون أن يضحوا كثيراً، إن وجدت مثل هذه الرغبة في التضحية، إلى

إجراءات شكلية بالنيابة عن الضحايا مثل العقوبات الاقتصادية غير الفعالة، أو الكلام الخطابي الرنان، أو الإغاثة الإنسانية، أو الوعد بمساهمة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إذا ما تحقق السلام.

ومع هذا فلا شك أن ثورة قد حدثت في النصف الأخير من القرن تجاه الدور الذي ينبغي أن تقوم به حقوق الإنسان في السياسة الدولية. كنا نعتقد قبل الحرب العالمية الثانية أن الدول ينبغي أن تعمل وفقاً لوصية الإنجيل بأن «نحافظ على إخوتنا». ولكن بدءاً من توقيع «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» سنة 1948، الذي تلته في النصف الثاني من القرن عدة إعلانات، وقيام مئات المنظمات في مختلف أرجاء العالم مكرسة لمراقبة وتشجيع حقوق الإنسان، فإننا نحن في الغرب اعتبرنا هذا بداهة أن أفعال قادة دول ذات سيادة مثل إندونيسيا، ويوغوسلافيا، وكولومبيا ودول أخرى، يمكن أن يُنذروا بالتدخل العسكري لجعل الأمور تسير على ما يرام[98]. وفي الولايات المتحدة، فإن ثقتنا التقليدية بقدرتنا على معالجة أية مشكلة قد اقترنت بالإيمان، المستقى من ثورة حقوق الإنسان، بأن كثيراً من المشكلات الدولية، ومنها الاقتتال الجماعي ضمن حدود دولة ما، يمكن، بل ينبغي، أن يعالج عن طريق التدخل العسكري.

يبدو أن الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا سنة 1994 كانت ذات تأثير معتدل في جماعات حقوق الإنسان، إذ لم **يتدخل أحد** إلاً بعد أن فات الوقت كثيراً. وابتداءً من 8 نيسان/ أبريل، عندما اغتيل زعيما رواندا وبوروندي عندما أُسقطت الطائرة التي كانا على متنها، عرف المسؤولون الحكوميون في الولايات المتحدة وأوروبا وفي الأمم المتحدة ما كان يجري في رواندا. ومع هذا فإن هؤلاء لم يفعلوا شيئاً لإيقاف الاقتتال، كما لم يستجيبوا على نحو إيجابي للنداءات الملحّة من جانب كوفي أنان، الذي كان حينذاك قائداً لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، للتحرك نحو التدخل. ووفقاً لستيفان لويس،

السفير الكندي السابق في الأمم المتحدة وعضو هيئة منظمة الوحدة الإفريقية OAU، التي حققت في الإبادة الجماعية في رواندا: «كانت الولايات المتحدة.. تعلم على وجه الدقة ما كان يجري» تاركة ما دعاه «وصمة عار لا يمكن فهمها في السياسة الخارجية الأمريكية». ويضيف بمرارة «لا أعرف كيف تقبلت مادلين أولبرايت (سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة آنذاك) ذلك ورضيت به»[99]. لم يحدث أي تدخل. وفي غضون أقل من 100 يوم، أُبيد قرابة مليون إنسان، معظمهم قتلوا عن قرب بالسكاكين أو المدي.

وكان ستانلي هوفمان، المتعاطف مع فكرة التدخل لدى كثير من جماعات حقوق الإنسان، يشكك في قدرة الأمم المتحدة على العمل في الوقت المناسب للحيلولة دون الاقتتال الجماعي كالذي حدث في رواندا، أو في يوغوسلاڤيا السابقة، أو أي مكان آخر. ويلاحظ هوفمان بدهشة:

هذا عالم غير منضبط. والأمم المتحدة لا تملك قوة ذاتية، إنها أداة في يد أعضائها، وهؤلاء غالباً لا يريدونها أن تكون ذات شأن يذكر... وعندما يقال إن من الأفضل أن تجري الأمور بصورة جماعية، فإن هذا يعني غالباً القبول بالقاسم المشترك الأدنى...[100].

ولم يكن هوفمان متفائلاً إزاء قدرة الولايات المتحدة على ملء الفراغ سياسياً، رغم أنها الحكومة الوحيدة التي تملك القدرة المادية على التدخل في أي مكان في العالم. وهو ينتقد زعماء الولايات المتحدة بشدة بسبب ما يدعوه الحاجة إلى «حصانة المقاتلين» في أي تدخل لإيقاف الاقتتال الجماعي[101].

ومع هذا فإن هوفمان واضح تماماً. فهو يقول: من الأفضل أن تتدخل الولايات المتحدة منفردةً لوقف الاقتتال بدلاً من عدم التدخل، لأن السلطة الجماعية المناسبة لا يمكن توفرها في الوقت الملائم. وهو يعتقد، عملياً، أن الأمريكيين عليهم **واجب** التدخل لأن لديهم **المقدرة** على فعل ذلك. «تستطيع» تتضمن معنى «يجب». ويضيف مايكل إيغناتيف شرطاً على مجادلة هوفمان.

فهو ينظر إلى المسألة بأمل بهذه الطريقة: «عندما يُذبح الأجانب فيما وراء البحار، فإن المصالح تقول «ابقوا بعيداً». وتصيح القيم «تدخلوا». ماذا يستطيع رئيس دولة ما أن يفعل عندئذ؟». وفي رأي إيغناتيف أن القيم تتغلب على المصالح. وعندما يُقتل مدنيون أبرياء على الولايات المتحدة أن تتدخل»[102]. بيد أنه يقصر أعمال التدخل الأمريكي الانفرادي على تلك الإبادات الجماعية المحتملة التي يحددها «ميثاق منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية» لسنة 1948 كما يلي: «أفعال ترتكب بقصد إبادة مجموعة قومية أو عرقية، أو عنصرية، أو دينية، كلياً أو جزئياً»[103]. ويعتقد إيغناتيف أن هذا «يضع سداً عالياً جداً أمام التدخل»، وعلى أية حال ينبغي ألاّ تجري محاولة التدخل إلاّ «حيث تستطيع القوة أن تقلب الوضع حقاً»[104]. وهذا التحذير الأخير تحذير نقبله، إلاّ أن كثيراً من المدافعين عن حقوق الإنسان يرفضونه.

المجادلة القائمة على حقوق الإنسان والمتعلقة باختبار **التدخل الأمريكي الوحيد الجانب الملجأ الأخير** كانت مغرية، ولكننا غير مقتنعين بها. فكثيرون ممن يتخذون هذا الموقف يجادلون بأن الانفراد الأمريكي لا يشبه انفراد البلدان الأخرى، بلدان ذات ماض إمبريالي وربما مطامح إمبريالية راهنة. وهم يفترضون أن الولايات المتحدة ستُعنى على وجه أفضل بأولئك الذين قد تختار التدخل في شأنهم.

ولكن في الوقت الذي يمكن أن تغري فيه هذه الحجة المدافعين الأمريكيين أو الأوروبيين، فإننا لا نرى أنها ستكون مقبولة من قبل الكوبيين، أو الفليبيين، أو سكان غرانادا، أو باناما، أو ڤيتنام، أو الدومينيكان، أو المكسيك، أو من قِبل الآخرين الذين شعروا بالثمن الباهظ لما يعتبرونه إمبريالية أمريكية. لننظر مثلاً إلى شهادة رئيس سابق للبعثة الأمريكية في كوبا الذي ذكر (ربما بشيء من المبالغة): «قبل أن يأتي كاسترو إلى السلطة، كان رئيس كوبا يجلس إلى جانب الهاتف الأحمر ينتظر السفير الأمريكي أن يكلمه. وعندما كان

يتكلم السفير كان الرئيس الكوبي يفهم أن الكلمات الوحيدة التي يسمح له أن يقولها هي «نعم سيدي»، كما كان يعرف أن يلفظها باللغة الإنكليزية «Yes, sir»[105]. وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يرضون الولايات المتحدة ملاذاً أخيراً وحيداً، أن يعترفوا أن أولئك الذين يألون على أنفسهم أن يتدخلوا منفردين في شؤون دول أخرى، لأي سبب كان، هم «إمبرياليون» في حد ذاتهم، في نظر كثير من أولئك الذين تُنتهك حدود سيادتهم.

وسواء أكان لدى الولايات المتحدة نزعات إمبريالية أم لا، فثمة اعتبارات أخرى تمنعنا من اعتماد سياسة التدخل الأمريكي المنفرد، حتى بوجود توضيح يقصر الالتزام على حالات إبادة جماعية محتملة. أولاً، أيّ نوع من «التدخل» يمكن أن يُتوقع من دولة تطلب، على حد تعبير ستانلي هوفمان، «استثناء للمقاتل»؟ ربما ذلك الاستثناء بإلقاء الكثير جداً من القنابل في محاولة لوقف القتل. ولكننا رأينا في كوسوڤو أن القصف سرّع طرد الصربيين لسكان كوسوڤو الألبانيين. وأسلحة الناتو ذات التكنولوجيا العالية تفوّق عليها الصرب في كوسوڤو بقدرتهم على الحركة وتمويه أسلحتهم وقواتهم[106]. هل استطعنا نتيجة حملة القصف الجوي أن نجعل الحياة أفضل لسكان كوسوڤو؟ الجواب بالنفي. وإذا كان الأمر هكذا، فإنه سيضيف قوة عملية إلى نقطة أخلاقية أثارها كارل كيسين: «لا تستطيع أن تبرر القتل لأمر ما أنت لا ترغب أن تموت في سبيله»[107].

ثانياً، من غير الواضح ما إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في أن تواصل حتى النهاية، وأن تجعل الوضع أفضل مما كان عليه عندما تدخلنا، وبخطر أقل من تجدد العنف والاقتتال الجماعيين. في بعض الأحيان نبقى، ولكن في أحيان أخرى نسارع إلى المغادرة. وقد أوضح ستانلي هوفمان وآخرون بصورة مُقنعة أن مثل هذه التدخلات ينبغي ألاّ تستهدف «الإنقاذ» فحسب، بل أن تستهدف «إعادة إحياء السلام» كي نتجنب الدخول ثانية في دورة تشهد مزيداً من القتل، ومزيداً من الانتقام، وتدخلاً آخر، إلخ[108].

ينبغي أن تتضمن إعادة إحياء السلام نوعاً من التفريق الذي يحتمل أن تفرضه القوات العسكرية الأمريكية على الفصائل المحلية المتحاربة. ولكن مثل هذا العمل قد يتطلب تحمل خسائر في الأرواح بالطبع. ومن اكثر المهمات تثبيطاً ما أوصى بها آخر سفير للولايات المتحدة في يوغوسلاڤيا، وارين زيمرمان: بناء مجتمع كامل متعدد الأعراق في أماكن مثل البوسنة، وكوسوڤو، ورواندا، وأماكن أخرى مزَّقها العنف والاقتتال الجماعيان. وهو يقول: «التحدي المطروح أمام الأسرة الدولية ليس تحطيم أو تقسيم الدول المتعددة الأعراق، بل جعلها أكثر مدنية. إن الحدود الموجودة داخل العقل... هي الأشد حاجة للتغيير»[109]. وفي حين أن هذا يعتبر هدفاً مثيراً للإعجاب، فإن المسألة هي ما إذا كانت الولايات المتحدة، أو أي دولة أخرى، لديها الالتزام بإنجاز هذا في الوقت الذي تفتقر فيه المجموعات المعنيّة إلى الرغبة في النجاح.

يقدم النشطاء في مجال حقوق الإنسان إسهاماً ثميناً عندما يتساءلون ماذا يمكن فعله لوقف الاقتتال الجماعي؟ في حالات تنشب غالباً دون إنذار يذكر، وربما في وقت غير كاف لتجميع «تحالف إرادات» جماعي للتعامل معه. ولكن السؤال المناسب من وجهة نظر الولايات المتحدة ليس السؤال «هل ينبغي على الولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي في الوقت الذي تقتل فيه أعداد هائلة من البشر؟»، بل هو السؤال التالي على الأرجح: «لمَ كان احتمال تدخل أمريكي منفرد فعال لوقف اقتتال جماعي ضمن دول منخفضاً؟ (استناداً إلى التجارب الأخيرة في الصومال، والبوسنة، ورواندا، وتيمور الشرقية، وكوسوڤو وغيرها) فكيف يكون بوسع السياسة الأمريكية أن تتغير لإزاحة العقبات في وجه تدخلات جماعية أكثر نجاحاً في المستقبل؟» وعلى أنصار حقوق الإنسان المؤيدين لتدخل أمريكي وحيد الجانب ألاَّ يسألوا من سيتدخل إذا لم يفرض مجلس الأمن تدخلاً جماعياً. عليهم بدلاً من ذلك أن يسألوا: هل بإمكان

الولايات المتحدة أن تتدخل بنجاح في معظم مثل هذه الأوضاع؟ وإذا كان لا يمكنها ذلك فعليها ألاّ تتدخل.

إذا كان من الصحيح أن الولايات المتحدة تملك القدرة العسكرية على التدخل في هذه الحالات، فإن التدخل الناجح يتضمن ما هو أكثر بكثير من مجرد قدرة عسكرية ملائمة. فكما تظهر تجربة عقد التسعينيات على نحو واضح، فإن النجاح يتضمن أيضاً تلك العوامل غير الملموسة التي يصعب على الأمريكيين بوجه خاص أن يمسكوا بها. وقد وضع راينهولد نيبور هذه الفكرة في سياق تجربتنا التاريخية الفريدة:

نستطيع أن نفهم المنطق الخالص لكل من المشاركة الاقتصادية أو استعراض القوة البحتة. ولكننا نحار أمام التعقيدات التي لا نهاية لها للدوافع الإنسانية والتعقيدات المختلفة للولاءات العرقية، والتقاليد الثقافية، والآمال الاجتماعية، والحسد والمخاوف التي تدخل ضمن سياسات الدول والتي تكمن في أساس تماسكها السياسي[(110)].

مع كل قوتنا الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، فإن الولايات المتحدة تفتقر كلياً تقريباً إلى أية تجربة ذات شأن بتلك الخصائص للمجموعات البشرية، التي عندما تحل ألغازها، يمكن أن تقود إلى اقتتال جماعي. لقد جاء أسلاف معظم الأمريكيين للمساعدة في ضمان ألاّ يواجه مَن بعدهم هذا النوع من التجربة. ولقد بقينا غرباء عنها بصورة عامة. إن نجاح أمريكا في إشاعة أفكار ليبرالية وكونية بين أفراد شعبها قد أدت، لدواعي السخرية إلى افتقار شديد لتفهم وإدراك أشكال العنف البالغة التي تجلت في الشيشان وكوسوڤو، وتيمور الشرقية وأفغانستان. ولهذا السبب، أخيراً، ينبغي ألاّ يشتمل أي قرار بالتدخل على ممثلي الدول التي تستطيع أن تقدم المال، والسلاح، والطائرات فحسب، بل أن تشتمل أيضاً على ممثلي الدول ذات الخبرة الوافرة بنمط الحياة لدى الجماعات العرقية والطائفية الذي لا يعرفه الأمريكيون.

قيادة بدون انفراد
اقتراحات مقدمة إلى الرئيس الأمريكي القادم

تولت الإدارة الأمريكية الجديدة صلاحياتها سنة 2001. ما هي سياستها تجاه محاولات إيقاف الاقتتال الجماعي؟ أوضح كاتب الأعمدة السابق في صحيفة **نيويورك تايمز**، كارل. إي ميير Meyer، أن الرئيس الأمريكي الجديد سوف يواجه ثلاثة خيارات:

1 ـ **ويلسونية شاملة**. أن يعلن حرباً شاملة على الظالمين الذين يسببون المجازر، وأن يستخدم كل ما لديه من قوة لتصحيح أخطاء العالم، أو

2 ـ **معارضة الويلسونية**. الأخذ بنصيحة جورج كينان بالتوقف عن إعلام الآخرين كيف يديرون شؤونهم، والتمسك بالنموذج الأخلاقي، أو

3 ـ **ويلسونية جماعية «معتدلة»**. القيام لأول مرة بالتزام جدي بالنهج الجماعي لحل المشكلة، وبذلك يعطي مادة جوهرية لما يعتبر الآن أسطورة ـ ما يدعى «الأسرة الدولية»[111].

الخياران الأولان ليسا واردين في ذهن الأمريكيين. فنحن غالباً ما نقول إننا لا نرغب أن نحكم العالم ولا نريد ذلك. ولكننا نميل إلى التفكير بأننا نستطيع القيام بذلك بصورة فعالة ، لذا غالباً ما نشعر بالالتزام بإعلام الدول الأخرى في العالم ماذا ينبغي أن نفعل وكيف نفعل ذلك. تلك هي الحقائق التي لا تُنكر لماضي أمريكا وحاضرها، ولمستقبلها في معظم الاحتمالات.

والخيار الثالث لميير، الطريق الجَماعي المعتدل هو خياره، وخيارنا المفضل. ومع هذا فإن قابليته للتطبيق مرهونة بإمكانية حشد شجاعة كافية. ويختتم ميير بطرح ما هي في جوهرها «مقترحات» مقدمة من الرئيس الأمريكي الجديد، جورج و. بوش، إلى الشعب الأمريكي تتعلق بضرورة النهج الجماعي للتدخل:

سيكون أمراً مجدداً للحيوية أن يخبر الرئيس القادم الأمريكيين عن العالم

كما هو على حقيقته، ويحذر نشطاء حقوق الإنسان أن الإحباط وخيبة الأمل أمران لا يمكن تجنبهما، ويعترف بأن الكيل بمعيارين أمر موجود، وأن «الأسرة الدولية» لم توجد بعد ولا بد من إيجادها، ويضيف بأن معظم التهديدات المحتملة للسلام وحقوق الإنسان تنجم عن النزاع الأهلي داخل الحدود ذات السيادة، وأن العالم يحتاج إلى احتياطيات بديلة إقليمية ودولية معاً كي يتعامل مع هذا التهديد، وأن واشنطن ستفعل ما في وسعها كي تقدم يد المساعدة، وأن الخطوة الأولى التي يضطلع بها هذا الرجل أو تلك المرأة لإقناع الأمريكيين بأن من مصلحتهم أن يدفعوا استحقاقاتهم التي يدينون بها لمنظمة مستوحاة من مُثُل الأمريكيين العليا وتقع في أكثر المدن اختلافاً من الناحية العرقية.

كم سيكون هذا مجدداً للحيوية وضرورياً[112]!

«الطريق الثالث» عند مير يُوصل إلى قلب ما هو مطلوب: عدم التراجع إلى التدخل الأمريكي المنفرد غير الفعال والاعتباطي والعرضي، بل العودة إلى الاستثمار الأساسي في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن، لبناء قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة قادرة على التدخل، وفي منظمات إقليمية يمكن أن تشارك - أي باختصار - التزام طريق واحد، الطريق الوحيد الذي يمكن أن تعالَج بواسطته مشكلة الاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين بنجاح: جماعياً، وتحت القيادة الأمريكية ولكن مع مساهمة مهمة جداً من جانب تلك الدول المعنية بدرجة مماثلة ذات الخبرة التاريخية المناسبة.

إذا كان يراد للاقتتال الجماعي في القرن الحادي والعشرين أن يمنع ويدار بنجاح، فثمة ثلاث خصائص مطلوبة، بدرجة متساوية، من الشعب الأمريكي وزعمائه: (1) القيادة، (2) والشجاعة على مواجهة المسالك الأخلاقية العمياء الحتمية التي ستواجه جميع من يتدخل لإيقاف الاقتتال الجماعي، (3) والالتزام الشديد بالجماعة المعتدلة، التي وصفها سفير إدارة كلينتون إلى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك بأنها «قيادة بدون انفراد[113]». الرئيس المقبل الذي سيحتضن هذا البرنامج، سوف يطلب تحركات سياسية بارعة، وكثيراً من الإرادة السياسية

لإقناع الكونغرس، والشعب الأمريكي، والأسرة الدولية بضرورته. وكما كتب ستانلي هوفمان: «إن على رجال الدولة أن يتذكروا أنهم إنما انتُخبوا للمتابعة والقيادة، وليس لتقبل الأمزجة الراهنة والتحاملات المؤذية للجمهور»[114]. لقد حان الوقت لنا جميعاً أن نذكّر زعماءنا بمسؤولياتهم.

تقرير المصير وشبح ويلسون

ألقى ريتشارد هولبروك قبل مدة قصيرة اللومَ على عاتق ودرو ويلسون بسبب النزاعات في البلقان. فهو، في نظر هولبروك «الرجل الذي أورثنا هذه الفوضى. فباسم تقرير المصير أوجد تخوماً في جنوب ـ وسط أوروبا جانبت العقل والحكمة»[115]. إن هذا التقويم مجحف قليلاً بحق ويلسون، لأنه رغم كل شيء ليس هو الذي رسم جميع هذه الحدود بنفسه في باريس. ولكن من الصحيح أن حماسة ويلسون لتقرير المصير على نطاق كوني لم تكن حكيمة، وأن تأييده للديموقراطية وفق الطراز الأمريكي كان متشنجاً، وغير مستقيم، وغير موفق على العموم.

لماذا يدخل كثيرون القرن الحادي والعشرين في خشية من ويلسون، في ضوء إخفاقه في حل مسألة تقرير المصير؟ رونالد ستيل Steel اقترح هذه الفرضية: «إنه في مثاليته وأخلاقيته وجهوده الدؤوبة غير المجدية لجعل كل شيء أفضل لصالح كل فرد، يمثل ذات أمريكا الباطنية»[116] وستيل يعني بهذا انتقاداً لكل من ويلسون والعقلية التي يجسدها. ومن دواعي المفارقة أن هذا الوصف على وجه الدقة هو ما كان ويلسون يحب أن يصف نفسه به. فقد قال في 8 أيلول / سبتمبر 1919: «ينعتني بعض الناس أحياناً بالمثالية. حسناً، هذه هي الطريقة التي أعرف بها أنني أمريكي. أمريكا هي الدولة المثالية الوحيدة في العالم»[117].

ومع هذا فقد أثَّر فقدان غريب للذاكرة على أولئك الذين وجدوا في حماسة ويلسون لتقرير المصير العدوى، أولئك الذين اعتقدوا أن لأمريكا رسالة

خاصة، والقدرة على جعل العالم بأفضل صورة. لقد نسوا بصورة لافتة للنظر أن ويلسون قد **أخفق**. ومع هذا فهم يسعون لتحقيق حلم ويلسون، ويتجاهلون توسلات شبح ويلسون. الإيمان بتقرير شامل للمصير يعني المشاركة في وهم. والإيمان بقدسية جميع الأهواء القومية، والتظاهر بأن ادعاءات تقرير المصير يمكن أن تكون منسجمة بقليل من الجهد، جعلا ودرو ويلسون خطيراً جداً. وكما يعترف هولبروك فإننا ما نزال ندفع الثمن، وما زلنا نحاول عبثاً أن نتشبث بشبح ويلسون في دول البلقان.

ويذكِّرنا لويس أوتشينكلوس Auchincloss، آخر مؤرخي سيرة ويلسون، بشيء بسيط جداً، وأساسي جداً، بحيث نُدهش كيف يمكن لرجل ألمعي كويلسون أن يدرك أهميته:

قد نُلاحظ هنا أن مبدأ تقرير المصير يصعب تحقيقه في أيامنا كما كان صعباً في أيام ويلسون. هل سيوقف تقسيم كوكبنا إلى عدد مستحيل من الدول المتشاحنة الصغيرة؟ قد يكون من المفيد أن نتذكر من تاريخ اثنين من رؤسائنا المبجلين أن واشنطن قاتلت لتؤكد هذا المبدأ، وأن لنكولن رفضه[118].

من العجيب لويلسون، ولنا ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، أن المسرح الدولي بالغ التعقيد بحيث يؤكد تماماً صحة وجهتي نظر كل من واشنطن ولينكولن ـ على الأقل بالنسبة لأنصارهما المعاصرين لهما. ولأن العالم بالغ التعقيد، ولأن تقرير المصير يمكن أن يكون ذا فائدة جلّى لبعضهم وشراً مستطيراً للكثيرين، فإن على أولئك الذين يتعاملون مع هذه المشكلة أن يستعدوا لمواجهة مشقة بالغة في المسالك الأخلاقية العمياء. إنهم يحتاجون (كما نحتاج نحن) إلى آراء الآخرين ومساعدتهم، فيما نحن نعالج تقرير المصير بشكليه العمليين للتدخل.

لم يكن ويلسون مستعداً لأنه، بسبب عناده لم يكن يشعر بهذه الحاجة. وعلينا نحن ألاَّ نرتكب الخطأ نفسه.

ينبغي أن تصبح الليبرالية أكثر ليبرالية من أي وقت مضى، وينبغي أن تكون **راديكالية** إذا أُريدَ للحضارة أن تنجو من الإعصار... لا أتردد في القول إن الحرب التي نخوض غمارها، والحافلة بكل أنواع الرعب، لا يمكن أن تقارن بالحرب التي علينا أن نواجهها في المرة القادمة.

ودرو ويلسون، كانون الثاني / يناير 1919[1]

تفرض الأسلحة النووية تهديداً لا يحتمل على البشرية جمعاء وعلى موطنها. ومع هذا تبقى عشرات الآلاف منها «في ترسانات بُنيت في أوقات احتدام العداوات العميقة. ذاك الزمن قد ولى، ومع هذا فإن الإصرار على استخدامها مستمر... الاقتراح القائل بإمكانية الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى الأبد وعدم استخدامها مطلقاً - صدفة أو عن قصد - يجافي المصداقية. الدفاع الكامل الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية والتأكيد أنها لن تُصنَّع ثانية أبداً.

لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية، 1996[2].

4

تجنب الكارثة النووية

التحرك بخطاً ثابتة وآمنة نحو عالم متحرر من الأسلحة النووية

الحرب الباردة انتهت، ومع هذا ما تزال أطنان من الأسلحة النووية التي طُوِّرت لدعم الردع النووي موزعة في ترسانات في جميع أرجاء العالم. وتملك الولايات المتحدة وروسيا أكثر من 95٪ من أسلحة العالم النووية. وقيادة تلك الأسلحة وأنظمة الإشراف عليها ما تزال تسمح بإطلاقها الفوري. إضافة إلى ذلك فإن القوات الروسية تعاني من اضطراب شديد، وبنيتها النووية التحتية ـ فنياً وبشرياً ـ مستمرة في التقهقر، وهذا ما يرفع مؤشر خطر متزايد من إطلاق نووي عرضي وغير مقصود.

هناك من الطاقة النارية النووية في كل ترسانة ما يكفي لقتل عشرات ملايين البشر في مجتمع كل طرف، وتدمير دول معادية، وكذلك تدمير دول غير محاربة بفعل تأثير الإشعاعات التي تحملها الرياح. حدثٌ من هذا النوع سوف يُفضي إلى أسوأ كارثة في تاريخ البشرية.

والأدهى من ذلك أن النية الواضحة من جانب روسيا والولايات المتحدة للاحتفاظ بقواتهما النووية من غير تحديد، وبخطط للطوارئ لاستخدامها سوف يؤدي بالتأكيد إلى مزيد من انتشار الأسلحة. وعندما أدلى روبرت مكنمارا ببيان في موسكو سنة 1989 يفيد بأن الرابطة غير المحددة بين افتقار البشرية إلى العصمة والحماية، وبين الأسلحة النووية، سيؤدي حتماً استخدام تلك الأسلحة إلى تدمير الدول، أثار هذا التصريح صدمة عند كثيرين[3]. وإن تضمين هذا، اليوم، في تقرير «لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية» لسنة 1996، قد حظي بالرضا العميم.

نقترح برنامجاً للتحرك بخطا ثابتة وآمنة نحو عالم متحرر من الأسلحة النووية يمكن أن يؤدي إلى إزالة هذا الخطر النووي لفترة ما بعد الحرب[4].

«إعصار» ويلسون، محرقتنا النووية

فيما كانت وقائع مؤتمر باريس مستمرة توصّل ودرو ويلسون بالتدريج إلى استنتاج مفاده أن الحرب القادمة التي تضم الدول الكبرى سوف تدمر جميع الدول، وبدأ يحضّ شركاءه البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين على اتخاذ إجراءات وقائية **جذرية**، لحماية السلام بواسطة تقاليد «توازن القوة» الأوروبية العريقة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن راديكالية آراء ويلسون بدأت تتسارع بعد وصوله إلى باريس في كانون الأول / ديسمبر 1918، بعد أن شاهد ميدانياً بعض آثار الخراب الكارثي التي سببتها ما راح يدعوه «الحرب العظمى للحضارة»، وخاصة في فرنسا، حيث جرت معظم وقائع تلك الحرب[5]. إضافة إلى ذلك، فإن الممالك والإمبراطوريات التي حكمت في جميع أرجاء أوروبا لقرون كانت تنهار. وملايين البشر في أكثر دول أوروبا تقدماً كانوا معدمين يتضورون جوعاً. وكانت الشعارات الثورية الداعية إلى تدمير المؤسسات الغربية الحرة تتعالى أصواتها من موسكو إلى لندن. وكما رأى ويلسون فإن الوضع كان يائساً، والكلاب الضالة تنبح وراء أبواب قصر ڤرساي. وبدت نجاة الحضارة الغربية بعيدة المنال. وتوصل ويلسون إلى نتيجة، كما كتب في كانون الثاني / يناير 1919: «على الليبرالية أن تكون أكثر ليبرالية من ذي قبل، بل عليها أن تكون، **راديكالية**، إذا كان للحضارة أن تنجو من الإعصار»[6].

بسبب الطبيعة التي لا سابق لها لهذا التهديد فإن الحلول **الراديكالية**، مثل «سلام بدون منتصرين» ومثل «عصبة الأمم» التي نادى بها ويلسون، كانت مطلوبة في رأيه لضمان ألاّ يتكرر ذلك أبداً. كانت ضرورية لتحطيم نظام «توازن القوة»، بما يتضمنه من جنون الارتياب وعدم الثقة، الذي تسبب في الحرب حسب رأي ويلسون.

بهذا المعنى فإن بيان ويلسون الشهير الذي يفيد بأن الحرب قد جرت «لجعل العالم آمناً من أجل الديموقراطية» لم يكن شعاراً لحالم مثالي، بل كان يمثل ما اعتبره أحد الشروط القَبْلية الضرورية بصورة مطلقة لبقاء الحياة المتحضرة على الأرض. إنه يستقي من أحلام ويلسون أكثر مما يستقي من كوابيسه. لم يقترح ويلسون، الوفي لجذوره ذات التقاليد البروتستانية، خطة كاملة، بل استراتيجية لنجاة محتملة.

على هذا النحو، كما كتب المؤرخ فرانك نينكوفيتش فإن «الويلسونية قد أضحت عالمية الخوف»، الذي يتطلب الإمساك به «حساسية مطلقة وليس شيئاً يستشعر به أحدهم في جوف المعدة»[7]. ويبين ويلسون أنه إذا تم التوصل إلى معاهدة سلام غير عقابية فإن الحلفاء لن يخافوا الألمان بعد ذلك، ولن يخاف الألمان منهم. وكان ويلسون يسأل المندوبين في باريس فعلاً، أي المواطنين الذين يمثلونهم، أن يتخيلوا تهديداً أكبر بكثير من تهديد الألمان ـ تهديداً مجرداً، يتمثل في رؤية مظلمة لنزاع مستقبلي جاء ذكرها في أجزاء محببة إلى ويلسون من الإنجيل، كتاب الوحي. وإذا لم تقم الإنسانية بذلك بحزم في فرساي للحيلولة دون أن يتحقق «الإعصار»، فإن العالم، كما اعتقد ويلسون، ستحل به حرب مدمرة على نحو لا يقارن بالحرب التي جرت.

أثبت تحليل ويلسون صحته تماماً. كان العالم يتغير، ولهذا لم تعد التجربة السابقة دليلاً يعتمد عليه للتوافق مع الظروف الجديدة. والأحداث المنذرة سرعان ما ستحل بأوروبا بفعل دوافع ألمانيا للانتقام والغزو، وستتحقق بقدرة الألمان التكنولوجية. وسيحدث شيء مشابه في اليابان. الفشل في تعرّف الحقيقة الناصعة لهذه التهديدات، مهما بدت مجردة ومفتقرة للمصداقية في نظر الكثيرين من المستمعين لويلسون في ذلك الوقت، قد قادت بالفعل إلى «إعصار» مدمر نعرفه باسم الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من حرب باردة استمرت زهاء 50 سنة.

في استعادة لأحداث الماضي نستطيع الآن أن نفهم لماذا وقعت هذه الكوارث: إنها أساس نتاج الإخفاق في سعة التخيل، الإخفاق في التبصر بجدية باحتمال أن تختلف التهديدات الجديدة نوعياً عن تلك التي عانينا منها في الماضي، ومن ثم فهي تتطلب حلولاً، ينطبق عليها الوصف الذي لم يكن ويلسون يحبه ولكنه وجد في النهاية أنها بديل مناسب له ـ وهي الحلول **الجذرية** (الراديكالية).

لماذا لم يكن ويلسون مُقنعاً إلى حد بعيد للكثيرين وخاصة لرفاقه الأمريكيين؟ لماذا لم يكن قادراً على إيصال الخوف الرهيب من كارثة محتملة تحل بالحضارة، الذي كان يشعر به بقوة، إلى الآخرين بصورة ناجحة؟ إن ذلك يعود، بحسب تقدير فرانك نينكوفيتش، إلى أن «الويلسونية كانت في مجملها انحرافاً جذرياً بحيث لا يستطيع الشعب الأمريكي أن يؤيدها. فمعظم الشعب يفضل أن يعيش حياته على أساس التجربة لا على أساس الخيال.. والدول لا تختلف عن ذلك»[8]. أمريكا دخلت الحرب وكسبتها. وهي تستطيع أن تفعل ذلك ثانية إذا دعت الحاجة. وعلى أية حال فإن الحرب قد انتهت. والتهديد الذي دفع أمريكا إلى الحرب ـ عدوانية ألمانيا الإمبريالية ـ قد سحق. ولما كان الأمريكيون قد قدموا التضحيات في الحرب العظمى فإنهم لم يعودوا بعد ذلك في حالة مزاجية تجعلهم يفكرون في إسقاطات ويلسون الرؤيوية وحلوله المتطرفة. كانت أمريكا تتطلع قبل كل شيء إلى العودة إلى «الحالة الطبيعية» وهي عبارة أشاعها خليفة ويلسون: وارين ج. هاردينغ.

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نوع الانقسام نفسه؛ نوع الانفصال ما بين القادة، والباحثين، والمواطنين الأمريكيين إلى معسكرين رئيسيين. فقد وقف في جانب أولئك الذين شعروا، مثل ويلسون، أن تهديد الحضارة قد تنامى بشدة خلال مجرى الحرب وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات جذرية

للحيلولة دون وقوع كارثة. وأصحاب وجهة النظر هذه كانوا متأثرين بشدة بما تصوروا أنه تباين شديد بين القوة التدميرية للأسلحة التقليدية والقنبلتين النوويتين اللتين ألقتهما الولايات المتحدة على اليابان في آب/أغسطس 1945. من جهة ثانية كان هناك الذي اعتبروا القنبلتين الذريتين هما مجرد قنبلتين كبيرتين، وعلى أية حال لا شيء يدعو للقلق نظراً لأن الولايات المتحدة هي المالك الوحيد لهما. هنا ثانية، بعد إدراك طبيعة الحادثة بعد وقوعها، نستطيع أن نلاحظ صعود وجهة النظر «الجذرية»، التي رأت المستقبل مهدداً بعوامل غير مترابطة مع الماضي، كما أنها وجهة نظر «محافظة» جوهرياً نظرت إلى المستقبل على أنه مهدد بأنواع أكبر وأكثر من التهديدات التي شهدها الماضي القريب.

اعتقد الراديكاليون من أنصار ويلسون، بعد الحرب العالمية الثانية، أن ظهور الأسلحة النووية قد قلب كل شيء يتعلق بالحرب. وكان برنارد برودي Brodie أحد الممثلين المبكرين البلغاء للنموذج الجديد ـ وهو عالم سياسي واستراتيجي أمريكي ـ وضع كتابه **السلاح المطلق** الذي شق طريقه إلى الأسواق سنة 1946. وفي هذا الكتاب يقول: «إنه ليس معنياً في هذه اللحظة بمن **سيربح** الحرب القادمة التي ستستخدم فيها القنابل الذرية. فالهدف الرئيس تفاديها، وألاّ يكون لها هدف آخر»[9]. كان هذا، في سنة 1946، موقفاً مذهلاً ومثيراً للجدل والخلاف. لم يكن برودي عالماً يعيش في برج عاجي، بل كان استراتيجياً عسكرياً مختصاً في استخدام القوات الجوية الأمريكية. وفي كتابه «السلاح المطلق» إنما كان يشرح عملياً لزملائه لماذا ينبغي عليهم أن ينسوا كل شيء يظنون أنهم يعرفونه عن الحرب. ومن الآن فصاعداً، في العصر النووي، عليهم أن يهتموا بشؤون الحيلولة دون قيام حرب.

تضمنت الويلسونية المعادية لاستخدام السلاح النووي أيضاً جهوداً ترمي إلى جعل الأسلحة النووية والطاقة النووية تحت إشراف دولي. وفي سنة 1946

اقترحت الولايات المتحدة ما بات يعرف باسم «خطة باروخ Baruch Plan»، التي أوجدت «الهيئة الدولية للتطوير النووي» التي أُنيطت بها سلطة الإشراف الوحيد على جميع نواحي التطوير النووي، ومن ذلك سلطة معاقبة مَن يمكن أن يسعى إلى الحصول على قدرة نووية مستقلة. وبلمسة ذات طابع ويلسوني جُعلت الخطة محصنة من حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن. ولكن في هذا الوقت، وفيما كانت الحرب الباردة سائدة، اعتبر الاتحاد السوفييتي «خطة باروخ» ما هي إلاّ وسيلة للإقرار باحتكار أمريكا للمعرفة النووية لحماية أسرارها النووية. واقترح السوفييت بدلاً من ذلك إنشاء وكالة دولية تشرف على تدمير جميع المواد النووية الموجودة، وتتشارك فيها الدول على قدم المساواة أية معلومات جديدة يمكن أن تظهر[10]. بيد أن أياً من الخطتين لم يكتب لها النجاح. فالشرق والغرب كانا غارقين في حرب باردة بُني خلالها أكثر من 100 ألف رأس نووي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (تعادل قوتها تقريباً مليوني قنبلة من الحجم الذي أُلقي على هيروشيما) إضافة إلى الصواريخ الباليستية وقاذفات القنابل والغواصات التي تقذفها في حالة حدوث حرب[11]. وقد بنى كل واحد منهما ترسانته ليردع الآخر، وكانت كل إضافة تزيد من حجم الكارثة المحتملة إذا ما أخفق الردع.

ومنذ بداية الستينيات على وجه التقريب حتى الوقت الحاضر، امتلكت كل من واشنطن وموسكو من القوة النارية النووية ما يكفي لتدمير إحداهما الأخرى؛ أي تدمير مجتمعاتهما القائمة، وكثير من مظاهر الحياة على الأرض معهما. وهذا بالرغم من حقيقة أن الزعماء الذين كانت تناط بهم المسؤولية الكاملة عن الأسلحة النووية، كانوا يعتقدون معاً أن استخدام السلاح النووي كان يعني انتحاراً. فقد قال دوايت أيزنهاور، على سبيل المثال، إنه «لا يمكن كسب حرب (نووية) لأن الحرب في العصر النووي تعني تدميراً لخصمنا وانتحاراً لنا»[12]. ووفقاً لما ذكره شارل ديغول فإن «الجانبين بعد حرب نووية لن يكون لديهما قوة، ولا قوانين، ولا مدن، ولا حضارة، ولا مهاد ولا

قبور»[13]. أما نيكيتا خروتشيف فقد طرح المسألة على هذا النحو: «عندما.. علمت كل الحقائق التي تتعلق بالطاقة النووية، لم أستطع أن أنام لعدة أيام. ثم اقتنعت بأننا ربما لن نتمكن أبداً من استخدام هذه الأسلحة، فصرت قادراً على النوم ثانية»[14]. لقد تحول المثال في نظر هؤلاء الرجال. فالحرب ما بين الدول الكبرى التي كان كل واحد منهم منغمساً بها فعلياً في سنوات شبابه باتت اليوم تعادل الانتحار. والحل النهائي لهذا التهديد هو إزالة الأسلحة النووية. ولكن بسبب الحرب الإيديولوجية الباردة بين الشرق والغرب ظلت الترسانات النووية تنمو وتهدد بوجودها كل شيء بُني وصمم للحماية منها. وكما قال خروتشيف على نحو متناقض ظاهرياً ولكنه صحيح «لا يحتمل أبداً أن نستخدم هذه الأسلحة.. ومع هذا علينا أن نكون مستعدين»[15]. فهو يعني بعبارة أخرى أن علينا أن نستمر في الاستعداد للقيام بما سيكون من الجنون والأذى حقاً القيام به.

لقد كان «إعصار» ويلسون مجازياً وافتراضياً في أيامه. ثم جعله هتلر والنازيون حقيقة. ولقد كان احتمال انقراضنا النووي حقيقة قائمة وظل كذلك لفترة عقود. إنه حقيقة واقعة الآن، اليوم، وفي هذه اللحظة ـ حتى في غياب الحرب الباردة. صحيح أن الولايات المتحدة وروسيا قد خفّضتا ترسانتيهما فعلياً منذ نهاية الثمانينيات ـ فبين 1987 و1998 خفضت الولايات المتحدة من قوتها النووية من 13,655 رأس حربي استراتيجي (بطاقة مجموعها 3,5 مليون كيلو طن تقريباً) إلى 7,256 رأس حربي نووي (بقدرة تقل عن مليوني كيلو طن)، وخفض الاتحاد السوفييتي، ثم روسيا، قدرته النووية من 8,619 رأس حربي نووي (بقدرة تقارب 5 ملايين كيلو طن) إلى 6,340 رأس حربي استراتيجي (بقدرة تقل عن 3 ملايين كيلوطن)[16]. ومع هذا فإن هذه التخفيضات، بالنسبة إلى سلامة الجنس البشري، ما تزال تجعل الولايات المتحدة قادرة على قتل 67 مليون روسي، مستخدمةً ثلث قدرتها فقط، في حين يستطيع الروس أن يقتلوا 75 مليون أمريكي، باستخدام 40٪ من قوتهم، على

افتراض أن أسلحة كل طرف كانت موجهة نحو أهداف عسكرية[17]. ويمكن أن يُقتل عدد أكبر من الناس بأسلحة أقل بكثير، إذا ما جعلت المراكز السكانية الهدف الأساس لأي هجوم. هذا هو الوضع على الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا لم تعودا، على المستوى السياسي، عدوتين. والأكثر من ذلك، أنه بات من المُسلَّم به على نطاق واسع من جانب الخبراء الروس والغربيين في شؤون الأمن أن الترسانة الحالية لروسيا عرضة لخطر متزايد بسبب حوادث نووية، أو سرقات نووية، أو سوء إدارة خطير في أنظمة القيادة والإشراف عليها بسبب نقص الموارد.

بعض قراء الفقرة الأخيرة قد يُصدمون بهذه المعلومات الرهيبة للوهلة الأولى. ولعلكم كنتم تفترضون أن هذه المسائل قد عولجت بحزم، وأن الخطر النووي الآن ضئيل ويتناقص بسرعة، بعد انتهاء الحرب الباردة. ولكن من دواعي العجب أن العكس هو الصحيح من عدة نواح. وهكذا نجد أنفسنا ننظر من فوق أكتافنا إلى شبح ويلسون ثانية ونحن نحاول أن نضع استجابة فعالة لهذه الأزمة. وكشأن ويلسون نحن نبني استجابتنا على **الخوف** ـ فنحن نؤمن بالخوف الواقعي ـ من حدث محتمل: مجموعة من التطورات تدفع إلى استخدام الترسانتين النوويتين لأمريكا وروسيا جزئياً أو كلياً. لقد استغرق «إعصار» ويلسون ـ الحرب العالمية الثانية ـ أربع سنوات حتى عم خرابه. ورغم أهواله فقد كان قابلاً للانعكاس. أمّا الكارثة النووية على النحو الذي بيّناه آنفاً فإنها قد تستغرق بضع ساعات لإلحاق الدمار السريع ـ وهو أمر ما كان بوسع ويلسون أن يتخيله. وآثارها قد لا تكون قابلة للانعكاس. فهي قد تُفضي إلى فناء جميع الدول ومجموعات الدول ـ المتحاربة وغير المتحاربة على حد سواء ـ إضافة إلى مئات الملايين من البشر.

نحن غير راضين، في بداية القرن الحادي والعشرين، وزوال الحرب الباردة، بأن يظل خطر مثل هذه الكارثة «غير محتمل». لقد أعطى تقرير «لجنة

كانبيرا» لسنة 1996 «حول إزالة الأسلحة النووية» ما نعتبره الجواب المناسب على هذه الثقة الخطيرة وغير المناسبة بـ «الاحتمالات»[18]. فقد ذكر التقرير أن الأسلحة النووية سوف تستخدم، عاجلاً أم آجلاً، سواء كنا نستطيع الآن أن نتخيل، أو لا نستطيع، كيف يمكن أن يحدث هذا الاستخدام. والأكثر من ذلك أن من الخطر كل الخطر أن نفترض غير ذلك لأن حجم الكارثة المحتملة بالغ الهول. لذا فإننا نؤيد عملية تقود في النهاية إلى إزالة الأسلحة النووية، بدءاً من تخفيض واسع جداً من جانب الخطر الأكبر حتى الآن: وهو الترسانتان الأمريكية والروسية. كذلك نحضُّ على أن تكون الخطوات الأولية نحو الإزالة سريعة، في وقت واحد مع تطوير إجراءات قابلة للتحقق لإزالة وتدمير جميع الأسلحة.

في هذا الفصل سوف نصف بإيجاز طبيعة التهديد النووي، ونعاينه من موقف قيمنا الأخلاقية، ونراجع وجهة النظر الإجماعية بعدم ضرورة الأسلحة النووية عسكرياً، ونَصِفُ معالم الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية التي نعتقد أنها ذات جدوى محققة ولعدة أسباب ـ معالم طريق آمن نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

التهديد النووي في القرن الحادي والعشرين

يختلف التهديد النووي عن تلك التهديدات التي سبق أن ناقشناها في هذا الكتاب في أنه يمحق عدداً كبيراً من الناس إن لم يمحقهم جميعاً بالمعنى **المجرد**. والمفهوم الأمريكي العادي حول هذا الأمر يبدو لنا على هذا النحو:

صواريخنا موجهة نحو صواريخهم، وهكذا فإنها تسقط بعضها بعضاً خارج البلاد. وهذا ما يُفضي إلى وضع ربما يكون نموذجياً، ولكنه ليس مسيئاً أو خطيراً مطلقاً. إن المحافظة على «الردع» بهذا النحو قد يكون مُكلفاً قليلاً، ولكننا نستطيع تحمله. إضافة إلى ذلك أنت لا تعرف من يمكنه أن يطور أسلحة

نووية أيضاً. ونحن نحتاج إلى أسلحتنا لردع مثل هذا التطور أو الرد عليه. جميع هذه الاعتبارات تعني أنها ربما كانت فكرة جيدة أن نحافظ على ترسانتنا النووية الأمريكية كما هي عليه الآن، وأن نقوم بأنواع التخفيضات، وفق آلية «الطيار الآلي»، التي وافق عليها الرئيسان بوش ويلتسين في سنة 1992، وهي تخفيضات لم يصادق عليها الكونغرس بعد ولا البرلمان الروسي. أستطيع الآن أن أتوقف عن التفكير في المشكلة وأركز على التهديدات التي هي أكثر احتمالاً في التأثير عليَّ من الخطر المزعوم لانفجار العالم.

هذا هو بدرجة أو بأخرى، الموقف الراهن لكثير من الناس تجاه التهديد النووي في القرن الحادي والعشرين. نحن نفهم النزعة لدى الجمهور وحتى بين الزعماء السياسيين للتخفيف من شأن ذلك التهديد أو حتى تجاهله. إنه لمن الغريب حقاً، والكارثي حقاً، وغير المتخيل أبداً الاعتقاد بأن هذا هو الواقع في غياب الحرب الباردة. إلاَّ أنه هو على وجه الدقة الموقف الخطأ ـ الموقف الخطير في حد ذاته.

إن التصور الواسع الانتشار حول استبعاد الخطر النووي في القرن الحادي والعشرين يقودنا إلى الاعتقاد أنه قد يكون من المفيد في البداية، أن نجعل التهديد ملموساً إلى أكبر درجة ممكنة، أي أن نجعله أكثر شهرة مما قد يبدو عندما نفكر في جميع هذه الصواريخ والرؤوس الحربية على أنها تُبطل مفعول بعضها بعضاً. من المهم لنا جميعاً أن نفهم تأثيرات الأسلحة نفسها ـ ماذا يمكن أن نفعل؟ وماذا فعلت؟ ثم ندع القارئ يقرر: هل كان هذا الوضع مشكلة يتطلب اهتماماً عاجلاً أم لا؟

الأطباء الدوليون العاملون لمنع الحرب النووية IPPNW، وهي مجموعة فازت بجائزة نوبل للسلام سنة 1985، تساءلوا في تقريرهم سنة 1992: ما هي التأثيرات المحتملة لانفجارٍ بطاقة ميغاطن واحد؟ (علماً بأن الطاقة الانفجارية للمخزونات النووية الأمريكية الروسية تزيد على ذلك بمقدار أربعة آلاف

مرة)[19]. وهذا هو التهديد الذي تلجأ إليه الولايات المتحدة وروسيا، كل واحدة تجاه الأخرى، عندما تقرأ التالي:

التأثيرات العامة: تأتي الخسائر البشرية الفورية من ثلاثة مصادر مختلفة للإصابة: الآثار العنيفة للانفجار نفسه، الحرائق الناتجة عن التفجير المباشر بسبب الحرارة الهائلة التي يولدها التفجير نفسه وما يسببه من حرائق، والإشعاع الذي ينطلق بفعل الانفجار ويتساقط بصورة مواد مشعة بفعل الرياح.

النقطة صفر: عند هذه النقطة يولّد الانفجار حفرة في الأرض عمقها 300 قدم ومحيطها 1200 قدم. جميع مظاهر الحياة والإنشاءات تمحي وتزول.

من النقطة صفر إلى مسافة ميل: في غضون ثانية يولّد الجو نفسه كرة من النار قطرها يزيد على نصف ميل. يُشع سطح كرة النار (وهو أبرد من مركزها) من الضوء والحرارة ما يزيد بثلاث مرات عما يشعه سطح الشمس. وترتفع كرة النار إلى أعلى، ستة أميال أو أكثر. وتتلاشى جميع آثار الحياة في الأسفل في ثوانٍ.

من مسافة ميل إلى 3 أميال: الضوء والحرارة الآتيان من الانفجار يشعان خارجاً بسرعة تعادل سرعة الضوء، ويسببان حرائق فورية شديدة. ويلي ذلك موجة مندفعة من الهواء المضغوط تسري بسرعة أبطأ قليلاً، وتصل إلى مسافة 3 أميال في 12 ثانية. وبسبب هذه الموجة الهوجاء وحدها تنهار معظم المصانع والمباني التجارية كما تنهار البيوت السكنية المغطاة بالقرميد. ويُلحق الحطام الذي تنقله الرياح بسرعة 250 ميلاً في الساعة إصابات وأضراراً فادحة في طول هذه المنطقة وعرضها. ويموت على الأقل 50٪ من سكان المنطقة على الفور، قبل أية أضرار أخرى جراء الإشعاع أو امتداد العاصفة النارية.

من مسافة 3 أميال إلى 6 أميال: تُسبِّب الحرارة المباشرة المتولدة عن الانفجار حروقاً فورية من الدرجة الثالثة للجلود المكشوفة، وتدمر موجة الانفجار الهوجاء كثيراً من الأبنية الصغيرة. ويسبب اجتماع الحرارة والموجة

الهوائية انفجار خزانات الوقود. وتبدأ العاصفة النارية بالانتشار، وتكوِّن الرياح والحرارة الشديدة حرائق متفرقة وتجمعها معاً في حريق هائل يزداد اتقاداً. وتمتص العاصفة النارية كل ما حولها من أوكسجين وتشفطه من أية محطات للحافلات تحت الأرض وتقتل جميع الموجودين. وتصبح الملاجئ أشبه بالأفران. وخلال الدقائق الثانية وحتى بضع ساعات يحتمل أن تصل نسبة الوفيات إلى 100٪.

من مسافة 6 أميال إلى 12 ميلاً: تصل موجة الصدمة إلى مسافة 8 أميال تقريباً بعد 40 ثانية من الانفجار مباشرة. الناس الذين يتعرضون مباشرة للإشعاع الكهرومغناطيسي (على شكل ضوء شديد) المتولد عن الرؤوس الحربية المنفجرة يصابون بحروق من الدرجة الثانية ويمكن أن يصل مجموع الإصابات المبكرة (من قتلى وجرحى) ما بين 5 ـ 50٪، وذلك يعتمد على قدرة البنى الحمائية على مقاومة الموجة الهوائية والنار.

ضحايا الإشعاع: في الأماكن المجاورة مباشرة للانفجار (6 ميال أو أقل) تكون الإصابات الناجمة عن التعرض للإشعاع قليلة، وذلك لأن معظم (وربما) جميع الأفراد المعرضين لها يتوفون من الحروق أو الموجات الهوائية الحارقة. وعلى مسافة أبعد يصبح التساقط الإشعاعي مصدراً رئيسياً لمشكلات صحية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

العناية الصحية في أعقاب الانفجار النووي: ستكون العوائق دون الرعاية الصحية الفعالة هائلة. وأهم هذه العوائق العدد الهائل للضحايا وما يلحقه الانفجار نفسه من تدمير للمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى (ومنها مستودعات الأدوية) وما يلحقه من قتل وإصابة معظم الموظفين الصحيين... وفي الولايات المتحدة سوف تتطلب إصابات الحروق وحدها وحدات من العناية الصحية الفائقة تزيد بمقدار 142 مرة عما هو متوفر. ومع هذا من

المحتمل أن تكون الرعاية الطبية الفعالة مستحيلة لمعظم أصحاب الإصابات التي هي أقل خطورة[20].

هذا ما **تفعله** الأسلحة النووية: إنها تعصف، وتحرق، وتبث إشعاعات بمستوى وسرعة وإنجاز لا يمكن تصورها. وهذا على وجه الدقة ما تهدد كل من الولايات المتحدة وروسيا بفعله، إحداهما تجاه الأخرى، بأسلحتها النووية في كل دقيقة من دقائق النهار في هذا القرن الحادي والعشرين.

ومع أن تقرير IPPNW (الذي سبق ذكره) موثق وواقعي بصفة تدعو للإعجاب إلاَّ أنه يتعامل مع الأرقام المجرَّدة المستقاة من انفجار افتراضي لسلاح نووي في مكان ما من الولايات المتحدة أو روسيا. وبهذا فهو مفيد لتذكيرنا بأن معلوماتنا عن تأثيرات السلاح النووي ليست افتراضية تماماً، وأن لدينا دليلاً حقيقياً في هذا العالم لما حدث عندما أسقطت الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في آب/ أغسطس 1945. في هيروشيما قتل 140 ألف إنسان على الفور، وبلغ مجموع عدد القتلى 200 ألف إنسان تقريباً. وفي ناغازاكي توفي 74 ألف إنسان في غضون أربعة أشهر. وبلغ مجموع القتلى في المحصلة 108 آلاف قتيل. وفي 7 تشرين الثاني / نوڤمبر، سنة 1996، حدثنا عمدة ناغازاكي، في شهادة أمام محكمة العدل الدولية، مسترجعاً ذكرياته عن الهجوم فقال:

أصبحت ناغازاكي مدينة الموت بحيث لم تعد تُسمع فيها حتى أصوات الحشرات. وبعد فترة بدأ يتجمع عدد لا حصر له من الرجال والنساء والأطفال لشرب الماء عند أطراف نهر «أوركامي». كانت شعورهم وملابسهم محترقة، وجلودهم البالية قد تجمعت طبقات فوق طبقات كالخِرَق. كانوا يموتون، وهم يتوسلون المساعدة، واحداً تلو الآخر في الماء أو في أكوام على جانبي النهر. ثم أخذ الإشعاع يفعل فعله، ويقتل البشر كسوط الموت متسعاً في دائرة متحدة المركز منطلقة من المركز السفلي للانفجار الذري. وبعد أربعة أشهر على

القصف الذري كان قد قتل 74 ألف شخص، وأُصيب 75 ألف شخص بإصابات مختلفة، أي إن ثلثي سكان المدينة سقطوا ضحية هذه الكارثة التي حلَّت بمدينة ناغازاكي مثل عرض استباقي ليوم القيامة[21].

لماذا كان ينبغي أن يُقتل كثير جداً من المدنيين؟ الولايات المتحدة كانت تسعى لإنهاء الحرب بدون أن تشق طريقها إلى طوكيو جزيرة إثر جزيرة، والمدنيون الذين كانوا معظم ضحايا الحرب في هيروشيما وناغازاكي، كانوا لسوء الحظ في موقع أهداف عسكرية. وإذا كانت إبادة البشر ليست على وجه الدقة غاية أولئك الذين ألقوا القنبلتين، إلاّ أن إبادتهم كانت نتيجة حتمية لاختبار تلك الأهداف. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن من بين الأمور التي كانت تقال أثناء الحرب الباردة إن الولايات المتحدة لديها أكثر من 200 رأس نووي مُصوَّبة نحو موسكو، لأنها تضم كثيراً من الأهداف العسكرية وكثيراً من «الطاقة الصناعية». ومن المفترض، أن السوڤييت كانوا يستهدفون كذلك الكثير من المدن الأمريكية، لصلتها «بالطاقة الصناعية ـ العسكرية» الأمريكية»[22]. والإعلان عن أن أسلحتنا النووية لا تستهدف السكان إعلان مُضلِّل تماماً نظراً لأن الأضرار غير المباشرة لضرباتنا سوف تشمل عشرات الملايين من القتلى الروس.

لقد خُطِّط للقوات النووية الأمريكية، على مدى عقود، أن تمتص ضربة سوڤييتية أو روسية نووية وأن ترد عليها بقوة كافية كي تُلحق أضراراً «غير مقبولة» بالروس. هذا ما كان، وينبغي أن يكون دوماً، أساس رادعنا النووي. كذلك حصلنا على قدرة «الإطلاق إنذاراً» كي نقلل من خسائر أسلحتنا في الضربة الروسية الأولى. وهكذا تكون أسلحتنا قد أُطلقت في الوقت الذي تكون فيه الرؤوس النووية الروسية في الجو. وينبغي ألاً تزيد فترة الإنذار عن 15 دقيقة لتلقي إنذار الهجوم الروسي، ونقرر الرد، ونرد.

ولتحقيق هذه الغاية يحمل القائد الأعلى للقيادة الجوية الاستراتيجية

CINCSAC معه جهاز هاتف آمن، حيثما يذهب، وعلى مدى 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، و365 يوماً في السنة. هذا الهاتف التابع للقيادة المذكورة موصول على نحو دائم بمركز القيادة النووية تحت الأرض بالقيادة الفضائية الدفاعية الأمريكية الشمالية NORAD، في أعماق «جبال تشيين» في كولورادو، وبالرئيس. حيثما يحل الرئيس لديه جهاز لفك الشيفرة النووية في «كرة القدم» وهو عبارة عن محفظة جلدية يحملها له دوماً ضابط أمريكي. الأوامر الجاهزة لدى «القيادة الجوية الاستراتيجية» تقضي بأن تجيب على الهاتف بعد الرنّة الثالثة. فإذا رنَّ الهاتف، وأُخبر الرئيس بأن ثمة هجوماً معادياً بالصواريخ الباليستية (يفترض أنه هجوم روسي) في طريقه إلى البلاد، يتاح للرئيس ما بين دقيقتين وثلاث دقائق كي يتأكد صحة الإنذار (على مدى سنوات تلقينا عدة إنذارات كاذبة) وإذا تأكد ذلك يقرر كيف علينا أن نرد. ثم يُمنح بعد ذلك عشر دقائق تقريباً لإعلامه بالتوصيات وإتاحة الفرصة له للتشاور مع اثنين من أقرب مستشاريه لمناقشة الوضع (ويفترض أنهما وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة) ونقل قراره إلى «القيادة الجوية الاستراتيجية» على الفور مع الإشارات الرمزية إلى قواعد الإطلاق. وستكون خيارات الرئيس بالدرجة الأولى هي: أن يقرر الصمود أمام الهجوم وأن يتمهل في اتخاذ قراره إلى أن يقرر فيما بعد إطلاق ضربة رادعة. أو يستطيع أن يأمر فوراً بشن ضربة انتقامية، أي إطلاق الأسلحة الأمريكية التي كانت موجَّهة إلى المواقع العسكرية ـ الصناعية في روسيا. ومن المفترض أن يكون لدى الروس تسهيلات وترتيبات مماثلة[23]. وسيكون الموقف على درجة كبيرة من الغرابة تفوق التصديق. ولكن هذا هو الجو الذي عشنا فيه طوال أربعين سنة.

تغير الوضع بعض الشيء منذ نهاية الحرب الباردة. فالولايات المتحدة وروسيا لم تعودا توجهان صواريخ معينة أو تحدِّدا مواقع معينة (على الرغم من

أن إعادة توجيهها وتحديدها تستغرق أقل من خمس دقائق). ولكن في مجالات أخرى لم يتغير إلاَّ القليل. هنا يكمن خطر جسيم، خطر يتفاقم جراء الافتقار الشعبي بالوعي به. فعلى سبيل المثال أجرى حديثاً بروس ج. بلير Blair، وهو ضابط إطلاق صواريخ نووية في سلاح الجو الأمريكي، ويرأس حالياً «مركز معلومات الدفاع» في واشنطن دي. سي، مقابلات معمقة مع مسؤولين على مستوى القيادة النووية الأمريكية. ويستنتج بلير من هذه المقابلات أنه كان هناك في حزيران سنة 2000 ما يقارب /2260/ هدفاً من الأهداف الروسية الحيوية في سجل الأهداف الأمريكي. من هذه الأهداف 1100 هدف، مواقع للأسلحة النووية. أما الأهداف الأخرى فهي أهداف ثانوية متنوعة تشمل قواعد للجيش الروسي ـ وهو في حالة فوضى شاملة وعلى حافة التفكك. وأضاف بلير أن الصين تراجع موقعها في لائحة التصنيف، بعد غيابها 20 سنة، وأن هذه اللائحة قد تطورت منذ سنة 1993 عندما تم التوقيع على معاهدة مراقبة التسلح (ستارت ـ 2) من جانب كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا.

ويطرح بلير أيضاً مسألة أخرى، تجعل الوضع خطيراً بوجه خاص من لحظة إلى أخرى، ومن يوم إلى آخر. فهو يلاحظ أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الحرب الباردة، ما يزال لدى الولايات المتحدة حوالي 2200 رأس حربي استراتيجي في حالة إنذار، وفقاً لمعلومات ضباط من «القيادة الاستراتيجية». ومن المفترض أن جميع الصواريخ على الأرض جاهزة للإطلاق في غضون دقيقتين، وأن تلك الصواريخ المنصوبة على أربع غواصات، اثنتان في المحيط الأطلسي، واثنتان في المحيط الهادي، جاهزة للإطلاق في غضون 15 دقيقة من إعطاء الأمر، كما يقول هؤلاء الضباط.

ويستخلص بلير: «من الواضح أن الزعماء يتشبثون بالتخطيط القديم الذي يساعد على إبقاء عدد كبير من الصواريخ الأمريكية والروسية في حالة استنفار شديد»[25].

تشكل الترسانتان النوويتان الأمريكية والروسية ما أسماه الاستراتيجي هيرمان كان Kahn منذ زمن طويل «آلة يوم القيامة»[26]. وكما أشار جون شتاينبرونر Steinbruner «إن نظام نشر الأسلحة النووية (للولايات المتحدة وروسيا)، بما هو عليه من سعة وسرعة في التهديد، هو العامل الموضوعي الحاسم الوحيد لأمن جميع الدول سواء أكانت تشارك مباشرة في نشاطاته أم لا»[27]. إن خطر الكارثة النووية ينجم عن هذه **الجسامة والفورية** في التهديد: كثير جداً من الأسلحة الفتاكة، وقليل جداً من الوقت لاتخاذ القرار. هذا هو الوضع القائم. فالولايات المتحدة وروسيا لديهما القدرة على تدمير الكثير من مظاهر الحياة الحضارية على الأرض، في أزمة قد لا يملك رئيساهما الوقت الكافي للتصرف بتعقل حيال كيفية تجنب ذلك.

ثمة فئتان أخريان من التهديد النووي في مستهل القرن الحادي والعشرين يستحقان التوقف عندهما بانتباه خاص:

1 ـ خطر الانتشار النووي

إلى أن يتخلى الراعيان الكبيران ـ الولايات المتحدة وروسيا ـ عن الأسلحة النووية فإن أمماً أخرى ستظل تعتقد أن مثل هذه الأسلحة ستزيدها أمناً وتمنحها عضوية نادي «الدول الكبرى». فقد انضمت الهند وباكستان رسمياً إلى النادي النووي سنة 1998. وكوريا الشمالية حصلت على القنبلة. وإسرائيل حصلت عليها منذ زمن بعيد. والعراق يعمل بالتأكيد للحصول عليها، وربما إيران أيضاً. لقد أصبح العالم مكاناً خطيراً جداً في العقد الأخير من الزمن. وكما كتب جوناثان شيل Scheil أخيراً «بعد عشر سنوات على انهيار الاتحاد السوڤييتي، فإن الحقيقة المذهلة أن مراقبة الأسلحة النووية باتت أسوأ في الأيام الأولى من القرن الحادي والعشرين عما كانت عليه في الأيام الأخيرة من الحرب الباردة»[28].

2 ـ خطر الإرهاب النووي هذا الخطر الذي يطلق عليه أحياناً، وصف

«الأسلحة النووية الفالتة»، قد تزايد منذ سقوط الاتحاد السوفييتي[29]. المشكلة هي: المجموعة الإرهابية سوف تسرق أو تشتري سلاحاً نووياً وتستخدمه لابتزاز تنازلات من الدول الغربية أو تدمير عدو. هذه المشكلة دفعت وزيراً أمريكياً سابقاً هو وليام بيري، ومساعداً سابقاً لوزير الدفاع هو أشتون كارتر، إلى أن ينصحا منذ مدة قريبة بأن تستمر الولايات المتحدة في مساعدة الروس على أن يجردوا أو يتخلصوا من موادهم النووية **حتى بدون اتفاقيات للإشراف على السلاح**[30]. إن خطر تفجير نووي واحد أو عدة تفجيرات، تؤدي إلى كارثة نووية هو خطر ضئيل، كما أن خطر تفجير نووي انتقاماً لهو ضئيل جداً. ولم يحدث أي حدث من هذا النوع منذ آب/ أغسطس 1945. تلك كانت حجة الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية سنة 1996 عندما طُرح عليها السؤال: «هل التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضمن أية ظروف مسموح به بموجب القانون الدولي؟»[31]. وبيَّن محامو الولايات المتحدة أن الخطر ضئيل الشأن، وخاصة عندما يُقارن بقدرة الردع النووية الواضحة لردع حرب بين الدول الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية.

قَلَبَ عدةُ قضاة احتمال السؤال على رأسه بسؤالهم عما إذا كان **أي** احتمال لتدمير قريب للحضارة الإنسانية مبرر إذا كان يمكن تجنبه؟ وأجاب القاضي شهاب الدين على السؤال كما يلي:

عندما تبين أن استخدام سلاح نووي يمكن أن يفني الجنس البشري، فإن تعارضه مع ضمير المجتمع الدولي لا يقتصر على إظهار أنه لا حاجة للوصول إلى نتيجة كهذه في كل حال، وليس من الحكمة أن نتوقع أن ينتظر ضمير المجتمع الدولي، بغرابة واستحالة معاً، الحدث ليرى ما إذا كان أي نوع من الاستخدام يعني دمار الجنس البشري. إن الاعتبار العملي هو خطر الإبادة[32].

هذا ما نعتقد أنه السبيل السوي للنظر في المشكلة. نبدأ من النهاية، من الكارثة المحتملة؛ ونسأل ما إذا كان أي شيء ـ أي شيء على الإطلاق ـ يمكن

أن يُسوِّغ مثل هذه النتيجة؛ وإذا كان الجواب بالنفي، فلديكم الأوامر النافذة: ينبغي أن **تزال** القدرة على تدمير الأمم. ولما كانت النتيجة المحتملة مطلقة، فإن العمل على الحيلولة دونها ينبغي أن يكون مطلقاً.

الالتزامات الأخلاقية تجاه استخدام الأسلحة النووية

كان من الواضح لكثيرين، منذ اللحظة التي جرى فيها تفجير أول قنبلة ذرية بنجاح في ألماغوردو، ولاية نيو مكسيكو، في 16 تموز/يوليو 1945، أن الظاهرة التي أُطلق لها العنان كانت مختلفة نوعياً، لا بالدرجة فحسب، عن أي شيء سبقها. وقد قال الفيزيائي إي. إي. رابي فيما بعد إن أي قائد عسكري أو سياسي في العالم مسؤول عن الأسلحة النووية ينبغي أن يراقب شخصياً تجربة واحدة على الأقل من الجو للسلاح النووي. واعتقد رابي أن تأثير تلك التجربة سيكون قوياً جداً ومرعباً تماماً بحيث لا يستخلص الإنسان ذو العقل السليم إلاّ نتيجة واحدة: هذه الأسلحة ينبغي ألاّ تُستخدم أبداً والطريقة الوحيدة لضمان ذلك هي إزالتها. وكتب المدير العملي «لمشروع مانهاتن»، ج. روبرت أوپنهايمر Oppenheimer، فيما بعد يقول عن التفجير: «في تلك اللحظة. . . لمع في ذهني نص من باغاڤاد ـ جيتا (الكتاب المقدس عند الهندوس): «أصبح الموت، محطم العوالم»[33]. ثم جاءت بعد ذلك بشهر الكوارث الماحقة في هيروشيما وناغازاكي.

ومنذ سنة 1945 أثارت القوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية سيلاً من النقاشات حول مبررها الأخلاقي. وجادل كثيرون بأن لا شيء يبرر أخلاقياً استخدام أو امتلاك الأسلحة النووية، وحتى تتم إزالة هذه الأسلحة ينبغي أن يُوكل الإشراف على الأسلحة الموجودة كما هي إلى وكالة دولية معنية ومرتبطة بالأمم المتحدة. ولكن الحرب الباردة تدخلت مباشرة، واشتد سباق التسلح النووي وانطلقت التهديدات والتهديدات المعاكسة، وبات الموقف «الراديكالي» يعتبر لدى كثيرين في الغرب موقفاً غير واقعي. وكان يقال، نحن في الغرب لا

نستطيع أن نتخلى عن أسلحتنا النووية لأننا بحاجة إليها لردع هجوم حلف وارسو بالأسلحة التقليدية. وفي النهاية لم يعد المواطنون في الغرب يهتمون بشأن «القنبلة» وشجعهم على ذلك أولئك الذين كانوا يؤكدون استقرار الردع النووي. ومع بعض الاستثناءات القليلة العرضية، مثل أزمة الصواريخ الكوبية، كانت هذه القناعة بـ «الأمان عن طريق الردع» مثالاً راسخاً منذ الخمسينيات وحتى نهاية الحرب الباردة، ولكن أصوات المعارضة التي تثير القضية الأخلاقية كانت قد بدأت تلقى آذاناً صاغية.

كانت نظرية الردع النووي، على ما فيها من بعض الجوانب الغامضة والمعقدة، تُختصر على النحو التالي: دولتان نوويتان، كل واحدة منهما غير قادرة **على الدفاع** عن نفسها تجاه هجوم نووي من جانب الدولة الأخرى، تعمل **على ردع** مثل هذا الهجوم عن طريق امتلاك قدرة ذات مصداقية للتهديد بالانتقام بواسطة هجوم نووي من جانبها. هذا هو جوهر ما أسماه برنارد برودي Brodie «استراتيجية عصر الصواريخ»[34]. إذا أطلقوا صواريخهم أولاً ينبغي أن نملك ما يكفي من القدرة النارية بعد الهجوم على إلحاق ضرر غير مقبول بهم. ولذا، فإنهم لن يحاولوا أبداً مهاجمتنا أولاً إذا كانوا عاقلين. وهذا ما يسمَّى أحياناً «نظرية» التدمير المشترك المؤكد. وهو في واقع الأمر ليس «**بنظرية**» بل هو **وضع** وجد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي نفسيهما فيه أثناء الحرب الباردة. هذا الوضع ولَّد سباق التسلُّح والجهود الرامية إلى ضبط التسلُّح معاً طوال تلك الفترة. وهو الوضع الذي اختار فيه الأساقفة الكاثوليك الأمريكيون، سنة 1983، أن يعاينوه من وجهة نظر أخلاقية.

باشر الأساقفة الأمريكيون الكاثوليك عملهم بمعاينة **أخلاقية** متوازنة، ومطلعة، وشاملة للردع النووي. ولدى قراءة المقدمة لرسالتهم الرعوية عن الحرب والسلام، بعنوان **تحدي السلام**، ندهش بقوة تعليقهم:

لا نستطيع أن نتخلى عن مسؤوليتنا في رفع الأبعاد الأخلاقية للخيارات

أمام عالمنا وأمتنا. فالعصر النووي هو عصر أخلاقي كما هو عصر خطر مادي. **نحن أول جيل منذ نشأة الكون يملك قوة تهديد النظام القائم**. لا يمكن أن نبقى صامتين في وجه هذا الخطر. . . ونحتاج إلى معنويات لمواجهته. ينبغي أن يستجمع العالم كله الشجاعة المعنوية والوسائل التكنولوجية كي يقول لا للنزاع النووي، لا لأسلحة الدمار الشامل، لا للخطر الأخلاقي لعصر نووي يضع الجنس البشري أمام خيارات لا رد لها من الرعب والاستسلام[35].

لا يحتاج المرء إلى أن يكون كاثوليكياً، أو حتى مسيحياً، كي يقدر جدية عمل الأساقفة. إن بيانهم حول المشكلة بيان آسر: ماذا يسعنا أن نقول، أو نفكِّر، أو نفعل تجاه الحقيقة الموجعة وهي أننا نملك الآن القدرة المادية على تدمير كل ما هو موجود على الأرض، بدءاً من أنفسنا نحن البشر؟ لقد أضحى **تحدي السلام**، التحليل الذي كتب عن أخلاقية الأسلحة النووية والردع النووي، والتحليل الأكثر قراءة ومناقشة.

حلَّل الأساقفة مشكلة الردع النووي وفق مؤشرات «عقيدة الحرب العادلة» التي وضعها ج. برايان هيهير Hehir، عميد مدرسة اللاهوت في جامعة هارفرد في الوقت الحاضر، الذي كان منسق البحث ومنسق مسودة **تحدي السلام** في إطار صلاحياته بوصفه مديراً «لمكتب العدالة والسلام الدوليين» التابع للمؤتمر الكاثوليكي الأمريكي[36]. وهو يشير إلى أن الردع النووي في تحليل الأساقفة أهمل الاختبار الأخلاقي في نقطتين أساسيتين: حصانة غير المقاتلين (أو التمييز) والتناسب، وكل واحدة منهما تتطلب قادة قادرين على ضبط اتجاه أية حرب، واستغراقها الزمني، ومداها بما في ذلك الأسلحة النووية[37]. لم يؤمن الأساقفة بأن الحرب النووية يمكن أن تكون، أو ستكون، محدودة بحيث تتطابق أو تتكيف مع مبادئ «الحرب العادلة» من حيث التناسب وحصانة غير المتقاتلين، ولم يدعوا أي مجال للشك حول استنتاجهم الذي يفيد: إن خطر التصعيد سيكون كبيراً جداً بحيث لا يمكن أن يكون من المبرر أخلاقياً الشروع بحرب نووية بأية صورة»[38].

في الوقت الذي كان يجري فيه الأساقفة بحثهم، أُعلموا من قبل مجموعة واسعة من المختصين أنه إذا أقرَّت إحدى القوتين النوويتين العظميين أن الحرب النووية لا يمكن أن تكون محدودة أو منضبطة فمن شأن هذا أن يُضعف إلى حد بعيد نظام الردع الذي يربط ما بينهما، وهو ما يزيد من خطر حرب نووية. وسُئل الأساقفة كيف ينوون إذن التوفيق ما بين اعتقادهم بعدم تمييز وعدم تناسب الأسلحة النووية مع إيمانهم بأن الحرب النووية ينبغي ألاً تحدث أبداً تحت أية ظروف؟[39]. وقد دافعوا عن حل ذي وجهين:

1 ـ لا استخدام لأسلحة نووية تنتهك مبادئ التمييز والتناسب يمكن أن **يتحقق** في استراتيجية للردع.

2 ـ الردع ليس استراتيجية مناسبة لتكون أساساً بعيد المدى للسلام؛ إنه استراتيجية مؤقتة لا تُسوَّغ إلاً عندما ترتبط بتصميم أكيد على متابعة مراقبة التسلُّح ونزع السلاح[40].

وفقاً للمبدأ الأول، فإن الولايات المتحدة وروسيا هما الآن واقعتان في مصيدة أزمة أخلاقية لا حل لها. إنهما لا تستطيعان أخلاقياً القيام بشيء تنطبق عليه مصداقية الردع: الانتقام على نطاق واسع رداً على هجوم نووي. ولكن استناداً إلى المبدأ الثاني فإن على القوى النووية ألاً تحاول أن تفعل المستحيل، بل أن تتحرَّك بدلاً من ذلك بسرعة قدر الإمكان لإزالة الأسلحة النووية بنفسها، التي تعتبر مصدر المشكلة المحيرة. وعلى هذا الأساس دافع الأساقفة عن موافقة «محددة بدقة» ـ أي مؤقتة ـ على الردع النووي. إنه يسوِّغ الدفاع عنه أخلاقياً في حالة أن تكون الأسلحة النووية في طور الإزالة فقط.

مرَّ **تحدي السلام** عبر عدة مسودات كانت عرضة لمراجعة علنية فاحصة. وقد تشاور الأساقفة ومساعدوهم مع علماء، وسياسيين، وقادة عسكريين، واستراتيجيين، ومؤرخين، وعلماء في السياسة، وفلاسفة ـ ومن ضمنهم منتقدون ومدافعون عن نظام الردع القائم. واصطدموا أثناء تحقيقهم بالعقبة

الرئيسة للبساطة الأخلاقية في المسائل النووية: حقيقة الحرب الباردة بين قوتين عظميين نوويتين، كل واحدة منهما تعتبر الأخرى «إمبراطورية الشر». وتوصل الأساقفة نتيجة المداولات التي أجروها إلى قناعة بأن نزع السلاح الوحيد الجانب الذي كان مفهومياً أبسط طريقة «القول لا» للحرب النووية، سيؤدي إلى كارثة: ابتزاز نووي، أو إخضاع للغرب، أو ما هو أسوأ: الإبادة النووية. ولهذا السبب، كما استنتجوا بمرارة «كان خطر الموقف واضحاً، ولكن كيف يمكن منع استخدام الأسلحة النووية، وكيف يُقوَّم الردع، وكيف أن رسم المسؤولية الأخلاقية في العصر النووي لا يظهر كثيراً»[41].

في سياق سنة 1983 عندما نشرت «الرسالة الرعوية»، وصف ج. برايان هيهير منهج الأساقفة لمعالجة مشكلة الردع المتفوق بأنه «خيار سياسي»، بمعنى أنهم سعوا إلى إعادة البدء بعملية مراقبة الأسلحة التي اعتقد كثيرون أن الولايات المتحدة قد تخلت عنها نهائياً[42]. وكان ذلك الحد الأدنى من الانسجام مع معيار الأساقفة الأخلاقي. ولكن الأساقفة رأوا أيضاً فرصة، لم يرها واضحة إلاً قلة من الناس، في الأيام الحالكة في بداية الثمانينيات. لقد رأوا إمكانية تصاعد قدرة الردع عن طريق **إنهاء الحرب الباردة**، التي وصفوها بأنها ناجمة أساساً عن «عدم الثقة المفرط الذي يسم السياسة الدولية»[43]. ويلخص الكاهن هيهير النقاش بأن «الردع له دور أساسي واحد هو: الحيلولة دون حرب نووية وقتاً كافياً للتحرك نحو ما وراء الردع»[44].

هنا تكمن الفرصة الكبرى للأسلحة النووية من وجهة نظر أخلاقية ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. ففي حين أن الشروط المطلوبة (والمتوقعة إلى حد ما) من قبل الأساقفة للتحرك إلى ما وراء الردع النووي متوفرة الآن، وكانت متوفرة لفترة عقد من الزمن، فإننا لسنا أقل اعتماداً على الردع الآن مما كنا سنة 1983. فنحن مفهومياً لسنا أقرب إلى إزالة الأسلحة النووية، لأن الولايات المتحدة وروسيا مستمرتان في نشر الأسلحة ضمن إطار نموذج الحرب الباردة

القديم للردع. ومع أن حجم الترسانتين النوويتين قد انخفض إلى النصف، على وجه التقريب، في العقد الماضي، فإن عجز الزعماء الأمريكيين والروس عن اختراق التفكير القائم على أساس الردع جعل الكثيرين لا يمكنهم أن يتصوروا أننا سننتقل نحو إزالة الأسلحة لدى كل جانب. إن مؤسستنا النووية عاجزة حتى الآن عن التفكير في هذه الأوضاع بطريقتها الخاصة بها. لقد ولَّت الحرب الباردة ولكن الردع ما زال قائماً. وهذا أمر غير مقبول أخلاقياً، وغير ضروري عسكرياً، وخطير إلى أبعد حدّ.

روبرت مكنامارا: كثيراً جداً ما نوقش الردع النووي تجريدياً. لقد أُعدّت استراتيجيات لمواجهة حروب افتراضية. بدت جميعها عقلانية ما دامت افتراضية واعتقدنا أننا نستطيع أن نضبط النتيجة. بهذه الطريقة نقنع أنفسنا بأن الحروب النووية يمكن تجنبها أو الحد منها أو حتى ربما كسبها. تقودني تجربتي بصفتي صانع قرار في أزمة الصواريخ الكوبية، وفيما بعد باحثاً في الأزمة، إلى استنتاج معاكس: في الأزمة العميقة غالباً ما تخرج الأمور من اليد، وبقطع النظر عما أشعل الأزمة، فإن مجرد وجود الأسلحة النووية نفسها ـ احتمال استخدامها واحتمال تصاعد النزاع ـ يصبح التهديد الأكبر. أعتقد أن أزمة الصواريخ الكوبية قد أظهرت أن لا شيء أقل من إزالة الأسلحة النووية يمكن أن يغير هذا الوضع. ولهذا لا شيء أقل من هذا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً.

أود الآن أن أُلخِّص ما تعلَّمته عن أزمة الصواريخ من تجربتي في ذلك الحدث، ومن سلسلة المؤتمرات الخمسة حول الأزمة، التي شاركت فيها خلال الفترة من 1987 وحتى 1992.

بدأت الأزمة عندما نقل السوفييت صواريخ وقاذفات نووية إلى كوبا ـ سراً وبنية واضحة للخداع ـ في صيف وبداية خريف 1962. الصواريخ كانت ستوجه نحو مدن على طول شاطئ أمريكا الشرقي، وهذا يعرّض حياة 90 مليون أمريكي للخطر. حملت الصور التي التقطتها طائرات الاستطلاع U - 2 يوم

الأحد، 14 تشرين الأول / أكتوبر، 1962، خريطة الانتشار إلى الرئيس جون ف. كينيدي للاطلاع عليها. وتولَّدت لديه ولدى مستشاريه العسكريين والمدنيين أن العمل الذي قام به السوفييت هو تهديد للغرب. لذا أوكل كينيدي إلى البحرية القيام بعزل كامل لكوبا يبدأ يوم الأربعاء 24 تشرين الأول/ أكتوبر. وكذلك بدأت الاستعدادات لضربات جوية وغزو برمائي. تضمنت خطط الطوارئ في اليوم الأول من الهجوم الجوي /1080/ طلعة جوية من الهجوم المكثف. وقدرت قوة الغزو بـ /180/ ألف شخص في الموانئ الجنوبية الشرقية للولايات المتحدة. وبلغت الأزمة ذروتها في عطلة نهاية الأسبوع في 27 ـ 28 تشرين الأول / أكتوبر. ولولا أن الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشيف لم يعلن جهاراً في ذلك الأحد، 28 تشرين الأول، أنه شرع في إزالة الصواريخ، كنت أعتقد أنه في يوم الاثنين سوف تنصح غالبية مستشاري كينيدي العسكريين والمدنيين ببدء الهجمات.

في ختام مؤتمر أزمة الصواريخ الكوبية الثالث في موسكو، في كانون الثاني / يناير 1989، بات من الواضح أن قرارات كل واحدة من الدول الثلاث، قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، قد تعرضت للتشويش من جراء المعلومات الخاطئة، وسوء الحساب، وسوء الأحكام. في ذلك الوقت كان بعضنا يعتقد ـ وخاصة الرئيس كينيدي وأنا ـ أن الولايات المتحدة تواجه خطراً جسيماً[45]. وقد أكد مؤتمر موسكو هذا الرأي. ولكن أثناء مؤتمر تالٍ عقد في هاڤانا، في كانون الثاني/ يناير 1992 ـ أي بعد قرابة 30 سنة على الحدث ـ علمنا أننا لم نقدر تلك المخاطر حق قدرها على نحو فظيع. فقد أخبرنا رئيس أركان حلف وارسو السابق، الجنرال أناتولي غريبكوف، عندما كنا في هاڤانا، أن القوات السوفييتية في كوبا سنة 1962 لم تكن تملك الرؤوس النووية لصواريخها ذات المدى المتوسط الموجهة إلى مدن أمريكية فحسب، بل كانت تلك أيضاً قنابل نووية ورؤوساً نووية تكتيكية[46]. في ذلك الوقت كانت وكالة الاستخبارات

المركزية قد أبلغتنا بعدم وجود رؤوس نووية في الجزيرة ـ وكان يعتقد القيّمون على الوكالة أن الدفعة الأولى منها ستصل على ظهر سفينة روسية تدعى بولتافا.

في تشرين الثاني / نوفمبر 1992 اكتشفنا أشياء أخرى. فقد أكدت مقالة في صحيفة روسية، في ذروة أزمة الصواريخ، أن القوات السوفييتية في كوبا كانت تمتلك 162 رأساً نووياً، من بينها على الأقل 90 رأساً حربياً تكتيكياً. والأكثر من ذلك فقد ذكر أنه في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، 1962 ـ لحظة التوتر الشديد ـ نقلت الرؤوس الحربية من مخازنها إلى مواقع أقرب إلى عرباتها توقعاً لغزو أمريكي[47]. وفي اليوم التالي تلقى وزير الدفاع السوفييتي روديون مالينوفسكي برقية من الجنرال ايسا بلييف، القائد السوفييتي في كوبا، يبلغه فيها بهذا التحرك. وأبلغ مالينوفسكي بدوره هذا إلى خروتشيف. ورد خروتشيف عليه بالموافقة الخطية. من الواضح أنه كان ثمة خطر كبير، في مواجهة هجوم أمريكي ـ وهو كما قلت كان كثيرون من أعضاء الحكومة من مدنيين وعسكريين يستعدون لتوصية الرئيس كينيدي به ـ أن تقرر القوات السوفييتية أن تستخدم أسلحتها النووية بدلاً من أن تخسرها[48].

لا نحتاج إلى التكهن بما سيجري في ذلك الحدث. ولكننا نستطيع أن نتنبأ بالنتائج عن يقين، على الرغم من أن قوة الغزو الأمريكية لم تكن مزودة برؤوس نووية تكتيكية ـ وقد حذّرت أنا والرئيس الأمريكي ذلك بوجه خاص ـ فلم يعتقد أحد أن القوات الأمريكية إذا ما هوجمت بأسلحة نووية سوف تمتنع عن الرد نووياً. إلامَ كان سيفضي ذلك؟ إلى كارثة ماحقة[49].

أي درس ينبغي أن نستخلصه من هذه المعلومات المذهلة التي تفيد بأن انخراطنا في كارثة نووية في تشرين الأول/ أكتوبر 1962 كان وشيكاً جداً؟ إذا لم يكن الدرس واضحاً من قبل، فقد أصبح كذلك في هاڤانا عندما علمنا لأول مرة، من الجنرال غريبكوف، عن الاستعدادات لحرب نووية في حال قيام الولايات المتحدة بغزو. عند اختتام تلك الجلسة توجهت إلى الرئيس الكوبي

فيدل كاسترو، مضيف المؤتمر، بسؤالين: (آ) هل كنت على علم بذلك (أي بنشر الرؤوس النووية التكتيكية السوفييتية، وبخطط استخدامها) و: (ب) ماذا كان تفسيرك أو توقعك للتأثير المحتمل على كوبا؟ كيف كنت ترى الرد الأمريكي، وما هي التورطات المحتملة لدولتكم والعالم؟[50].

جواب كاسترو أثار القشعريرة في جسمي. أجاب:

انطلقنا من افتراض أنه إذا كان ثمة غزو لكوبا فلسوف تنشب حرب نووية. لقد تأكد لنا ذلك... وكنا مضطرين أن ندفع الثمن وهو أن نختفي[51]... هل كنت مستعداً لاستخدام السلاح النووي؟ أجل، كنت أوافق على استخدام الأسلحة النووية... كنت سأوافق على ذلك في حال حدوث الغزو الذي تتحدث عنه، باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية... لو كان السيد مكنامارا أو السيد كينيدي في مكاننا، وغُزيت بلدهما أو كانت على وشك أن تُحتل... أعتقد أنهما كانا سيستخدمان الأسلحة النووية التكتيكية[52].

كنا نأمل، الرئيس كينيدي وأنا، ألاً نتصرَّف كما كان سيتصرَّف كاسترو. كان من شأن قراره أن يدمِّر بلاده. ولو أننا تصرفنا بالطريقة ذاتها لكانت الأضرار في جانبنا كارثية. ولكن البشر غير معصومين عن الخطأ. نعرف أننا جميعاً نرتكب أخطاء. وفي أيامنا هذه تكاليف الأخطاء باهظة، ولكننا نحاول أن نتعلم منها. في الحرب التقليدية تكون كلفة الحياة البشرية بالآلاف. ولكن إذا كانت الأخطاء تتصل بقرارات تقضي باستخدام القوات النووية فلن يكون هناك فرصة للتعلم، لأنها ستفضي إلى تدمير دول بكاملها. لذا تراني أؤمن بقوة أن الصلة غير المحددة بوضوح ما بين الأخطاء البشرية والأسلحة النووية تحمل في طياتها خطراً جسيماً جداً لكارثة نووية محتملة[53].

التهديد بارتكاب جريمة واسعة النطاق يمكن أن يكون مبرراً أخلاقياً ـ شَرطياً على الأقل ـ أثناء فترة الحرب الباردة. ولكن بعد زوال هذه الحرب، كما سبق وأشرنا، فإن الرادع النووي لم يعد ضرورياً عسكرياً، وكريه أخلاقياً،

وخطير إلى حد بعيد. وقد صاغ الأساقفة، في سنة 1993، الخيار الأخلاقي الأساس فيما يتعلق بالأسلحة النووية بالاستشهاد بسفر من أسفار كتاب العهد القديم:

أضع الحياة أمامكم أو الموت، البركة أو اللعنة. اختاروا الحياة إذن، بحيث تعيشون ويعيش أحفادكم من بعدكم في كنف رعاية الله، تطيعون كلامه وتتمسكون به، فحياتكم متوقفة على هذا، وعلى هذا يعتمد بقاؤكم على وجه الأرض[54].

كان معظم الناس، فيما يتعلق بخطر نووي أثناء الحرب الباردة، «يختارون الحياة» شرطياً وجزئياً فحسب، بمحاولة تجنب أوضاع تصبح فيها المبادرة إلى حرب نووية منذرة بالخطر. لقد كان استخدام الأسلحة النووية غير مقبول على نحو واضح، ولكن بدون استراتيجية رادعة ـ قائمة على التهديد باستخدامها ـ كان الغرب يعتقد أنه سيواجه هيمنة شيوعية. تلك كانت المشكلة الشائكة.

لم تعد مثل هذه المشكلة قائمة في القرن الحادي والعشرين. فالحركة الشيوعية المنتشرة في أرجاء العالم ـ التي كانت تشكل تهديداً لأمننا في السابق ـ لم تعد موجودة، وباتت شيئاً من الماضي. وعلى الرغم من أن ج. روبرت أوپنهايمر Oppenheimer كان على صواب في مساواته ما بين الأسلحة النووية والموت وتشرذم العوالم، فإن لدينا الآن فرصة لاختيار الحياة عن طريق إزالة آلات الموت تلك. وما كان أخلاقياً شرطياً سنة 1983 ـ الردع النووي ـ ينبغي ألاً يكون مقبولاً أخلاقياً بعد الآن. لقد تغيرت ظروف السياسة الدولية بطريقة ثورية، ولكن تفكيرنا عن الأسلحة النووية والردع النووي لم يتغيرا. حان الوقت ـ ومضى وقت كافٍ ـ لإحداث تحول جذري في تفكيرنا.

الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية: الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لانتشارها

قد يجادل بعضهم بأننا نستطيع أن نتجنب هذا التحول في الاستراتيجية

عن طريق نشر نظام مضاد للصواريخ الباليستية لا يمكن اختراقه. ولكن من المؤكد أن العلاج هو أسوأ من المرض.

من بين جميع مظاهر الاتجاهات الأمريكية الوحيدة الجانب، التي هي أخطر احتمالاً على المدى الطويل، قد تكون القناعة الصلبة التي ترسخت على مدى عدة أجيال من الأمريكيين، وهي أن التكنولوجيا يمكن أن تحل أية مشكلة ومنها مشكلة الدفاع لمواجهة هجوم نووي شامل. وقد جرى الجدل حول إمكانات الدفاع الصاروخي وأوجه قصوره في صورة هائلة جوهرياً في الستينيات (عندما كانت تدعى الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية ـ ABM، وفي الثمانينيات (مبادرة الدفاع الاستراتيجي، SDI، أو حرب النجوم)، وفي التسعينيات (الدفاع الصاروخي القومي ـ NMD).

المؤيدون للدفاع الصاروخي طوال هذه الفترة كانوا يجادلون تقليدياً بأن الانتشار الوحيد الجانب للدفاع الصاروخي الأمريكي أكثر أخلاقية، ويوفر مزيداً من الأمن للأمريكيين من الاعتماد على «الدمار المؤكد المشترك». ولقد كان الرئيس رونالد ريغان من أبرز المدافعين عن النظام الصاروخي، وعمل على أن تكون مبادرته في الدفاع الاستراتيجي حجر الزاوية في السياسة الأمنية القومية للولايات المتحدة. كان تفكير ريغان تجاه هذه القضية يميل إلى أن يكون إرشادياً نظراً لأنه يحتوي على كافة عناصر وجهة النظر الأمريكية المألوفة التي يتميز بها مؤيدو الدفاع الصاروخي: (1) صدمة تجاه معرفة أن مصير أمريكا فعلياً هو في أيدي زعماء الكرملين، الذين نعتمد على تقييدهم النووي (كما أنهم يعتمدون على تقييدنا)، (2) قفزة إلى استنتاج يفيد أنه سيكون من الأكثر أخلاقية الدفاع عن الولايات المتحدة بالمعنى التقليدي من ردع هجوم نووي بالتهديد بقتل عشرات الملايين من البشر بضربة انتقامية، (3) الثقة بأن العبقرية الأمريكية والفطنة العلمية يمكنهما أن يتجاوزا الصعوبات التكنولوجية التي يقول بعضهم إنها تجعل الدفاع الصاروخي لمواجهة هجوم شامل غير ذي جدوى،

(4) الاعتقاد بأن عملنا سيراه الآخرون عملاً عقلانياً تماماً بحيث لا يتخذون أي إجراء للاعتراض عليه.

حكاية الأرضية الفكرية لريغان (وأمريكا) فيما يتعلق بالدفاع الصاروخي تناولتها الكاتبة فرانسيس فيتزجيرالد Fitzgerald بذكاء لماح في كتابها الأخير **«ثمة مخرج في السماء»**[55]. إنها تذكر أن ريغان زار في 30 تموز/يوليو 1979، مقر قيادة NORAD، التي كانت مهمتها الأساسية إنذار القيادتين العسكرية والسياسية في حال انطلاق هجوم نووي نحو الولايات المتحدة. وبعد أن زار ريغان، بوصفه مرشحاً رئاسياً واعداً، المرافق جرت بينه وبين الجنرال جيمس هيل قائد NORAD محادثة شخصية. وأثناء تلك المحادثة بدأت تتولد فكرة الدفاع الصاروخي في ذهن ريغان. ووفقاً للكاتبة فيتزجيرالد فإن ريغان سأل هيل «ماذا يمكن فعله إذا أطلق السوفييت صاروخاً واحداً فقط على مدينة أمريكية. ويجيبه هيل بأنهم يستطيعون أن يحرفوا الصاروخ (عن اتجاهه)، ولكن لا يمكن فعل أي شيء لإيقافه». وفي رحلة العودة إلى لوس أنجيلوس قال ريغان لأحد مساعديه «لقد أنفقنا كل هذا المال، ولدينا كل ذلك العتاد، ولا نستطيع أن نفعل شيئاً لمنع صاروخ نووي من أن يضربنا. لا بد من إيجاد طريقة ما للدفاع عن أنفسنا تجاه الصواريخ النووية»[56]. هذا الوحي ـ بأن استراتيجيتنا هي لردع الهجمات النووية أكثر مما هي للدفاع لمواجهتها ـ أخذ الشعب الأمريكي والسياسيون الأمريكيون يعيدون استكشافه باستمرار.

في 8 آذار/مارس، 1983، ألقى الرئيس ريغان خطبته الشهيرة أمام «الاتحاد الوطني للإنجيليين» واصفاً موسكو بأنها مركز «إمبراطورية الشر». وقال ريغان إن الأشرار في موسكو قادرون في أي وقت، لأسباب يقررونها، على تدمير الولايات المتحدة، ولا يستطيع رئيس الولايات المتحدة أو أي شخص آخر أن يفعل شيئاً حيال ذلك. وهكذا تهيأ المسرح، فبعد أكثر من أسبوعين بقليل، جاءت خطبته عن «حرب النجوم»، في 23 آذار/مارس،

1983، موجهة إلى الأمة عبر التلفزة وأجهزة الراديو، وكانت هذه واحدة من أبرز معالم رئاسة ريغان.

الفكرة واللغة في ذلك الخطاب جاءتا، كما تقول فيتزجيرالد، حصراً من ريغان نفسه. فهذه كانت الكلمات التي كتبها ريغان شخصياً والتي صدمت مستشاره العلمي جورج كيورت Keyworth، وموظفيه، بمن فيهم كُتاب خطبه.

ألا يكون من الأفضل أن نشق طريقاً يتيح لنا في النهاية ولحلفائنا أن نستخدم إجراءات دفاعية ـ ليس التهديد بالانتقام ـ لردع العدوان في العالم الحر؟... باختصار، كم سيكون من الأفضل إذا كنا نستطيع أن نشرع بالتحول من استراتيجية ردع بأسلحة هجومية إلى استراتيجية دفاع استراتيجي مستمر؟... ولكن ألا يستحق كل استثمار أن نحرر العالم من تهديد الحرب النووية؟... ألا يكون من الأفضل إنقاذ الأرواح بدلاً من الانتقام لها؟

أدعو الأسرة العلمية في هذه البلاد، التي أعطتنا الأسلحة النووية، أن توجه مواهبها نحو قضية البشرية وسلام العالم، وأن تمنحنا الوسائل للتخلي عن هذه الأسلحة المهمة منها والمنسقة[57].

بعد أربعة أيام عاد ريغان إلى رؤيته المتشائمة التي عبَّر عنها في جولته سنة 1979 في مقر قيادة NORAD. وقال في إحدى المقابلات: «أن ننظر بازدراء إلى مستقبل لا نهاية له حيث كلانا جالس هنا مع هذه الصواريخ المرعبة التي يوجهها أحدنا إلى الآخر ولا يحول دون الكارثة إلاَّ عدم لجوء أحدنا إلى الضغط على الزناد ـ أمر لا يمكن التفكير فيه»[58]. إذا كان الدفاع الصاروخي لأمريكا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة، فقد كان ريغان يميل أيضاً، كما قال مراراً، إلى مشاركة السوفييت به. وكما تُبيِّن فيتزجيرالد كانت آراء ريغان ذات تأثير عاطفي عميق وتلقى، كما نعلم، صدى لدى جانب كبير من الشعب الأمريكي.

ما الخطأ في هذا الشعور، في هذه الرغبة في الهروب من تعرض الأسلحة النووية للهجوم عن طريق تجسيد جديد لأنظمة دفاعية قديمة الطراز؟

أولاً من حيث جدواها: لم يظهر أي درع دفاعي لمواجهة الصواريخ جدوى في مواجهة هجوم حاسم واسع النطاق. «إنه أشبه بمواجهة زخّات كبيرة من الرصاص بمثلها». وينجم عدم الجدوى أو الافتقار إلى الفاعلية، إلى حد بعيد، عن أن هذا النظام لا ينبغي أن يكون أداؤه كاملاً فحسب، ولكن أن يكون كاملاً دون أن يُجرب بالكامل. وهذا لا يمكن أن يتم لأن من شأنه أن يثير استنفار العالم ـ وخاصة إذا كان يجرب في الفضاء على درع يفترض أنه لا يخترق ـ وسيظهر وكأنه استعداد للهجوم.

ثانياً، وهذا من دواعي المفارقة، أن إعداد دفاع صاروخي واسع النطاق يؤدي إلى سباق تسلح بالأسلحة الهجومية. فمنذ الستينيات حتى وقتنا الحاضر أظهر العلماء أن من الأسهل بكثير مواجهة نظام دفاع صاروخي معاد، إذا ما جرى تطوير نظام كهذا أصلاً، ببناء هجومي وبوسائل تتغلب على دفاعات الخصم بدلاً من درع دفاعي خاص مماثل[59]. وهكذا فإن نشر أنظمة دفاعية واسعة النطاق، أو التهديد بذلك، سيحفز سباقاً للتسلح بالأسلحة الهجومية (ومن ذلك الأسلحة ذات عناصر الاختراق) وهو ما سيرفع من وتيرة التهديد النووي بدلاً من تخفيضها.

ثالثاً، إن تكنولوجيا الدرع الدفاعي الصاروخي هي تكنولوجيا بالغة التطور، وتعتبر من الأسرار القومية المحمية بشدة. ومنح هذه التكنولوجيا، إذا ما توفرت، إلى خصم نووي محتمل يعرف أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية هجومية أيضاً (وكذلك لأغراض تجارية) أو غير متوقع إلى حد بعيد.

من المفهوم أن الأمريكيين ينظرون إلى الدفاع الصاروخي على أنه حل لمعضلات التدمير المتبادل المؤكد. ومع هذا فإن «صيغة هروب» من التعرض للسلاح النووي عن طريق دفاع صاروخي هي مجرد نفي للصفات الخاصة المقتصرة على الأسلحة النووية: هي أولاً مختلفة عن الأسلحة التقليدية، وهكذا لا يمكن أن تستخدم كما تستخدم الأسلحة التقليدية، وثانياً، لا يمكن

الدفاع لمواجهتها بالأسلوب المعتاد. وقد حذر جوزف ناي مما أسماه «التفكير الأخلاقي المعوق» تجاه الدفاعات الصاروخية، ملاحظاً أن «الأخلاقية تجاه مبادرة كهذه سوف تعتمد على النتائج وليس على الحوافز. قد يكون «من الأفضل أن تدافع بدلاً من أن تنتقم» ولكن هذا يصح فقط إذا كانت نتائج محاولة الدفاع لا تزيد عن خطر نزاع نووي في الوقت نفسه»[60]. ولكن هذا بالضبط ما تحقق عن طريق مواصلة الدفاعات الصاروخية الواسعة النطاق: خطر متزايد في سباق التسلح، وعدم استقرار، وحتى حرب نووية.

روبرت مكنمارا: في الجزء التالي من ولايتي وزيراً للدفاع بات لديَّ خبرة واسعة بالتناقض الشديد للدفاع الصاروخي وهي أن: جهود الدفاع عن مدن أحد الطرفين لمواجهة هجوم صاروخي واسع النطاق، التي تبدو لبعضهم تفوق جهود الردع عن طريق قدرة التدمير المشترك المؤكد، كانت معاكسة للنتيجة المرجوة. وخلال تلك الفترة بالذات، 1966 ـ 1967، بدأت أفكِّر جدياً في الفائدة المرجوة من السعي إلى تحقيق اتفاقية رسمية مع الروس لتحديد الدفاعات الصاروخية، بحيث نستطيع أن نحد من سباق التسلح بالأسلحة الهجومية وما يرافقه من عدم استقرار.

في تشرين الثاني / نوفمبر 1966، كنت أنا ونائب وزير الدفاع سايروس فانس في أوستن، ولاية تكساس، لمقابلة الرئيس ليندون جونسون في مراجعة ميزانية الدفاع للسنة المالية القادمة، في ذلك الوقت كان لدينا صور استطلاعية تبين أن الروس بدؤوا ينشرون نظام دفاع مضاد للصواريخ البالستية ABM حول موسكو. وافترضنا الآن أنه عندما يتحقق نشر هذا النظام حول موسكو فإن الروس سيعتبرون هذا خطوة أولى نحو نشر النظام على مستوى البلاد. (أميل الآن إلى الاعتقاد بأن هذا الافتراض لم يكن صحيحاً). ورداً على ذلك، وبدون العودة إلى السلطة التنفيذية، خصص الكونغرس الاعتمادات اللازمة لنشر نظام دفاع صاروخي أمريكي. وكنت معترضاً على هذا لأنه بدا من الواضح أن رد

الفعل المناسب على نشر السوفييت لنظام ABM، في ضوء واقع الردع النووي، سيكون بناء المزيد من القوات النووية الهجومية الأمريكية للتعويض عن أية خسائر محتملة (بسبب الدفاعات السوفييتية) في قدرتنا على الاختراق وصولاً إلى أهدافنا.

بيد أن موقفي لم يكن سهلاً، لأن بعض العلماء النووين، وخاصة ادوارد تيللير ـ «أبو القنبلة الهيدروجينية» ـ قد أقنع بعض رؤساء الأركان وبعض أعضاء الكونغرس «بأنكم لا تستطيعون إعادة أي جنّي (نووي) ثانية إلى الزجاجة. كل ما بوسعكم أن تفعلوا هو أن تخلقوا بعض الجان الجدد، وأن يكون هؤلاء أفضل وأكثر فائدة[61]. واستطعت إقناع الرئيس جونسون إيقاف مشروع ABM حتى تتاح لنا فرصة لاستطلاع رأي الروس فيما إذا كانوا مستعدين لتقارب مشترك ـ أي لإجراء ترتيب حول قيود مشتركة على كل من أنظمة الدفاع الصاروخي ABM والأنظمة النووية الهجومية.

دللت اتصالاتنا الأولية مع الروس على أنهم عازفون تماماً عن اتخاذ أية قيود على الدفاع عن الوطن. اندفعنا نحو المباحثات بأسرع وقت ممكن، ولكن الروس رفضوا أن يتزحزحوا. وأخيراً تم في حزيران/ يونيو 1967، ترتيب لقاء بين الرئيس جونسون ورئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيغين في مدينة غلاسبورو، ولاية نيوجرسي، التي كانت تقع في منتصف الطريق ما بين واشنطن ونيويورك، حيث حضر كوسيغين جلسة من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة. تطرق الرئيس إلى مسألة الدفاع الصاروخي مع كوسيغين في صباح 23 حزيران/ يونيو، وعند نقطة من نقاط النقاش، استشاط غضباً وغيظاً من كوسيغين لصده جميع محاولاته لوصف الحاجة إلى تطوير قيود مشتركة على الدفاعات الصاروخية بحيث قال أخيراً: «بوب، أسألك كرمى لله أن تخبر كوسيغين ما الخطأ في خطتهم». وهكذا قلت لرئيس الوزراء السوفييتي إذا سرتم قُدُماً في نشر النظام المضاد للصواريخ البالستية فإن ردنا لن يكون، وينبغي ألاً

يكون، نشر نظام مشابه. فهذا عكس ما هو مطلوب. لن نقوم بذلك. وتابعت قائلاً: ليس في مصلحتنا أو مصلحتكم الآن أن نقوم بذلك. الطريق إلى إيقاف ذلك هو لكلينا أن نتفق اليوم على الدخول في محادثات تنتهي إلى معاهدة تحظر انتشار الأنظمة الصاروخية المضادة للصواريخ البالستية الواسعة النطاق». هنا غضب كوسيغين حقاً. وصعد الدم إلى وجه هذا الزعيم الروسي القليل الكلام عادة، وانتفخت عروقه وضرب الطاولة بعنف قائلاً: «الدفاع أخلاقي، الهجوم غير أخلاقي!». كان هذا ما يؤمن به حقاً[62].

ولكن الروس اقتربوا في النهاية من وجهة نظرنا. وفي 26 أيار/مايو، 1972، تم التوقيع على معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ ABM، التي أدت بعد ذلك بوقت قصير إلى أول تقييد على الأسلحة النووية الهجومية. وكان «الجوهر التاريخي» لهذه المعاهدة، كما لاحظ الصحفي جون نيوهاوس أن «كل طرف سلَّم بحق الدفاع عن مجتمعه وأراضيه تجاه أسلحة الطرف الآخر النووية». وأنا أوافق على تقييم نيوهاوس بأن «معاهدة ABM هي العمود الفقري لنظام مراقبة الأسلحة الساري اليوم، وهو الذي يعتمد عليه العالم»[63]. وقد علمنا بعد بضع سنوات أن المباحثات في غلاسبرو كانت مفيدة، بل كانت تحضيراً ضرورياً لمعاهدة ABM. في ذلك الوقت انقسم المكتب السياسي نفسه حيال مسألة الدفاعات الصاروخية. وقد ذكر كوسيغين عندما عاد إلى موسكو أن إدارة جونسون ليست مقتنعة باتفاقية تتناول الدفاع المضاد للصواريخ البالستية فحسب، بل إن مثل هذه الاتفاقية يمكن أن تفتح الباب أمام معاهدات ثنائية تحد من الأسلحة الهجومية كذلك[64].

هذا ما ساعد على توكيد وجهة النظر القائلة: يمكن أن يتحقق الكثير بالموافقة على العمل **جماعياً** على معالجة الدفاعات الصاروخية، بالحد منها أو حظرها، في حين أنه لا يتحقق شيء سوى الشك وعدم الاستقرار من اللجوء إلى هروب وحيد الجانب عبر دفاع صاروخي من التعرض للخطر النووي. هذا

ما تعلمه الروس وتعلمته الولايات المتحدة منذ أكثر من ربع قرن.

مع دخولنا القرن الحادي والعشرين يبدو أننا عدنا ندور ثانية في حلقة من الجدل حول أساسيات تتعلق بالدفاع الصاروخي. في سنة 1997 أقرت الولايات المتحدة خطة تعرف باسم «ثلاثة + ثلاثة». وفقاً لهذا الترتيب سوف تمضي الإدارة ثلاث سنوات في تصميم وتجربة نظام صاروخي يمكن أن ينشر في ثلاث سنوات أخرى، أي في سنة 2003، إذا تمت الموافقة عليه. وسوف يتكون هذا النظام من بضع عشرات من المعترضات الأرضية يفترض أن تكون قادرة على صد صواريخ تطلق على الولايات المتحدة من دول تدعى الدول الفظة (مثل كوريا الشمالية أو العراق) أو تُطلق بالصدفة من جانب دول مثل روسيا أو الصين[65]. وقد أعلن المرشح الرئاسي جورج بوش أنه غير راضٍ عن هذا الاقتراح، ففي أيار/مايو سنة 2000 قال: «أنوي، عندما اكون رئيساً، أن أطوِّر وأنشر نظام دفاع صاروخي فعال في أقرب وقت ممكن لحماية المواطنين الأمريكيين من هجمات تجري بالصدفة أو هجمات ابتزازية من جانب دول شريرة»[66]. ثم أشار فيما بعد إلى نظام يحمي جميع الولايات الخمسين وكذلك يحمي حلفاءنا[67]. وبعد تجربة فاشلة جرت في 8 تموز/يوليو 2000، أعلن الرئيس بيل كلينتون عن وقف جميع خطط الدفاع الصاروخي، وترك القرار بشأنها إلى الإدارة التالية. الآن وقد أصبح جورج بوش (الابن) رئيساً فقد بات عليه الإجابة على سؤال جوهري: هل ينبغي متابعة دفاع صاروخي قومي أم لا ـ وإذا كان الجواب بالإيجاب فأي نوع من الدفاعات؟ ـ هذا يمكن أن يُلغي عملياً اتفاقية ABM لسنة 1972. وعليه أن يأخذ بالحسبان احتمال تجاوز حتى الدول الشريرة لمثل هذا الدفاع بوسائل تساعد على التسلل.

كان رد الفعل في أرجاء العالم إزاء النشاط الأمريكي الأخير حول الدفاع الصاروخي متشككاً بشدة. فالروس رأوا أن الولايات المتحدة تتجه نحو إلغاء معاهدة ABM، التي يعتبرونها على حد تعبير وزير الخارجية الروسي إيغور

إيڤانوف «حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي»[68]. ويتابع إيڤانوف «إذا كانت الولايات المتحدة تنسحب **إفرادياً** من معاهدة ABM، فلن تعود روسيا ملزمة بالتزاماتها في تقليص الأسلحة الاستراتيجية، وكذلك فإن عملية نزع السلاح النووي ذاتها سوف تؤجل، إذا لم تلغ[69]. وصدرت إدانة أقوى من جانب المؤسسة العسكرية الروسية؛ فقد وصف وزير الدفاع الروسي إيغور سيرغييف خطط الدفاع الصاروخي الأمريكي على أنها جزء من مسعى إلى «الهيمنة الاستراتيجية»[70]. ووصف الجنرال ليونيد إيڤاشوف، الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية، ادعاء أمريكا بأنها في خطر من هجوم نووي من جانب «دول شريرة» بأنه أشبه «بحكايا الجنيات» الخرافية القصد منه تحقيق هيمنة عالمية[71]. واقترح الروس بدلاً من ذلك نظام دفاع صاروخي محدود لا يلغي «معاهدة ABM» المعدلة[72]. واتخذت خطوات أولية لإقامة «مركز مشترك لتبادل المعلومات» في موسكو يعطي تحذيراً مبكراً مشتركاً بوجود صواريخ منطلقة إلى كلٍّ من واشنطن وموسكو[73].

وجاء رد الصينيين أشد قساوة في إدانتهم لمتابعة الولايات المتحدة لدرع صاروخي محدود. إذ إن مجرد انتشار صغير، بزعم الحماية من هجمات «الدول الشريرة»، سيكون كافياً لإبطال مفعول الردع الصيني الكامل لقرابة 20 صاروخاً قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة. وقد حذر شازوكانغ، المدير العام لدائرة مراقبة التسلح ونزع السلاح في وزارة الخارجية، أن مثل هذا الانتشار الأمريكي سوف يؤدي إلى توسع الصين في قواتها النووية، بل وقد يجبر الصين على إعادة النظر في اتفاقيات مراقبة التسلح القائمة التي وقعتها «مثل معاهدة منع الانتشار»[74].

كذلك لم يكن حلفاء الولايات المتحدة متحمسين. فقد قال وزير خارجية كندا، لويد أكسو ورثي: «لقد عبرنا عن قلق شديد جداً بأن أي تحريك للدفاع الصاروخي القومي يلغي معاهدة ABM سيكون عملاً خاطئاً. لا نريد أي شيء

من شأنه أن يزيد من تسريع القدرة الصاروخية»[75]. وحث وزير الخارجية الفرنسية هيوبير ڤيدرين Védrine الأمريكيين «على ألاّ يكونوا غير متجانسين ما بين التهديد واحتمالات عدم الاستقرار»[76].

قدّم وليام بيري، وهو وزير أمريكي سابق للدفاع، الانتقاد التالي للرؤية الأحادية الضيقة التي تتميز بها مطالب الولايات المتحدة بدرع دفاعي صاروخي واسع النطاق. يعتقد بيري أنه لا يجافي الحكمة إذا سألنا: هل الدفاع الصاروخي مفيد ليكون سياسة ضمان لمواجهة «دولة شريرة»، وعلينا أن نسأل أيضاً «سؤالين جوهريين»: (1) هل سيكون الضمان شاملاً؟ بمعنى: هل سينجح الدفاع؟ و(2) كم ستكلف هذه السياسية؟ ـ آخذين بالحسبان الكلفة المادية بالدولار والتكاليف الجيو سياسية»[77]. إجابة بيري على هذين السؤالين لا تركز على رد فعل روسيا، الذي يتوقع أن يكون سلبياً جداً ويمكن الالتفاف عليه، بل تركز على الصين من برنامجها للأسلحة الاستراتيجية، مستخدمة انتشار الدفاع الصاروخي ذريعة. ثانياً سوف يزيد التوتر في مضيق تايوان بشدة، إضافة إلى ضغط على الولايات المتحدة لتزويد تايوان بالقدرة على نشر دفاعات صاروخية. ثالثاً، سوف تزيد الهند من قواتها النووية، بعد أن يستنفرها النشاط الصيني، وكذلك ستفعل باكستان رداً على الهند. ويحذر بيري: «هذا ليس سيناريو أسوأ حالة. أعتقد حقاً أنه النتيجة **المحتملة** في منطقة آسيا ـ المحيط الهادي لنشر الدفاع الصاروخي القومي»[78]. ويوصي بيري بألاّ نقوم بأي عمل انفرادي بشأن الدفاع الصاروخي، بل أن نعمل بدلاً من ذلك بالتعاون مع الروس والصينيين إذا كنا نعتقد حقاً أن «الدول الشريرة» تشكل حقاً تهديداً نووياً. وإذا كانت مثل هذه الجهود التعاونية ستفشل، فسيظل بوسع الولايات المتحدة أن تنظم جهداً متعدد الأطراف لتدمير الأسلحة الهجومية، بوسائل تقليدية، قبل أن تصبح جاهزة للعمل.

كتب سيغموند فرويد أن تحديد خصائص وَهْمٍ ما ليست أنه غير محتمل،

بل إنه بالأحرى نتيجة لرغبة غير مكتملة[79]. وهكذا الحال مع أمريكا ومسعاها الدوري لتجهيز «درع» يجعلها تنجو من مصير باقي الدول على الأرض: التعرض لكارثة نووية. وبقدر ما تكون الرغبة جامحة، كما يرى فرويد، يكون الميل نحو المساهمة في الوهم أعظم. ومن الواضح أن كثيراً من الأمريكيين الذين لم يصابوا بأذى في القرن العشرين في المذابح التي شملت أجزاء أخرى من العالم، يستاؤون كثيراً من احتمال تعرضهم للأذى ويتمنون أن يقع في مكان آخر.

وكما أكد فرانسيس فيتزجيرالد فإن هذا الوهم الخاص بالأمان من هجمات صاروخية نووية واسعة النطاق يتفاعل بقوة مع فكرة «الاستثنائية الأمريكية» ـ الفكرة التي تقول إن أمريكا مختلفة بعض الشيء عن باقي دول العالم[80]. الاستغراق في هذا الوهم يفضي إلى حالة أخرى تقوم فيها الولايات المتحدة بدور «القوة العظمى الشريرة»: أمريكا انفرادية، انتصارية، تريد أن تستغرق في أوهامها على حساب أمن المجموعة الدولية الأكبر. ولكن لا مفر انفرادياً من التعرض للخطر النووي. والتخلص من السلاح النووي هو الطريقة الوحيدة للخروج من المأزق.

الإمبراطور ليس لديه ملابس:
عدم الجدوى العسكرية للأسلحة النووية

روبرت مكنامارا: بعد فترة قصيرة من تسلمي منصب وزير الدفاع سنة 1961، استنتجت أن الأسلحة النووية عديمةُ الجدوى من الناحية العسكرية، خلا أنها تردع خصماً ما عن استخدامها. ومع أنني أعتقد أن الرئيسين كينيدي وجونسون يتفقان معي في هذا الرأي، فقد كان من المستحيل على أي واحد منا أن يصرح بمثل هذه الآراء علانية لأنها كانت مخالفة تماماً لسياسة الولايات المتحدة وحلف «الناتو» الراسخة.

بعد مغادرتي لوزارة الدفاع أصبحت رئيساً للبنك الدولي. وخلال الفترة من 1968 وحتى 1981 كان من غير المسموح لي، بوصفي موظفاً في مؤسسة دولية، أن أعلق علانية على قضايا تتعلق بالأمن القومي الأمريكي. وبعد اعتزالي من البنك، بدأت أفكر كيف يسعني، بعد خبرة سبع سنوات وزيراً للدفاع أن أساهم في فهم قضايا بدأت بها خدمتي الحكومية.

في ذلك الوقت كان قد قيل وكُتب الكثيرُ عن: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تكون قادرة، على «أن تدخل وتكسب حرباً نووية» مع السوفييت، ولماذا؟ وهذا ما كان يتضمن بالطبع أن يكون للأسلحة النووية استخدام عسكري: أي إنها يمكن أن تُستخدم في معركة محقَّقة مكسباً أقصى لمن يملك القوة الكبرى أو يستخدمها بمقدرة فائقة، ويلتزم بقيود استراتيجية القتال العسكري النووي. ولما كنت قد درست هذه الآراء، فقد قررت أن أُعلن بعض المعلومات التي كنت أعرف أنها خلافية، ولكنني شعرت بالحاجة إلى أن أُبيِّن الحقيقة في تلك المناقشات غير الواقعية على نحو مطرد حول الاستخدام العسكري المزعوم للأسلحة النووية.

وهكذا في سنة 1983 نشرت مقالة في مجلة «الشؤون الخارجية» تتلخص جزئياً بما يلي:

بعد أن أمضيت سبع سنوات وزيراً للدفاع أتعامل مع مشكلات أطلق لها العنان تفاعلُ السلسلة النووية الأولى منذ أربعين سنة خلت، فإنني لا أؤمن أن بوسعنا أن نتجنب الخطر الجدي وغير المقبول لحرب نووية حتى ندرك ـ حتى نضع جميع خططنا العسكرية، وميزانيات دفاعنا وانتشار أسلحتنا ومفاوضات التسلح وفقاً لهذا الإدراك ـ بأن **الأسلحة النووية لا تخدم غرضاً عسكرياً مهما كان. إنها عديمة الفائدة كلياً ـ باستثناء أنها تردع خصماً عن استخدامها.**

هذا هو رأيي اليوم. وقد كان نفسه في الستينيات.

في ذلك الوقت، في محادثات خاصة مطولة مع رئيسين متتاليين ـ كينيدي

وجونسون ـ كنت أوصي، بدون أهلية، ألاَّ يبادرا أبداً، تحت أية ظروف، إلى استخدام الأسلحة النووية، وأحسب أنهما وافقا على توصيتي[81].

لم تتحول المقالة إلى قضية خلافية فحسب، بل إلى قضية ملتهبة بكل معنى الكلمة. أُتهمت كتابياً وشخصياً ـ وخاصة في أوروبا ـ بتخريب منفرد لرادع الغرب النووي. والحق أن ما كنت أدمره ـ على الأقل هذا كنت ما أقصد ـ هو **وهم** الرادع النووي. أشرت إلى أنني عندما كنت وزيراً للدفاع (وأعتقد خلال جميع الإدارات المتعاقبة) لم يكن ثمة رئيس أمريكي، ضمن أية ظروف يمكن تخيلها، يمكن أن يُفوِّض باستخدام الناتو لقواته النووية رداً على هجوم تقليدي من قبل قوات حلف وارسو في أوروبا. لماذا؟ لأن هذا سيكون عملاً غير مسؤول تماماً. خلافاً لكل ما يقال عن القتال النووي وكسب الحروب النووية، لا يتوفر لأي رئيس الحد الأدنى من الثقة بأن التصعيد يمكن السيطرة عليه. ولذا فإنه ما كان ليفوض باستخدام الأسلحة النووية حين يكون الأثر الوافر الاحتمال الدمار الكارثي للولايات المتحدة.

في الحقيقة، يمكن أن يقال بخصوص سياستنا النووية الثابتة على مدى 40 سنة تقريباً: **إن الإمبراطور يفتقر إلى الملابس**. لا أعتقد أنه بعد سنة 1960، وهي السنة التي حصل فيها السوڤييت على قوة رادعة قابلة للبقاء، فكر أحد من رؤسائنا العشرة ـ دوايت أيزنهاور، جون كينيدي، ليندون جونسون، ريتشارد نيكسون، جيرالد فورد، جيمي كارتر، رونالد ريغان، جورج بوش، بيل كلينتون، جورج و. بوش ـ في المبادرة إطلاقاً بضربة نووية على خصم مجهز على نحو مماثل يمكن أن تصل إلى حد الانتحار. والمبادرة إلى استخدامها على خصم غير نووي سيكون غير ضروري عسكرياً، ولا يمكن الدفاع عنه سياسياً، ومرفوض أخلاقياً.

في سنة 1983 صدمت هذه الفكرة كثيرين في الولايات المتحدة والغرب بوصفها مغايرة لتفكير الكثيرين وغريبة. ولكن كان هذا يعود إلى أن كثيرين ممن

عملوا في كادر القيادة النووية المتسلسل في الغرب كانوا يخفون قناعاتهم الحقيقية تجاه استخدام الأسلحة النووية، بسبب التزامهم المهني لسياسة «الناتو» القائمة على الاستخدام المحتمل أولاً للأسلحة النووية في مواجهة هجوم تقليدي لحلف وارسو في أوروبا.

ولكي نقدر لماذا «يفتقر الإمبراطور إلى ملابس» ـ لماذا لا يوجد زعيم غربي عاقل يبادر إلى حرب نووية ـ من المفيد أن نصف آراء، القادة العسكريين المسؤولين عن التعامل مع الواقع **العملي** للردع النووي، وليس التعامل مع نظريته أو «لاهوته» كما يقال أحياناً. لقد وصف الجنرال ج. لي بتلر، وهو قائد سابق للقوات الاستراتيجية الأمريكية (أعلى مسؤول عسكري أمريكي فيما يتعلق بالأسلحة النووية) بعناية فائقة فهمه كيف يصبح الردع النووي يشبه شيئاً مثل الوحش فرانكشتاين في لحظات الأزمة:

من الصحيح تماماً أن نستنتج أن وجود الأسلحة النووية يستلزم الحذر الشديد. كما يصح أيضاً القول إن الردع يتمتع بهذه الخاصية المتميزة: إنه يعمل على أفضل وجه عندما تكون حاجتك له أقل. في فترات الهدوء النسبي، يمكنك أن تشير بفخر إلى الردع وتقول: «انظر إلى روعة عمله!». وفي لحظات الأزمة الشديدة لا يصبح غير مناسب فحسب، بل إن كل ما يرافقه ـ بناء القوات، وحالات الاستنفار القصوى ـ يقلب الصورة تماماً عاليها سافلها. ما إن تدخل في أزمة حتى تتلاشى أفكار الردع، وتجد نفسك تتعامل مع العوارض الكلاسيكية غير المتوازنة للأزمة. . . وإنها لمعجزة إن استطعنا النجاة من هذه الفترة بدون نزاع نووي. . . أود أن أسألكم أن تعكسوا التجربة الإنسانية الفردية البحتة للتورط في قرارات يمكن أن تؤدي إلى حرب نووية. . . وقد توصلت إلى استنتاج أنه من الخطأ أخلاقياً لأي إنسان ألاّ يثير قضية بقاء الكون. . . لا يوجد أمن مع الأسلحة النووية. إنها لعبة الحمقى[82].

لقد تعلم بتلر بقسوة من تجربته. لم يستطع أن يقدر جسامة مسؤولياته

تجاه المراقبة الدقيقة، أو يتوقع أن يمارس أية عملية تؤدي إلى حرب نووية. وعندما يسترجع بتلر تجربته يتوصل إلى قناعة بأن ذلك الوضع، الذي يعرفه العالم بالعبارة الصماء «الردع»، كان في الواقع ميثاق انتحار قومي مشترك بين الولايات المتحدة وروسيا. وما جعله من الناشطين في الدعوة إلى إزالة الأسلحة النووية هو الوضع، غير القابل للتعليل، الذي اعتاد أن يواجهه كل يوم بوصفه قائد القوات الاستراتيجية الأمريكية التي ما تزال موجودة حتى الآن، مع أن ظروف الحرب الباردة التي أوجدتها قد اختفت.

هذا هو السبب الجوهري ـ اللاعقلانية البالغة وخطر الردع النووي ـ الذي جعل كثيراً جداً من القادة العسكريين والمدنيين السابقين يتبنون العودة إلى عالم خال من الأسلحة النووية هدفاً نهائياً. فعلى سبيل المثال ثمة أربعة تقارير غير محظورة (ولكنها غير موزعة على نطاق واسع) كتبها خبراء أمنيون نافذون، توصي جميعها بإجراء تغييرات واسعة في الاستراتيجيات النووية وتخفيضات شديدة في مستويات القوة.

- حمل عدد ربيع سنة 1993 من مجلة «الشؤون الخارجية» (فورين أفيرز Foreign Affairs) مقالة وضعها رئيس هيئة الأركان العامة المتقاعد، الأدميرال وليام ج. كرو Crowe الابن، استنتج فيها أنه في الوقت الذي ندخل فيه القرن الحادي والعشرين، تستطيع كل من الولايات المتحدة وروسيا أن تخفضا قواتهما النوويتين الاستراتيجيتين بمقدار 1000 ـ 1500 لكل منهما. ثم توسعت المقالة لتصبح كتاباً شارك في تأليفه مك جورج بندي وسيدني دريل، تحت عنوان: «تخفيض الخطر النووي: الطريق بعيداً عن الهاوية» أضاف فيه المؤلفان «ولا حتى المستوى الأدنى (1000 ـ 1500) ممكن في بداية القرن الحادي والعشرين»[83].

- في كانون الأول / ديسمبر سنة 1995 أصدر «مركز ستيمسون» في واشنطن دي. سي. تقريراً بعنوان «وضع نووي متطور» وقعه أربعة من كبار الضباط

الأمريكيين المتقاعدين، من بينهم الجنرال أندرو غودباستر، المساعد العسكري للرئيس أيزنهاور، والذي أصبح فيما بعد القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا. وقد أوصى التقرير بالتحرك عبر سلسلة من أربع مراحل نحو «هدف إزالة» الأسلحة النووية[84].

- في آب / أغسطس 1996 أصدرت لجنة كانبيرا، المكلفة من قبل رئيس الوزراء الأسترالي پول كيتينغ تقريرها بشأن «إزالة الأسلحة النووية». وقد أوصى التقرير بـ «برنامج لإيجاد عالم متحرر تماماً من الأسلحة النووية»[85]. ومن بين أعضاء اللجنة: ميشيل روكار، رئيس وزراء فرنسا السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام سنة 1995، وأحد مصممي القنبلتين الأصليتين اللتين أُلقيتا على اليابان، والفيلد مارشال لورد مايكل كارڤر، رئيس الأركان السابق لهيئة أركان الدفاع البريطانية، والجنرال ج. لي بتلر، قائد سابق للقيادة الجوية الأمريكية الاستراتيجية، وروبرت مكنامارا. وجاءت توصيات لجنة كانبيرا بالإجماع.

- في سنة 1997 أصدرت الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم تقريراً يؤكد أن تخفيض الولايات المتحدة وروسيا لقواتهما، في غضون بضع سنوات، إلى مستوى 2000 رأس حربي لكل منهما «ينبغي أن يتحقق بسهولة ضمن إطار بناء القوات الاستراتيجية القائمة والمتوقعة لكلا الطرفين»[86]. وأوصى التقرير بالتحرك تدريجياً إلى ألف رأس حربي لكل جانب ثم إلى «300 رأس فقط لكل منهما»[87].

ينبغي تأكيد أن هذه التقارير قد وضعت من قبل مختصين يمثلون الوضع السائد من: سياسيين، وقادة عسكريين، وقادة دفاع مدني، وعلماء وأكاديميين من مختلف أرجاء العالم.

إضافة إلى ذلك فإن الاستنتاج الذي خلصت إليه هذه اللجان الموقرة لم يكن مفاجأة؛ فعلى مدى السنوات العشرين الماضية عبّر عدد متزايد من الخبراء

العسكريين وخبراء الأمن المدني عن شكوكهم فيما يختص بالاستخدام العسكري للأسلحة النووية. وهذا ما قالوه:

- في سنة 1982 عبّر خمسة من أعضاء هيئة أركان الدفاع البريطانية السبعة عن إيمانهم بأن المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية، وفقاً لسياسة الناتو، سوف يؤدي إلى كارثة. وقال اللورد لويس مونتباتن، رئيس هيئة الأركان من 1959 ـ 1965 قبل وقت قصير من اغتياله سنة 1979: «أستطيع أن أرى بصفتي رجلاً عسكرياً عدم فائدة الأسلحة النووية»[88]. وكتب الفيلد مارشال لورد مايكل كارتر، رئيس هيئة الأركان من الفترة 1973 ـ 1976، يقول سنة 1982 إنه كان معارضاً كلياً لمبادرة الناتو إلى استخدام الأسلحة النووية[89].

- أوضح هنري كيسنجر. متحدثاً في بروكسل سنة 1979، عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة لن تبادر أبداً إلى ضربة نووية على الاتحاد السوفييتي، مهما كان الاستفزاز. وقال: «إن حلفاءنا الأوروبيين ينبغي ألاَّ يسألونا باستمرار أن نضاعف الضمانات الاستراتيجية التي ربما لا نستطيع أن نعدها أو إذا كنا نعدها، ينبغي ألاَّ ننفذها لأننا إذا فعلنا ذلك نخاطر بدمار الحضارة»[90].

- قال ميلفين ليرد، وزير الدفاع في عهد الرئيس نيكسون، سنة 1982 «إنه خيار الصفر النووي العالمي مع تعديل بسيط ينبغي أن يكون هدفنا. . . هذه الأسلحة. . . عديمة الفائدة للأغراض العسكرية»[91].

- أخبر مستشار ألمانيا الغربية السابق هيلموت كول هيئة الإذاعة البريطانية BBC سنة 1987: «الرد المرن [استراتيجية الناتو الداعية إلى استخدام أسلحة نووية رداً على هجوم لحلف وارسو بقوات غير نووية] هراء. فهو ليس مما انقضى أوانه فحسب، بل هراء. . . الفكرة الغربية التي بزغت في الخمسينيات والتي تقول إننا ينبغي أن نرغب باستخدام الأسلحة النووية أولاً، كي نعدل ما سُمّي عجزنا التقليدي، لم تقنعني أبداً»[92].

- الأدميرال نويل غيلر Gayler، القائد السابق لجميع القوات الأمريكية في المحيط الهادي، علّق سنة 1987 فقال: «لا يوجد استخدام معقول لأي من قواتنا النووية. الاستخدام المعقول الوحيد هو ردع خصومنا عن استخدام القوات النووية»[93].

- طرح الجنرال لاري ويلش، رئيس الأركان الأمريكية الجوية السابق، والقائد السابق للقيادة الجوية الاستراتيجية، فكرة مشابهة في هذه الكلمات: «اعتمد الردع النووي على شخص ما يؤمن بأنك سوف تقترف عملاً غير عاقل تماماً إذا فعلت»[94].

- في تموز / يوليو 1994 أوضح الجنرال تشارلز آ. هورنر، الذي كان في حينه رئيساً لأركان قيادة الفضاء: «السلاح النووي منسق. أود أن أتخلص من هذه الأسلحة جميعاً»[95].

- في كانون الثاني / يناير سنة 1996 أعلن 19 ضابطاً أمريكياً متقاعداً و42 أميرالاً وجنرالاً من دول أخرى في العالم عن تأييدهم لإزالة كاملة للأسلحة النووية[96].

  في شباط / فبراير 1998 أعلن 119 رئيس دولة وقادة مدنيين رفيعي المستوى ـ من بينهم هيلموت شميدت، وميشيل روكار، ورئيس وزراء بريطانيا السابق جيمس كالاهان، وجيمي كارتر ـ عن تأييدهم لإزالة الأسلحة النووية.

هكذا أجمع كثير من القادة المدنيين والعسكريين على أنهم منذ توليهم لمسؤوليات نووية لم يعتبروا أبداً الأسلحة النووية «أسلحة» أبداً. معترفين بأن استخدامها سيؤدي بالتأكيد إلى تصعيد لا يمكن السيطرة عليه، وينتهي بكارثة نووية تُحيق بالحضارة. وهم بوصفهم أصحاب قرار مسؤولون لم يبادروا إلى استخدام الأسلحة، بل إنهم كانوا في حالة ارتباك وفزع لأن الترسانات والاستراتيجيات النووية للولايات المتحدة وروسيا ظلت، بعد انقضاء الحرب

الباردة، مشابهة جداً من استراتيجيات الحرب الباردة. وما يبدو الآن ظاهراً هو حالة عطالة وجمود وفشل مزدوج في القدرة على التخيل: إخفاق في تخيل الكارثة التي يمكن أن تقع نظراً لسوء الفهم والتفكير، أو لسوء الحساب؛ وإخفاق في تخيل الطرق الآمنة والملائمة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الطريق إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية

في بداية الثمانينيات، أثناء الضجة في الولايات المتحدة حول ضبط التسلح النووي، و«حرب النجوم» النووية وأمثالها من الموضوعات، جاء في إعلان جداري ضخم: «قنبلة نووية واحدة يمكن أن تُفسد نهارك كله». اقتران النهائية النووية بالعبث الطفولي جر الابتسامات المحزنة ثانية في ذلك الوقت. بدت كأنها إعلان مقصود يتضمن معنى الاستخفاف، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أن معظم أولئك الذين عرضوا هذا الإعلان في حد ذاته كانوا يميلون إلى إنكار احتمال «قنبلة نووية واحدة» فقط. ومع هذا فإن الإعلان إذا أُخذ بحرفيته فإنه يتحدث عن حقيقة أساسية للأسلحة النووية: لا يحتاج الأمر إلاَّ إلى واحدة، واحدة فقط، ليخلق مأساة إنسانية لا سابق لها.

هذا هو الخوف الذي يكمن وراء كثير من الشكوك في أوساط المختصين على مدى سنوات حول إمكانية الانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية[97]. ففي الوقت الذي نقر فيه على الفور بوجود مخاطر ترتبط بالاحتفاظ بعدد كبير من الأسلحة النووية والصواريخ البالستية، وخاصة الموضوعة منها باستمرار في أنظمة الاستنفار، هناك أيضاً مشكلات لا بد من التغلب عليها إذا كان علينا أن ننتقل إلى حيازة عدد قليل جداً من الأسلحة النووية. وتشمل هذه المشكلات العنصرين التاليين:

- **الخداع**: لنفترض أن الولايات المتحدة أزالت ترسانتها النووية، وفقاً لنظام دولي متفق عليه. ماذا يحدث إذا قامت دول أخرى، كالعراق وليبيا،

مثلاً، أو حتى حكومة قومية في روسيا، بإخفاء عدد قليل من القنابل ووسائل إطلاقها، وأنها قامت في لحظة من لحظات التوتر الدولي الشديد، بالإعلان عن أن لديها مثل هذه الأسلحة، واستخدمت التهديد بنشرها كي تبتز جزءاً من العالم أو ما تبقى منه. أو لنفترض أن البلد المقصود كان يخدع ويغش، وكانت النتيجة حرباً نووية. هذا مبعث قلق حتى عندما يكون لدى القوى النووية الكبرى طاقة قتل فائضة. ولكن كثيرين يعتبرون هذا خطراً جسيماً مع اقتراب الأعداد المؤكدة من الأسلحة النووية من الصفر.

- التحرر من القيود: لنفترض، ثانية، أن الترسانات النووية قد أُزيلت وأن الإنتاج النووي توقف من جانب جميع الدول ذات القدرات النووية. ولكن لنفترض أيضاً أن دولة أو مجموعة أخرى كان لديها برنامج سري للتطوير، وأنه في لحظة الأزمة، ثانية، أو في متابعتها لهدف سياسي بعيد المدى ـ كاحتلال أراض ـ أقدمت هذه الدولة أو المجموعة على تهديد دولة أخرى بالإبادة النووية إذا لم تلبِّ مطالبها. ماذا يستطيع عالم منزوع السلاح أن يفعل سوى أن يُذعن لهذا المستأسد النووي المتسلح حديثاً (أو أعاد تسليح نفسه) والذي نجح في اختراق القيود الدولية التي يفترض أنها كانت مفروضة عليه؟

تلكما كانت المجادلات الرئيسة المضادة للانتقال إلى عالم خال من الأسلحة النووية. إذ لو أن الدولة التي غشَّت أو اخترقت القيود كانت تملك قنبلة نووية واحدة فقط فإنها يمكن أن تسبب الدمار لأي عدو.

مثل هذه المناقشات، أثناء الحرب الباردة، حول الخداع والاختراق لم تكن تلقى اهتماماً كبيراً بسبب الكم الهائل من الأسلحة التي كان يمتلكها المتخاصمون الكبار. وكانت الاقتطاعات الشديدة في ترسانات الدول الكبرى غير واردة من الناحية السياسية، نظراً للمنافسة الإيديولوجية العالمية بين

«الشرق» و«الغرب». أما الآن وقد ولَّت هذه المنافسة ولم تعد قائمة، فإن مثل هذه المسائل اكتسبت أهمية متزايدة. لقد دمرت كل من الولايات المتحدة وروسيا آلاف الأسلحة النووية منذ نهاية الحرب الباردة. والسؤال الآن: هل سيجدان الوسائل لحل القضايا الصعبة المرتبطة بالتخفيضات الشديدة والانتقال إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية؟

يعتقد كثير من المتشككين أن الولايات المتحدة وروسيا، إذ تخفضان قدراتهما النووية إلى ما دون عتبة معينة، فإن العالم سيصبح أكثر عرضة للخطر. ويتساءلان: ماذا لو خفض كل جانب، فرضاً، ألف رأس، وهو أقل بكثير مما تحتاجه الولايات المتحدة لـ«تغطية» كاملة لأهدافها العسكرية الروسية؟ ثم يتساءلون، إذا تولى السلطة نظام روسي وحشي وأعلن أنه يسعى لإعادة ضم جمهوريات البلطيق وتحدى الولايات المتحدة والغرب أن يفعلا شيئاً تجاه ذلك؟ سيعتقد الروس أن روسيا يمكن أن تنجو. وماذا إذا خفضت كل من الولايات المتحدة وروسيا، لنقل، ما بين 400 ـ 500 رأس، أو ما يعادل تقريباً تراسانات كل من الصين، وفرنسا، وبريطانيا؟ هل ستتعرض الولايات المتحدة عند ذاك إلى خطر ابتزاز نووي من جانب الصين، ربما بشأن قضية تايوان؟ ومع اقتراب الترسانات النووية لجميع القوى النووية المعروفة وغير المعروفة من نقطة الصفر لا بد من مواجهة مشكلتي الخداع والتحرر من القيود والالتزامات.

الجواب على هذا الابتهال من المخاوف واضح، ولكنه غامض لسبب ما لدى بعض الناس. ويطلق جون هولدرين، من مدرسة جون ف. كينيدي للحكم التابعة لجامعة هارفرد، على هذا مشكلة «المقارنة بماذا؟». يقول هولدرين:

ثمة صعوبات حقيقية على الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية،

ومخاطر حقيقية عند نقطة الوصول إلى الغاية. بيد أن هذه الصعوبات والمخاطر ينبغي ألاّ تقارن بعالم افتراضي خال من المخاطر، بل بمخاطر وصعوبات استمرار العيش في عالم لم يُحظر فيه امتلاك الأسلحة النووية من جانب الدول كما أن امتلاك هذه الأسلحة من جانب جماعات دون مستوى الدول لا يمكن السيطرة عليها[98].

هل سيكون ثمة دول مسلحة نووياً أكثر في غياب التحرك نحو النقطة صفر؟ من المؤكد أن الجواب هو نعم. هل المخزونات النووية الخطرة للدول المسلحة نووياً معرضة على نحو متزايد للسرقة؟ والجواب ثانية: نعم. تلكم هي أشكال التبادل المتضمنة بالمقارنة مع مخاطر التحرك قُدُماً، والوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبعد عقد أو اثنين أو ثلاثة في هذا الطريق سيصبح العالم الخالي من الأسلحة النووية أقل خطورة من أي نوع من أنواع العالم النووي.

ومما يقلق آخرين ممن يفضلون تخفيضات كبيرة أنه في الوقت الذي تقنع فيه الولايات المتحدة وروسيا نفسيهما بحكمة التخفيضات الشديدة، فإن التحرك نحو نقطة الصفر في امتلاك الأسلحة النووية قد لا يكون حكيماً، نظراً لوجود دول أخرى ـ ربما مثل باكستان أو إسرائيل ـ لن تزيل ترساناتها النووية، اعتقاداً بأن قوتها النووية هي كل ما يحول دون عدوان خصم كبير[99]. ولكن هذا ليس سبباً كي لا نبدأ التحرك نحو تخفيضات كبيرة الآن في ترسانات القوى النووية الكبرى ـ الولايات المتحدة وروسيا ـ ولاحقاً في ترسانات دول مثل بريطانيا وفرنسا والصين. قد يستغرق ذلك عقداً من الزمن أو أكثر، على سبيل المثال، لوضع نظام محقق يسمح بتخفيضٍ في ترساناتها النووية، لنقل بمقدار 100 سلاح لكل واحدة منها. وعندما نصل إلى هذا المستوى الشديد الانخفاض. يمكن أن تبدأ المناقشات حول الضمانات الأمنية لبعض الدول وذلك لدفعها نحو اعتناق الخيار صفر.

من الجدير بالملاحظة أنه قد تحقق كثير من التقدم في العقد الماضي على صعيد بعدين أساسيين للخطر (ومن ثم للاهتمام): الأول هو البعد **العمودي**، الذي بموجبه كان يراقب كل طرف تفجير أو إزالة أسلحة الطرف الآخر. وهذا ما أُطلق عليه في وقت من الأوقات ثورة «الشفافية» في العلاقات النووية الروسية ـ الأمريكية. والثاني هو البعد **الأفقي** الذي يُعنى بما يطلق عليه أحياناً «طول صمام الأمان» ـ أي إجراءات الإنذار الفعلية التي تتضمن كم سيستغرق تجميع الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها المفصولة بعضها عن بعض بموجب اتفاق دولي في المستقبل (أجزاء متفرقة توضع في أماكن متفرقة). والخبر الجيد أنه تم إحراز تقدم منذ الحرب الباردة لم يكن يخطر على البال من ذي قبل. وما تزال التخفيضات مستمرة بأرقام ثابتة في كل ترسانة؛ وتجري مناقشة الإنذار المبكر من قبل الجانبين اللذين يعتبرانه عنصراً أساسياً لأي جهد شامل نحو التحرك إلى الخيار صفر، والضرورة المادية لجعل القنابل النووية أكثر حماية من ذي قبل، واستمرار تحسين خطط تخفيض المواد الإنشطارية، وتحسين شفافية خطط الرصد والمراقبة[100]. الكثير من العملانية في ما يمكن أن يسمى «فيزياء» الجهد الرامي إلى التحرك بأمان نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

ولكن هناك أيضاً عنصر «نفسي» مهم في هذا الجهد. وهذا ما أكده بوجه خاص اللورد مايكل كارڤر Carver، الرئيس السابق لهيئة أركان الدفاع البريطانية، الذي بيّن بأننا ينبغي ألاً نحيد عن خيار **الصفر** باعتباره حداً نهائياً مقبولاً للأسلحة النووية على الأرض:

أهم شيء في هذه اللحظة إقناع كل فرد، حتى الرافضين منهم، بأن يقبل أن يكون الهدف النهائي هو الإزالة الكاملة. فإذا بدأت بحلول بديلة قد لا تتطابق مع الإزالة الشاملة تماماً بل تقترب منها بعض الشيء، فإنك تخسر كل

قوة الحجة. وإلى أن تُثبت الخيار صفر هدفاً على نحو درامي، فإنك لن تحصل إلاّ على أشياء تافهة كالتي تحصدها الآن. وبالطبع عندما تصل إلى التفاصيل الواقعية ونظام التحقق فإنك ستواجه جميع هذه المشكلات، وستضطر بالطبع إلى اتخاذ خطوات على الطريق. ولكن دعنا نقول إن أي هدف أقل من الهدف المطلق لن يكون مقبولاً[101].

لا حاجة إلى تجنب الهدف النهائي، وهو عالم خال من الأسلحة النووية. وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي أن تزال الأسلحة النووية وتحظر - مهما كان الفعل المفضل الذي قد يستخدمه المرء للتعبير عن إزالة هذه الأسلحة حتى ولو قنبلة واحدة - في كل مكان.

في العقد الماضي بُذلت عدة جهود حصيفة لرسم خطة مفصلة وعملية للوصول سريعاً، ولكن بصورة آمنة، إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تضمنت كل واحدة منها في جوهرها ما أسماه جون ستاينبرونر Steinbruner بـ«برنامج للكبح المتقدم»[102]. لا أحد يتصور الوصول إلى الهدف بين عشية وضحاها، أو السنة القادمة، أو حتى في غضون عشر سنوات. الأمر المهم هو الجدية في الموضوع، والاستمرار في ذلك، بشأن تخفيض حجم، والقدرة على استخدام، الترسانتين الأمريكية والروسية، لإعطاء وقت كاف على طريق اتخاذ الإجراءات للتحقق وبناء الثقة.

ويمكن اعتبار برنامج «لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية» حلاً جيداً في هذا الشأن. فاللجنة تتصور عملية من أربع مراحل للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية:

الالتزام: المطلب الأساس «للدول الخمس (السبع الآن) النووية هو الالتزام بصورة قاطعة لا لبس فيها بالتقدم بكل سرعة ممكنة نحو عالم خال من الأسلحة النووية»[103]. والحق أنه في أيار / مايو سنة 2000، أعلنت القوى

النووية الأساسية الخمس ـ وهي أيضاً الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ـ الموافقة على الإزالة «القاطعة» للأسلحة النووية[104]، وذلك باعتبارها جزءاً من «مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار». ولكن أياً من هذه الدول ـ ومن بينها بالتأكيد الولايات المتحدة ـ لم تتخذ بعد خططاً معينة لتنفيذ هذا الالتزام. مثل هذا الالتزام، وفقاً للجنة كانبيرا، يمكن أن يُنفذ سواء حدثت أو لم تحدث أية متغيرات أخرى ذات شأن في مجال الأمن الدولي.

البرنامج الأمريكي ـ الروسي الفوري: تقبع معظم أسلحة العالم النووية في ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا. ولذا فإن «لجنة كانبيرا» توصي بتنفيذ البرنامج التالي على الفور: (آ) ينبغي استبعاد جميع القوات النووية من حالة الاستنفار (ب) ينبغي أن تُبعد جميع الرؤوس النووية عن وسائل نقلها (ج) التوقف عن نشر أية أسلحة نووية غير استراتيجية (د) وقف جميع التجارب النووية (هـ) ينبغي أن تبدأ المفاوضات لإجراء مزيد من التخفيضات (ستارت 2 وستارت 3) في الترسانات (و) على الولايات المتحدة وروسيا أن توقعا على اتفاقية مشتركة بالامتناع أن تكون إحداهما الدولة الأولى في استخدام الأسلحة النووية، وعدم استخدامها في مواجهة الدول التي لا تملك أسلحة نووية. وتتسم هذه المهمات جميعها بأنها مهمات غير سهلة. ولكن لا يوجد استحالة نظراً للالتزام المبدئي من جانب القادة السياسيين في واشنطن وموسكو[105].

الدول النووية الأخرى: لما كان حجم الترسانتين الأمريكية والروسية يناهز ما لدى باقي الدول النووية ـ بمعدل 100 ـ 500 تقريباً ـ فإن على الدول النووية الصغيرة أن تساهم رسمياً في جميع الاتفاقيات والترتيبات. وتوصي «لجنة كانبيرا» بأن تنضم هذه الدول إلى العملية بصورة أبكر حتى تكون الإجراءات أسهل عليها. كذلك تقترح اللجنة أن توسَّع المفاوضات لتشمل جميع الدول النووية الأخرى بعد المناقشات المتعلقة بتخفيض **جميع** الترسانات

ـ وليس ترسانتا الولايات المتحدة وروسيا وحدهما ـ إلى 100 رأس حربي لكل واحدة منها[106].

الوصول إلى نقطة الصفر: تهتم «لجنة كانبيرا» بوجه خاص بالمحافظة على سريان مفعول «اتفاقية منع الانتشار النووي»، و«اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية» والاتفاقيات التقليدية الأخرى الخاصة بمراقبة التسلح. وهم يقولون إن إطاراً قانونياً دولياً جديداً قد يكون ضرورياً، يتضمن معاهدة شاملة لإزالة وحظر الأسلحة النووية. وعلى أية حال، تشير اللجنة أيضاً إلى أن الإطار القانوني، مع ضرورته، لن يحرك في حد ذاته عملية الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. فالإرادة السياسية وحدها هي التي تجعل ذلك ممكناً، بدءاً من موسكو وواشنطن، ثم التوسع عبر العالم عند الوصول إلى النقطة صفر، والتحقق منها. والمصادقة عليها من قبل دول العالم[107].

إن عالماً بدون أسلحة نووية، كما صورته لجنة كانبيرا، سيكون من المؤكد، مختلفاً جداً عن عالمنا الحاضر أو عالم الماضي. لقد قيل ذات مرة، على سبيل المثال، في أواخر السبعينيات إن أكثر من 95٪ من حجم العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كان مرتبطاً بمفاوضات مراقبة التسلح. هذا الرقم سيصبح لا شيء باستثناء آليات التحقق. الشرق الأوسط وإسرائيل سيكونان مختلفين تماماً. وهكذا دواليك. من ناحية ثانية من السهل أن نرى لماذا ينبغي أن نثبت أنظارنا على الصفر بوصفه الرقم المطلوب للأسلحة النووية. فالعالم الذي سيرضى بإزالة أسلحته النووية، وحقه في صنعها، هو عالم سيشعر فيه كثير من البلدان بأمن أكبر **بدونها** مما يشعر في الوقت الحاضر **بوجودها**.

وهكذا نعود إلى سؤالنا الأصلي: إذا كنا قادرين على العودة إلى عالم

خال من الأسلحة النووية، هل سيكون عالماً أفضل؟ وحيث إن العالم الخالي من الأسلحة النووية لن يكون عالماً بدون مخاطر، فإن النظام الذي سيقوم سيكون أشد قوة فيما يتعلق بقدرة البشر غير المعصومين على تدبر أمر المخاطر بدون إخفاق كارثي - أي بدون خطر تفجر الكوكب كله إلى عنان السماء. إضافة إلى ذلك، وفي اليوم الذي ينتهي فيه الردع النووي، سنكون قادرين حقاً على أن نقول، في النهاية، إن الحرب الباردة قد انتهت. وسيكون هذا شيئاً يستحق الاحتفال به[108].

أزمة القرن الحادي والعشرين النووية البطيئة

قبل بضعة عقود قام عالم اللاهوت پول رامزي، من جامعة پرينستون بحملة لتنبيه مواطنيه الأمريكيين إلى لا أخلاقية الردع النووي. واقترح التشبيه التمثيلي التالي لتأييد قضيته:

لنفترض أنه لم يمت أحد أو يتشوه في عطلة يوم العمال على طرق السفر، وأن سبب ذلك الانضباط الواضح الذي كبح تهور السائقين هو أن كل واحد منهم اكتشف فجأة أنه يقود وأمام صدامه الأمامي مربوط طفل رضيع! هذا ليس من شأنه أن ينظم حركة السير حتى لو نجح في تنظيمها تنظيماً كاملاً، نظراً لأن مثل هذا النظام سيجعل حياة بشر أبرياء هدفاً مباشراً للصدمة ويستخدمها مجرد وسيلة لكبح جماح سائقي السيارات[109].

رفض الفيلسوف السياسي مايكل ولزر، الذي استشهد في مناقشته للردع النووي برامزي، ذلك التشبيه التمثيلي للسبب التالي: «على الرغم من أن الردع يحول المواطنين الأمريكيين والروس إلى مجرد وسائل للحيلولة دون الحرب، فإنه يفعل ذلك بدون كبح أي واحد منا بأية طريقة»[110]. وكما يقول ولزر بحق: «نحن رهائن من يقود الحياة الطبيعية. . . لذلك كان الردع يسهل التعايش معه، على الرغم من أنه مخيف جداً من حيث المبدأ. . . وقد تعايشنا معه

مصادفة ـ كأطفال رامزي المعرضين للرضوض الذين لا يمكن أن يعيشوا، وكالرهائن في الحروب التقليدية الذين لم يعيشوا[111].

يمكن أن ندرك عقلياً أننا رهائن ،وقد نفكر من وقت إلى آخر في ذلك، ونأسف له، ونصبح خائفين منه، ولعلنا ربما نحاول أن نفعل شيئاً إزاءه. ولكن غالبيتنا، في معظم الأحيان، لا تفعل شيئاً لأنه ليس المطلوب منا أن نفعل ذلك في الظروف الراهنة لوجودنا اليومي. وهنا تكمن الطبيعة الماكرة «للأزمة النووية البطيئة الحركة» في القرن الحادي والعشرين[112]. إذ لما كنا رهائن عن بعد، فإننا نكبر غير مبالين، وغير متنبهين لما يمكن وما يجب أن نفعل للتخلص من علاقة الارتهان للأسلحة النووية. نحن ننسى براحة ما يمكن أن يحدث.

في الستينيات تنبأ الاستراتيجي النووي هيرمان خان بالشروط الضرورية للعودة إلى عالم نووي خال من الأسلحة النووية. واستخلص خان أنه بعد حرب نووية أمريكية ـ سوفييتية بالغة الهول، نتج عنها أكبر كارثة في التاريخ البشري، سوف يجتمع زعماء الدول النووية (على افتراض أنهم نجوا بالطبع) للموافقة على الفور على ميثاق لحظر الأسلحة النووية إلى الأبد. ولكن خان حذر بأن عليهم أن يفعلوا ذلك قبل أن يتاح للأحياء أن يدفنوا الأموات. إذا لم يتحركوا بسرعة، فإن فقدان الثقة والارتياب من النوع الذي فجَّر تلك الحرب النووية بالدرجة الأولى، سوف يعودان بانتقام ويسيطران على ذاكرة الخوف، التي تعتبر الحافز الوحيد لإغراء البشر على استخدام، ما أسماه برنارد برودي، «السلاح المطلق»[113].

هل سنستمر في السير نائمين نحو كارثة نووية محتملة؟

وهل من شأن كارثة كهذه فحسب أن تحركنا نحو عالم خال من السلاح النووي؟ نأمل ألاَّ يكون الأمر هكذا. بدلاً من ذلك، أملنا أن يبقى شبح

ويلسون، في صورته النووية، ملازماً لنا حتى يتم إنجاز العمل ـ حتى لا يعود هناك أسلحة نووية.

ومع هذا ينبغي أن نظل متذكرين أن ويلسون أخفق في إقناع الولايات المتحدة والعالم بالحاجة إلى حل جذري «إذا كان للحضارة أن تنجو من الإعصار»[114]. هل نستطيع ذلك؟

أنتم خُدعتم. قاتلتم في سبيل شيء لم تحصلوا عليه. وأمجاد جيوش وبحرية الولايات المتحدة مضت كحلم في الليل، وهناك يتلو في الظلام الحالك، كابوس الرهبة الذي كان يجثم على الدول قبل أن تأتي تلك الحرب، وستأتي في حين من الوقت، بانتقام من العناية الإلهية، حرب جديدة لا يموت فيه بضع مئات الألوف. . . **بل بضعة ملايين**. . .

خطبة ودرو ويلسون في سانت لويس، أيلول/ سبتمبر 1919[1]

الويلسونية كانت ذات جانب نجومي النظرة ولكن. . . كانت نظرتها إلى العالم مرعبة تماماً.

فرانك نيكوڤيتش، 1999[2]

إذا كنا لا نستطيع أن نتعلم كيف يتكيف بعضنا مع بعض باحترام في القرن الحادي والعشرين، فقد يدمر أحدنا الآخر بمعدل لا يبقي من الإنسانية إلاّ القليل.

لجنة كارنيجي لمنع النزاعات المميتة، 1997[3]

5

تقليص المذابح البشرية

جدول أعمال القرن الحادي والعشرين

هذا الفصل هو ضرب من «التلخيص الإجرائي» لأعمال نعتقد أنها ضرورية للحيلولة دون أن يصبح القرن الحادي والعشرون دموياً، أو أكثر دموية، من القرن العشرين ـ أعمال لتجنب قتل 160 مليون إنسان آخرين عن طريق عنف سببه بشر آخرون. إنه جدول أعمال أساسي بل ثوري، لأنه يتطلب التزاماً أخلاقياً لا سابق له لتجنب القتل، إضافة إلى التزام مماثل غير مسبوق «بالجماعية المعتدلة».

يتألف جدول أعمالنا من ثلاث حجج مترابطة، تعتمد كل واحدة منها على مقدمة منطقية لضمان ألاَّ يكون القرن الحادي والعشرون مسكوناً بشبح ويلسون. أولها، أننا منذ نهاية الحرب الباردة أخفقنا في اتخاذ الخطوات الضرورية للحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى ـ لإخراج روسيا والصين من العزلة. ورسالتنا: **التفاهم المتبادل الآن!** والثانية، منذ نهاية الحرب الباردة أخفقنا في تفعيل خطة موثوقة لتقليص الاقتتال العرقي والطائفي. ورسالتنا الآن **حل النزاعات بدون عنف!** والثالثة، منذ نهاية الحرب الباردة أخفقنا في التحرك على نحو حازم لتقليل الخطر النووي. ورسالتنا: **تخفيضات جذرية ـ وإزالة نهائية ـ تبدأ الآن!** هذا هو نداؤنا للعمل.

الالتزامان: الأخلاقي والمتعدد الأطراف

وضعنا هذا الكتاب في محاولة لتوجيه سؤالين جوهريين: (1) لماذا مات 160 مليون إنسان في نزاعات عنيفة في القرن العشرين؟ (2) ماذا ينبغي أن نفعل

كي نحول دون أن يصبح القرن الحادي والعشرون مهلكاً على هذه الشاكلة ـ أو أسوأ ـ من القرن العشرين؟ وقد اعتمدنا على القياس التمثيلي لإغناء وتوسيع الموقف الذي نواجهه اليوم، مقارنين ما بين تحديات عصرنا وما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة ـ وخاصة مضامين إخفاق ودرو ويلسون في إقامة علاقات دولية على أساس أخلاقي وإخفاقه في إدراج هذا الأساس في إبداعه الجماعي، ونعني «عصبة الأمم». وما يزال شبح ويلسون يلازمنا لأن إخفاقاته هي أيضاً إخفاقاتنا.

أوضحنا في ثنايا هذا الكتاب أن لشبح ويلسون رسالتان أساسيتان لنا الآن، ونحن نواجه القرن الحادي والعشرين. وقد عُبِّر عنهما في صورة «التزامين»:

- **الالتزام الأخلاقي**: يكون هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك بالتأكيد للسياسات الخارجية في العالم، وهو تجنب المذابح في القرن الحادي والعشرين ـ 160 مليون قتيل ـ التي سببتها نزاعات القرن العشرين.
- **الالتزام المتعدد الأطراف**: الإقرار بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تتولى القيادة لتحقيق هدف تقليص المذابح، وهي باضطلاعها بهذا الدور، ينبغي ألاَّ تستخدم قدرتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية بمفردها، إلاَّ في حالات الدفاع غير المتوقعة عن الولايات المتحدة، وهاواي، وألاسكا.

يُوجّه اهتمامنا بالالتزام الأخلاقي عاملان: (1) ما نعتقد أنه الغطرسة التي يبديها كثير من الباحثين والعاملين في العلاقات الدولية، ماضياً وحاضراً، في استبعادهم من مفرداتهم الاختصاصية أيَّ ذكر للأخلاق. (2) اعتقادنا المتلازم بأن مذابح القرن العشرين لم تكن أخلاقية في أي تعريف معقول «للأخلاق». وعلى نحو مشابه فإن اهتمامنا بالالتزام الجماعي مرجعه إيماننا بأن الولايات المتحدة، ماضياً وحاضراً، كانت انفرادية على نحو متغطرس في

علاقاتها مع بقية العالم، وأن النزعة الفردية قد ساهمت في مأساة القرن العشرين.

إن السياسة الخارجية الأمريكية، بإيجاز، التي كانت انفرادية وغير حساسة للأخلاق، سوف تخفق في تحقيق ما ينبغي أن يكون واحداً من أهم الأهداف الأساسية لأية سياسة خارجية، وخاصة السياسة الخارجية لدولة أخلاقية مثل الولايات المتحدة، وهو: منع قتل البشر الآخرين. إن الإخفاق في هذه المهمة خطر تماماً في مستهل القرن الحادي والعشرين.

في هذا الفصل القصير نعرض ملخصاً عما ينبغي عمله، يستند إلى تحليلاتنا لثلاث قضايا ركزنا عليها: الحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى، وخاصة مع روسيا والصين، وتقليص الاقتتال الجماعي، وتجنب كارثة نووية. ولا يوجد تعداد في هذا الفصل، ذلك أن الطريق إلى الجحيم في السياسة الخارجية مرصوف غالباً بالتمسك بالتعداد وبالطبيعة غير الخلاقة والمبدعة لكثير من قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في القرن العشرين.

فيما يلي المواقف والإجراءات في السياسة الخارجية القائمة على التزاماتنا الأخلاقية والتعددية. بهذه الطريقة نأخذ على محمل الجد الرسائل الكثيرة التي نعتقد أنها نُقلت إلينا عبر عشرات السنين عن المذابح الوحشية في ظل شبح ويلسون.

الحيلولة دون النزاع بين الدول الكبرى: إخراج روسيا والصين من عزلتيهما

كوّنت كل من روسيا والصين، على مدى فترة طويلة من القرن العشرين، كتلة كانت تدعى في الغرب «الكتلة الشرقية» ـ الكتلة الشيوعية التي تتألف من دول اعتبرت إيديولوجيتها هدامة، واعتبر سلوكها الدولي غالباً يستحق الشجب، وبدا زعماؤها مصممين على السيطرة على العالم. لقد ولّى ذلك

العصر. لم يحدث أبداً في تاريخ العالم أن اختفى تحالف دولي بهذا الحجم الهائل، بهذه الطريقة الكلية وغير المتوقعة، والسلمية نسبياً، كما اختفت الكتلة الشيوعية في نهاية الحرب الباردة.

تحافظ روسيا والصين على قوات نووية مع طموحات هيمنة على المناطق المحيطة بهما، وهما لا تزالان تشكان بعمق في الغرب. وكلتا الدولتين تبدو وقد كونت انطباعاً بأن الغرب ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ ما يزال يتصرف نحوهما كما كان يفعل أثناء الحرب الباردة، عندما كان عدوهما اللدود[4]. وقد يقول روبرت مكنامارا إن الولايات المتحدة، ماضياً وحاضراً، كانت انفرادية على نحو متغطرس في علاقاتها مع بقية العالم، وأن النزعة الفردية قد ساهمت في مأساة القرن العشرين. إن السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت انفرادية سوف تخفق في تحقيق أحد أهم الأهداف الأساسية لأية سياسة خارجية.. وهو منع قتل البشر الآخرين.

لاحظنا في الفصل الثاني أربعة ملامح مشتركة ما بين وجهتي نظر روسيا والصين:

- «العجرفة» الأمريكية: تعتبر أفعال الولايات المتحدة بشأن توسيع «الناتو» وتايوان، بالنسبة لموسكو وبكين تجسيداً لرفض متعجرف من جانب الولايات المتحدة، لمنح وضع «دولة كبرى» لأي بلد خلا الولايات المتحدة نفسها.
- «الخيانة» الأمريكية: يفسر كل من الروس والصينيين أفعال الولايات المتحدة على أنها خيانة صارمة لتعهدات والتزامات أمريكية سابقة.
- «التهديد» الأمريكي: مثل هذه الخيانات المزعومة تهدد شرعية حكومتي موسكو وبكين.
- «نقطة الاشتعال» الأمريكية: كل قضية يمكن أن تصبح نقطة اشتعال تفجر

العلاقات الجارية النزقة وتحولها إلى أزمات خطيرة. والحق أننا رأينا دليلاً على مثل هذا الخطر حديثاً.

نحن لا ندعي، كما ذكرنا، أن هذه الانطباعات «صحيحة» بأي معنى مطلق. ولكننا نعتقد أن سلوك الولايات المتحدة يمكن أن يفسر، على نحو عقلاني، على نحو ما فعل الروس والصينيون.

التوجه **الأخلاقي** الرامي إلى إخراج روسيا والصين «من العزلة» هو: تطوير إحساس أعمق **بالاعتناق** والتفهم لوجهات النظر الراسخة والضمنية للزعماء الروس والصينيين، وألاَّ نعتبرها دعائية، على الأقل بدون أن يكون ذلك ناجماً عن تحليل عميق. فإذا لم تكن أفكارهم موضع اعتماد وتصديق ـ بمعنى إذا استمر المسؤولون الأمريكيون في التصرف كما لو أن على الروس والصينيين أن يفهموا أن الولايات المتحدة هي دولة عظمى حميدة ـ فإن الأمور قد تخرج عن نطاق القدرة على التصرف ويمكن للعلاقات أن تتدهور إلى درجة خطيرة أو حتى كارثية.

أكدنا أيضاً اللازمة **الجماعية**: فعلى الولايات المتحدة أن تفكر بطريقة خلاَّقة أكثر في الأساليب التي يمكن أن تؤدي عن غير قصد إلى نزاع مع كل من روسيا والصين. وأوضحنا، على نحو خاص، ألاَّ يتقيَّد المسؤولون الأمريكيون باعتبارات الأزمات أو الصدامات «المحتملة». عليهم بدلاً من ذلك أن يعتبروا، وهم يشرعون في المداولات، ما هو **ممكن** وليس ما يبدو غير محتمل في هذه اللحظة بالذات.

ما يحتاجه الغرب بشدة، ولا سيما الولايات المتحدة، تحول في المفاهيم من مفهوم الردع ـ أو حتى المنافسة ـ إلى مفهوم إعادة الطمأنة[5]. وعلى المسؤولين في الغرب أن يهتموا بوجه خاص بألاَّ يهملوا أو يُسقطوا من اهتماماتهم الانفجارات القومية، معتبرينها أمراً زائفاً أو سريع الزوال ـ وهي ما دعاه ايشعيا برلين «الرغبة الملتهبة جراء عدم اعتبارها وإعطائها مكاناً ما بين

ثقافات العالم» ـ وهي قضية تحوي في طياتها بذور النزاع[6]. بتأكيد أهمية التفهم والأساليب غير المقصودة لنزاع محتمل، فإننا نحذر بشدة بالغة أولئك الذين يرغبون في التعامل مع الروس الصينيين من موقع المنتصرين غير الواعين، أو العقلانيين الراضين عن أنفسهم، أو الواقعيين المشاكسين، أن هذه الآراء ضارة ولا تنبئ عن تفهم للطبيعة الحقيقية للقضايا التي تفرّق روسيا والصين عن الغرب.

تقليص الاقتتال الجماعي:
التدخل في شؤون «الدول الخطرة والمضطربة، والضعيفة والإجرامية»

أكدنا في الفصل الثالث أن تقرير المصير كان حلم ويلسون، ولكنه كان كابوساً لنا. في الفورة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مباشرة صرح ويلسون بدون حذر في عدة مناسبات أن حق تقرير المصير القومي هو حق غير قابل للتصرف لجميع «الشعوب». واستناداً إلى كلام ويلسون، أعلنت «دول» كثيرة منذ ذلك اليوم وحتى يومنا هذا، عن نفسها دولاً مستقلة، أو أعلنت عن نيتها التصريح بمثل هذا الإعلان بأعداد وفيرة. وكان هذا الإسهام الأكبر في نشوب أعمال عنف واقتتال جماعية بين حين وآخر طوال القرن العشرين: النية في الانفصال، أو الغزو، أو التوسع تحت راية تقرير المصير «للشعوب». ولكن ما هو «الشعب»؟ من يحكم على الادعاءات التنافسية، غير المتوافقة غالباً، بحق إقامة دولة من قبل «شعوب» مختلفة؟ لقد أدّى عجز ويلسون عن حل هذه القضية إلى نزاعات قبلية وطائفية وعرقية على نطاق واسع في أيامه في البلقان، وإفريقية، وأماكن أخرى، وزرع البذور لاستمرار التوتر العرقي.

الأسئلة الجوهرية التي ينبغي الإجابة عليها من قبل الأسرة الدولية، ممثلةً بالأمم المتحدة، معنية **بالتدخل** لوقف (أو منع) الاقتتال الجماعي: متى،

وكيف، ومع من، وما الهدف؟ وعندما يتقرر التدخل يجب على القادة أن يواجهوا ما أسماه الفيلسوف السياسي توماس ناغيل «الممرات الأخلاقية العمياء» أوضاع قد لا يكون لها حل مُرضٍ أخلاقياً، ولهذا فقد يفاقم التدخل، بدلاً من أن يحسن، أوضاع العنف والاقتتال المتبادلين[7]. وقد طرح عالم اللاهوت البروتستانتي راينولد نيبور الأمر على وجه آخر: «كم من الشرور ينبغي أن نقترف كي نفعل ما هو خير؟»[8]. طرحُ السؤال بهذه الطريقة قد يكون مؤلماً أحياناً، لأن عدم التدخل سوف يبدو لكثيرين على أنه موافقة على الاقتتال الجاري محتدماً. قد لا يكون ضرورياً. وقد يكون مجرد اعتراف صادق بالقيود المفروضة على الأسرة الدولية كي تتدخل بنجاح في هذه الأنواع من النزاعات. ويماثل ذلك في الصعوبة أننا قد نجد لزاماً أن نُقر أحياناً بأن بعض هذه النزاعات ليس لها حل، أو على الأقل حل لا يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام القوة العسكرية الخارجية.

النتيجة الطبيعية الجماعية نحن ندعوها «الجماعية المقبولة». وهذا يعني أنه يجب على الولايات المتحدة ألاَّ تتدخل في أي حال من الأحوال من تلقاء نفسها، بقرار فوري، باستخدام قوات أمريكية، لدواعٍ أمريكية بحتة، باسم المصالح الأمريكية، وبدون المشاورة مع آخرين يتمتعون بذات القيم والمصالح، وبمقدار من القدرة على المشاركة بصورة بناءة في اتخاذ قرار التدخل أو عدم التدخل في حد ذاته. ومن الممكن أن تجري مناقشات، وغالباً ما جرت، من قبل نشطاء حقوق الإنسان حول ضرورة أن تكون الولايات المتحدة، كما في حالتي البوسنة ورواندا، «الملجأ الوحيد الأخير». ولكن حتى في مثل هذه الحالات إذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقنع الآخرين بالتدخل، ومن ثم تكون غير قادرة على أن تبين لآخرين أن التدخل قد يُنفَّذ مهما كان هدفه، فإن عليها ألاَّ تتدخل منفردة.

تواجه جميع حالات التدخل المهمة لوقف الاقتتال الجماعي مشكلات

صعبة لا بد من تجاوزها كي تنجح. ومن بين أصعب هذه المشكلات وأكثرها انتشاراً: (1) التعامل مع التوجه الراسخ نحو دولة مستقلة، لأن أعمال التدخل غالباً ما تتضمن، بدرجة أو بأخرى، ميلاد دولة عاجزة. (2) تأمين الدعم الشعبي للتدخل في دول تُجمع على أن يكون التدخل بالاحتكام إلى قيم إنسانية مشتركة (وهو أساس للدعم غالباً ما يكون من الصعب استمراره، وخاصة إذا جرت الأمور على نحو سيّئ). (3) حشد التحالفات على وجه السرعة، والعمل بتصميم وعزم، صفتان نادراً ما تتوفر إحداهما في أية تحالفات دولية. (4) الاطلاع على وحشية الاقتتال وحجمه سيحدثان صدمة لمن هم في الخارج، وعاملاً لكبح حماس كثير من الأطراف تجاه التدخل. (5) تجنب ما أسماه مايكل ايغناتيف «إغراء الاشمئزاز الأخلاقي» ـ الاتجاه قبل، أو أثناء، وبعد التدخل، إلى الانزلاق نحو وجهة النظر القائلة إذا كانت الجماعات العرقية أو الدينية المتحاربة تريد حقاً أن تدمِّر إحداها الأخرى، عندئذ ربما يكون من اللازم أن يُسمح لها بذلك وتنتهي منه[9]. لقد كان من النادر، أثناء الحرب الباردة مواجهة مثل هذه المشكلات مباشرة. أما الآن فقد أصبحت قضايا مركزية لأولئك الذين يعترفون بالتدخل بهدف إيقاف الاقتتال الجماعي.

تجنُّب الكارثة النووية:
التحرك بثبات وأمان نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية

يستمر خطر الكارثة النووية في تهديد كوكبنا، ووجهة نظرنا في ما ينبغي عمله بالأسلحة النووية بسيطة: «قل لا للأسلحة النووية، وسباق التسلح، والخطر النووي». مع انتهاء الحرب الباردة بات ينبغي الآن أن تُزال الأسلحة النووية. هذا هو الطريق الآمن والمحسوس قُدُماً، بدلاً من تجربة بناء «درع» دفاعي ـ كما لا يزال يحضّ على ذلك كثيرون في الولايات المتحدة ـ حول البلاد لحمايتها من الصواريخ النووية المنطلقة من دول معادية أو شريرة.

لدى التحرك في اتجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية، لا بد أن تتأثر على نحو خاص بالمقاربة التي جاءت في **تقرير لجنة كانبيرا حول إزالة الأسلحة النووية** (1996)[10]. ويتضمن هذا التقرير العناصر الأساسية التالية:

الالتزام: لا بد من وجود إرادة سياسية تتعهد بعملية جوهرية وسريعة لنزع السلاح الذري بصورة نهائية. وينبغي أن تتولى الولايات المتحدة مركز القيادة في هذا الجهد.

البرنامج الأمريكي ـ الروسي الفوري: لا بد من اتخاذ المبادرة من جانب الولايات المتحدة وروسيا أولاً بغية (أ) استئناف المناقشات الجدية حول تخفيضات أخرى في الأسلحة النووية حتى يصل عددها، الذي يُعدُ الآن بالآلاف، إلى عدد مساوٍ تقريباً لما تملكه الآن الصين، وفرنسا، وبريطانيا ـ نحو 500 سلاح أو ما يقارب ذلك ـ و(ب) تقليص استخدام الأسلحة النووية في غضون ذلك بممارسة سلسلة من الإجراءات، تتضمن نزع تلك التي ما تزال في الخدمة.

الدول النووية الأخرى: عندما يصبح لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا 500 سلاح نووي أو ما يقارب ذلك، لا بد أن تبدأ مباحثات متعددة الأطراف لإنهاء وجود الأسلحة النووية لدى جميع الأطراف.

الوصول إلى نقطة الصفر: ينبغي أن تتضمن المفاوضات مناقشات فورية حول نظام للتحقق أكثر شفافية بكثير من أي نظام قائم الآن، للحيلولة دون النتائج المحتملة للخداع أو الخرق. ونحن نعتقد أن المشكلات المتعلقة بهذه المسائل يمكن أن تُحل إذا كانت الدول المعنية ترغب فعلاً في حلها.

هل نتجه نحو التفاصيل في الوقت المناسب؟

عندما أطل ودرو ويلسون على القرن العشرين، سنة 1919، رأى طيفاً مرعباً من الحروب غير المتوقعة، والاضطراب، والقتل، والدمار. واعتقد

المتشككون أن ويلسون بيَّن حقيقة هذه الرؤية كي يدفع خصومه إلى الموافقة على «عصبة الأمم» كقسط أول مما اعتبروه فكرة شديدة المثالية عن حكومة عالمية. وويلسون من جانبه كثيراً ما ردد أنه واقعي وليس مثالياً متعلقاً بالنجوم. ولقد كان ويلسون على حق في نظرته إلى القرن العشرين. فقد كانت تنبؤاته حول ذلك القرن صحيحة على نحو مأساوي.

نحن الجيل الأول من البشر الذي يستطيع، عن تصور وتفكير، أن يدمِّر الحضارة البشرية بسرعة وبصورة كاملة، ولقد حاولنا أن نقدم موجزاً لقضايا تحتاج إلى اهتمام ملح إذا كان للقرن الحادي والعشرين ألاَّ يفوق القرن العشرين هولاً. والإجراءات التي نوصي بها في هذا الكتاب يمكن أن تتحقق إذا شرعنا في تنفيذها. ولكن الخطوة الأولى هي إثارة نقاشات عامة ـ لم يجر منها إلاَّ القليل ـ حول المشكلات والحلول الممكنة.


@Ahmedyassin90

يدعونني الناس في بعض الأحيان بالمثالي. حسناً، هذه هي الوسيلة التي أعرف بها أنني أمريكي. أمريكا هي الدولة المثالية الوحيدة في العالم.

ودرو ويلسون، 8 أيلول/ سبتمبر 1919[1]

لم يكن ويلسون مجرد حالم، بل كان رجلاً وجد أسباباً أخلاقية، حسبما قال، «لقيادة الآخرين إلى طريقة تفكيرنا وحثهم على خدمة أهدافنا».

رونالد ستيل، 2000[2]

الخاتمة

الإصغاء إلى شبح ويلسون

كتب المؤرخ والفيلسوف البريطاني ر. ج. كولينغورد في مذكراته الشخصية: «المهمة الأساس لفلسفة القرن العشرين هي أن تعتمد على تاريخ القرن العشرين»[3]. ولكن كيف يسعنا أن نتكل على قرن قتل فيه البشر 160 مليوناً من البشر الآخرين في نزاعات عنيفة؟ كيف نفسر ذلك؟ إذا كنا نعتقد أننا نفهم بعض الشيء، لماذا كان القرن مأساة متواصلة من صنع الإنسان، فكيف نستطيع أن نحول هذا الفهم إلى دروس يمكننا تطبيقها في القرن الحادي والعشرين؟ وهل هذا التعهد أمر معقول؟ أم أنه مجرد تفكير مرغوب كي نعتقد أننا نستطيع حقاً أن نتعلم كفاية؟ ثمة الكثير مما ينذر بالخطر، ذلك أن البشر الآن لديهم من القدرة على قتل بعضهم بعضاً بكفاءة وسرعة أكبر بكثير مما كان عليه الحال طوال معظم القرن العشرين. **ليس** علينا أن نجد طريقة لتقليص خطر النزاعات، والقتل، والكوارث فقط، بل أن **نستطيع** إيجاد طريقة.

ولكن هل نستطيع ذلك حقيقة؟ بعضهم يعتقد أن المشكلة نفسية بالدرجة الأولى، أو ربما بيولوجية. وهذا يعني أنه كي نقلص مثل هذا الخطر بدرجة كبيرة لا بد من تغيير طبيعة الإنسان. وفيما يستمر البحث الجيني في حل اللغز الجيني، فإن تحول الجينات الذكرية إلى مخلوقات وديعة يبدو بعيداً جداً في المستقبل. ويعتقد آخرون أن المشكلة سياسية. وهذا يعني أنه إلى أن توجد حكومة عالمية تعمل بكامل صلاحياتها، ينبغي ألاَّ نتوقع تقليص هذه المخاطر كثيراً، إن لم يكن إطلاقاً. وما يزال آخرون يعتقدون أن التكنولوجيا المنطلقة بسرعة خاطفة هي المذنبة. ولكن ماذا يسعنا أن نفعل لعكس مجرى

التكنولوجيا، ومن يرغب بالقيام بشيء كهذا، إذا كان ممكناً؟ فتقدم التكنولوجيا، في النهاية، قد أعطى الكثيرين منا حياة أطول وأيسر وأكثر حيوية.

جميع هذه الآراء تقود إلى التشكك في قدرتنا على تغيير مجرى تاريخنا إلى الطريق الأساس الذي هو موضع تركيز هذا الكتاب: تقليص قتل البشر بعضهم بعضاً. ومع هذا تبقى الشكوك قائمة، كما نراها، ضمن هذا الخيار: أن نصبح جبريين نؤمن بأننا وُضعنا في مسار مصيري بحيث «يُدمر أحدنا الآخر بمعدل لا يُبقي من الإنسانية إلاَّ القليل» كما تؤكد لجنة كارنيجي، أو نصبح من المفرطين في التفاؤل ممن ينكرون وجود خطر. كلتا وجهتي النظر تبرهن عن عجز. من الواضح للعيان كم يبلغ عدد الناس الذين يحملون وجهة نظر تعاكس الدليل القائم. نستطيع أن نتعلم من الماضي، ونفعل ذلك طوال الوقت.

نحن نعتقد، على عكس المتشككين، أن الماضي يمكن أن يُعطي دروساً مناسبة للمستقبل. لقد كرسنا الكثير من الخمس عشرة سنة الماضية من حياتنا لدراسة نزاعات القرن العشرين، منقبين بوجه خاص في تواريخ أزمة الصواريخ الكوبية وحرب ڤيتنام، بحثاً عن دروس، إذا ما جرت الاستفادة منها وتطبيقها، يمكن أن تساعدنا في تقليص خطر ارتكاب الأخطاء التي أوصلت العالم إلى حافة حرب نووية في تشرين الثاني / نوڤمبر 1962، أو الأخطاء التي أدت إلى مأساة الحرب في ڤيتنام[4]. وأكثر من ذلك، نحن على قناعة أن الدروس التي استخلصناها دروس صحيحة ونافعة جداً. ولكننا إذا كنا قد أكّدنا إمكانية تعلم مثل تلك الدروس وتطبيقها، فإننا لا نستطيع أن نبرهن على قضيتنا أمام أولئك الذين يرفضون النظر إليها.

إلى مثل هؤلاء الناس نوجه الدعوة التالية: **أصغوا بعناية وبذهن منفتح لشبح ويلسون**. أصغوا إلى الإشارات الخفية حول كيفية تجنب نزاعات المستقبل بين الدول الكبرى، من رجل رأى المشكلة في الأفق سنة 1919، ولكنه أخفق في اتخاذ الإجراء الكفيل بمنعها. أصغوا أيضاً إلى تجربة ويلسون،

إلى الرجل الذي وضع القرن العشرين عن غير قصد على سكة عنف وفوضى الاقتتال الجماعي، بسبب فشله في أن يعالج بنجاح مشكلة تقرير المصير والنزاعات العرقية والدينية. وأصغوا، أخيراً، إلى رسالة رجل أدرك بدون دقة، ولكن بقوة، احتمال دمار الحضارة نفسها في حرب مستقبلية ما. أصغوا إلى شبح ويلسون في مظاهره المختلفة واسألوا أنفسكم: هل كان يتحدث إليكم، ويخاطب عصركم ومخاطركم؟ اسألوا أنفسكم: هل كنتم تسمعون صوته يردد صدى العقود التي مرت بكم، مجسمة بأحداثٍ شَعَر ويلسون أنها يمكن أن تقع، ولكنه لم يعش ليختبرها؟

وإذا كانت المجابهات التي جرت خلالها من نزاعات واقتتال وكوارث تجد صدى في تحليلكم للوضع الذي نواجهه في القرن الحادي والعشرين، فأصيخوا السمع أكثر إلى ما نعتبره درسين أساسيين: الأول، أن علينا أن نسعى إلى بناء سياسة خارجية على أسس أخلاقية راسخة، سائلين عند كل منعطف كيف نستطيع أن نقلص عدد البشر الذين يمكن أن يُقتلوا بسبب قراراتنا وسياساتنا؛ والثاني، أنه لا يرجى إلاً القليل جداً في الشؤون الدولية من الخير على المدى الطويل من جراء التصرف الوحيد الجانب من طرف أية دولة كبرى ـ ولو كانت الولايات المتحدة ـ ولكن من الممكن فعل الكثير جماعياً لتهدئة الأوضاع التي تؤدي إلى فقدان الثقة في الشؤون الدولية، ومن ثمَّ إلى النزاعات. نعتقد أنكم إذا أصغيتم بانتباه، وبذهن منفتح، فثمة الكثير مما نتعلمه. هل يجعلنا هذا مثاليين؟ بالمعنى المثالي الذي كان يقصده ويلسون فقط: فهو كان يؤمن بقدرة البشر على تغيير مجرى تاريخهم نحو الأفضل. وكما كتب رونالد ستيل حديثاً فإن ويلسون «إذا كان مثالياً فإنه لم يكن حالماً. لقد كان فاعلاً[5]».

وهكذا نعود إلى نصيحة كولينغ ورد: «النصفُ حسابنا بطريقة ما مع القرن العشرين. علينا أن نعود في النهاية إلى ما نعتقد أنها القيم الإنسانية الأساسية في

أية محاولة للمحاسبة على مقتل 160 مليون إنسان في نزاعات عنيفة. وفي النهاية ينبغي أن نسأل أنفسنا، في سبيل أيّ هدف مات مثل هذا العدد من البشر؟ هل كان موتهم عبثياً؟ إذا لم يكن كذلك فما كان معناه؟ تعجبنا إجابة الشاعر الأمريكي أرشيبالد ماكليش:

يقولون: وفياتنا ليست لنا، إنها لكم؛ إنهم
يعنون ما فعلتم بهم
يقولون: سواء أكان أحياؤنا وأمواتنا من أجل السلام
أو من أجل أمل جديد أو من أجل لا شيء، فنحن لا نستطيع القول،
أنتم من ينبغي أن يقول هذا.
يقولون: نترك لكم موتانا. أعطوهم معناهم...[6]

ألا نتحمَّل مسؤولية أن نفتدي، بطريقة ما، حياة أولئك الذين ماتوا نتيجة العنف في القرن العشرين؟ وكيف نتحرر من هذه المسؤولية إذا لم نتعلم دروس الأجيال السابقة، ونطبقها على المستقبل الذي لن يكون لنا وحدنا، بل سيكون أيضاً مستقبل من لم يولدوا بعد؟

الملاحظات

هوامش تصدير الكتاب

(1) Woodrow Wilson, quoted in Frank Ninkovich, The Wilsonian Century: American Foreign Policy Since 1900 (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 72 (emphasis added).

(2) Ninkovich, wilsonian Century, pp. 48 - 49.

هوامش التمهيد

(1) Woodrow Wilson, speech to a plenary session of the Paris Peace Conference, February 14, 1919. Quoted in Herbert Hoover, The Ordeal of Woodrow Wilson (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 1992; first published in 1958), pp. 185 - 186.

(2) Ibid., pp. 300, 303,

(3) مقتبسة من خطبة ودرو ويلسون في سيوكس فولس، جنوب داكوتا، 8 أيلول / سبتمبر، 1919.

(4) A policy-oriented but still fundamentally historical approach to Wilson and some of the events alluded to in this book may be found in Robert A. Pastor, ed., A Century's Journey: How the Great Powers Shape the World (New York: Basic Books, 1999). See especially two of the chapters written by Pastor: Chapter Six, «The Great Powers in the Twentieth Century: From Dawn to Dusk»; and Chapter Nine, «Looking Back and Forward: The Trajectories of the Great Powers».

(5) لمزيد من التفاصيل عن أرقام الفاجعة انظر الفصل الاول من هذا الكتاب؛

(6) Senator Frank Brandegee (R-Conn.), quoted in Walter A. McDougall, Promised Land, Grusader State: The American Encounter with the World Since 1776 (Boston: Houghton Mifflin, 1997), p. 141.

(7) David Lloyd George, quoted in Hoover, Ordeal of Woodrow Wilson, p. 254.

(8) Article X of the Covenant of the League of Nations. Quoted in ibid., p. 266.

(9) شهادة ودرو ويلسون أمام «لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ»، 20 آب / أغسطس، 1919.

(10) Woodrow Wilson, quoted in ibid., p. 74.

(11) مسودة مكررة للمادة X من «ميثاق الأمم المتحدة»، وضعها السيناتور هنري كابوت لودج بمساعدة من السيناتور بورتر ماك كامبر، آب / أغسطس 1919.

(12) Woodrow Wilson, quoted in Ninkovich, Wilsonian Century, p. 75.

(13) Woodrow Wilson, quoted in Auchincloss, Woodrow Wilson, p. 116.

(14) See Niall Ferguson, The Pity of War: Explaining World War I, pp. 458 - 462, for an analysis of what might have happened if Germany had won a very different

war, one in which Britain and the United States did not participate. Ferguson speculates that something like a German-led European Union might have developed, with Hitler becoming a mediocre postcard painter in Vienna.

(15) george F. Kennan, quoted in Arthur S. Link, «The Higher Realism of Woodrow Wilson». In Cathal J. Nolan, ed., Ethics and Statecraft: The Moral Dimension of International Affairs (Westport, CT: Praeger, 1995), pp. 95 - 107, p. 106.

(16) See Ninkovich, Wilsonian Century, pp. 48 - 77.

(17) وردت العبارة في كتاب ماك جورج بوندي «خطر ونجاة» خيارات القنبلة في السنوات الخمسين الأولى.

(18) See Thomas J. Knock, To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order (New York: Oxford, 1992), pp. 3 - 14 and 246 - 276.

(19) John Keegan, The First World War (New York: knopf, 1998), p. 3.

(20) See James G. Blight and David A. Welch, on th Brink: Americans and Soviets Reexamine the Cuban Missile Crisis, rev. ed. (New York: Hill and Wang, 1990).

(21) Hoover, Ordeal of Woodrow Wilson, pp. 300, 303.

(22) Robert Conquest, Reflections on a Ravaged Century (New York: Norton, 2000).

(23) George F. Kennan, «The War to End War», New York Times, November 11, 1984. Reprinted in Kennan, At a Century's Ending: Reflections, 1982 - 1995 (New York: Norton, 1996), pp. 17 - 19. The passage quoted is on pp. 17 and 19.

الفصل الأول: جدول أعمال أساسي

(1) خطبة ودرو ويلسون أمام مجلس الشيوخ في تموز / يونيو 1919.

(2) Stanley Hoffmann, World Disorders: Troubled Peace in the Post-Cold War Era (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1998), pp. 77 - 78.

(3) خطبة جورج بوش في الأمم المتحدة، في الأول من تشرين الأول / أكتوبر، 1990.

(4) خطبة بيل كلينتون في الأمم المتحدة، في 27 أيلول / سبتمبر 1993.

(5) Niall Ferguson, The Pity of War: Explaining World War I (New York: Basic Books, 1999), p. 462.

(6) Norman Angell, The Great Illusion (1910). Quoted in Ferguson, Pity of War, p. 21.

(7) Angell, Great Illusion. Quoted in ibid., p. 22.

(8) Angell, Great Illusion. Quoted in John Keegan, The First World War (New York: Knopf, 1999), p. 10.

(9) David Starr Jordan, in New York World, December 13, 1910. Quoted in Joseph S. Nye, Jr., Understanding International Conflicts, 2nd ed. (New York: Longman, 1997), p. 5.

(10) William James, «The Moral Equivalent of War». In Bruce Kuklick, ed., The Library of America Edition of the Writings of William James, 1902 - 1910 (New York: Literary Classics, 1987), pp. 1281 - 1293, p. 1281.

(11) Dan Smith, ed., The State of War and Peace Atlas, 3rd ed. (New York: Penguin, 1997), p. 100.

(12) Ibid., p. 13.

(13) Frank Whelon Waymon, J. David Singer, and Meredith Sarkees, «Interstate, Intrastate, and Extra-Systemic Wars 1816 - 1995». Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, April 1996, Table 1, p. 10. Cited in Graham Allison and Hisashi Owada, «The Responsibilities of Democracies in preventing Deadly conflict: Reflections and Recommendations», a discussion paper of the Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, July 1999, p. 32.

(14) Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures 1996 (Washington, DC: World Priorities, 1996), p. 7. Quoted in John D. Steinbruner, Principles of Global Security (Washington, DC: Brookings, 2000), p. 232.

(15) Sivard, World Military and Social Expenditures 1996, p. 7. Quoted Steinbruner, Principles of Global Security, p. 232. This number is also used by Allison and Owada, «Responsibilities of Democracies», p. 34.

(16) Lewis H. Lapham, «War Movie», Harper's Magazine (July, 1999), pp. 12 - 15, p. 12.

(17) Smith, State of War and Peace, p. 14.

(18) Josef Joffe, «The Worst of Times», New York Times Book Review, November 21, 1999, p. 22.

(19) بلغ عدد الوفيات الرسمي نتيجة لقنبلة هيروشيما 197,045 شخصاً، ولقنبلة ناغازاكي 108,039 شخصاً وذلك حسب إحصاء صدر سنة 1996.

(20) Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Preventing dealdy Conflict: Final Report with Executive Summary (Washington, DC: Carnegie Commission, 1997), p. 13.

(21) «Catastrophe in Congo», editorial in the International Herald Tribune, June 26, 2000, p. 8.

(22) Arnold Isaacs, Vietnam Shadows: The War, Its Ghosts and Its Legacy (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997), p. 157.

(23) William Styron, Sophie's Choice (New York: Bantam, 1979), p. 589.

(24) Dante Alghieri, Inferno, trans. by James Nachtwey (New York: Hyperion, 2000).

(25) Immanuel Kant, The Critique of Practical Reason, trans. by Thomas Kingsmill Abbott (Chicago: Encyclopedia Britannica, 1952).

(26) Preventing Deadly Conflict: Final report with Executive Summary, p. xii. The member-ship of the Commission included, for example, Gro Harlem Brundtland (former prime minister of Norway); David Owen (former foreign minister of Great Britain); Garreth Evans (the Australian foreign minister); and Sir Brian Urquhart (former undersecretary general of the United Nations).

(27) Robert S. McNamara, James G. Blight, and Robert K. Brigham, with contributions by Thomas J. Biersteker and Col. Herbert Y. Schandler, Argument Without End: In Search of Answers to the Vietnam Tragedy (New York: Public Affairs, 1999), pp. 396 - 397.

(28) Ibid., Chapter 5, «Escalation», pp. 151 - 217.

(29) يقدر خبراء الإحصاء في الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم ازداد تقريباً من 2,3 مليار نسمة سنة 1945 إلى قرابة 6 مليار نسمة في نهاية القرن العشرين. وفي سنة 1982 توقع هؤلاء أن يصل سكان العالم إلى 10,2 مليار نسمة في نهاية القرن الحادي والعشرين بمعدل نمو ثابت. كما توقعوا أن تكون نسبة 94٪ من هذه الزيادة في السكان في القرن الحادي والعشرين في أكثر الدول فقراً في العالم.

(30) Smith, State of War and Peace, p. 13. See also pp. 90 - 95, «Table of Wars, 1990 - 1995).

(31) Ibid., pp. 14 - 15.

(32) Robert D. Kaplan, «The Coming Anarchy», Atlantic Monthly, February 1994.

(33) Robert D. Kaplan, The Ends of the Earth: A Journey to the Frontiers of Anarchy (New York: Vintage, 1996), p. 4.

(34) Ibid., p. 3.

(35) Ibid., p. 8.

(36) Ibid., p. 436 (emphasis in the original).

(37) Ibid., p. 437.

(38) Michael Ignatieff, The Warrior's Honor: Ethnic War and the Modern Conscience (New York: Metropolitan, 1997), p. 108.

(39) Ibid., p. 108.

(40) Kant, Critique of Practical Reason, p. 348.

(41) Immanuel Kant, Fundamental Principles of the Metaphysic of Morals, trans. by Thomas Kingsmill Abbott (Chicago: Encyclopedia Britannica, 1952), p. 260 (emphasis in the original).

(42) Ibid., p. 260.

(43) في ذلك الوقت كان روبرت مكنامارا عقيداً في الفرقة 20 في سلاح الجو التي ألقت القنبلتين على اليابان. وقبل ذلك ببضعة شهور، في آذار / مارس 1945، كان في جزيرة غوام عندما

قامت قاذفات من طراز ب ـ 29 التابعة لقيادة القصف الجوي رقم 20 في غوام، بقصف طوكيو فأدى ذلك إلى مقتل 80 ألف إنسان ـ معظمهم من المدنيين ـ في ليلة واحدة.

(44) St. Augustine, quoted in United States Conference of Catholic Bishops, The Harvest of Justice Is Sown in Peace (Washington, DC: U.S. Catholic Conference, 1993), p. 16.

(45) Michael Sandel, editorial in New York Times, December 31, 1989.

(46) Kissinger, Diplomacy, p. 810.

(47) Ibid., p. 805.

(48) Ibid., pp. 810 - 811.

(49) Carl Kaysen, «Is War Obsolete», International Security, Vol. 14. No. 4 (Spring 1990), pp. 441 - 463, p. 463.

(50) These and similar maxims are cited, with reference to the original sources, in Jonathan Granoff, «Nuclear Weapons, Ethics, Morals and Law», Brigham Young University Law Review, 2000, pp. 1413 - 1442, pp. 1421 - 1422.

(51) Hans Küng, «The Principles of a Global Ethic», In Küng, ed., Yes to a Global Ethic (New York: Continuum, 1996), pp. 12 - 26. Cited in Preventing Deadly Conflict: Final Report with Executive Summary, p. 118.

(52) Alexander Hamilton, quoted in Stanley Hoffmann, Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982), p. 18.

(53) Niccolò Machiavelli, The Prince. Quoted in Hoffmann, Duties Beyond Borders, p. 24.

(54) The phrases are Stanley Hoffmann's: See Duties Beyond Borders, p. 25 («philosophy of emergency»); and p. 36 («philosophy of public safety»).

(55) Reinhold Niebuhr, «The Children of Light and the Children of Darkness». In Robert McAfee Brown, ed., The Essential Reinhold Niebuhr: Selected Essays and Addresses (New Haven, CT: Yale University Press, 1986), pp. 160 - 181, 165.

(56) Ibid., p. 165.

(57) Ibid., p. 166.

(58) Ibid.

(59) Ibid., p. 181.

(60) Robert S. McNamara, In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam, rev. ed. (New York: Vintage, 1996), p. 216.

(61) Ibid., p. 217.

(62) McNamara et al., Argument Without End, pp. 292 - 301.

(63) في نهاية 1967 كان قد قتل في الحرب 15,979 أمريكياً وبضعة مئات من الألوف من الفيتناميين. وفي كانون الثاني / يناير 1973 عندما وقعت اتفاقيات باريس للسلام، وانسحب

الأمريكيون رسمياً من الحرب، كان عدد القتلى الأمريكيين فعلياً 59,191، وذلك كما جاء في كتاب مكنامارا «في استرجاع لصورة الماضي».

(64) See Ibid., chapters 3 - 6.

(65) Hoffmann, Duties Beyond Borders, p. 26.

(66) Ibid., p. 41.

(67) See James G. Blight and David A. Welch, On the Brink: Americans and Soviets Reexamine the Cuban Missile Crisis, rev. ed. (New York: Hill & Wang, 1990); and James G. Blight, Bruce J. Allyn, and David A. welch, Cuba on the Brink: Castro, the Missile Crisis and the Soviet Collapse (New York: Pantheon, 1993).

(68) Ibid., p. 143.

(69) Ernest R. May and Philip D. Zelikow, eds., The Kennedy Tapes: Inside the White House During the Cuban Missile Crisis (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997), p. 149.

(70) Ibid., p. 233 - 34.

(71) Robert F. Kennedy, Thirteen Days: A Memoir of the Cuban Missile Crisis, afterword by Richard E. Neustadt and Graham T. Allison (New York: Norton, 1971), p. 106. This passage is contained in a note added to the text by its editor, Kennedy White House special assistant Theodore C. Sorensen.

(72) McGeorge Bundy, Danger and Survival: Choises About the Bomb in the First Fifty Years (New york: Random House, 1988), p. 457.

(73) Hoffmann, duties Beyond Borders, p. 43.

(74) Raymond Robins, quoted in H. W. Brands, What America Owes the World: The Struggle for the Soul of Foreign Policy (New York: Cambridge University Press, 1998), p. 245.

(75) Madeleine K. Albright, quoted in Samuel P. Huntington, «The Lonely Superpower», Foreign Affairs, Vol. 78, No. 2 (March / April, 1999), p. 37.

(76) Strobe Talbott, quoted in ibid., p. 38 (emphases are Talbott's).

(77) Ibid.

(78) Ibid.

(79) John Lewis Gaddis, The United States and the End of the Cold War (New York: Oxford, 1992), p. 208.

(80) David E. Sanger, «All Pumped Up and Nowhere to Go», New York Times, July 9, 2000, section 4, pp. 1, 5.

(81) Ibid., pp. 42 - 3.

(82) George W. Ball, The Past Has Another Pattern: Memoirs (New York: Norton, 1982), p. 378.

(83) Arthur Schlesinger, Jr., quoted in Gaddis, The United States and the End of the Cold War, p. 47.

(84) Richard N. Haass, «What to Do with American Primcay», Foreign Affairs, Vol. 78, No. 5 (September / October 1999), pp. 37 - 49.

(85) Hoffmann, World Disorders, pp. 77 - 8.

(86) من خطبة ودرو ويلسون في مجلس الشيوخ الأمريكي في 10 تموز / يوليو، 1919.

الفصل الثاني: الحيلولة دون نزاع بين الدول الكبرى

(1) Woodrow Wilson, cable to Col. Edward House (paris), October 29, 1918. Quoted in Herbert Hoover, The Ordeal of Woodrow Wilson (Washington, DC: Wilson Center press, 1992), p. 40. (Originally published in 1958).

(2) George F. Kennan, «The New Russia as a Neighbor», in At a Century's Ending (New York: Norton, 1996), pp. 320 - 333, p. 333.

(3) Sam Nunn, «Address to the American Assembly». In Ezra F. Vogel, ed., Living with China: U.S. - Chinese Relations in the Twenty-first Century (New York: Norton, 1997), pp. 277 - 287, p. 287.

(4) Woodrow Wilson, quoted in Frank Ninkovich, The Wilsonian Century: U.S. Foreign Policy since 1900 (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 75.

(5) This account follows the fine narrative of Donald Kagan in his On the Origins of War and the Preservation of Peace (New York: Doubleday, 1995), pp. 281 - 297.

(5) Ibid., p. 285.

(7) Ibid., p. 288.

(8) Ibid., p. 297.

(9) Ralph K. White, Fearful Warriors: A Psycological Profile of U.S. - Soviet Relations (New York: Free Press, 1984), p. 160.

(10) Ibid., p. 161, emphasis in the original.

(11) Ibid., pp. 162 - 163.

(12) Robert S. McNamara, James G. Blight, and Robert K. Brigham, with contributions by Thomas Biersteker and Col. Herbert Schandler, Argument Without End: In Search of Answers to the Vietnam Tragedy (New York: Public Affairs, 1999), pp. 40 - 57.

(13) McGeorge Bundy, transcriber, and James G. Blight, editor, «October 27, 1962: Transcripts of the Meetings of the EXCOMM», International security, Vol. 12, No. 3 (Winter 1987 / 88), pp. 30 - 92, 59.

(14) Ibid., p. 31.

(15) Isaiah Berlin, quoted in Michael Ignatieff, «The Ends of Empathy», The New Republic, April 29, 1991, pp. 31 - 37, 33 - 34. See also Isaiah Berlin's classic essay on the significance of empathy, «Herder and the Enlightenment», in Henry Hardy and Roger Hausheer, eds., The Proper Study of Mankind: An Anthology of Essays by Isaiah Berlin (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1998), pp. 359 - 435, especially pp. 389 - 405.

(16) Michael Ignatieff, The Warrior's Honor: Ethnic War and the Modern Conscience (New York: Metropolitan Books, 1997), p. 60.

(17) Woodrow Wilson, quoted in Hoover, Ordeal of Woodrow Wilson, p. 20.

(18) Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), p. 109.

(19) Ibid., p. 121 - 122.

(20) Richard E. Neustadt and Graham T. Allison, «Afterword» to Robert F. Kennedy, Thirteens Days: A Memoir of the Cuban Missile Crisis (New York: Norton, 1971), pp. 107 - 150, p. 118 (emphasis added).

(21) Ibid., p. 112.

(22) بيان جون ف. كينيدي بعنوان «بيان حول كوبا، 4 أيلول / سبتمبر، 1962».

(23) Bundy and Blight, «October 27, 1962», pp. 74 - 75 (all emphases in the original).

(24) سيرغي خروتشيف، وهو الآن مواطن أمريكي وزميل باحث في «جامعة براون ـ معهد واطسون للدراسات الدولية». وقد تناقش معنا في عدة مناسبات.

(25) Robert S. McNamara, In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam, rev. ed. (New York: Vintage, 1996), p. 203.

(26) See McNamara et al., Argument Without End, pp. 396 - 397, for a discussion of «crises in slow motion».

(27) John D. Steinbruner, Principles of Global Security (Washington, DC: Brookings, 2000), p. 196.

(28) Ibid., pp. 197 - 198.

(29) Ibid., p. 198.

(30) Reported in The New York times, September 3, 2000, p. 1.

(31) بوريس يلتسين، بيان 5 كانون الأول / ديسمبر، 1994 في اجتماع «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE).

(32) Steinbruner, Principles of Global Security, p. 212.

(33) Strobe Talbott, «The Crooked Timber: A Carpenter's Perspective». A speech given at All Souls College, Oxford Unversity, January 21, 2000, p. 9. (Manuscript available from the author).

(34) Michael R. Beschloss and Strobe Talbott, At the Highest Levels: The Inside Story

of the End of the Cold War (Boston: Little, Brown, 1993), pp. 185 - 186 (emphasis added).

(35) لا يتعارض تفسير بيكر للمناقشات مع غورباتشيف مع تفسير بيسكلوس وتالبوت. يقول بيكر إن غورباتشيف أخبره بوضوح «أن توسيع الناتو أمر غير مقبول بالتأكيد». وفي الاجتماع نفسه أخبر شيفارد نادزه، وزير الخارجية السوفييتي، بيكر بأن «توحيد ألمانيا يثير مسألة ما إذا كان الناتو سيبقى كما هو» وهذا ما شجع بيكر على التعليق بقوله: بدا كلاهما وكأنه يصور أوروبا وكأن «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي أضحى قوياً، وأن حلف وارسو قد تلاشى أو ذاب أحدهما في الآخر».

(36) Sergey Rogov, «The Challenges to Russia's Foreign Policy». In Michael Mandelbaum, ed., U.S. - Russia Relations (Washington, DC: Aspen Institute, 1999), pp. 11 - 19, p. 14.

(37) Charles Krauthammer, April 17, 1998. Quoted in Hyland, Clinton's World, p. 104.

(38) Sen. Dale Bumpers, April 29, 1998. Quoted in ibid.

(39) New York Times editorial, April 29, 1994. Quoted in ibid.

(40) Celeste Wallander, «Russian Foreign Policy in the Wake of the Kosovo Crisis». In Mandelbaum, ed., U.S. - Russia Relations, pp. 5 - 10, p. 6.

(41) Ibid., p. 17.

(42) Ibid.

(43) Marshall Igor Sergeev, in Krasnaya Zvezda, July 10, 1999, trans. by Svetlana Savranskaya.

(44) Vladimir Putin, quoted in William Pfaff, «Nothing Very Romantic About Putin's Nationalism», International Herald Tribune, February 28, 2000, p. 10.

(45) Daniel Williams, «Russia to Rebuild Conventional Forces», International Herald Tribune, August 14, 2000, pp. 1, 6.

(46) Leonid Ivashov, quoted in Krasnaya Zvezda, October 27, 1999, (trans. by Svetlana Savranskaya).

(47) Vladimir Putin, First Person, trans. by Catherine A. Fitzpatrick (New York: PublicAffairs, 2000), pp. 174 - 177. (Four interviews with Nataliya Gervorkyan, Natalya Timakova, and Andrei Kolesnikov).

(48) Sir Isaiah Berlin, quoted in Pfaff, «Nothing Very Romantic About Putin's Nationalism», p. 10.

(49) Rogov, «Challenges to Russia's Foreign Policy», p. 16.

(50) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996), pp. 183 - 206.

(51) Jack F. Matlock, Jr., «Russia and the CIS». In David L. Boren and Edward J. Per-

kins, eds., Preparing America's Foreign Policy for the 21st Century (Norman: University of Oklahoma Press, 1999), pp. 25 - 29, p. 26.

George F. Kennan, quoted in James M. Goldgeier, «The U.S. Decision to Enlarge NATO: How, When, Why, and Next?» Brookings Review, Vol. 17, No. 3 (Summer 1999), pp. 18 - 21, p. 18. (52)

George F. Kennan, «The New Russia as a Neighbor». In At a Century's Ending (New York: Norton, 1996), pp. 320 - 333, p. 330. (53)

Ibid., p. 330. (54)

Steinbruner, Principles of Global Security, p. 214. (55)

For accounts of the 1995 - 1996 Taiwan crisi, see Richard Bernstein and Ross H. Munro, The Coming Conflict with China (New York: Vintage, 1998), pp. 152 - 157; and Patrick Tyler, A Great Wall: Six Presidents and China, An Inverstigative History (New York: Publica Affairs, 1999), pp. 5 - 17. (56)

Ashton B. Carter and William J. Perry, Preventive Defense: A New Security Strategy for America (Washington, DC: Brooking, 1999), p. 99. (57)

Li Peng, quoted in Bernstein and Munro, The Coming Conflict with China, p. 154. (58)

See Ibid., p. 153. (59)

Carter and Perry, Preventive Defense, pp. 106 - 107. (60)

See Tyler, A Great Wall, p. 7. (61)

Ibid., p. 6. (62)

James A. Kelly, «What Is Beijing's Policy Paper Trying to Convey?» International Herald Tribune, March 13, 2000, p. 8. (63)

Elisabeth Rosenthal, «China Stiffens Warning to Taiwan». International Herald Tribune, March 16, 2000, pp. 1, 6, p. 6. (64)

Ibid., p. 1, 6. (65)

Joseph Fitchett, «Europe Fears fallout From Taiwan Tensions». International Herald Tribune, March 17, 2000, pp. 1, 4. (66)

Li Daoyu, «The View From China». In Boren and Perkins, Preparing America's Foreign Policy for the 21 st Century, pp. 43 - 48, p. 47. (67)

Steinbruner, Principles of Global Security, p. 218. (68)

Text of the Shanghai Communiqué quoted in Tyler, A Great Wall, p. 142. (69)

Text of The Taiwan Relations Act quoted in ibid., p. 6. (70)

Henry Kissinger, quoted in Bernstein and Ross, The Coming Conflict with China, p. 151. (71)

Ibid. (72)

(73) Wang Jisi, quoted in Tyler, A Great Wall, pp. 36 - 37.

(74) For an analysis of the impact of the enbassy bombing, see Robert A. Pastor, «Is China a Threat or a Partner?: The Logic of the Downward Spiral», Brown Journal of Foreign Affairs, Vol. 6, No. 2 (Summer / Fall 1999), pp. 3 - 13.

(75) On «crises in slow motion», see McNamara et al., Argument Without End, pp. 396 - 397.

(76) Michel Oksenberg, «The American View of China». In Boren and Perkins, Preparing America's Foreign Policy for the 21 st Century, pp. 61 - 66, p. 64.

(77) Michel Oksenberg, «China: A Tortuous Path Onto the World's Stage». In Robert A. Pastor, ed., A Century's Journey: How the Great Powers Shape the World (New York: Basic Books, 1999), pp. 291 - 331, p. 294 - 295.

(78) هكذا كان استنتاج الزعماء الفرنسيين، بعد 17 ساعة من المناقشة المكثفة مع الرئيس الصيني جيانغ زيمين أثناء زيارته الرسمية لباريس في خريف 1999، وذلك حسب تقدير تيريس ديلبيتش من «مركز الدراسات والأبحاث الدولية» في باريس.

(79) Joseph S. Nye, Jr., «Clear Up the Dangerous Ambiguity About Taiwan», International Herald Tribune, March 12, 1998, p. 8. See also Robert A. Pastor, «The Paradox of the Double Triangle», World Policy Journal, Spring, 2000, pp. 19 - 30, especially 23 - 24.

(80) We are grateful to China specialist Harry Harding, dean of the Elliott School of International Affairs, George Washington University, for suggesting this possibility.

(81) Anders Aslund, «Russia's Collapse», Foreign Affairs, Vol. 78, No. 5 (September / October 1999), pp. 64 - 77, p. 73.

(82) Ibid., p. 74.

(83) Ibid., p. 73.

(84) George Soros, The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered (New York: Public Affairs, 1998), p. xv.

(85) Gerald Segal, «Does China Matter?» Foreign Affairs, Vol. 78, No. 5 (September / October 1999), pp. 24 - 36, p. 24.

(86) Michael Howard, The Causes of Wars, and Other Essays (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), pp. 25, 47.

(87) Ibid., p. 26.

(88) John J. Mearsheimer, «Disorder Restored», In Graham Allison and Gregory F. Treverton, eds., Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order (New York: Norton, 1992), pp. 213 - 237, p. 214 (emphasis added).

(89) Kenneth Waltz, Man, the State and War (New York: Columbia, 1959).

(90) Paul Kennedy, «Conclusions». In Lundestad, ed., The Fall of Great Powers, pp. 371 - 381, p. 376.

(91) Ibid., pp. 480 - 381.

(92) Immanuel Wallerstein, «Peace, Stability, and Legitimcay, 1990 - 2025 / 2050». In Lundestad, ed., The Fall of Great Powers, pp. 331 - 349.

(93) Mearsheimer, «Disorder Restored», p. 236.

(94) We argue in Chapter Four that such a policy is both dangerous and irresponsible.

(95) Gaddis, The United States and the End of the Cold War, p. 171.

(96) Gilpin, «The Cycle of Great Powers», p. 323.

(97) Ibid., p. 324.

(98) Henry A. Kissinger, «The Architecture of an American Foreign Policy for the Twenty - first Century». In Boren and Perkins, eds., Preparing America's Foreign Policy for the 21 st Century, pp. 299 - 308, p. 302.

(99) Ibid., p. 302.

(100) Zbigniew Brzezinski, «A Geostrategy for Eurasia». In Boren and Perkins, eds., Preparing America's Foreign Policy for the 21 st Century, pp. 309 - 318, pp. 311, 309. (The chapter is reprinted from the October 1997 issue of Foreign Affairs).

(101) Ibid., p. 312.

(102) Ibid., p. 313.

(103) Ibid., p. 312.

(104) Ibid., p. 313.

(105) Joseph S. Nye, Jr., Bound to Lead (New York: Basic Books, 1990).

(106) Isaiah Berlin, «The Bent Twig: On the Rise of Nationalism». In Berlin, The Crooked Timber of Humanity, ed. by Henry Hardy (New York: Knopf, 1991), pp. 238 - 261, pp. 260 - 261.

(107) Steinbruner, Principles of Global Security, p. 2.

(108) Ibid., p. 230.

(109) See Therese Delpech, «Is the Violent Century of Wars and Revolutions Really Over»? International Herald Tribune, February 3, 2000, p. 8.

(110) John F. Kennedy, «Commencement Address at American University, June 10, 1963». In Public Papers of the Presidents, 1963 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1962), pp. 459 - 464, p. 462.

(111) Ignatieff, The Warriors' Honor, p. 60.

الفصل الثالث: تقليص الاقتتال ذي الطابع العرقي والطائفي

(1) Woodrow Wilson, speech in Paris, May 19, 1919. Quoted in Herbert Hoover, The Ordeal of Woodrow Wilson (Washington, DC: Woodrow Wilson Center press, 1992), p. 263 (originally published in 1958).

(2) Stanley Hoffmann, World Disorders: Troubled Peace in the Post - Cold War Era (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1998), p. 152.

(3) David Rieff, «A New Age of Liberal Imperialism?» World Policy Journal, Vol. 16, No. 2 (Summer 1999), pp. 1 - 10, p. 10.

(4) Michael Ignatieff, Blood and Belonging: Journeys into the New Nationalism (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1993), pp. 4 - 5.

(5) See Hoover, Ordeal of Woodrow Wilson, pp. 61 - 81.

(6) Ibid., p. 263.

(7) Woodrow Wilson, quoted in David Fromkin, Kosovo Crossing: American Ideals Meet Reality on the Balkan Battlefields (New York: Free Press, 1999), p. 128.

(8) Hoover, Ordeal of Woodrow Wilson, pp. 61 - 81.

(9) Ibid., p. 75.

(10) John Morton Blum, Woodrow Wilson and the Politics of Morality (New York: Harper - Collins, 1956), p. 163.

(11) See Scott R. Feil, Preventing Genocide: How the Early Use of Force Might Have Succeeded in Rwanda (Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1998). The chronology at the end is especially useful on the «pre - history» of the genocide. See also William Schawcross, Deliver Us from Evil: Peacekeepers, Warlords and a World of Endless Conflict (New York: Simon & Schuster, 2000), pp. 124 - 145.

(12) Harold Nicolson, quoted in Michael Ignatieff, Virtual War: Kosovo and Beyond (New York: Metropolitan Books, 2000), p. 20.

(13) Woodrow Wilson, quoted in Fromkin, Kosovo Crossing, p. 131.

(14) Woodrow Wilson, quoted in ibid.

(15) Samuel P. Huntington, «The Lonely Superpower», Foreign Affairs, Vol. 78, No. 2 (March / April 1999), pp. 35 - 49, pp. 40 - 44.

(16) Michael Hirsh, «At War with Ourselves», Harper's Magazine, Vol. 299, No. 1790 (July 1999), pp. 60 - 69, p. 62.

(17) Anne - Marie Slaughter Burley and Carl Kaysen, «Introductory Note: Emerging Norms of Justified Intervention». In Laura W. Reed and Carl Kaysen, eds., Emerging Norms of Justified Intervention (Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences, 1993), pp. 7 - 14, p. 9.

(18) Reinhold Niebuhr to James B. Conant, March 6, 1946. Quoted in Richard Fox, Reinhold Niebuhr: A Biography (New York: Panteon, 1985), p. 225. We have taken Niebuhr's declarative Statement - «how much evil we must do in order to do good» - and turned it into a question.

(19) Reinhold Niebuhr, The Irony of American History (New York: Scribner's, 1952), p. 39.

(20) Thomas Nagel, Mortal Questions (New York: Cambridge University Press, 1979), pp. 54 - 55 (emphasis in the original).

(21) Ibid., p. 74.

(22) Ignatieff, Virtual War, pp. 96 - 97.

(23) Ibid., pp. 95 - 96. See also William Pfaff, «Now They Telle Us: NATO Missed Most of Its Targets in Kosovo», Boston Globe, May 15, 2000, p. A11.

(24) Human Rights Watch, World Report 2000 (New York: Human Rights Watch, 2000), pp. xvii - xviii.

(25) Paul Ramsey, quoted in James Turner Johnson, Morality and Contemporary Warfare (New Haven: Yale University Press, 1999), p. 76.

(26) Nagel, Mortal Questions, p. 73.

(27) See William Pfaff, «Luck Enabled NATO to Win Its Anti - Heroic War», International Herald Tribune, July 8, 1999, p. 8.

(28) United States Conference of Catholic Bishops, The Harvest of Justice Is Sown in Peace (Washington, DC: U.S. Catholic Conference, 1993).

(29) Ibid., p. 16.

(30) See Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, 2nd ed. (New York: Basic Books, 1992), pp. 44 - 50.

(31) Pope John Paul II, quoted in U.S. Bishops, Harvest of Justice Is Sown in Peace, p. 15.

(32) يعتقد الجنرال الكندي روميو دالير، الذي تولى قيادة قوات الأمم المتحدة في ذلك الوقت في رواندا، أن قوة ضئيلة بحجم خمسة آلاف جندي في حينه كان بوسعها أن تمنع بطريقة فعالة أو تنهي أعمال القتل في رواندا في أي وقت ما بين 7 ـ 21 نيسان / أبريل. وأيده في استنتاجاته فيل Feil في كتابه «منع مجزرة جماعية». وخالفهما في الرأي آلان. ج. كوبرمان في مقال نشره في مجلة «فورين أفيرز» قائلاً إن التدخل العسكري في الوقت المناسب كان من الممكن أن ينقذ ما بين 20 ـ 25٪ من المليون شخص الذين قُتلوا في رواندا.

(33) Nagel, Mortal Questions, pp. 54 - 55.

(34) Ibid., p. 74.

(35) Niebuhr, Irony of American History, p. 37.

(36) General William T. Sherman, quoted in Michael Howard, «Managing Conflict -

The Role of Intervention: Lessons from the Past». In Managing Conflict in the Post - Cold War World: The Role of Intervention (a report of the Aspen Institute, Aspen, CO, 1996), pp. 35 - 43, p. 43.

Walzer, Just and Unjust Wars, p. 325. (37)

Ibid., p. 326. (38)

Timothy Garton Ash, «Kosovo: Was It Worth It?» New York Review of Books, Vol. 47, No. 14 (September 21, 2000), pp. 50 - 60, p. 52. (39)

Ibid., p. 58. (40)

Ibid., p. 57. Garton Ash adapts a comment attributed to Karl Kraus, the great satirist of fin - de - siècle Vienna, regarding psychoanalysis. (41)

McNamara et al., Argument Without End, p. 394. (42)

John Lewis Gaddis, The United States and the End of the Cold War (New York: Oxford, 1992), p. 212 (emphasis in the original). (43)

See Hoffmann, World Disorders, p. 70. (44)

Michael J. Smith, «Humanitarian Intervention: An overview of the Ethical Issues». In Joel H. Rosenthal, ed., Ethics and International Affairs, 2nd ed. (Washington, DC: Georgetown University Press, 1999), pp. 271 - 295, p. 274. (45)

David Rieff, «The Necessity of War», Los Angeles Times Book Review, September 3, 2000, p. 7. (46)

Jim Hoagland, «Who Wants Peacekeeping? Put Up or Shut Up», International Herald Tribune, August 3, 2000, p. 8. (47)

Rieff, «Necessity of War», p. 7. (48)

Michael Ignatieff, The Warrior's Honor: Ethnic War and the Modern Conscience (New York: Metropolitan Books, 1997), pp. 96 - 97. (49)

Ibid., p. 96. (50)

Hoffmann, World Disorders, p. 151. (51)

Ibid., p. 176. (52)

We are grateful to Michael Ignatieff for suggesting these characterizations to us. (53)

Article 2 (7) of the United Nations Charter. Quoted in Lori Fisler Damrosch, «Changing Conceptions of Intervention in International Law». In Reed and Kaysen, eds., Emerging Norms of Justified Intervention, pp. 91 - 110, p. 94 (emphasis added). (54)

Chapter VII of the United Nations Charter. Quoted in ibid., p. 94. (55)

Ibid., p. 97. (56)

Anne Marie Slaughter Burley, «Commentary» (on Lori Fisler Damrosch, «Chan- (57)

ging Conceptions of Intervention in International Law»). In Reed and Kaysen and Kaysen, eds., Emerging Norms of Justified Internvention, pp. 11 - 112, p. 111.

Boutros - Boutros Ghali, quoted in Ignatieff, Warrior's Honor, p. 75. (58)

Boutros - Boutros Ghali, quoted in ibid., p. 73. (59)

Kofi Annan, «Two Concepts of Sovereignty», The Economist, September 18, 1999, pp. 49 - 50, p. 49. (60)

Ibid., p. 50. (61)

Stanley Hoffmann, «Commentary» (on Ernst B. Haas, «Beware the Slippery Slope: Notes Toward the Definition of Justifiable Intervention»). In Reed and Kaysen, eds., Emerging Norms of Justifiable Intervention, pp. 88 - 89, p. 89. (62)

Huntington, «Lonely Superpower», pp. 40 - 44. (63)

Thucydides, History of the Peloponnesian War. Quoted in Joseph S. Nye, Jr., Understanding International Conflicts, 2nd ed. (New York: Longman, 1997), p. 17. (64)

See Joseph S. Nye, Jr., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power (New York: Basic Books, 1990). (65)

Hubert Védrine, quoted in Gwyn Prins, «The Politics of Intervention». In Jeffrey Boutwell, ed., Intervention, Sovereignty and International Security (Cambridge, MA: Pugwash Conferences on Science and World Affairs, 2000), pp. 46 - 59, p. 47. (66)

Boris Yeltsin and Jiang Zemin, «Communiqué» of Summit Conference, December 9 - 10, 1999. Quoted in ibid., p. 46. (67)

Ibid. (68)

See Robert Jervis, «Introduction: Approach and Assumptions». In Robert Jervis, Janice Gross Stein, and Richard Ned Lebow, eds., Psychology and Deterrence (Baltimore: Johns Hopkins, 1985), pp. 1 - 12, especially pp. 4 - 5. (69)

Sam Keen, «To Create and Enemy». Quoted in Aaron T. Beck, Prisoners of Hate: The Cognitive Basis of Anger, Hostility, and Violence (New York: Harper Collins, 1999), p. 170. (70)

Erik H. Erikson, «Reflections on Ethos and War», Yale Review, 1984, pp. 481 - 486. (71)

Slaughter Burley, «Commentary», p. 111. (72)

Michael Ignatieff, «A Bungling UN Is Undermining Itself», International Herald Tribune, May 16, 2000, p. 6 Ignatieff urges the abandonment of UN peacekeeping altogether. (73)

(74) Chaim Kaufmann, «Intervention in Ethnic and Ideological Wars: Why One Can Be Done and the Other Can't», Security Studies, Vol., 6, No. 1 (Autumn 1996), pp. 62 - 102, p. 88.

(75) Ibid., p. 91.

(76) Robert S. McNamara, In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam, rev. ed. (New York: Vintage, 1996).

(77) See McNamara, et al., Argument Without End, pp. 99 - 150.

(78) Averell Harriman, «Memorandum of Conversation with Secretary McNamara», August 22, 1967. Quoted in McNamara, In Retrospect, p. 300.

(79) See McNamara, et al., Argument Without End, pp. 111 - 115.

(80) Charles de Gaulle, «News Conference of July 23, 1964». In Marcus G. Raskin and Bernard B. Fall, eds., The Viet - Nam Reader: Articles and Documents on American Foreign Policy and the Viet - Nam Crisis (New York: Random House, 1965), pp. 268 - 271, pp. 270 - 271.

(81) Dean Rusk (as told to Richard Rusk; ed. by Daniel S. Papp), As U Saw It (New York: Norton, 1990), p. 268.

(82) Hoffmann, World Disorders, p. 152.

(83) Ignatieff, Warrior's Honor, pp. 189 - 190.

(84) David Rohde, «Kosovo Seething», Foreign Affairs, Vol. 79, No. 3 (May / June 2000), pp. 66 - 79, p. 69.

(85) Ibid., p. 76.

(86) General Douglas Mac Arthur, quoted in Ian Buruma, «MacArthur's Children», New York Review of Books, Vol. 46, No. 16 (October 21, 1999), pp. 33 - 37, p. 33.

(87) Rieff, «A New Age of Liberal Imperialism?» p. 10.

(88) Rieff, «A New Age of Liberal Imperialism?».

(89) Stanley Hoffmann, World Disorders: Troubled Peace in th Post - Cold War Era (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1998), p. 233.

(90) See Michael Ignatieff, «The Reluctant Imperialist», New York Times Magazine, August 10, 2000, pp. 42 - 47, especially p. 44.

(91) Bernard Kouchner, quoted in ibid.,p. 45.

(92) Rohde, «Kosovo Seething», p. 66.

(93) Smith, «Humanitarian Intervention», pp. 289 - 290.

(94) Ibid., p. 290.

(95) Walzer, Just and Unjust Wars, p. 107.

(96) I. William Zartman, «Intervening to Prevent State Collapse». In James P. Mul-

doon, JoAnn Fagot Aviel, Richard Reitano, and Earl Sullivan, eds., Multilateral Diplomacy and the United Nations Today (Boulder, CO: Westview, 1999), pp. 68 - 77, p. 75.

(97) Ignatieff, Warrior's Honor, p. 4. See pp. 9 - 33 generally on ethical issues associated with television coverage of «man - made» humanitarian disasters.

(98) «Human Rights Ideals», editorial (from the New York Times) in the International Herald Tribune, December 9, 1999, p. 8; Michael Ignatieff, «Human Rights: The Midlife Crisis», New York Review of Books, May 20, 1999, pp. 58 - 62.

(99) Stephen Lewis, «After Rwanda, the World Doesn't Look the Same», International Herald Tribune, July 10, 2000, p. 8.

(100) Hoffmann, World Disorders, pp. 65 - 66.

(101) Ibid., p. 172.

(102) Micheal Ignatieff, «The Next Presisent's Duty to Intervene», New York Times, February 13, 2000, Section 4, p. 17.

(103) Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (1948). Quoted in Diane F. Orentlicher, «Genocide». In Roy Gutman and David Rieff, eds., Crimes of War: What the Public Should Know (New York: Norton, 1999), pp. 153 - 157, pp. 153 - 154.

(104) Ignatieff, «Next Predident's Duty to Intervene», p. 17.

(105) Wayne S. Smith, interview with James G. Blight, Miami, Florida, January 8, 1991. Smith's first posting in the foreign servie was in the Havana embassy in 1957. Later, during the Carter administration, he was chief of the U.S. Interests Section in Havana.

(106) See Ignatieff, Virtual War, pp. 91 - 112; see also Michael Mandelbaum, «A Perfect Failure: NATO's War Against Yugoslavia», Foreign Affairs, Vol. 78, No. 5 (September / October 1999), pp. 2 - 8.

(107) اقترح كارل كيسين هذا على المؤلفين في مؤتمر عقد في «الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم» في كمبريدج، ولاية ماساتشوستس، حيث روجعت المسودة الأولى لمخطوطة هذا الكتاب.

(108) Stanley Hoffmann, quoted in Smith, «Humanitarian Intervention», p. 286.

(109) Warren Zimmermann, Origins of a Catastrophe (New York: Times Books, 1999), p. 237.

(110) Niebuhr, Irony of American History, p. 41.

(111) Karl E. Meyer, «Enforcing Human rights», World Policy Journal, Vol. 16, No. 3 (Fall 1999), pp. 45 - 50. The three headings are ours, not Meyer's.

(112) Ibid., p. 50.

(113) Richard Holbrooke, To End a War (New York: Random House, 1998), p. 365.

(114) Hoffmann, World Disorders, p. 176.

(115) Richard Holbrooke, quoted in Hirsh, «At War with Ourselves», pp. 66 - 67.

(116) Ronald Steel, «Mr. Fix - It», New York Review of Books, Vol. 47, No. 15 (October 5, 2000), pp. 19 - 21, p. 19.

(117) Woodrow Wilson, quoted in Hoover, Ordeal of Woodrow Wilson, p. ix.

(118) Louis Auchincloss, Woodrow Wilson (New York: Penguin, 2000), p. 95.

الفصل الرابع: تجنب الكارثة النووية

(1) Woodrow Wilson, quoted in Frank Ninkovich, The Wilsonian Century: American Foreign Policy Since 1900 (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 72 (emphasis added).

(2) Australian Ministry of Foreign Affairs, Report of the Canberra Commission on the Elimination of Nuclear Weapons (Canberra: Australian Govenment Printing Office, 1996), pp. 7, 9. (Emphasis added).

(3) أُعلن البيان لأول مرة في اجتماع تاريخي في موسكو بشأن أزمة الصواريخ في كوبا، وضم مسؤولين سابقين من مستوى رفيع من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وكوبا.

(4) راجع مسودة هذا الفصل د. هانز بيت، الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء، ورئيس فريق علماء لوس ألاموس الذي صمم القنبلة الذرية الأولى، وقال: «إنه أفضل ما كُتب عن هذا الموضوع (الخطر النووي)». بيد أنه يتساءل عن حكمة إزالة القوى النووية لأسلحتها النووية بالكامل. فهو يشعر بالقلق من زعماء «سيئين» الذين قد يحاولون، إذا ما أعلنت الدول النووية عن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الموجودة لديها، الابتزاز النووي. وللحيلولة دون ذلك فهو يقترح أن تستبقي الدول النووية «القليل» من الأسلحة النووية. واقتراحه يستحق مناقشة كاملة. بيد أن المسألة ينبغي ألاّ تتقرر على الفور. فالأمر يحتاج إلى عشر سنوات على الأقل لتخفيض، تدريجي، للرؤوس النووية الموجودة في العالم من 20 ألف رأس نووي تقريباً إلى «القليل» من الرؤوس.

(5) See Ninkovich, Wilsonian Century, p. 49.

(6) Woodrow Wilson, quoted in ibid., p. 72 (emphasis added).

(7) Woodrow Wilson, quoted in ibid., pp. 64, 66. See also Stanley Hoffmann, World Disorders: Troubled Peace in the Post - Cold War Era (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1998), pp. 67 - 68, on Judith Shklar's «liberalism of fear».

(8) Ninkovich, Wilsonian Century, p. 77.

(9) Bernard Brodie, The Absolute Weapon (New York: Harcourt, Brace, 1946), p. 76.

(10) On the Baruch Plan, see Albert Carnesale, Paul Doty, Stanley Hoffmann, Samuel P. Huntington, Joseph S. Nye, Jr., and Scott D. Sagan, Living With Nuclear Weapons (New York: Bantam, 1983) pp. 80 - 81.

(11) استُخدم رقم الـ 100 ألف من قبل الحائز على جائزة نوبل للسلام جوزف روتبلات، الذي عمل لفترة من الوقت فيزيائياً في «مشروع مانهاتن». ويذكر هذا الرقم أيضاً جوناثان ستيل مشيراً إلى أن رقم المئة ألف قد تم الوصول إليه في وقت ما من أواسط الثمانينيات.

(12) Dwight D. Eisenhower, quoted in Robert Jervis, The Meaning of the Nuclear Revolution: Statecraft and the Prospect of Armageddon (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 4 - 5.

(13) Charles de Gaulle, quoted in ibid., p. 1.

(14) Nikita S. Krushchev, quoted in ibid., p. 20.

(15) Khrushchev, quoted in ibid.

(16) These figures are cited in John D. Steinbruner, Principles of Global Security (Washington, DC: Brookings, 2000), pp. 26 - 43, and derived from several databases, especially William M. Arkin, Robert S. Norris, and Joshua Handler, Taking Stock: Worldwide Nuclear Deployments 1998 (Washington, DC: National Ressources Defense Council Nuclear Program, March 1998).

(17) Steinbruner, Principles of Global Security, p. 24.

(18) Australian Ministry of Foreign Affairs, Report of the Canberra Commission, p. 9.

(19) International Physicians for the Prevention of Nuclear War (IPPNW), Briefing book on Nuclear War, 1992. Quoted in Charles J. Moxley, Jr. Nuclear Weapons and International Law in the Post Cold War World (Lanham, MD: Austin & Winfield, 2000), p. 423.

(20) IPPNW, Briefing Book on Nuclear War, 1992. In Moxley, Nuclear Weapons and International Law in the Post Cold War World, pp. 421 - 423.

(21) شهادة إكشو إيتوه، محافظ ناغازاكي، 7 تشرين الثاني / نوفمبر 1995 أمام محكمة العدل الدولية.

(22) اتصال شخصي بالمؤلفين من جانب ضابط سابق رفيع المستوى.

(23) اتصال شخصي بالمؤلفين من جانب أفراد على اطلاع على خطط القوات النووية الأمريكية.

(24) Bruce G. Blair, «America Doesn't Need All These Warheads», International Herald Tribune, June 14, 2000, p. 6.

(25) Ibid., p. 6 See also Blair, The Logic of Accidental Nuclear War (Wanshington, DC: Brookings, 1993); and Harold A. Feiveson, ed., The Nuclear Turning Point: A Blueprint for Deep Cuts and De - alerting of Nuclear Weapons (Washington, DC: Brookings, 1999), especially Chapter 6 («De - alerting Strategic Nuclear Forces»), written by Blair.

(26) See Herman Kahn, On Escalation (Baltimore: Penguin, 1968).

(27) Steinbruner, Principles of Global Security, p. 25.

(28) Jonathan Schell, «The Folly of Arms Control», Foreign Affairs, Vol. 79, No. 5 (September / October 2000), pp. 22 - 46, p. 27.

On the «loose nukes» issue, see Graham Allison, Owen Cote, Jr., Richard Falkenrath, and Steven miller, Avoiding Nuclear Anarchy: Containing the Threat of Loose Russian Nuclear Weapons and Fissile Material (Cambridge, MA: MIT Press, 1996). (29)

Ashton B. Carter and William J. Perry, Preventive Defense: A New Security Strategy for America (Washington, DC: Brookings, 1999), pp. 89 - 90. (30)

The Case is presented in Moxley, Nuclear Weapons and International Law in the Post Cold War World, pp. 155 - 250. (31)

Nuclear Weapons Advisory Opinion of the International Court of Justice (1996), dissenting opinion of Judge shahabuddeen of Guyana. Quoted in ibid., p. 186. (32)

J. Robert Opprenheimer, quoted in James G. Blight, The Shattered Crystal Ball: Fear and Learning in the Cuban Missile Crisi (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1990), p. xix. (33)

Bernard Brodie, Strategy in the Missile Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959. (34)

U.S. National Conference of Catholic Bishops, The Challenge of Peace: God's Promise and Our Response (Washington, DC: U.S. Catholic Conference, 1983), p. vii (emphasis added). (35)

Technicaly, the Reverend Hehir is called the Chairman of the Executive Committee of Harvard Divinity School. Although he occupies the office of the dean and carries out the dean's duties, the term «Chairman» is preferred by the Roman Catholic Diocese of Boston, and the special nomenclature has been accepted by Harvard. (36)

J. Bryan Hehir, «Moral Issues in Deterrence Policy». In Douglass MacLean, ed., The Security Gamble: Deterrence Dilemmas in the Nuclear Age (Totowa, NJ: Rowman & Allanheld, 1984), pp. 53 - 71, p. 58. (37)

Ibid., p. 48. (38)

See, for example, Wohlstetter, «Bishops, Statesmen, and Other Strategists on the Bombing of Innocents». (39)

Ibid., pp. iii - iv. (40)

Ibid., p. 43. (41)

Ibid., p. 63. (42)

U.S. Catholic Bishops, Challenge of Peace, p. 55. (43)

Hehir, «Moral Issues in Deterrence Policy», p. 69. (44)

The transcripts of the audiotaped deliberations of the Executive Committee during the crisis are now available, thanks to the Herculean eddorts of Ernest R. (45)

May and Philip D. Zelikow, the editors of The Kennedey Tapes: Inside the White House During the Cuban Missile Crisi (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997).

(46) James G. Blight, Bruce J. Allyn, and David A. Welch, Cuba on the Brink: Castro, the Missile Crisis and the Soviet Collapse (New York: Pantheon, 1993), pp. 56 - 63, and passim.

(47) General Anatoly Gribkov elaborated on these points in a meeting at the Woodrow Wilson Center, Washington, D.C., on April 5, 1994.

(48) The evidence from all sides is presented and evaluated in Aleksandr Fursenko and Timothy Naftali, «One Hell of a Gamble»: Khrushchev, Castro & Kennedy, 1958 - 1964 - The Secret History of the Cuban Missile Crisis (New york: Norton, 1997). On why the three sides' intelligence services were so mistaken, see James G. Blight and David A. Welch, eds., Intelligence and the Cuban Missile Crisis (London: Cass, 1998).

(49) See anatoly Dokochaev, «Afterword to Sensational 100 Day Nuclear Cruise», Krasnaya Zvezda, November 6, 1992, p. 2; and V. Badurikin in interview with Dimitri Volkogonov in «Operation anadyr», Trud, October 27, 1993, p. 3.

(50) Blight et al. Cuba on the Brink, pp. 250 - 251.

(51) Fidel Castro, in ibid., p. 251.

(52) Fidel Castro, in ibid., p. 252.

(53) تم التوصل إلى الاستنتاجات المحددة من قبل «لجنة كانبيرا» و«لجنة كارنيجي».

(54) Deuteronomy 30: 19 - 20. Quoted in U.S. Catholic Bishops, Challenge of Peace, pp. 91 - 92.

(55) Frances Fitz Gerald, Way Out There in the Blue: Reagan, Star Wars and the End of the Cold War (New York: Simon & Schuster, 2000). The title comes from playwright Arthur Miller's epitaph for Willy Loman in Death of a Salesman: «He's a man way out there in the blue, riding on a smile and a shoeshine».

(56) Ronald Reagan, quoted in ibid., p. 20.

(57) Ronald Reagan, quoted in ibid., p. 207.

(58) Ronald Reagan, quoted in ibid., p. 208.

(59) See, for example, George N. Lewis, Theodore A. Postal, and John Pike, «Why National Missile Defense Won't Work», Scientific American, August 1999, pp. 36 - 41.

(60) Joseph S. Nye, Jr., Nuclear Ethics (New York: Free Press, 1986), pp. 125 - 126.

(61) Edward Teller, quoted in John Newhouse, War and Peace in the Nuclear Age (New York: Knopf, 1988), p. 204.

I have refreshed my memory of the Glassboro summit by consulting the following McGeorge Bundy, Danger and Survival: Choises About the Bomb in the First Fifty Years (New York: Random House, 1988), pp. 549 - 550; Anatoly Dobrynin, In Confidence: Moscow's Ambassador to America's Six Cold War Presidents (New York: Times Books 1995), pp. 162 - 167; and Newhouse, War and Peace in the Nuclear Age, pp. 203 - 206. (62)

Newhouse, War and Peace in the Nuclear Age, 233. (63)

Personal communications to the authors from Gen. Viktor Staradubov and Gen. Nikolai Detinov, members of the Soviet delegation to the takls leading to the ABM Treaty. (64)

See Fitz Gerald, Way Out There in the Blue, pp. 494 - 496. (65)

George W. Bush, quoted in Peter Boyer, «When Missiles Collide», New Yorker, September 11, 2000, pp. 42 - 48, pp. 47 - 48. (66)

«A Missile Defense Pause», International Herald Tribune, September 4, 2000, p. 12. (67)

Igor Ivanov, «The Missile - Defense Mistake: Undermining Strategic Stability and the ABM Treaty» Foreign Affairs, Vol. 79, No. 5 (September / October 2000), pp. 15 - 20, p. 15. (68)

Ibid., p. 16 (emphasis added). (69)

General Igor Sergeyev, quoted in David Hoffmann, «Russia Assails U.S. on Missile Plan», International Herald Tribune, July 1 - 2, 2000, p. 2. (70)

General Leonid Ivashov, quoted in ibid. (71)

on Theater Missile Defense (TMD), see John Deutch, Harold Brown, and John P. White, «National Missile Defense: Is There Another Way? In ForeignPolicy, Summer 2000, pp. 91 - 100. (72)

See John C. Polanyi, «Collaboration, Not a Missile Shield, Is the Best Defense Solution», International Herald Tribune, August 18, 2000, p. 4. Polanyi is a member of a committee of the American Academy of Arts and Sciences that is studying the Joint Data Exchange Center. (73)

John Pomfret, «Beijing Issues Warning on U.S. Missile System», International Herald Tribune, July 14, 2000, p. 5. (74)

Lloyd Axworthy, quoted in Doug Struck, «Allies Signal Opposition to a U.S. Missile Shield», International Herald Tribune, July 14, 2000, p. 1. (75)

Hubert Védrine, quoted in ibid. (76)

William J. Perry, «Lessons of the Cold War», Carnegie Reporter, Summer 2000, pp. 30 - 41, p. 41. (77)

Ibid., p. 41 (emphasis added). (78)

Sigmund Freud, The Future of an Illusion, trans. and ed. by James Strachey, Vol. 21 of The Complete Psychological Works of Sigmund Freud (London: Hogarth, 1928), pp. 3 - 56, especially pp. 30 - 33. (79)

Fitz Gerald, Way Out There in the Blue, pp. 24 - 25. (80)

Robert S. McNamara, «The Military Role of Nuclear Weapons: Perceptions and Misperceptions», was published in Foreign Affairs in the Fall 1983 issue. It is reprinted in full in William P. Bundy, ed., The Nuclear Controversy: A Foreign Affairs Reader (New York: Meridian, 1985), pp. 77 - 98. The quotation in the text is from pp. 97 - 98 in the Bundy, ed., anthology. (81)

General G. lee Butler, quoted in Schell, Gift of Time, p. 199 - 208. (82)

McGeorge Bundy, William J. Crowe, Jr., and Sidney Drell, Reducing Nuclear Danger: The Road Away From the Brink (New York: Council on Foreign Relations, 1993), p. 100. (83)

General Andrew Goodpaster, Chair, An Evolving Nuclear Posture (Washington, DC: The Stimson Center, December 1995). (84)

Australian Ministry of Foreign Affairs, Report of the Canberra Commission, August 1996, p. 7. (85)

Commettee on International Security and Arms Control, The Future of U.S. Nuclear Weapons Policy (Washington, DC: National Academy of Sciences press, 1997), p. 59. (86)

Ibid., p. 80. (87)

Lord Louis Mountbatten, quoted in Solly Zuckerman, Nuclear Illusion and Reality (New York: Viking, 1982), p. 70. (88)

Lord Michael Carver, quoted in the London Sunday Times, Nuclear Illusion and Reality (New York: Viking, 1982), p. 70. (89)

Henry Kissinger, «NATO Defense and the Soviet Threat, Survival, November - December 1979, p. 266. (90)

Melvin Laird, quoted in the Washington Post, April 12, 1982. (91)

Helmut Schmidt, statement made in a BBC Radio interview with Stuart Simon, July 16, 1987. (92)

Admiral Noel Gayler, «The Way Out: A General Nuclear Settlement». In Gwin Prins, ed., The Nuclear Crisis Reader (New York: Vintage, 1984), pp. 234 - 243, p. 234. (93)

General Larry Welch to Adam Scheinman, March 21, 1994. (94)

General Charles Horner, quoted in The Boston Globe, July 16, 1994. (95)

See Jonathan Schell, The Gift of Time, pp. 183 - 186. (96)

This is the preferred formulation of both the Canberra Commission (see its Report on the Elimination of Nuclear Weapons) and the Committee on International Security and Arms Control, (see The Future of U.S. Nuclear Weapons Policy). (97)

John P. Holdren, «Getting to Zero: Too Difficult? Too Dangerous? Too Distracting?» In Maxwell Bruce and Tom Milne, eds., Ending War: The Force of Reason (New York: St. Martin's 1999), pp. - 33 - 56, pp. 52 - 53. (98)

See, for example, the «Special Report» of George Rathjens, the secretary general of the Pugwash group, concerning two meetings on the nuclear threat held in early 2000: one in La Jolla, California, January 15 - 16; and one in London, March 3 - 4. In Pugwash Newsletter, June 2000, pp. 2 - 7, especially p. 4, in which Rathjens critizes the Canberra Commission on the issue of whether or not nuclear weapons have been sufficiently delegitimized to warrant movement toward zero nuclear weapons among the major powers. (99)

See Holdren, «Getting to Zero», p. 54. (100)

Lord Michael Carver, quoted in Schell, Gift of Time, p. 131. (101)

Steinbruner, Principles of Global Security, p. 67. (102)

Australian Ministry of Foreign Affairs, Report of the Canberra Commission, pp. 50 - 51. (103)

See Barbara Crossette, «Five Atom Powers Agree to Scrap Arms», International Herald Tribune, may 22, 2000, p. 6. (104)

Australian Ministry of Foreign Affairs, Report of the Canberra Commission, pp. 52 - 63. (105)

Ibid., pp. 64 - 65. (106)

Ibid., p. 66. (107)

This point is made by Steinbruner, in Principles of Global Security, p. 84. (108)

Paul Ramsey, quoted in Walzer, Just and Unjust Wars, p. 270. (109)

Walzer, ibid., p. 271. (110)

Ibid. (111)

On the Vietnam war as a «crisis in slow motion», see Robert S. McNamara, James G. Blight, and Robert K. Brigham, wirh contributions by Thomas Biersteker and Col. Herbert Schandler, Argument Without End: In Search of Answers to the Vietnam Tragedy (New York: PublicAffairs, 1999), pp. 396 - 397. (112)

See Herman Kahn, On Escalation: Metaphors and Scenarios (Baltimore: Penguin, 1968), and Brodie, Absolute Weapon. (113)

Ninkovich, Wilsonian Century, p. 72. (114)

الفصل الخامس: تقليص المذابح البشرية

(1) Woodrow Wilson, speech in St. Louis, Missouri, September 1919. Quoted in Louis Auchincloss, Woodrow Wilson (New York: Penguin, 2000), p. 116.

(2) Frank Ninkovich, The Wilsonian Century: U.S. Foreign Policy Since 1900 (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 48.

(3) Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, Preventing Deadly Conflict: Final Report with Executive Summary (Washington, DC: Carnegie Commission, 1997), p. xii.

(4) Samuel P. Huntington, «The Lonely Superpower», Foreign Affairs, Vol. 78, No. 2 (March / April 1999).

(5) John Steinbruner, Principles of Global Security (Washington, DC: Brookings, 2000), p. 212.

(6) Isaiah Berlin, «The Bent Twig: On the Rise of Nationalism». In The Crooked Timber of Humanity: Chapters in the History of Ideas (New York: knopf, 1991), pp. 238 - 261, p. 261.

(7) Thomas Nagel, Mortal Questions (New York, Oxford University Press, 1979), pp. 53 - 74.

(8) Reinhold Niebuhr, quoted in Richard Fox, Reinhold Niebuhr: A Biography (New York: Pantheon, 1986), p. 225.

(9) Michael Ignatieff, «The Seductiveness of Moral Disgust». In The Warrior's Honor: Ethnic War and the Modern Conscience (New York: Metropolitan Books, 1997), pp. 72 - 108.

(110) Australian Ministry of Foreign Affairs, Reports of the Canberra Comission, (Canberra: Australia Government Printing Office, 1996).

خاتمة: الإصغاء إلى شبح ويلسون

(1) Woodrow Wilson, September 8, 1919. Quoted in Herbert Hoover, The Ordeal of Woodrow Wilson (Washington, DC: Woodrow Wilson Center for Scholars, 1992), p. ix (first published in 1958).

(2) Ronald Steel, «Mr. Fix - It», New York Review of Books, October 5, 2000, pp. 19 - 21, p. 21.

(3) R.G. Collingwood, quoted in Jonathan Glover, Humanity: A Moral History of the Twentieth Century (New Haven: Yale University Press, 2000), p. 411.

(4) See, for Example, James G. Blight, Bruce J. Allyn, and David A. Welch, Cuba on the Brink: Castro, the Missile Crisis and the Soviet Collapse (New York: Pantheon, 1993); and Robert McNamara, James G. Blight, and Robert K. Brig-

ham, with contributions by Thomas Biersteker and Col. Herbert Schandler, Argument Without End: In Search of Answers to the Vietnam Tragedy (New York: Public Affairs, 1999).

Steel, «Mr. Fix - it», p. 21. (5)

Archibald MacLeich. «The Young Dead Soldiers». Quoted in Gloria Emerson, Winners and Losers: Battles, Retreats, Gains, Losses, and Ruins from the Vietnam War (New York: Penguin, 1976), p. 365. (6)


@Ahmedyassin90

كلمة شكر

بعض المواقف التي وُضّحت بالتفصيل في **شبح ويلسون** قد ظهرت على مدى بضع سنوات، وخاصة في عشرات من المحاضرات العامة التي ألقاها روبرت مكنامارا في أرجاء مختلفة من العالم. وهو يشكر إدارات تلك الجامعات والمعاهد التي حاضر فيها حول قضايا تناولها كتاب **شبح ويلسون**. ومن بين هذه الجامعات جامعة ايدينبيرغ، جامعة بن غوريون، بيركيلي، «مدرسة جون ف. كينيدي للحكم» التابعة لجامعة هارفْرد، وبخاصة «معهد توماس ج. واتسون للدراسات الدولية» التابع لجامعة براون. كذلك استحدثنا أفكاراً أخرى في الكتاب خلال 15 سنة تقريباً من البحث المشترك حول دروس الحرب الباردة بالنسبة إلى المستقبل.

جميع هذه الأفكار وضعت في هذا الكتاب ونحن نسير مع زميلنا، البروفيسور روبرت ك. برايام من كلية ڤاسار Vassar، نناقش كتابنا الذي صدر سنة 1999: **جدل بلا نهاية: بحثاً عن أجوبة لمأساة ڤيتنام**. وفي كل واحدة من عشرات المحاضرات، والندوات، والحلقات الدراسية التي اشتركنا فيها معاً، أولينا الكثير من الانتباه إلى دروس الحرب ـ وإلى التاريخ المأساوي للقرن العشرين بصورة عامة ـ من أجل القرن الحادي والعشرين. نحن نشكر بوب برايهام على عمله معنا في كثير من المواقع لصياغة المناقشات التي تشكّل أساس هذا الكتاب ببراعة.

لقد استغرق الأمر محادثات حاسمة مع ناشرنا، پيتر أوسنوس، كي يشجعنا على وضع مخطط لكتاب واسع الانتشار كهذا. وهو الذي أصر على أن

يكون الكتاب بمنزلة بيان، ودعوة إلى العمل، وأن يصاغ بحيث يجذب القارئ العادي، كما ينبغي أن يكون في الوقت نفسه مجدياً للمختصين في الشؤون الدولية والسياسية العامة.

ونحن مدينون بوجه خاص للدكتورة سفيتلانا سافرانسكايا العاملة في محفوظات الأمن القومي في جامعة جورج واشنطن في واشنطن دي. سي. حيث عملت معنا بضعة شهور في مستهل العمل باحثة مساعدة بوقت كامل وقامت بعمل رائع من حيث تزويدنا بكل ما كنا نسأل عنه وزيادة. وكذلك ترجمت لنا الكثير من المقالات من اللغة الروسية إلى الإنكليزية.

ونشكر شكراً عميقاً الآداب والعلوم الأمريكية في كيمبريدج، ولاية ماساتشوسيتس، لاستضافتها جلسات انتقادية لمدة يومين للمسودة الأولى لمخطوط **شبح ويلسون**. ونشكر بوجه خاص كارل كيسين Kaysen، نائب مدير «لجنة أكاديمية الأمن الدولي»، وجورج راثجينز Rathjens، الأمين العام لمؤتمرات باغووش حول العلوم والشؤون الدولية، لمساهمته في الإشراف على يومين من المناقشات. أما المشاركون الآخرون في مراجعة المخطوط فهم: فرانسيس باتور، أستاذ فخري في الاقتصاد في جامعة هارفرد، وجيفري بوتويل، المدير التنفيذي لباغووش، وجيمس دير درين، أستاذ العلاقات الدولية (الأبحاث) في جامعة براون، ومارك غاريسون، المدير السابق «لمركز تطوير السياسة الخارجية، في جامعة براون، ورايموند غارتوف، موظف متقاعد كان يعمل في وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية، وبول غولوب، مدير تنفيذي في الشؤون العامة، وهاري هاردينغ، عميد «مدرسة إليوت للشؤون الدولية»، في جامعة جورج واشنطن، وج. برايان هيهير، عميد كلية اللاهوت التابعة لجامعة هارفرد، وب. تيرينس هوبمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة براون، ومايكل إيغناتيف أستاذ زائر مختص بحقوق الإنسان، مدرسة جون ف. كينيدي للحكم، جامعة هارفرد، وجانيت م. لانغ، زميل باحث في «معهد

واتسون للدراسات الدولية»، جامعة براون، ومارتن مالين مدير تنفيذي في «لجنة الأمن الدولي»، أكاديمية الآداب والعلوم، وستيڤن اي. ميللر، مدير دراسات في «مركز بيلفير للعلوم والعلاقات الدولية»، جامعة هارڤرد، وپيتر أوسنوس أستاذ الكيمياء في جامعة تورونتو، وباري پوسين، أستاذ العلوم السياسية في «معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا»، وستيڤن ڤان ايڤيرا، أستاذ زميل للعلوم السياسية في المعهد المذكور، وديڤيد آ. ويلش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تورنتو؛ نحن مدينون لجميع هؤلاء المشاركين على الوقت الذي أمضوه في قراءة مخطوط هذا الكتاب وانتقاده انتقاداً بناء. كذلك استفدنا فائدة جمة من الانتقادات الخطية للمخطوط من قبل ثلاثة من الباحثين المختصين، الذين لم تمنعهم صلتهم الوثيقة بكلا المؤلفين، من الانتقاد القاسي والواسع والمفيد جداً، وهم: مارك غاريسون، وروبرت آ. باستور، وديڤيد آ. ويلتش.

ونقدم شكرنا إلى الأستاذ توماس بيرستكير، مدير «معهد واتسون للدراسات الدولية» في جامعة براون، لدعمه لهذا المشروع على مدى سنتين. إذ لم يقدم «معهد واتسون» الرعاية فقط، بل قدم المنتدى الذي طرحنا من خلاله لأول مرة أفكارنا بصورة علنية مع المدير المساعد وأستاذ التاريخ أبوت (توم) غليسون. كذلك نشكر أعضاء هيئة معهد واتسون الذين سهلوا إخراج هذا المشروع بعدة سبل: سوزان كوستا، وشيلا فورنيه، وريبيكا غارنر، وسينتيا غاردجيان، وجين لولور، ومارغريتا ليڤينسكي ونانسي سوكب.

وقد قام پول غولوب، محررنا للشؤون العامة، بعمل فائق على جمع الأفكار المتناثرة في رزمة واحدة متماسكة وكذلك الأفكار التي عالجها هذا الكتاب. وكانت أفضاله موضع ترحيب شديد من كلينا.

أخيراً، لقد ساعدتنا جانيت م. لانغ كعادتها في إنارة دربنا لرؤية العوائق على طريق النشر. وزودنا وضوح الرؤية والهدف لدى جانيت على مدار السنة

الفائتة خصوصاً، بحكمة الشاعر الأمريكي ثيودور روتيك: «في اليوم الحالك تبدأ العين بالرؤية».

وإذ يَسُرّنا أن نقر بالعرفان لمساعدة جميع هؤلاء الأشخاص نبقى، وحدنا، المسؤولون عن الأخطاء أو التفسير في هذا الكتاب.

روبرت س. مكنامارا

جيمس ج. بلايت

نبذة عن المؤلفين

روبرت س. مكنامارا كان وزيراً للدفاع في عهد الرئيسين جون ف. كينيدي، وليندون ب. جونسون من سنة 1961 وحتى سنة 1968. جاء إلى وزارة الدفاع من شركة فورد للسيارات التي كان يرأسها. وشغل منذ سنة 1968 وحتى 1981 منصب رئيس «البنك الدولي». من بين مؤلفاته: جوهر الأمن، ومئة بلد، ومليارات من البشر: سنوات مكنامارا في البنك الدولي، والتخبط نحو الكارثة، وخارج العزلة. وصدر له حديثاً: «استرجاع الماضي: مأساة ڤيتنام ودروسها» (1995) و«جدل بلا نهاية: بحثاً عن دروس مأساة ڤيتنام» (1999)، الذي وضعه مع جيمس ج. بلايت، وروبرت ك. براغهام مع إسهام كل من توماس ج. بيرستيكر والعقيد هيربرت تشاندلر. كان عضواً في «لجنة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية» (1996). يقيم في واشنطن دي. سي.

جيمس ج. بلايت: أستاذ العلاقات الدولية (الأبحاث) في «معهد توماس ج. واتسون للدراسات الدولية» التابع لجامعة براون. جاء إلى معهد واتسون من «مدرسة جون ف. كينيدي للحكم» في جامعة هارڤرد، حيث كان زميلاً باحثاً من سنة 1984 وحتى سنة 1990. من بين كتبه: كوبا على حافة الهاوية: «كاسترو وأزمة الصواريخ والانهيار السوڤييتي» (1993) الذي وضعه مع بروس ج. ألين وديڤيد آ. ويلتش، «سياسة الوهم: غزو خليج الخنازير يعاد تفحصه» (1998)، الذي وضعه مع پيتر كورنبلوه، و«جدل بلا نهاية: بحثاً عن إجابات لمأساة ڤيتنام».


@Ahmedyassin90

الفهرس


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90